جمهوريـــة العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلم

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية التطبيقية

العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها على الأمن القومي (دراسة في الجُغرافية السياسية)

أطروحة تقدمت بها

صافيناز علي حسين المسعودي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كربلاء وهي جُزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة الجغرافية البشرية –الجغرافية السياسية.

بإشراف

أ.د عبد العباس فضيخ المنكوشي **أ.م.د فاضل حسين كطافة الياسري**

1446هـ **2024**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق اللهُ العلي العظيم

سورة البقرة – آية (32)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها في الأمن القومي" دراسة في الجغرافية السياسية**") التي تقدمت بها الطالبة (**صافيناز علي حسين المسعودي**) قد جرت تحت إشرافي في قسم الجغرافية التطبيقية - كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء وهي جُزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافية البشرية .

التوقيع

أ.د عبد العباس فضيخ المنكوشي

التاريخ: /٣/ 2024م

التوقيع

أ.م .د فاضل حسين كطافة الياسري

التاريخ: /٣/ 2024م

توصية لجنة الدراسات العليا بناءً على التوجيهات المتوفرة أُرشح هذه الدراسة للمناقشة

التوقيع

أ.د مرتضى جليل ابراهيم المعموري

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ: 2024م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة أطّلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها على الأمن القومي "دراسة في الجغرافية السياسية") ،وقد ناقشنا الطالبة (صافيناز علي حسين المسعودي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافية البشرية وبتقدير ( ).

التوقيع

الاسم: أ.د علية حسين الساعدي

رئيس اللجنة

التاريخ ٢/١٠/2024م

التوقيع

الاسم : أ.د زيد علي حسين الخفاجي

عضواً

التاريخ ١/١٠/2024م

التوقيع

الاسم : أ.د أحمد حمود محيسن السعدي

عضواً

التاريخ 2024/9/30

التوقيع

الاسم :أ.م.د عدي فاضل عبد الكعبي

عضواً

التاريخ 2024/9/30

التوقيع

الاسم :أ.د حسين فاضل عبد

عضواً

التاريخ ١ /١٠/2024م

التوقيع

الاسم: أ.د عبد العباس فضيخ المنكوشي

عضواً ومشرفاً

التاريخ ١/١٠/2024

التوقيع

الاسم: أ.م.د فاضل حسن كطافة

عضواً ومشرفاً

التاريخ ١ /١٠/2024

صدّقت الاطروحة من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء .

التوقيع

الاسم :أ.م.د صلاح مجيد كاظم السعدي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

التاريخ ٢/١٠/2024

الإهداء

إلى الغائب عن الابصار والحاضر في قلوب الاخيار.....

كاشف الاحزان وخليفة الرحمن . . . . . .

الى سلطان العصر وأمام الزمان سيدي ومولاي الحجة ابن الحسن (عجل الله فرجه)

أُهدي ثمرة جُهدي المتواضع هذا . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين وصلى الله على سيد الأنبياء والمرسلين محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين .

قال سيد الوصيين الإمام علي (عليه السلام) :﴿من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق ﴾ إنه من الواجب عليّ اعترافاً لأهل الفضل بفضلهم أن اتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والاعتزاز والتقدير إلى كل من وقف بجانبي وساندني لإتمام عملي المتواضع, إنَ أول البشر مَن يستحق الشكر , والثناء (والدتي , ووالدي) أطال الله في عمرهما وأدامهما لي مدى الحياة .

كما أود أن أتقدم بخالص شكري وتقديري وأمتناني لأساتذتي المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور { عبد العباس فضيخ المنكوشي } ، والمشرف الأستاذ {فاضل كطافة الياسري}لتفضلهم بالإشراف على هذهِ الاطروحة لتقديمهم العون و المشورة طيلة مدة الكتابة وتقديمهم الكثير من جهدهم ووقتهِم لها مسدين من فيض علمهم النصح والارشاد ولم يترددوا في منحي كل المعلومات المهمة والمفيدة في تقويم هذه الاطروحة وإتمامها بهذه الصورة العلمية .

كما اشكر أساتذتي أعضاء لجنة المُناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة ولتسخيرهم الوقت والجهد لابدائهم الملاحظات والارشادات والتصحيحات التي من شأنها أن تضيف وتقوم من مسار الدراسة لتصبح بالصورة العلمية المطلوبة لترفع من شأنها العلمي والاكاديمي فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما أخص بالشكر رئيس قسم الجغرافية التطبيقية الاستاذ الدكتور (مرتضى جليل المعموري)، وأود أن أتقدم بالشكر والامتنان والعرفان إلى كُل من علمني حرفاً من المعرفة ولم يبخلوا علي بعلم نافع أساتذتي الأفاضل في قسم الجُغرافية التطبيقية ,وفي كلية التربية للعلوم الانسانية الذين كانوا لنا خير منار .

و اتقدم بشكري الجزيل إلى أخواتي الذين أقل ما يمكن وصفهم بأنهم أجمل شيء في الحياة.

وأخيراً أشكر من كان أسمه سبب لوجودي في هذا المكان أخي الشهيد الأستاذ المهندس ﴿سامر علي حسين﴾ تغمده الله في رحمته الواسعة.

المستخلص :

يعد موضوع القيم من المواضيع التي شغلت الاكاديميين والباحثين بمختلف الاختصاصات لما تتضمنه من أبعاد وتأثيرات على المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية ، و إن موضوع الدراسة (العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها في الأمن القومي) يعد من الدراسات التي تمتاز بالحداثة كما أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة ضمن مجال الجغرافية السياسية.

تعد منظومة القيم المجتمعية ركيزة اساسية بالنسبة للمجتمع إذ لا يمكن تجاهل الدور الذي تضطلع به بالنسبة للدولة وما تحمله من أبعاد وتأثيرات تنعكس على كافة الاطر في المجتمع فهي تساهم في بناء المجتمع وتقدمه إذ تحدد سلوكيات الأفراد نحو الاتجاه القويم الذي يرفع من ذات الفرد ويطور مجتمعه وتوفر الأمن والاستقرار فيه وعلى خلاف ذلك يؤدي انهيار المنظومة القيمية في أي مجتمع إلى تفكك المجتمع وتدهوره وتراجعه فضلاً عما تتركه من تداعيات تؤدي إلى ظهور ازمات كبرى تؤثر في استقرار الدولة وأمنها القومي.

إن العوامل التي تسببت بما يعيشه المجتمع العراقي من واقع متهرأ ومتراجع تنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وانعكاساتها السلبية على القيم المجتمعية فغياب العدالة الاجتماعية وتمييز قومية على أخرى أو مذهب ديني على أخر فضلاً عن صلة القرابة والمحسوبية وغيرها جميعها أدت إلى تهميش واقصاء المكونات الأخرى في المجتمع فظلت الأخيرة تعاني من الفقر وتراجع المستوى المعاشي، أن غياب العدالة في كافة المجالات ترجع بالإساس إلى الادارة غير العدالة لأنظمة الحكم المتعاقبة ومنذ اعلان الجمهورية ووضع الدستور العراقي لعام 1958م إلى جانب العامل الاقتصادي كان للعامل الاقتصادي والاجتماعي دور لا يقل عن سابقهم في تدهور الاوضاع المعاشية للمجتمع وما عاناه من اضطهاد وعنف وتعسف وفقر ناهيك عن الحروب والحصار والتدخل الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي في شؤون الدولة كافة وما تسبب فيه الغزو من دمار والفوضى وتدهور في الاوضاع الداخلية للمجتمع وكثرة النزاعات الطائفية فضلاً عن الغزو الثقافي الذي زاد من تفكك المجتمع وضعف الانتماء الوطني . ومن ثم ايضاح التداعيات التي تسببت فيها انهيار منظومة القيم في المجتمع العراقي وأثرها على الامن القومي للدولة ووضعت الدراسة مجموعة من الآليات والسياسات للوصول من خلالها إلى حلول ومعالجات لتلك المشكلات.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ، إن القيم تمثل أحد الركائز الاساسية للمجتمعات فهي تتداخل في حياة الافراد كسمة رئيسة بسبب ارتباطها بدوافع وسلوك وأهداف الأفراد داخل المجتمع وهذه الدوافع والسلوك قد تتعرض لعوامل عديدة تؤدي إلى تغييرها بصورة لا تتلاءم والقيم السائدة في المجتمع ، أن المجتمع العراقي يعاني من غياب العدالة التوزيعية منذ عقود تاريخية فهناك فجوة كبيرة في توزيع الموارد وفرص العمل والسكن والتعليم والصحة فهذا التوزيع كان قائم على اسس عرقية ودينية فضلاً عن القرابة والمحسوبية مما أدى إلى تغييبها .إن التنوع الديني والعرقي الذي يمتاز فيه العراق أصبح أحد نقاط الضعف

التي استغلت من قبل أنظمة الحكم المتسلطة والدكتاتورية فضلاً عن التدخل الخارجي . وتضم الدراسة مقدمة وخمسة فصول، المقدمة تمثلت بوصف موجز عن تفاصيل الدراسة ، أما الفصل الأول تناول المدخل المفاهيمي (للقيم المجتمعية ، العدالة التوزيعية والأمن القومي) ، بينما تناول الفصل الثاني التركيبة المجتمعية للمجتمع العراقي ، واتسم الفصل الثالث بدراسة العوامل الداخلية التي أثرت على القيم المجتمعية في العراق وتداعياتها على الامن القومي بينما ركز الفصل الرابع على دراسة العوامل الخارجية المؤثرة على القيم المجتمعية في العراق وأثرها على الأمن القومي وتناول الفصل الخامس أهم الآليات والسبل التي تعزز القيم المجتمعية في العراق فضلاً عن النتائج والمقترحات وقائمة المصادر .

قائمة المحتويـــــات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	1-الآية القرآنية	أ

2	2- الإهداء	ب
3	3- شكر وتقدير	ج
4	4-اقرار المشرف	د
5	5- اقرار الخبير اللغوي	هـ
6	6- اقرار الخبير العلمي الاول	و
7	7- اقرار الخبير العلمي الثاني	ز
8	8-- اقرار لجنة المناقشة	ح
9	9-المستخلص	ط-ي
10	8- قائمة المحتويات	ك-ل-م-ن
11	9- قائمة الجداول	س
12	10- قائمة الخرائط	ع
13	11- قائمة الاشكال	ع
	المقدمة والاطار النظري	7-1
14	المقدمة	2-1
15	مشكلة الدراسة	3
16	فرضية الدراسة	3
17	حدود الدراسة	4
18	أهمية الدراسة	6
19	هدف الدراسة	6
20	منهجية الدراسة	6
21	الدراسات السابقة	7
22	هيكلية الدراسة	7
23	الفصل الاول : مدخل مفاهيمي للقيم المجتمعية ، العدالة التوزيعية والامن القومي	54-8
24	مدخل	9
25	اولاً: 1-مفهوم القيم المجتمعية	10-9
26	أ-مفهوم القيم في علم الاجتماع	12-10
27	ب- مفهوم القيم في علم الفلسفة	13-12
28	ت- مفهوم القيم في علم الاقتصاد	14-13
29	ث-مفهوم القيم في علم النفس	14
30	ج-مفهوم القيم في السياسة	15-14
31	2- التمييز بين مفهوم القيم والمفاهيم المقاربة له	19-15
31	3- خصائص القيم المجتمعية	20-19
33	4- أنواع القيم المجتمعية	25-20
34	ثانياً: القيم المجتمعية ومقارباتها الفلسفية	36-25
35	1-المقاربات النظرية للقيم المجتمعية	25
36	أ-المقاربات الفلسفية للقيم المجتمعية	30-25
37	المقاربة الفلسفية المثالية	26-25
38	المقاربة الفلسفية الواقعية	27-26
39	المقاربة الفلسفية البراغماتية	28-27
40	المقاربة الفلسفية الوجودية	29-28

41	المقاربة الفلسفية الاسلامية	30-29
42	ب- المقاربات غير الفلسفية للقيم المجتمعية	36-30
43	مقاربة التحليل النفسي	31 -30
44	المقاربة السلوكية	32-31
45	مقاربة الحاجات الانسانية	34-32
46	المقاربة المعرفية	36-34
47	ثالثا: طرق دراسة القيم المجتمعية	37-36
48	رابعاً: مفهوم العدالة التوزيعية	39 -37
49	1-مؤشرات قياس العدالة الاجتماعية	41-39
50	خامساً: مفهوم الأمن القومي	44-42
51	1-أبعاد الأمن القومي	47-44
52	2-خصائص الأمن القومي	48
53	3- تهديدات الأمن القومي	51-48
54	سادساً : علاقة القيم المجتمعية بالأمن القومي	53-51
55	خلاصة الفصل الاول	54
56	الفصل الثاني : تركيبة المجتمع العراقي	76-55
57	اولاً : تركيبة المجتمع العراقي	57-56
58	1 - التركيب الاثنوغرافي	59-58
59	أ - التركيب القومي	66-59
60	ب - التركيب الديني	75-67
61	خلاصة الفصل الثاني	76
62	الفصل الثالث :العوامل الداخلية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي في العراق	162-77
63	اولاً :العوامل الداخلية	162-78
64	1- العوامل السياسية	110-78
65	أ– الأوضاع السياسية خلال الحكم الجمهوري للمدة(1958-1963).	83-80
66	ب– الأوضاع السياسية خلال الحكم الجمهوري الثاني للمدة (1963-1968م).	87-84
67	ت- الأوضاع السياسية خلال حكم حزب البعث للمدة(1968-2003)	100-87
68	ث- الأوضاع السياسية بعد عام 2003	110-101
69	2- العوامل الاقتصادية	138-110
70	أ– الأوضاع الاقتصادية خلال العهد الجمهوري (1958-1963)	117-110
71	ب- الأوضاع الاقتصادية خلال العهد الجمهوري الثاني (1963-1970)	120-118
72	ت– الأوضاع الاقتصادية خلال حكم حزب البعث (1970- 2003)	134-121
73	ث- الأوضاع الاقتصادي بعد عام 2003	138-134
74	3- العوامل الاجتماعية	148-138
75	أ– الأوضاع الاجتماعية في العراق خلال العهد الجمهوري للمدة (1958-1968)	141-138
76	ب – الأوضاع الاجتماعية في العراق خلال حكم حزب البعث للمدة (1968-1980)	144-142
78	ت– الأوضاع الاجتماعية في العراق خلال المدة (1980-2003)	147-144
79	ث- الأوضاع الاجتماعية في العراق بعد عام 2003م	148-147

80	ثانياً: تداعيات العوامل الداخلية على منظومة القيم وانعكاسها على الأمن القومي العراقي	161-149
81	1 – ارتفاع مظاهر الانحراف السلوكي (فساد ، رشوة ، تزوير، التعدي على المال العام)	152-149
82	2- تفشي الجريمة والجرائم المنظمة في المجتمع	153
83	3-تنامي وانتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع	155-153
84	4- انعدام الاندماج الاجتماعي وضعف الانتماء الوطني	157-155
85	5- ضعف الرابط الاسرية	158-157
86	6-انتشار ثقافة العنف	159-158
87	7-تفاقم ظاهرة التسول في المجتمع العراقي	161-159
88	خلاصة الفصل الثالث	162
89	الفصل الرابع : العوامل الخارجي المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي العراقي	197-163
90	اولاً : العوامل الخارجية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الامن القومي	187-165
91	1- التدخل الخارجي (الاقليمي والدولي)	185-165
92	2- العولمة	187-185
93	ثانياً- تداعيات العوامل الخارجية على القيم المجتمعية وانعكاسها على الامن القومي في العراق	197-187
94	1-فقدان الثقة بالمجتمع والدولة	188
95	2- لجوء الافراد إلى العشيرة او الطائفة أو الحزب وضعف الانتماء الوطني	188
96	3-التأثير على البناء الاجتماعي وانعكاسه على القيم	188
97	4-ضعف منظومة القيم والمعايير الاجتماعية	189-188
98	5-الظواهر الاجرامية	191-189
99	6-التأثير على التماسك الاجتماعي	191
100	7- الاغتراب الاسري وتفكيك الكيان العائلي	193-192
101	8-تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية بين افراد المجتمع وانعكاسها على القيم	194-193
102	9- نشر ثقافة الاستهلاك وسيادة القيم الفردية	195-194
103	10-عولمة الاعلام	196-195
104	خلاصة الفصل الرابع	197
105	الفصل الخامس : استراتيجيات تعزيز منظومة القيم المجتمعية في العراق	220-198
106	اولاً : استراتيجيات تعزيز القيم المجتمعية عن طريق النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.	205-199
107	1 – التنمية الاقتصادية	201-110
108	2- تقليل نسبة البطالة والفقر والحد منهما.	202-201
109	3- التوزيع المنصف للثروات .	203
110	4- التخطيط السليم لمخرجات التعليم .	205-203
111	ثانياً: استراتيجيات تعزيز القيم بالنهوض بالواقع السياسي	211-205
112	1 – خطوات إعادة الوحدة والتكامل الوطني (التسوية السياسية)	206
113	أ – توحيد الخطاب السياسي.	207
114	ب- تعزيز و إعادة بناء الهوية الوطنية .	209-207
115	ت- تعزيز دور المصالحة الوطنية وإنهاء الخلافات السياسية	210-209

116	ث- الحد من التأثير الخارجي (الاقليمي والدولي) .	211-210
117	ج- أنهاء العمل بمبدأ المحاصصة السياسية.	211
118	ثالثاً- استراتيجيات تعزيز القيم المجتمعية للنهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي.	220-211
119	1-تعزيز ثقافة المواطنة.	213-212
120	أ- التوافق المجتمعي على مضمون المواطنة في وثيقة الدستور.	213
121	ب- العدالة الاجتماعية والسياسية	213
122	ت- الديمقراطية كركيزة للمواطنة.	215-213
123	2- ارساء ثقافة اللا عنف في المجتمع .	217-215
124	3- العدالة الانتقالية وبناء السلام المجتمعي.	218-217
125	4- البحث عن المشتركات الثقافية في المعتقدات والتصورات لدى التعددية العراقية بهدف التعايش السلمي .	219-218
126	خلاصة الفصل الخامس	220
127	النتائج والمقترحات	226-221
128	قائمة المصادر	255-227

قائمة الجداول

ت	رقم واسم الجدول	رقم الصفحة
1	جدول(1)نسب القوميات العرقية في العراق	61

2	جدول(2) نسب الديانات من سكان كل محافظة من محافظات العراق	74
3	جدول(3) أعداد اللاجئين العراقيين لدى دول الجوار (1980-1988م)	95
4	جدول (4) اعداد الضحايا المسيحيين في العراق (2003-2011م)	105
5	جدول(5) كمية الصادرات النفطية العراقية والعوائد المترتبة عنها للمدة (1958-1963)	116
6	جدول (6) التخصيصات الاستثمارية المخططة والفعلية حسب الانشطة الاقتصادية لخطة التنمية القومية (1970-1974م)	123
7	جدول (7) صادرات النفط الخام والايرادات النفطية في العراق للمدة (1970-1974م)	124
8	جدول (8) صادرات النفط الخام والايرادات النفطية في العراق للمدة (1975-1980م)	126
9	جدول (9) انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة للمدة (1980-1985م)	130
10	جدول (10) معدلات البطالة في العراق للمدة من (2003-2020)	136
11	جدول (11) الجرائم المرتكبة تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية	154
12	جدول (12) نسبة حالات الطلاق في العراق للمدة (2015-2021م)	158

قائمة الخرائط

ت	رقم واسم الخريطة	رقم الصفحة
1	خريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق	5
2	خريطة (2) التوزيع الجغرافي للتركيب القومي في العراق	66

3	خريطة (3) التوزيع الجغرافي للتركيب الديني في العراق	75
4	خريطة (4) مناطق حظر الطيران عام 1991م في العراق	100
5	خريطة (5) خطوط النفط المحتكرة من قبل الشركات الاجنبية	117
6	خريطة(6) مستويات الحرمان في المحافظات العراقية	152

قائمة الاشكال

ت	رقم واسم الشكل	رقم الصفحة
1	شكل (1) تصنيف سبرانجر للقيم	23
2	شكل (2) هرم إبراهام ماسلو للحاجات	34
3	شكل (3) الأبعاد الخمسة للأمن عند باري بوزان ومدرسة كوبنهاجن	47
4	شكل (4) نسب القوميات العرقية في العراق	60

المقدمة

تعد منظومة القيم المجتمعية ركيزة اساسية بالنسبة للمجتمع إذ لا يمكن تجاهل الدور الذي تضطلع به بالنسبة للدولة وما تحمله من أبعاد وتأثيرات تنعكس على كافة الاطر في المجتمع فهي تساهم في بناء المجتمع وتقدمه إذ تحدد سلوكيات الأفراد نحو الاتجاه القويم الذي يرفع من ذات الفرد ويطور مجتمعه، إن الحفاظ

على منظومة القيم تقوم على عدة جوانب تجتمع جميعها تحت مصطلح العدالة وما للأخيرة من دور واهمية كبيرة جعلها محط دراسات المنظرين والمفكرين من مختلف المجالات إذ تم صياغة ووضع العديد من النظريات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمعات بصورة أو بأخرى بهدف الارتقاء بها وتطورها . إن موضوع الدراسة يعد من أهم الموضوعات التي لا بد من دراساتها لما يعانيه المجتمع العراقي إذ يتطلب أيجاد الحلول لتغيير ما يشهده المجتمع من ازمات وتراجع كانت نتيجة لتراكمات ومسببات كثيرة لعبت دورها وأدت إلى تغيرات جوهرية في المنظومة القيمية التي يمتاز بها المجتمع العراقي فعكس سلوك الفرد الذي شهد تغير قيمي الذي نتج عن خلفية من التراكمات والضغوطات عكس الاوضاع والواقع المعيشي الذي عاشه الفرد والعادات والانطباعات التي اكتسبها التي شكلت في النهاية انهيار المنظومة القيمية للمجتمع العراقي .

إنَّ السبب الاساس لانهيار القيم عند فئات من المجتمع العراقي يرجع بالاساس إلى غياب العدالة الاجتماعية وهذه الاخيرة اشتركت عدة عوامل في تغييبها ناهيك عن التنوع الفسيفسائي للقوميات والديانات التي يتشكل منها المجتمع ، فأنظمة الحكم المتعاقبة منذ اعلان الجمهورية العراقية عام 1958 ووضع الدستور العراقي الذي شهد تغييب لحقوق العديد من مكونات المجتمع وما تسبب فيه ذلك من تدهور في الاوضاع الداخلية للدولة بسبب النزاعات القومية او الدينية التي كان السبب الرئيس فيها الحكومة وما اعقبها من انظمة حكم اتبعت مختلف أساليب الاضطهاد والتهميش والتعسف والتمييز والعنف والتجويع والترويع والتهجير والقتل الخطف وغيرها لغالبية مكونات المجتمع وحتى الوقت الحاضر كما إن القطاع الاقتصادي والاجتماعي وما تعرضت له من تدهور او تدمير او قصف بسبب الحروب والحصار والتدخل الخارجي الذي كان هدفه الاول هو تدمير العراق كونه أحد الدول غير الموالية لذلك التدخل وفي مقدمته التدخل الاجنبي الامريكي خوفاً من ان يكون العراق منافساً كبيراً له في المنطقة فضلاً عن غزوهم الثقافي واختراق الثقافات عن طريق سيادة مبدأ التبعية للغرب فعمد على زعزعة استقرار المجتمع والعمل على جعله مجتمعاً رجعي يفتقد لأي مظهر من مظاهر الحضارة واشغاله في صراعات طائفية وعرقية ومذهبية لتسود الفوضى على نطاق يصعب السيطرة عليها وتصوغ هي الاوضاع السياسية والامنية وفقاً لما يتناسب مع مصالحها وخدمة طموحاتها، وبسبب ما عاناه وما عاشه أفراد المجتمع العراقي ان كافة تلك العوامل وعلى مراحل تاريخية مختلفة أدت إلى كبت مشاعر الفرد من الغضب او المطالبة بالحرية أو ابداء الرأي بسبب السياسات المتبعة وما رافقها من حروب خارجية وداخلية وما تركته تلك الحروب في انفسهم فضلاً عن تدهور الأوضاع المعاشية وتدني مستوى الدخل الفردي جميع ذلك أدى إلى تغير سلوك الأفراد عن السلوك الذي تحدده المنظومة القيمية التي تفككت وانهارت بسبب غياب العدالة والظلم وسوء الأوضاع والتدخل الأجنبي وما تسبب به وما اعقبه فغياب القيم دفع الأفراد إلى اتباع أساليب كثيرة أسهمت هي الأخرى في تداعي الاوضاع داخل المجتمع وتحولها من مشكلات صغيرة إلى أزمات تشكل عائقاً امام بناء المجتمع والنهوض

به وتطوره ومنها الانحراف السلوكي والاخلاقي ، الفساد الإداري والرشوة ، تفكك المجتمع وغياب الهوية الوطنية نتيجة لاستشراء الهويات الفرعية ، سيادة سلطة القبيلة او العشيرة على سلطة الدولة ، شيوع ظاهرة التسول وافقر والبطالة ، استشراء العنف والجرائم ، شيوع ظاهرة المخدرات والمتاجرة بها إن ما يزيد من خطر هذه الازمات انها لاقت قبولاً من قبل غالبية افراد المجتمع فأصبح أي فرد يمارس أية ظاهرة من تلك الظاهرات بدون النظر إلى كونها ظاهرة سلبية لا قيمية ولا اخلاقية مما انعكست تلك النماذج من الازمات التي يشهدها المجتمع العراقي ويتعايش معها على التأثير في استقرار المجتمع الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي وشيوع الفوضى وغياب القانون وتدهور الاوضاع وعدم امكانية الحكومات بعد عام 2003 من فرض السيطرة على تلك الاوضاع فشهد المجتمع واقعاً مشوهاً وخاصة بعد تبني الديمقراطية كأطار عام للحكم التي طبقت ظاهرياً دون الاخذ بجوهر الديمقراطية وبطريقة سريعة وفوضوية من دون مراعاة طبيعة المجتمع وقيمه التي ترسخت لعقود من الزمن فضلاً عن عدم الاخذ بالحسبان السلوكيات التي فرضتها انظمة الحكم العسكرية والدكتاتورية والحيثيات التاريخية والتناقضات التي عاش في ظلها المجتمع العراقي مما ولدت واقعاً متغيراً في العادات والقيم المجتمعية وسلوكيات الأفراد التي ادت إلى ظهور سلوك وقيم جمعية لا تمت للقيم التي كانت سائدة في المجتمع العراقي .

لمعالجة تلك الأزمات وسلوكيات الافراد ونفسياتهم التي تأثرت بكل ما يعبر عن كونه نموذجاً للظلم والعنف وغياب العدالة الاجتماعية لابد من تعزيز منظومة القيم المجتمعية في العراق من خلال وضع جملة من السياسيات والآليات التي تسهم بالنهوض بالواقع المجتمعي على كافة مستوياته الاقتصادية السياسية والاجتماعية لتحقيق الركيزة الاولى وهي العدالة وفقاً لمؤشرات ومعايير محددة كونها الاساس لركيزة المجتمع الابرز والاهم وهي المنظومة القيمية لتعزيزها ومن ثم تطبيق السلوكيات والافعال المحددة وفقاً لمنظومة القيم .

إن ما تقدم أعلاه يتمثل بمقدمة الدراسة التي تمهد للدخول في تفاصيل الدراسة التي اشتملت على المقدمة وخمسة فصول

أولاً – مشكلة الدراسة (Problem of the Study):-

بنيت الدراسة على سؤال رئيس مفاده ما التركيبة التي يتكون منها المجتمع العراقي؟ وما هو تأثير تغير القيم المجتمعية على الأمن القومي العراقي؟

انطلاقاً من المشكلة الرئيسة أعلاها تم طرح مجموعة من الاسئلة الثانوية وتمثلت بالاتي :-

1- ما هي علاقة القيم المجتمعية بالامن القومي ؟
2- ما هي العوامل المؤثرة على تغير القيم المجتمعية في العراق وتأثيرها على أمنه ؟
3- ما السبل أو الآليات الكفيلة التي يمكن اتباعها لمواجهة ذلك التغير في القيم المجتمعية تحقيقاً للاستقرار والامن القومي؟

ثانياً – فرضية البحث (Hypothesis of Study):-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن المجتمع العراقي يتكون من تركيبة مجتمعية معقدة تمثل فسيفساء تنوع قومي وديني ومذهبي ، يتركز هذا التنوع جغرافياً وسط محيط أقليمي فضلاً عن كونه يمتد عبر الحدود السياسية ليشكل تداخل أثني قومي معقد مع دول الجوار الجغرافي ووفقاً لذلك تتباين القيم في توزيعها بحسب القومية أو الدين أو المذهب فتغير تلك القيم السائدة في المجتمع التي تعد بمثابة الضوابط لسلوكيات الأفراد يؤثر سلباً على استقرار الامن في الدولة كما ينعكس ذلك على قوة الدولة في الميزان القوى الدولي.

1- تتمثل علاقة القيم المجتمعية بالأمن القومي من حيث كون المنظومة القيمية في المجتمع تعد الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات وتقدمها فهي لها دور كبير في تدعيم وتحفيز افراد المجتمع الاندماج في بوتقة المجتمع المتنوع وتقبل الاخر ، فضلاً عن كونها تدفع الحكومات على اتباع كافة الأساليب التي تحقق العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع .
2- تتمثل العوامل المؤثرة على المنظومة القيمية في المجتمع العراقي تداعياتها على الأمن القومي بكل من العوامل الداخلية (السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي) والعوامل الخارجية (التدخل الخارجي والعولمة) وهذه العوامل مجتمعة اثرت على المنظومة القيمية .
3- هناك جملة من الآليات او السبل التي يمكن أتباعها لتعزيز القيم الاصيلة في المجتمع العراقي تحقيقاً لأمن واستقرار الدولة والنهوض بها وهذه الآليات تشمل كافة نواحي المجتمع بدءً بالحكومات وحتى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية بأتباعها آليات تساهم بتعزيز المنظومة القيمية عن طريق توعية افراد المجتمع بما يحقق الوحدة الوطنية والاندماج المجتمعي والعدالة المجتمعية والثقافية وتحقيق الانتماء الوطني والهوية الوطنية .

ثالثاً- حدود الدراسة (Study Boundaries):-

- الحدود المكانية :تتمثل الحدود المكانية للدراسة في موقع دولة العراق والتي تقع جغرافياً في جنوب غرب قارة آسيا كما تحدها مجموعة من دول الجوار الاقليمي الجمهورية التركية من الشمال ، وجمهورية إيران الاسلامية من الشرق ،ودولة الكويت والخليج العربي من جهة الجنوب ، والمملكة العربية السعودية من

الجزء الجنوب الغربي والمملكة الأُردنية الهاشمية غرباً ، والجمهورية العربية السورية من الشمال الغربي وبمساحة تقدر نحو (435052كم^2)[1] . اما بالنسبة للموقع الفلكي لمنطقة الدراسة فهي تقع بين خطي طول (39 ْ38- 36 ْ48) شرقاً ودائرتي عرض (6 29 ْ – 27 37) شمالاً[2] ينظر خريطة(1) .

- الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالمدة الممتدة من (1958م –2022م) من حيث دراسة ما طرأ من احداث وتغيرات على الاوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فضلاً عن التدخل الخارجي وكيف أثر ذلك بتغير منظومة القيم وتفككها وانعكاسه على الامن القومي .
- الحدود الموضوعية للدراسة فتتمثل بـ (العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها في الامن القومي " دراسة في الجغرافية السياسية").

(1) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - بيانات منشورة لسنة2022- ص1.
(2)عباس فاضل السعدي- جغرافية العراق أطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي- جانبها البشري- بدون طبعة- منشورات وزارة التعليم العالي – جامعة بغداد- 2009 – ص7.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

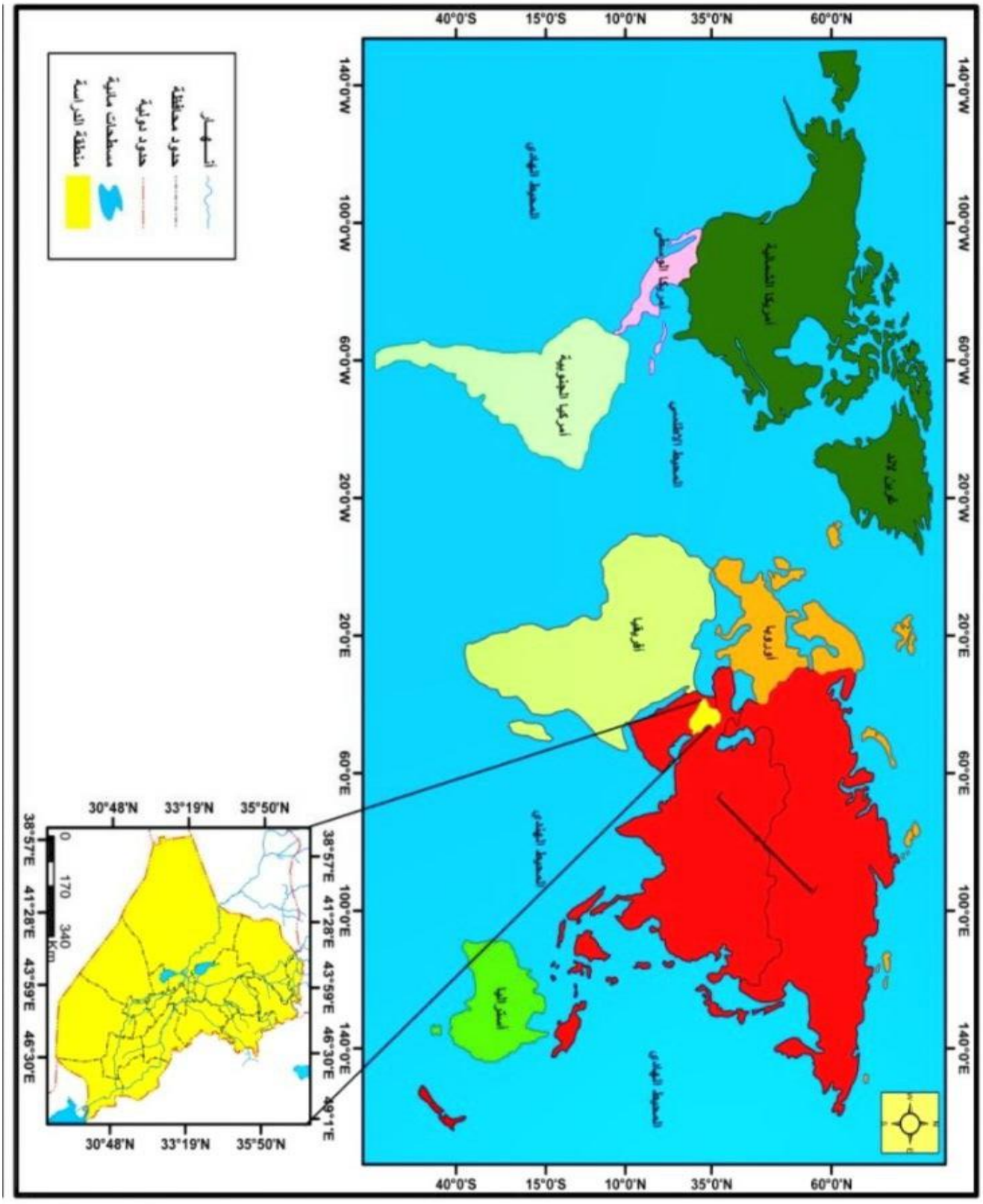

المصدر : جواد صالح مهدي ، تقييم جغرافي لاستراتيجية الامن القومي العراقي للعام 2007-2010 ، رسالة ماجستر، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2015، ص27.

رابعاً- أهمية الدراسة (The Importance of studying):-

تكمن أهمية الدراسة من كونها أحد الدراسات الجغرافية السياسية التي سلطت الضوء وركزت بأسلوب علمي متواضع على دراسة المنظومة القيمية وما لها من دور في بناء وتقدم المجتمعات في حال تعزيزها ، كما ركزت على دراسة التركيبة المجتمعية للمجتمع العراقي وما تعرضت له من أحداث وتغيرات على كافة الاصعدة فبحثت عن العوامل وتوضيحها كونها تسببت بتفكك وانهيار قيم المجتمع كنتيجة لما تعرض له المجتمع العراقي مكوناته المتعددة وكيف أثر ذلك التفكك والانهيار على الاستقرار الداخلي وتدهور أوضاع الدولة فأنعكس على سيادتها وأمنها القومي كما وضعت الدراسة آليات وسياسات عدة تمثل سبلاً وحلولاً لمواجهة انعكاسات وتداعيات الازمات التي يشهدها المجتمع وامنه واستقراره لغرض الوصول إلى الاهداف المتوخاة من تلك الدراسة .

خامساً- هدف الدراسة (Purpose of Study) :-

إنَّ الهدف من الدراسة هو الوقوف على أهم العوامل التي تسببت في تفكك القيم المجتمعية والتي تركت جملة من التداعيات على استقرار وامن المجتمع وولدت ازمات شكلت عائقاً أمام تطوره والنهوض به ، فضلاً عن ذلك أن الدراسة تهدف لوضع آليات وسبل تعزز من المنظومة القيمية وتنميتها وترسيخها بين أفراد المجتمع العراقي لغرض تحقيق الاستقرار والأمن القوميين .

سادساً- منهجية الدراسة (Study Approach):-

لقد تم اعتماد العديد من مناهج البحث العلمي الخاصة نظراً لشمولية الموضوع فقد تم استعمال المنهج التاريخي **(The Historical Approach)** في دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للعراق منذ عام 1958م وما تبعه من أحداث وتغيرات . فضلاً عن المخططات والتدخلات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي على تلك الحقب الزمنية اتجاه العراق وسعيها لفرض سيطرتها وهيمنتها عليه.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي**(The Landscape Approach)** الذي يتمثل بوصف الشكل الداخلي للدول من حيث وصف السلالات واللغة والدين والقوميات وغيرها وقد تم اعتماده في موضوع الدراسات بوصف التركيب الاثنوغرافي للمجتمع العراقي الذي يعد من المجتمعات ذات المكونات القومية والدينية المتعددة وتأثيرها على الاستقرار الداخلي للمجتمع وقدرة الدولة على التكيف مع الأحداث والتغيرات وتتمكن من السيطرة عليها .

إلى جانب المنهجين اعلاهما تم استعمال المنهج التحليلي **(The Analytical Approach)** بهدف معرفة وتشخيص العوامل المؤثرة على القيم المجتمعية الداخلية والخارجية ومن ثم تحليلها جغرافياً وتحديد تداعياتها على منظومة القيم وتأثير غياب الأخيرة على الأمن القومي للدولة وقوتها .

سابعاً- الدراسات السابقة :-

من خلال البحث والتقصي والاطلاع على الموضوعات المرتبطة بعنوان الدراسة وفي مجالات مختلفة تم إيجاد دراسة واحدة فقط في مجال العلوم السياسية وهي :

1- رسالة ماجستير للباحثة زينب سمير عبد العالي الموسومة **(تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام 2003)**[1] تناولت الباحثة دراسة كل من مفهومي القيم والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما ، وايضاً تناولت القيم الاجتماعية الثابتة والمتحولة بعد عام 2003م والأسباب السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية والتحول الديمقراطي واثرها على الاستقرار السياسي للدولة.

أمَّا الفرق ما بين هذه الدراسة والدراسة التي تم استعراضها اعلاها فنبين أنَّ هذه الدراسة الموسومة بـ (العدالة التوزيعية للقيم المجتمعية في العراق وأثرها على الأمن القومي) تختلف عن تلك الدراسة من حيث المنهجية وشمولية الموضوع فقد تناولت الدراسة أكثر من متغير من المتغيرات وعلاقتها بالقيم المجتمعية بمدخل مفاهيمي شمل (القيم ، والعدالة التوزيعية ، الأمن القومي) فضلاً عن التطرق إلى أهم مؤشرات العدالة الاجتماعية ونظرياتها، كما اختلفت عن الدراسة السابقة بدراسة مكونات المجتمع العراقي وما تعرضت له تلك المكونات من عوامل أدت إلى تغير قيمها كما تم التطرق بصورة شاملة إلى تلك العوامل المتمثلة بالعوامل الداخلية والخارجية ودراسة كل عامل من تلك العوامل من منظور تاريخي وتحليلي لمعرفة وتوضيح ما تعرض له المجتمع العراقي منذ قيام الجمهورية العراقية عام 1958م وعلى كافة الاصعدة سواء على الصعيد السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي او التدخل الاجنبي والعولمة وما تركته تلك العوامل من تغيرات في القيم المجتمعية أدى إلى شيوع واستشراء العديد من الازمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانعكاس تأثيرها على الأمن والاستقرار في المجتمع .

ثامناً- هيكلية الدراسة (Structure of Study):-

اشتملت الدراسة على مقدمة وخمسة فصول تناول الفصل الأول مفهوم القيم وأنواعها ومقارباتها وطرق دراستها في حين تضمن الفصل الثاني تركيبة المجتمع العراقي وسماته. أما الفصل الثالث فقد تناول العوامل الداخلية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي والمتمثلة بـالعوامل (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية)، وشمل الفصل الرابع العوامل الخارجية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي والتي تمثلت بـ(التدخل الخارجي- والعولمة) في حين تناول الفصل الخامس سبل تعزيز القيم المجتمعية في العراق وأثرها على الامن القومي ، فضلاً الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة وقائمة المصادر .

(1)زينب سمير عبد العالي ،(تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام 2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2021.

الفصل الأول

(مدخل مفاهيمي للقيم المجتمعية والعدالة التوزيعية والأمن القومي)

مدخل (Enterance) :

تعد القيم المجتمعية من أهم المرتكزات التي تُبْنى عليها الأمم وترتبط بالمبادئ والأخلاق ، كما تمثل القيم مكون أساسي من مكونات المجتمع فهي التي تحدد السلوك الأساس للشخصية ،ويشمل تأثيرها اتجاهات الأفراد وتوجهاتهم وعلاقاتهم فهي بذلك تشكل اطاراً مهماً لتوجيه وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات وتعميق الروابط الاجتماعية فيما بينهم وبذلك تكون الضامن لاستقرار المجتمعات وازدهارها

تناول هذا الفصل مفهوم القيم المجتمعية ، وخصائصها ومقارباتها وطرائق دراستها كما تناول مفهوم العدالة التوزيعية ومؤشرات قياسها وأيضاً مفهوم الامن القومي وابعاده وخصائصه ومهدداته فضلاً عن علاقة الامن القومي بالقيم المجتمعية.

أولاً – مفهوم القيم المجتمعية (The Concept of Societal values):

مفهوم القيم لغةً (The Concept of Values is a language) يستدل على مفهوم القيم لغةٌ بلفظ المفردة ، ومفردة القيم قيمة وأصل الكلمة الواو لأنه يقوم مقام الشيء والقيمة تعني ثمن الشيء. و التقويم إذ تقول (تقاوموه فيما بينهم) ، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه ويقال : كم قامُت أَمتك أي بلغت ، وكم قامت ناقتك أي كم بلغت[1].

والاستقامة : تعني التقويم وأمر قيم مُستقيم وفي الحديث : أَتانِي مَلَك فقال : أَنت فُتَمُ وخُلُقُكَ قَيَّم أي مستقيم الذي لا فيه عوج ولا مَيْل عن الحق. وقوله تعالى:((فيها كُتب قَيَمة))أي مستقيمة تبين الحق من الباطل على استواء وبرهان[2]وأمةٌ قيمة : مستقيمة معتدلة. وذلك دِينُ القَيمَةِ: أي دين الأمة القيمة((وَذَلِكَ دِينُ القَيمَةِ)) ذلك دين الحق العدل المطلق . وتأتي القيمة بعدة معان في اللغة العربية وهي ما يأتي[3] :

أ- تأتي بمعنى التثمين والتقدير، كما نجدها في تثمين قيمة السلع والأشياء .

ب- تأتي بمعنى الثبات ، وهنا تعني نعمل على تقييم / تقويم الأشخاص إذ ينطلق العمل من السلوكيات والممارسات والميول).

([1]) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الحادي عشر ،الطبعة الثالثة ، دار احياء التراث العربي ،بيروت ، 1999، ص357، 359.

([2])المصدر نفسه، ص359.

([3])هشام الملكي وأخرون ، سؤال القيم بصيغ متعددة ، الطبعة الاولى ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2015 – ص22-23.

ت- تأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال ، وهذا المعنى وارد في القران الكريم .

إن مصطلح القيم يعد من المصطلحات الحديثة في اللغة العربية ، اذ ظهر في أواخر القرن التاسع عشر ودخل هذا المصطلح الى اللغة العربية عن طريق الترجمة اذ تم استعماله من قبل العديد من المفكرين والباحثين مع الاختلاف في تحديد مفهومه واولى استعمالاته كانت للدلالة على ما يتم تقديره للشيء من ثمن[1]. أما **مفهوم القيم اصطلاحاً (The Concept of Values in Terms)** يعد مفهوم القيم من المفاهيم التي حظيت بالاهتمام من قبل الكثير من الباحثين، ومن مختلف التخصصات كـ(علم الاجتماع ، الفلسفة ، الاقتصاد ، علم النفس ، السياسة وغيرها) .

وترتب نتيجة لذلك الغموض والتداخل في تحديد مفهوم القيم اذ يختلف هذا المفهوم من مجال إلى اخر ولعدم توافر تعريف موحد ومتفق عليه من قبل جميع الباحثين[2] سيتم توضيح المفهوم من وجهة نظر كل تخصص من هذه التخصصات التي تعنى بدراسته.

أ- مفهوم القيم في علم الاجتماع (The Concept Of Values in Sociology):

إنَّ القيم أحدى محددات السلوك البشري ، وهي من المواضيع المهمة في العلوم الاجتماعية نظراً لدورها الكبير داخل المجتمع فضلاً لتأثيرها وتأثرها في الظواهر الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع إذا أنَّ

لكل مجتمع (نسق قيمي*) خاص ويتغير هذا الاخير تبعاً للتغيرات التي تحدث داخل المجتمع ، فمنظومة القيم لأي مجتمع في الوقت الحاضر تختلف عما كانت عليه منذ عقد من الزمن وهذه التغيرات في منظومة القيم حدثت تبعاً لعدة تحولات عالمية أثرت في مختلف المجتمعات أهمها (العولمة، الانفتاح الاعلامي والثقافي)[3] . إنَّ القيم الاجتماعية تهتم في الفكر الفلسفي والاخلاقي ويتعدى ذلك وصولاً للاهتمام بالمفاهيم الجوهرية لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، الدينية والاقتصادية والتي ترتبط بدورها بالعلاقات الانسانية وبالتالي تنتج اهداف ومعايير لها تأثيرها في اتجاهات ودوافع وسلوك الأفراد وطرق تفكيرهم ومواقفهم . تنقسم القيم من الوجهة الاجتماعية على قسمين – قيم إيجابية : وهي القيم التي اكتسبت القبول

([1])زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الأجتماعية في الاستقرار السياسي ، العراق بعد 2003، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2020، ص7.

([2]) عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم (دراسة نفسية) ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1992، ص30 .

(*)النسق القيمي : يقصد به هو عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم المترابطة التي يتبناها الفرد والتي بدورها تعمل على تحكيم وتنظيم سلوك الفرد وتصرفاته بشكل تلقائي أي بدون وعي الفرد بذلك ، وينقسم النسق القيمي حسب تقسيم بوخ إلى قسمين هما نسق القيم الاولية : والذي يتعلق بالحاجات البيولوجية للفرد ، والاخر نسق القيم الثانوية : وتضم القيم الاجتماعية والاخلاقية ويرى بوخ ان النسق القيمي العام يتأثر بالنوعين . ينظر المصدر : عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم (دراسة نفسية) ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، مصدر سابق ، ص52-53 .

([3])احلام بلمادي ، سوسيولوجية القيم والتغير القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، المجلد4، العدد7، الجزائر ، سنة 2016، ص102-103.

من قبل الاغلبية كعمل الخير والصدق والنزاهة واحترام حقوق الانسان وغيرها . قيم سلبية وهي القيم التي لا تتلقى القبول وتمثل انحرافاً عن القيم والمعايير داخل المجتمع ومن امثلتها القيم المادية وعدم التسامح والتجاوز على حق الاخر وغيرها [1].

إنَّ أول استخدام للقيم في العلوم الاجتماعية كان في القرن التاسع عشر وذلك لأن بعض علماء الاجتماع اعتبروا ان البحث في القيم يمتاز بالذاتية ، و بذلك تخرج عن نطاق الدراسات السيوسولوجية لذلك تجنبوا التطرق لها حتى حلول سنة (1918).

ظهر استخدام مصطلح القيمة في الدراسة السيوسولوجية (لتوماس وزانيكي*) التي غيرت نظرت علماء الاجتماع مما جعلها موضوعاً له اهميته في مجال علم الاجتماع ومتغيراً يرجع إليه لتفسير الواقع الاجتماعي من مختلف نواحيه [2] وتُعرف القيمة في علم الاجتماع بأنها حالة مجردة ومرغوبة يمتلك الناس الرغبة في الحصول عليها مثل الحرية أو الولاء وغيرها[3] .

أو بحسب تعريف (ستيورات دود*) "هي رغبة أو أي شيء مرغوب أو يختاره المرء في وقت معين"[4] وتعرف أيضاً هي التفضيلات الإنسانية والتصورات اتجاه الشيء المرغوب فيه على مستوى

([1])ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية ، الطبعة الاولى ، مطبعة ودار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2017، ص12-13.

(*)**توماس وزنانيكي: وليام توماس (William Isaac Thomas):**هو عالم اجتماع وكاتب امريكي يرجع الى الاصول الهندية من مواليد 1863 بولاية فيرجينيا ، درس في جامعة تينيسي واصبح استاذاً مساعداً في اللغة الانكليزية كما عمل استاذاً في علم الاجتماع ومن اسهاماته المهمة معالجته لقضايا المجتمع والثقافة ، وصف الاعراق البشرية ، تطور شخصية الافراد الطبيعيين والمجرمين كما قام باستحداث مفهوم القيم والمواقف واشتهر به . **أما فلوريان زانيكي (Florian Znaniecki):** هو عالم اجتماع وعالم نفس اجتماعي بولندي الاصل من مواليد 1882 بولاية فيرجينيا حصل على شهادة الماجستير من جامعة جينيف والدكتوراه من جامعة كراكوف من اهم اسهاماته في علم الاجتماع (الفلاح البولندي في اوروبا وامريكا)وغيرها ومن مؤلفاته (العلاقات الاجتماعية والادوار الاجتماعية) الذي نشر بعد وفاته .ينظر المصدر : سليمة العمري ، قراءة سيوسولوجية حول دراسة (الفلاح البولندي لـ توماس وزنانيكي) ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد 6، العدد 2 ، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان، الجزائر، 2020 ،ص 31- 32.

([2]) سهام صوكو ، واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية دراسة ميدانية بثانوية بوحنة سعود ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2009، ص17.

([3])Gabriela Motoi ، Values as an object of study for the American and the French sociology . A review of F. Znaniecki's and R. Boudon's perspectives، social sciences and education ، university of Craiove، 2017 ،P223-224

(*)**ستورايت دود(Stuart Dodd):**هو عالم اجتماع امريكي ومن رواد الوضعية الحديثة ولد سنة 1900م ، وتخرج من جامعة واشنطن وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية اجرى العديد من البحوث في الشرق الاوسط وقد وضع نظرية كمية منظمة للمجتمع اطلق عليها أسم (S-Theory) وله العديد من المؤلفات في علم الاجتماع منها (ابعاد المجتمع). وقد اتجه الى مدرسة القياس الاجتماعي وسيوسولوجيا الجماعات الصغيرة في اواخر سنواته . ينظر المصدر : محمد شهاب

اكثر عمومية وعليه تشمل القيم جميع المبادئ والموضوعات والدوافع التي اصبح لها معنى بناءً على تجربة الانسان، وتختصر بأنها الاطار المرجعي لسلوك الافراد[1] .

ب-مفهوم القيم في علم الفلسفة (The Concept of Values in philosophy) :

حظي مفهوم (الأكسيولوجيا * القيمة) بأهمية كبيرة عند الفلاسفة على اختلاف اتجاهاتهم ومدارسهم فقد عالجوا العديد من المشكلات التي تعد ضمن مبحث القيمة كـ(الفضيلة ، الاحكام ، الخير ، الصواب والعدل) ان جميع ما ذكر وغيرها من المشكلات الاخرى تعد من أصل واحد إذ أنها تتعلق بالقيم أو ما ينبغي لها ان تكون عليه[2] .

إنَّ مسألة البحث في مفهوم القيم عند الفلاسفة يعود تأريخه إلى النظرية الافلاطونية وآراء ارسطو وتجدر الاشارة إلى أنَّ البحث في هذا المفهوم قد ازداد عمقاً واتسع نطاقاً عند الفلسفة الحديث والمعاصرة[3].فأفلاطون يرى إنَّ الخير أو القيمة تتويجاً لعالم المثل كما يعدها المبدأ الاسمى للتفسير فمن خلال هذا المبدأ يمكن بناء العالم الذي ينظم كل الصور والقوانين ، وبذلك يضع القيمة فوق الوجود وفيما يخص ارسطو فقد كان يحاول تنسيق الكائنات على أساس غائي وهو علاقة الكائن بغاية معينة ، أي القيمة الجوهرية لوجود هذا الكائن، فأرسطو لم يقوم بتأكيد الواقعية الموضوعية للكيفيات القيمية فقط بل زعم بسموها على سائر خصائص الكائنات[4] . إنَّ البحث في طبيعة القيم قد اصبح باباً مهماً من أبواب الفلسفة العامة وله ارتباط مباشر بعلوم الأخلاق ، المنطق و الإلهيات . وحاول الكثير من الفلاسفة وضع مفهوم محدد للقيم فأشار ريبو إليها **بأنها** قيمة الشي أي ((قدرة الشيء على إثارة الرغبة وأن القيمة تتناسب مع قوة الرغبة)) وينطبق هذا على القيم الاقتصادية والمعنوية على حد السواء[5]. بينما عرفه آخرون بأن القيمة هي صفة الشيء المعتبر أنه قابل للرغبة فيه أو هو الشيء الذي يكون جدير بأن يطلب [6].

،رواد علم الاجتماع ، الطبعة الاولى، مكتبة كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني -WWW.Kotobarabia.com 2007، ص40.

([4]) سهام صوكو ، واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية دراسة ميدانية بثانوية بوحنة سعود، مصدر سابق ، ص17.

([1])عبدالله سعيد آل عبود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الشرطية ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2010 ، ص22.

(*)الاكسولوجيا : وهي كلمة مشتقة من الكلمة الاغريقية (Aciof)بمعنى القيم وكلمة (Logos)بمعنى علم وفلسفة القيم تعنى البحث عن الموجود فيما اذا كان مرغوباً فيه لذاته ، فهي تنظر في قيم الاشياء وتحللها وتبين انواعها واصولها ، فإن فسرت "القيم" الى صور غائبة ومرتسمة على صفحات الذهن كان تفسيرها مثالياً أما اذا فسرت بأسباب طبيعية أو نفسية أو اجتماعية كان تفسيرها وجودياً ، ينظر المصدر : امل مبروك عبد الحليم ، مبحث القيم العلاقة بالدين وبالفلسفة ، مجلة التفاهم ، المجلد 13، العدد 48، سلطنة عمان ،2015، ص64.

([2]) فيصل بشير الخراز ،طبيعة الاكسيولوجيا اصنافها ومعاييرها ، مجلة كلية الاداب ، العدد الاول ، جامعة مصراته ،2014، ص387،382.

([3]) سامية حمريش ، القيم الدينية ودورها في التماسك الاسري ، رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة لخضر باتنة ، الجزائر ،2010، ص29.

([4]) فيصل بشير الخراز ، طبيعة الاكسيولوجيا اصنافها ومعاييرها ، مصدر سابق ، ص388.

([5])عبد الرحمن بدوي ، الاخلاق النظرية ، الطبعة الثانية ، وكالة المطبوعات 47شارع فهد السالم ، الكويت ،197، ص90.

([6])سامية حمريش ، القيم الدينية ودورها في التماسك الاسري ، مصدر سابق ، ص29.

وعُرِفت بالمعجم الفلسفي على أنها لفظ يطلق على كل ما يستحق اهتمام المرء وعنايته وذلك لاعتبارات سيكولوجية واقتصادية واخلاقية و جمالية [1].وبنحو عام يمكن تعريف القيم بمعناها الفلسفي على وجهتين هما[2] :

- **من وجهة النظر الذاتية (From a Subjective Point Of View):** هي تلك الصفة التي يمتاز بها موجوداً ما سواء كان شخصاً ام شيئاً على ان يكون هذا الموجود بالفعل مرغوباً به او مقدراً كأن يكون انسان او جماعة معينة من الناس ، اي بمعنى ان يكون هذا الموجود معترفاً به على انه هدف لرغبة المرء أو الجماعة ، فالقيمة من وجهة النظر هذه تعني درجة التقدير لموجود ما .
- **من وجهة النظر الموضوعية (From an Objective Point Of View):** فالقيمة تمثل السبب الموجود في جوهر الشيء المرغوب فيه الذي يدفع الناس للسباق من أجل الحصول عليه أو يتفانون في تقديره وتبجيله .

واستناداً إلى ما سبق فأن الآراء تتعدد و تتباين بين مختلف الفلاسفة حول مفهوم القيم مما يترتب عليه التباين في الخصائص ،والاصناف ومصادر القيم ، بينما تكون الآراء شبه متفقة على ان القيم تعد معايير موجهة ومحددة لسلوك الافراد داخل المجتمع .

ت-مفهوم القيم في علم الاقتصاد (The Concept Of Values in Economics):

يعد علماء الاقتصاد أولى من أستخدم مفهوم القيم بمعناها الفني فأصبحت كلمة القيمة أو التقييم أحدى المصطلحات الفنية التابعة لذلك الفرع من علم الاقتصاد المعروف بـ"الاقتصاد السياسي"[3].أنَّ علماء الاقتصاد تعاملوا كثيراً مع مفهوم القيم إذ انفردوا من بين العلماء الاجتماعيين بما أولوه من اهتمام لهذا المفهوم، إذ يعدون الرواد في دراسة القيم بالميدان الاجتماعي فعكفوا منذ ما يقارب قرن مضى على

البحث والتعمق فيها ودراسة ما يتصل بها والبحث في الدور الاساسي[4] ويتركز هذا الدور الذي تلعبه القيم بتحديد الأشياء المادية أو السلع التي تحقق المطالب الإنسانية . لقد استعمل (آدم سميث*) مصطلح

([1]) عبدالله سعيد آل عبود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ،مصدر سابق ، ص22.

([2]) سامية حمريش ، القيم الدينية ودورها في التماسك الاسري ، مصدر سابق، ص29، 30.

(5) عز الدين دفع الله عيسى ،القيم الاجتماعية المؤثرة على الأنتاج الاقتصادي لدى قبائل الفلاتة في منطقة مايزو ،مركز ابحاث ودراسات حوض النيل ،العدد21، جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2018، ص3.

(1) سامية حمريش ، القيم الدينة ودورها في التماسك الاسري ، مصدر سابق ، ص30.

(*) **ادم سميث(Adam Smith) :** هو فيلسوف وعالم من علماء الاقتصاد السياسي ولد عام 1723 في كيركالدي في اسكتلندا ، كان ادم سميث احد الرواد الاساسيين لفترة التعلم المذهل التي تعرف بأسم عصر التنوير الاسكتلندي والتي تضمنت ابتكارات رائدة في مختلف العلوم من الطب والجيولوجيا الى الكيماء والفلسفة وعلوم البيئة ، درس الفلسفة الاخلاقية في جامعة جلاسجو ، وجامعة اكسفورد ، كما يعد المؤسس لعلم الاقتصاد الحديث وصاحب مؤلفات نظرية المشاعر الاخلاقية وثروة الامم ينظر المصدرين : 1-James R. Otteson- The Essential Adam Smith The Fraser Instiute-Library and Archives Canada -2018-P 3-4. 2- نعيمة زيرمي ،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2011، ص31.

القيمة في كتابه ثروة الأمم بمعانٍ مختلفة : الأول قصد آدم سميث بمفهوم القيمة الشيء بالنسبة إلى شخص معين وتسمى قيمة استعمالية ويعد هذا الأمر ذاتي . أمَّا المعنى الثاني فيقصد بها قدرة السلعة أو الشيء على إشباع رغبة أو عدة رغبات ويُعرف هذا بمصطلح المنفعة الشخصية[1].

وتعرف "القيم الاقتصادية بأنها القيم التي تتضمن غلبة الاهتمامات العلمية، والمنفعية والمعرفية على جوانب الحياة المختلفة ، وهي قيم غالباً ما يتصف بها رجال الإعمال إذ ترتبط ارتباطاً مباشرا بعدة مفاهيم كالربح و الخسارة ، الاستهلاك والترشيد الانتاج والتسويق وغيرها "[2] .

ث-مفهوم القيم في علم النفس (The Concept Of Values in Psychology) :

إنَّ نظرة علماء النفس اتجاه مفهوم القيم تختلف عن نظرة علماء المجالات الاخرى ،فيتركز اهتمام علماء النفس على دراسة القيم الفردية ومعرفة محدداتها سواء كانت نفسية أم اجتماعية او غيرها[3]فالقيم تحتل أهمية كبرى لدى علماء النفس وذلك لعلاقتها الوثيقة بشخصية الفرد ، فقد قام علماء النفس بإجراء العديد من الدراسات بهدف الكشف عن علاقة القيم باعتبارها متغير بالمتغيرات الاخرى. ويرجع الفضل في دراسة القيم السيكولوجية الى سيكولوجيين من علماء النفس هما السيكولوجي الالماني (ادوارد سبرانجر) والسيكولوجي الامريكي (لويس ليون ثرستون) ، ثم اخذت بعدهم البحوث والدراسات تتوالى حول موضوع القيم وبالاخص ضمن علم النفس الاجتماعي .وعرف مفهوم القيم في هذا المجال على انه الامور التي ينظر إليها الفرد باعتبارها جيدة ولها اهمية ظاهرة في الحياة والتي ينسب لها وزناً معنوياً من قبل الفرد ، وهي بمعناها هذا تدل على الشخصية ، كما تعرف بأنها اشباع الفرد لحاجاته

الاساسية التي يرغب بها وذلك بأتباع اسلوب وسلوك معين[4] .

ج- مفهوم القيم في السياسة (The Concept Of Values in Politics):

إنَّ مفهوم القيم من وجهة النظر السياسية ترتبط وتتداخل بالعديد من المفاهيم الأساسية الاخرى التي تتضمن نفس المضمون سواء في الدراسات السياسية والاجتماعية كـ(الثقافة السياسية*، التنمية السياسية)[5] وتعد القيم السياسية جزءً اساساً ورئيساً من الثقافة السائدة في المجتمع لذا فأن القيم السياسية

([1]) عز الدين دفع الله عيسى ،القيم الاجتماعية المؤثرة على الأنتاج الاقتصادي لدى قبائل الفلاتة في منطقة مايزو، مصدر سابق ، ص3.

([2]) سهى حنا أنطوان عواد ، القيم الشخصية وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى طلبة جامعة القدس ، رسالة ماجستير ، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس ، 2014، ص16.

([3]) عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم (دراسة نفسية)، مصدر سابق ، ص34.

([4]) سامية حمريش ، القيم الدينة ودورها في التماسك الاسري ، مصدر سابق ،ص32، 34.

(*)الثقافة السياسية (Political culture): هي مجموعة من القيم السائدة في مجتمع معين وتتصل بالعلاقة القائمة بين افراده والنظام السياسي بصورة مباشرة او غير مباشرة . ينظر المصدر محمد صالح شطيب ، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاقليمية ، مجلد 12 ، عدد37 ، جامعة الموصل ، 2018، ص248.

([5]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الأجتماعبة في الاستقرار السياسي - العراق بعد 2003، مصدر سابق ، ص13.

تشكل الثقافة السياسية لذلك المجتمع كما تعد المحرك الرئيس لها . وقد اصبحت القيم السياسية تشمل مختلف المجالات الخاصة بعلم السياسية ومنها السلوك السياسي والتحليل السياسي [1]. فضلاً لذلك تتداخل القيم السياسية مع القيم الشخصية وترتبط معها ، إذ أنَّ كل منهما يسعى لتحقيق الاهداف المجتمعية ، بينما تكون القيم الشخصية أساسية واكثر تجريدية من القيم السياسية .

وقد عرفت من قبل عدد من الباحثين بأنها مجموعة من الأفكار التي تعكس المعتقدات التوجيهية حول الانسانية والمجتمع والشؤون العامة[2] . كما تعرف بأنها مجموعة من الأفكار ،والعادات والتوجهات التي تعمل على تحديد سلوك الفرد أو الجماعة اتجاه مجتمعهم والسلطة السياسية وأيضاً اتجاه القضايا العامة فهي تعد المحدد الاساسي لطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين الحكام والمواطنين[3] .

التعريف الاجرائي للقيم المجتمعية يمكن تعريفها : بأنها مجموعة من الآراء والأفكار والعادات والتقاليد...التي تمتاز بتباينها من مجتمع إلى آخر وتعمل بشكل منظومة تحدد وتنظم سلوك الأفراد في المجتمع بما يضمن استقرار المجتمع ، وتطورهِ ، ونظراً لأهمية القيم تم البحث فيها ودراستها من قبل مفكرين ، وعلماء بشتى المجالات كلاً بحث فيها من وجهة نظره وبمدى تأثير نتائجها في المجتمع .

3- التمييز بين مفهوم القيم والمفاهيم المقاربة له (Differentiation Between The Concept Of Values and The Concepts Approaching It):

لا بُدَّ من الإشارة إلى وجود خلط لدى الكثير بين مفهوم القيم وغيرها من المفاهيم المقاربة له لذلك ينبغي التطرق إلى هذه المفاهيم المقاربة ومعرفة علاقتها بمفهوم القيم وتتمثل هذه بـ :

أ- القيم والاتجاهات (Values And Attitudes):

يعد الاتجاه شأنه شأن غالبية مفاهيم علم النفس، فهو لا يمتلك وجود مادي ملحوظ وانما هو عبارة تكوين افتراضي يستدل عليه من خلال أثاره ، فهو عبارة عن حالة من الاستعداد العصبي والعقلي إذ تنتظم هذه الحالة اعتماداً على خبرة الفرد وتمارس تأثيراً دينامياً في استجابته نحو جميع المواقف . يختلف الاتجاه عن القيم كون الأخيرة أكثر اتساعاً وشمولاً كما انها أكثر تجريداً .

([1]) اسماعيل عبد الفتاح ،القيم في الاسلام ، الطبعة الاولى ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001،ص 32.

([2]) Sinne Brandt Jakobsen، The Value of political Values ،An exploration into communication of political values by coalition government parties ، Center for Corporate Communication ، Aarhus University، 2015، P50.

([3]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الأجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد 2003، مصدر سابق،ص14.

كما يمكن التمييز بين المفهومين من حيث أنَّ القيم تعد المكون الأساسي للاتجاهات كما أنَّ الأخيرة تمتاز بأنها أكثر قابلية للتغيير من القيم .أمَّا بالنسبة للعلاقة بين المفهومين فهي علاقة غير متسقة ، فقد تتضمن قيمة من القيم اتجاهات متعارضة[1].

ب- **القيم والمعتقدات (Values And Beliefs):**

يعرف (غوستاف لوبون *) المعتقد بأنه " ايمان ناشئ عن مصدر لا شعوري يُكره الانسان على تصديق فكر أو رأي أو تأويل أو مذهب جزافاً" . ويمكن وصف المعتقد بأنه كل شيء ناتج من عمل الايمان إذ إنّ من شأن المعتقد رسم وجهة الأفكار ، ومن بعدها وجهة السير[2]. وينقسم المعتقد على ثلاثة أنواع الوصفية التي تمتاز بصحتها او عدمها ، وتقييمية اي التي يعتمد عليها بوصف موضوع الاعتقاد بالجيد او القبح ،والأخيرة آمرة او ناهية إذ من خلال يحكم الفرد على بعض الغايات بأنَّ هذه الغايات جديرة بالرغبة أم لا . والقيمة بنظر (روكيتش**) معتقد من النوع الثالث اي الآمر أو الناهي فالقيمة معتقد يمتاز بثباته النسبي ويحمل في جوهره تفضيلاً فردياً او جماعياً لغاية معينة من غايات السلوك[3].

ت- **القيم والمعايير (Values And Standards):**

تُعد القيم أحدى أهم العناصر الجوهرية في جميع الثقافات فهي منظومة من الافكار التي بدورها تحدد كل ما هو مرغوب به ومهم فيما يخص المجتمع فضلاً لذلك فهي تعطي مؤشرات ارشادية لترشد وتوجه تفاعل الأفراد مع العالم الاجتماعي ، أمَّا المعايير فيقصد بها قواعد السلوك التي تجسد دور القيم في ثقافة مجتمع ما[4] . أو هي تلك القواعد او اصناف السلوك التي يتم تحديدها وفقاً لكل ما هو متوقع وصواب ومناسب اتجاه موقف معين كما انها ترشد الانسان لكل ما يجب أنَّ يقوم أو يفكر أو يشعر به. إنَّ التمييز ما بين القيم والمعايير يتمثل في أنَّ القيم تعمل على تحديد التفضيلات الاجتماعية أي ما يرغب به المجتمع

---

(1)محمود عكاشة ومحمد شفيق ، السلوك الاجتماعي قراءات في علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته ، بدون طبعة ، دار برنت للطباعة والتصوير ، الاسكندرية ، 1998، ص297.

(*)**غوستاف لوبون** : (1841-1931م) ولد في فرنسا وهو طبيب ومؤرخ وعالم نفس وهو احد اشهر فلاسفة الغرب ، وفي عام 1894م اصدر كتابه سيكولوجية الجماهير ويعد هذا الكتاب الانطلاقة الاولى له في علم النفس بشكل حقيقي كما اسس علم النفس الاجتماعي وله الكثير من المؤلفات منها حضارة العرب ، روح الجماعات وروح الثورات والثورة الفرنسية .ينظر المصدر : https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ .(تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة بتاريخ18\4\2022م).

(2) غوستاف لوبون ، ترجمة عادل زعتر، الاراء والمعتقدات ، الطبعة الاولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،2014- ص17، 18.

(**)**ميلتون روكيتش:** (1918-1988م)هو عالم نفس اجتماعي امريكي من اصل بولندي حصل على العديد من الجوائز وله تجارب معروفة في علم النفس كما اجرى دراسة حول التحيز العنصري في الجنوب الامريكي . ينظر المصدر : https://stringfixer.com/ar/Milton_Rokeach، (تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة بتاريخ 18\4\2022م) .

(1)محمود عكاشة ومحمد شفيق ، السلوك الاجتماعي قراءات في علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته ،مصدر سابق ، ص298،297 .

(4) أنتوني غِدِنْز و كلرين بيردسال ، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الاولى ، المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء، بيروت ، 2005، ص83،82.

ويفضله ،أمَّا المعايير فهذه تحدد الالتزامات الاجتماعية تجاه تلك التفضيلات اي وجود تأثير متبادل بين المصطلحين[1]. أمَّا العلاقة ما بين القيم والمعايير تتمثل بالعمل معاً لتشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة معينة اتجاه ما يحيط بهم[2] .

ث- **القيم والسلوك (Values And Behaviour):**

السلوك هو أي تفكير أو عمل يقوم به الفرد ويتجه به وجهة محددة التي قد توصله إلى الهدف او تقربه منه والسلوك ينقسم إلى سلوك مستجد اي جديد أي أنه حدث لأول مرة في تلك الفترة من قبل الشخص ، أو سلوك مكرراً أي تم تكراره بشكل يكون طبق الاصل لما سبقه [3] . وإنَّ أهم ما يميز القيم عن السلوك هو أنَّ القيم تعد أكثر تجريداً من السلوك فهي ليست مجرد سلوك انتقائي وإنما تتضمن مختلف المعايير والتي على أساسها يحدث تفضيل السلوك . بينما العلاقة بين القيم والسلوك فأنها تتمثل بأن السلوك هو المحصلة او النتيجة النهائية للتوجهات القيمية [4] .

ج- **القيم والحاجات(Values And Needs):**

نقصد بالحاجة هي احساس الكائن الحي بافتقاده شيء ما ، وهذه الحاجة أما تكون داخلية او خارجية وينتج عنها بواعث معينة ترتبط هذه البواعث بموضوع الهدف وهذه الاهداف او الحاجات تتخذ شكل مدرج ومرتب حسب أهمية الفرد لها ، ويرى ميلتون روكيش إن هناك اختلاف بين المفهومين فالقيم بحسب رأيه هي تمثيلات معرفية لحاجات فردية او مجتمعية وان الانسان هو الكائن الوحيد الذي باستطاعته عمل مثل هذه التمثيلات المعرفية، وعلى اساس ذلك يتم التمييز بين المفهومين فالحاجات توجد لدى جميع الكائنات الحية ، بينما نلحظ أنَّ وجود القيم مقتصر على الانسان فقط[5] .

ح- **القيم والعادات(Values And Customs):**

العادات جمع عادة ويقصد بها هي السلوك المتكرر الذي يفرض من قبل الجماعة على فرد أو عدة أفراد وتتوقع منهم ان يتبعوه ، فالعادة إذن هي عبارة عن كل ما استقر في النفوس من الأمور متكررة عند الطباع السليمة وان العوامل وراء نشوء العادات هي (الفرد – المجتمع والبيئة)[6] . وتتفق القيم والعادات

([1])الازهر العقبي ، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية واثرها على السلوك التنظيمي للعاملين ،اطروحة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة الاخوة منتوري ،قسنطينة- الجزائر ،2009، ص27.

([2])أنتوني غِدِنْز و كلرين بيردسال ،علم الاجتماع- ترجمة فايز الصياغ ،مصدر سابق ، ص83.

([3]) فخري الدباغ ، السلوك الانساني الحقيقة والخيال ،كتاب العربي ، سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي، الكويت ،1986، ص31.

([4]) جهاد نعيم عبد الرحمن قمحية ، البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير، الادارة التربوية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2003، ص24.

([5]) عبد اللطيف محمد خليفة ،إرتقاء القيم (دراسة نفسية)، مصدر سابق ، ص36.

([6])مصطفى راشد عبد الحمزة الكلابي ، دور القيم الاجتماعية في السياسية الجزائية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 2017، ص42.

بأن كليهما تمثل دوافع وطاقات للسلوك وتتأثر بدورها بالسياق الثقافي للمجتمع . أمَّا ما يميز القيم عن العادات هو أن المصطلح السيكولوجي للعادة يشير إلى حركة نمطية بسيطة بمعنى انها سلوك بسيط متكرر لفرد من المجتمع ويكون بطريقة تلقائية في مواقف معينة ، في حين أن القيم تشمل مجموعة من التنظيمات تكون معقدة ومجردة أكثر من السلوك المتكرر ، فضلاً عن ذلك فأن القيم تضم أحكاماً معيارية تميز ما بين الصواب والخطأ وهذا ما لا يمكن توفره في العادات[1] .

خ- القيم و التقاليد و الاعراف(Values, Tradition And Norms):

تعرف التقاليد على أنها ممارسة اجتماعية مكتسبة يكتسبها الفرد من قبل مجتمعه وتعد التقاليد شكل من اشكال السلوك والتصرفات الجماعية لها مكانتها عند أفراد مجتمع معين [2]. والتقاليد أقرب ما تكون الى العادات الاجتماعية التي نشأت عن النماذج الشعبية التي يتخذها أفراد مجتمع معين وسيلة للتعامل والتفاعل الداخلي والخارجي ، وقد تعتمد التقاليد على قيم معينة او تستهدفها في الاداء، والفرق بين الاثنين يكون من ناحية المدة الزمنية حيث إن التقاليد تكون أطول مدة ، ومن حيث الالتزام فالالتزام بالعادات يتم من قبل فرد أو عدة أفراد بينما التقاليد فيكون الالتزام بها من قبل غالبية افراد المجتمع[3].

أمَّا العرف يعرف بأنه جملة من الانماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة وتترسمها تقليدياً ويمتاز العرف بأنه أكثر من مجرد تكرار مألوف أنه عادة ملزمة بقاعدة سلوك[4] ، ويعرف أيضاً بأنه نوع من العادات التقليدية يشبه إلى حد التقاليد من حيث العراقة والالزام والتوارث ، إلا أنه يختلف عن التقاليد من حيث درجة الزامه وانتشاره وعموميته وشموله، فالتقاليد عادات تخص جماعة صغيرة أي ضيقة النطاق ويهدف العرف إلى حفظ كيانات الجماعات كلها متمثلاً بالمجتمع بأكمله [5] . هناك علاقة مشتركة ما بين التقاليد والأعراف والقيم وهي ان التقاليد التي هي بالأساس عادات متوارثة عبر الأجيال أي لها مكانة في المجتمع تحولت إلى تقاليد بعد مرور الزمن ، وهذه التقاليد إذا سادت في أحد المجتمعات وشملت أكثر من فئة فأنها تصبح عرفاً، وللعرف داخل المجتمعات قوة القانون إلا أنه غير مدون ومن ثم تسهم الأعراف في تشكيل القيم التي تحكم السلوك وهكذا تدور العلاقة .

([1])المصدر نفسه – ص42.

([2]) منتهى مطشر عبد الصاحب ، انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاجتماعي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص155.

([3])حسين درويش العادلي ، حرب المصطلحات (دراسة تتناول ثلاثة مصطلحات تفترش الساحة المعرفية العربية)،الطبعة الاولى ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،2003، ص211،210.

([4])عادل العوا، العمدة في فلسفة القيم ، الطبعة الاولى ،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق ،1986، ص16، 12.

([5]) مومن بكوش الجموعي ، القيم الاجتماعية مقاربة نفسية – اجتماعية ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 8 ، جامعة الوادي ، الجزائر ،2014-ص 78.

أمَّا الفرق بين المفاهيم السابقة فيكمن في أنَّ القيم أكثر ثباتاً وتأثيراً من التقاليد فهي تمتلك قوة داخلية محركة وحاكمة للسلوك . ونجد أنَّ الأعراف محددة للسلوك وأنها خارجية على العكس من القيم التي تمثل غايات الوجود وتتجاوز التحديد وهي داخلية [1] .

د- **القيم والدوافع (Values And Motivations):**

الدافع هو عبارة عن حالة من الشعور تدفع الكائن الحي اتجاه هدف معين ، ويعد أحد المحددات الاساسية للسلوك . ويمكن التفريق ما بين القيم والدوافع اعتماداً على اساسين اولهما الهدف ، فالهدف في القيم يمتاز بأنه من النوع المطلق ويتسم بالوجوب ، بينما الهدف في الدوافع يتوجب وجود دافع محدد وراء هذا الهدف . ويفرق بينهما أيضاً على اساس الأسبقية فالقيمة تسبق الدافع ، إذ تعد الأساس التي تتشكل في أطاره الدوافع فالدافع ينتج عن قيمة معينة وتمثل هذه القيمة نظاماً يعمل على توجيه السلوك واعطائه معنى وسوغاً معين . وفي حالة عدم توافر قيمة لا يتوافر دافع [2] .

4- خصائص القيم المجتمعية (Characteristics Of Societal Values):

على الرغم من اختلاف وتباين آراء الباحثين والمفكرين في تعريف وتحديد مفهوم القيم ؛فهي تمتاز بجملة من الخصائص التي تميزها من غيرها وتتمثل هذه الخصائص بما يأتي:

أ- **إنَّ القيم تمتاز بالنسبية:** أي أنها ليست مطلقة وإنما تتغير عبر الزمن فهي تمتاز بالثبات النسبي وتختلف من شخص لآخر وفقاً للعوامل الزمانية ،والمكانية ،والثقافة والايديولوجيات الجغرافية ، كما أنها تختلف عند ذات الشخص بحسب رغباته ،وحاجاته وظروفه .

ب- **القيم انسانية :** بمعنى انها ميزة خاصة بالبشر دون غيرهم من الكائنات الحية ، وتتضح هذه الميزة بصورة جلية في سلوك الانسان فهي تسهم في تحديد ورسم اتجاه السلوك الانساني ومقوماته [3].

ت- **القيم مكتسبة وليست متوارثة :** إذ أن الفرد يكتسبها بطريقة ذاتية من المعتقدات التي يؤمن بها أو عن طريق ما يكتسبه من المجتمع المحيط به فهي بمنزلة محصلة للتفاعل بين الفرد والمجتمع ومن ثم هي قابلة للتقييم.

ث- **تمتاز القيم بأنها مترابطة متضمنة :** فهي تتكون من الجانب المعرفي والجانب السلوكي والجانب الوجداني ومتضمنة من حيث التطبيق فمثلاً العدل يُعِد قيمة سياسية ، وقيمة أخلاقية في الوقت ذاته .

([1]) منتهى مطشر عبد الصاحب ، انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاجتماعي ،مصدر سابق ، ص156- 157 .

([2]) ماجد زكي الجلاد ، تعلم القيم وتعليمها (تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم) ، الطبعة الرابعة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان -2013، ص25.

([3]) ابتسام غانم ، التربية على القيم كمرجعية أساسية في بناء المناهج التعليمية ، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية ، المجلد 4، العدد1 ، 2021،ص149.

ج- **ترتب القيم فيما بينها ترتيباً هرمياً** : ويمتاز هذا الترتيب بأنه ديناميكياً ومتفاعلاً أي ليس ثابتاً ، فالسلم القيمي يتحرك باتجاه السلب أو الايجاب فكثيراً ما يتفكك النسق القيمي وتتم أعادة ترتيبه من جديد بناءً على التغيرات الثقافية والاجتماعية[1] .

ح- **القيم تمتاز بأنها مترابطة:** فهي تؤثر وتتأثر في الظواهر الاجتماعية الأخرى فهناك تأثير متبادل ومشترك ما بين الطرفين القيم ومكونات البناء الاجتماعي [2] .

خ- **تمتاز بصفة الاضداد :** إنَّ لكل قيمة من القيم ضدها مما يجعل لها ذلك اتجاهاً موجباً الذي يعتبر المكون الوحيد للقيمة ، وآخر سالب الذي يطلق عليه ضد القيمة .

د- **تمتاز القيم بأنها قواعد عامة** تحدد وترسم اتجاه السلوك في مختلف المواقف ، فضلاً عن أنها تفرق بين السلوك المقبول والسلوك غير المقبول فهي مرتبطة بالأفكار والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع.

ذ- **القيم ذاتية او شخصية** :مرتبطة بالإفراد انفسهم فمثلاً تفضيل الفرد لشيء من بين عدة اشياء وموضوعات أخرى يكون ذا طابع فردي او شخصي بما يتناسب مع المحيط الحضاري الذي يعيش فيه[3].

ر- **التعددية :** تمتلك القيم خاصية التعدد وذلك تبعاً لاختلاف حاجات ورغبات الأفراد سواء كانت (اقتصادية، سياسية ، اجتماعية ونفسية) [4] .

5- أنواع القيم المجتمعية (Types Of Community Values):-

إنَّ المفهوم الاجتماعي للقيم يقوم على أساس الشيء المرغوب فيه ، ويتم تحديد المرغوب فيه وفق المعايير الاجتماعية النابعة من ثقافة المجتمع كالصواب والخطأ ، الخير والشر ، وبهدف تحديد ذلك يأتي التباين والاختلاف في القيم من مجتمع إلى آخر وهذا يطلق عليه بالنسبية المكانية للقيم ، كما أنها تختلف في المجتمع الواحد، فقد تتغير او تتطور مع مرور الزمن وهذا ما يعرف بالنسبية الزمانية للقيم .أن صلاحية القيم ترتبط بمدى قدرتها على تلبية واشباع الحاجات المرغوبة البيولوجية والاجتماعية لأفرد مجتمع ما[5]

.

([1]) عبدالله عقله مجلي الخزاعلة ، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الادارة التربوية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2009 ،ص38، 39.

([2]) سفيان بوعطيط ، القيم الشخصية وتأثيراتها على السلوك الفردي والجماعي ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية المجلد 7، العدد21، جامعة زين عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2015، ص 330.

([3]) سهى حنا أنطوان عواد ، القيم الشخصية وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى طلبة جامعة القدس، مصدر سابق ،ص17.

([4]) صادق عز الدين ، مقاربة نظرية لمفهوم القيم الشخصية وتفسيرها حسب مختلف العلوم ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع ، المجلد3، العدد1، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2020 ، ص107.

([5]) جهاد نعيم عبد الرحمن قمحية ، البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، مصدر سابق ، ص25

لقد تعددت تصانيف القيم وذلك اعتماداً على عدة معايير ويتضمن كل تصنيف عدة أنواع من القيم المجتمعية وتوضح هذه التصانيف بما يأتي [1]:

أ- معيار محتوى القيم (Values Content Standard).

ب- معيار المقصد من القيم (Destination Standard Of Values).

ت- معيار عمومية القيم (General Values Standard).

ث- معيار وضوح القيم (Standard Of Clarity Of Values).

ج- معيار شدة القيم والالتزام (Standard Of Severity Of Values And Commitment).

ح- معيار دوام القيم (Values Continuity Standard).

أ- تصنيف القيم على أساس المحتوى (Classification Of Values Based On Content):

لقد قسم (سبرانجر *) القيم المجتمعية على أساس محتواها إلى ستة أنواع ويعد هذا التصنيف من أفضل وأكثر التصانيف استعمالاً [2] ينظر شكل (1) وتتمثل هذه القيم بـ :

- **القيم النظرية (Theoretical Values):** وهي مجموعة من القيم التي يركز اهتمام الفرد فيها على العلم والمعرفة فضلاً عن سعيه وراء اكتشاف الحقائق والقوانين الي تحكم الاشياء والتعرف عليها ، والأفراد الذين تتضح عندهم هذه القيم هم المفكرون ، والفلاسفة والعلماء .
- **القيم الاقتصادية (Economic Values):** يقصد بها مجموعة القيم التي تميز الفرد فيها بتركز اهتمامه اتجاه العمل إذ يعطي الصدارة لتحقيق المنافع المادية ويسعى للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج والاستثمار وتبرز هذه القيم عند رجال الاعمال، والتجار وأصحاب المصانع .
- **القيم الجمالية (Aesthetic Values):** يمتاز الفرد الذي يحمل هذه المجموعة من القيم بتوجيه الاهتمام نحو الفن والجمال فضلاً عن ذلك بحثه المستمر عن الجوانب الفنية في الحياة وتسود هذه القيم عند اصحاب الأبداع الفني بمختلف أشكاله .

([1]) ماجد زكي الجلاد ، تعلم القيم وتعليمها (تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم)، مصدر سابق، ص 47.

(*)ادیار سبرانجر : هو عالم الماني الاصل تواصل من خلال دراسته لتاريخ العديد من الشخصيات ومن ملاحظته لسلوكيات الافراد في حياتهم اليومية الى تصنيف الافراد الى ستة اصناف ويمثل كل نمط نموذجاً معيناً وتندرج هذه الاصناف ضمن تصنيف القيم على اساس معيار المحتوى وقد قسمها الى ستة اقسام للقيم في كتابه انماط الناس . ينظر المصدر : الحسين عزي ، المناهج التعليمية ودورها في بناء منظومة القيم لدى التلميذ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر ،2018- ص120 .

([2]) محسن جلوب الكناني، القيم السلبية في إعلانات القنوات الفضائية العربية دراسة في اخلاقيات الاعلان الرقمي ، وقائع المؤتمر الدولي الاول لكلية الدراسات الانسانية الجامعة ،جامعة الكفيل ،النجف ،العراق، 2016، ص4-5 .

- **القيم الاجتماعية(Social Values):** هي القيم التي تميز الفرد في اهتمامه بالجوانب الاجتماعية نحو تكوين علاقات اجتماعية من خلال التفاعل مع بقية أفراد المجتمع والتطوع لخدمتهم كما يمتاز الفرد ذو القيم الاجتماعية بقدرته على العطاء وبذل الجهد ،والوقت والمال خدمة لمجتمعه .
- **القيم السياسية (Political Values):** وتتمثل بمجموعة القيم التي يمتاز الفرد بتركز اهتمامه حول النشاط والعمل السياسي فضلاً عن ذلك البحث عن السلطة والنفوذ في مختلف مجالات الحياة أي ليس حصراً على مجال السياسية فقط ، ومن مزايا الفرد الذي يحمل هذه القيم يمتلك دوافع القوة، والمنافسة والمقدرة على توجيه الآخرين والتحكم بمصيرهم.
- **القيم الدينية (Religious Values):**وهي مجموعة القيم التي يكون اهتمام الفرد متركز على المعتقدات الدينية والتعاليم والأمور الغيبية، والروحية وتتضمن الايمان بوجود الإله والإيمان بالرسل التي أرسلها الله عز وجل التي بدورها ترشد وتهدي الفرد الى الطريق المستقيم [1] . إنَّ القيم المذكورة انفاً تعد قيم اساسية ومركزية وتضم كل واحدة من هذه القيم مجموعة فرعية من القيم الاخرى فالقيم السياسية تضم قيم (حرية الرأي ، الانتماء الوطني ، الأمن ، الولاء ،العدالة والانجاز) وكذلك الحال بالنسبة للقيم الاقتصادية اذ يتفرع منها مجموعة من القيم وهي (الاهتمام بالنتائج العملية ، اتقان العمل وغيرها) ، أمَّا القيم الدينية فتتكون من (الأمانة ، الصدق ، الاخلاص ، الرحمة والتسامح وغيرها) وبالنسبة للقيم الاجتماعية والجمالية والنظرية فشأنها شأن بقية القيم كل من منها تضم الكثير من القيم الفرعية. ولا بُدَّ من توضيح ان هذا التقسيم لا يعني أنَّ كل فرد من أفراد المجتمع ينتمي بشكل نهائية الى مجموعة واحدة أو أكثر من مجاميع القيم هذه ، وإنَّما جميع القيم يمتلكها كل فرد من المجتمع وهي بدورها تختلف من فرد لآخر من حيث الترتيب واهميتها للشخص كما تختلف من جماعة إلى أخرى [2] .

شكل (1) تصنيف سبرانجر للقيم

(1) مجدي فرج محمد ، القيم الشخصية للافراد وعلاقتها بالالتزام الوظيفي ، رسالة ماجستير- قسم الادارة ،كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، ليبيا، 2013، ص37.

(2)محسن جلوب الكناني ، القيم السلبية في إعلانات القنوات الفضائية العربية دراسة في اخلاقيات الاعلان الرقمي، مصدر سابق ، ص5.

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على ماجد زكي الجلاد – تعلم القيم وتعليمها (تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم) – الطبعة الرابعة – دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان -2013- ص84.

ب- **تصنيف القيم حسب مقصدها (Classification Of Values By Intent) :** تنقسم القيم بناءً على هذا التصنيف أو المعيار إلى ما يأتي[1]:

- **قيم غائية (Teleological Values):** وهي القيم التي تمثل غاية بحد ذاتها .
- **قيم وسائلية(Means Values) :** ويقصد بها هي القيم التي تمثل وسيلة لغاية أو أكثر، بمعنى أنها ليست مقصودة لذاتها وإنَّما لتحقيق غاية عليا تكون ابعد منها .ويرى الباحثون أنه من الصعب التمييز ما بين القيم الغائية و الوسائلية بسبب تداخلها واندماجها مع بعضها البعض فضلاً عن ذلك الظرف والزمان الذي ينظر إليها فيه .

ت- **تصنيف القيم على اساس معيار العمومية (Classification Of Values Based On The Criterion Of Generality):** يقصد بهذا المعيار مدى انتشار القيم وشيوعها اذ تنقسم القيم على صنفين هما [2] .

- **قيم عامة (General Values):** وهي القيم التي تمثل الاطار القيمي الذي يتحكم إليه أفراد المجتمع في سلوكياتهم واحكامهم ، وبغض النظر عن فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية وبيئاتهم أي أنها قيم شائعة ومنتشرة في المجتمع ومن الأمثلة عليها (المعتقدات الدينية ، الزواج) .
- **قيم خاصة (Special Values):** وهي قيم غير شائعة أي أنها ترتبط بفئة معينة بحسب الزمان والمكان معينين مثل (الاحتفال بالمناسبات الدينية ، الثأر).

ث- تصنيف القيم على اساس معيار الوضوح (Classification Of Values Based On The Criterion Of Clarity): تنقسم القيم على أساس هذا المعيار على صنفين تتمثل بـ[3] :.

- **قيم ظاهرية (Ostensible Values):** وهي مجموعة القيم التي يتم التعرف والاستدلال عليها عن طريق الكلام.
- **قيم ضمنية (Implicit Values):** هي القيم التي ترتبط بملاحظة سلوك الفرد واتجاهاته وميوله أي التي تتكرر بسلوك الفرد بهدف التعرف عليها .

([1]) ماجد زكي الجلاد ، تعلم القيم وتعليمها (تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم)، مصدر سابق، ص49.

([2]) ايمان عز الدين ابراهيم، القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الاساسي ومدى اكتساب الطلبة لها ، رسالة ماجستير ، قسم المناهج وطرائق التدريس ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ،غزة ، 2013،ص21- 22.

([3]) اسماعيل عبد الفتاح –القيم السياسية في الاسلام ،مصدر سابق ، ص31 .

ج- **تصنيف القيم بناءً على معيار الشدة والالتزام (Classification Of Values Based On The Criterion Of Intensity And Commitment):** وتنقسم على النحو الاتي[1]:

- **قيم ملزمة (Mandatory Values):** هي تلك القيم التي تكون لها علاقة بالمصلحة العامة وتتصل بدورها اتصالاً وثيقاً بالمبادئ التي تسهم وتساعد على تحقيق الانماط المرغوب بها ، ويطلق عليها الجامعة في تنظيم افراد المجتمع من النواحي الاجتماعية، والخلقية والعقائدية .

إنَّ القيم الملزمة معروفة بالقيم ذات القدسية التي يلتزم الأفراد بها ويرعى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء أكان ذلك التنفيذ من خلال العرف وقوة الرأي العام أم من خلال اتباع القانون مثل القيم التي ترتبط بمسؤولية الأب اتجاه اسرته ، أو تحديد حقوق الفرد ووقايتها من العدوان .

- **القيم التفضلية (Preferential Values):** ويقصد بها القيم التي يعمد المجتمع على تشجيع وتحفيز أفراده على التمسك بها ، إلاَّ أنَّهم غير ملزمين الزاماً يتطلب العقاب من أجل تنفيذها ومن هذه القيم هي إكرام الضيف المجاملات والطموح .

إنَّ الفرق واضح ما بين الصنفين المذكورين أنفاً فالذي يميز القيم الالزامية من التفضلية هو درجة الالتزام المتعلق بكل واحدة منهما ، فالفرد يمكنه عدم اتباع القيم التفضلية والخروج عنها وفي المقابل يستمر بكونه فرداً له مكانته الاجتماعية بين جماعته ،بينما إذا تعارض او خرج الفرد بسلوكه عن القيم الملزمة فيلاقي عند ذلك رد فعل غير جيد من قبل المجتمع .

- **القيم المثالية (Ideal Values):** هي القيم التي يشعر أفراد المجتمع اتجاهها بعدم القدرة أو استحالة تحقيقها بشكل تام وبرغم من ذلك فأنها تؤثر في سلوك الافراد وتوجيهه .

ح- **تصنيف القيم على اساس معيار ديمومتها (Classification Of Values On The Basis Of Their Durability Standard):** وتنقسم على ما يأتي[2] :

- **القيم الوقتية او قصيرة الدوام (Temporal Values) :** وهي القيم التي تمتاز بكونها سريعة الزوال منها القيم التي ترتبط بالموضة والموسيقى وتعد هذه القيم مؤقتة لأنها ترتبط بالشكليات وليس بصلب الحياة المجتمعية أي أنها لا تمس الاحتياجات الضرورية .

([1]) فاروق عبده فليه و السيد محمد عبد المجيد ، السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية ، الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص193.

([2]) فاروق عبده فليه و السيد محمد عبد المجيد ، السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية ، مصدر سابق،ص195.

- **القيم الدائمة (Permanent Values):** وهي القيم التي تبقى لمدة زمنية طويلة مستقرة في نفوس الأفراد ويتناقلونها من جيل إلى أخر كالقيم التي تكون على صلة بالعرف الاجتماعي والتقاليد وتمتاز هذه القيم بصفة الالزام وتمس هذه القيم الدين ،والأخلاق والاحتياجات الضرورية للمجتمع كما ترتبط بمصلحة المجتمع .

ثانياً- مقاربات القيم المجتمعية (Societal values,their approaches):

1- المقاربات النظرية للقيم المجتمعية(Theoretical Approaches To Societal Values):

هناك العديد من المقاربات التي طرحت لتفسير القيم المجتمعية ، وهذه المقاربات بدورها تنقسم على نوعين هما ما يأتي :

أ- المقاربات الفلسفية للقيم المجتمعية Philosophical Approaches To Societal Values)):

تعد القيم من المواضيع المهمة التي تركز الفلسفة في دراستها ، ويعود اهتمام الفلاسفة بدراستها الى أنَّ الإنسان منذ وجوده يسعى للحصول على الكمال ، مما دفعه ذلك إلى تبنى موضوع القيم والتفلسف به ،فضلاً عن ذلك أنَّ دراسة القيم تقع في منطقة التقاء الفلسفة بالعلوم الاجتماعية والانسانية الأخرى ،ومن المقاربات الفلسفية التي ركزت في دراسة القيم هي ما يأتي[1] .

- **المقاربة الفلسفية المثالية (Ideal Philosophical Approach):**

تعد هذه الفلسفة من اقدم الفلسفات وتتخذ اشكالاً متعددة تشترك جميع هذه الاشكال في فكر موحد يقوم على أساس أنَّ الروح هي جوهر العالم، فالحقيقة الأزلية ذات صفة عقلية أي الشعور ، والمثل العليا، والفكر، والقيم الذاتية جميعها ذات طبيعة روحية معنوية وهذه تعتبر اقرب إلى قلب الكون من الجانب المادي او المظاهر الخارجية .

إنَّ رواد هذه المدرسة يعدون الإنسان نفسه أجدر بالدراسة من العالم الخارجي المحيط به ، إذ يتفق سقراط مؤسس الفلسفة المثالية وتلميذه افلاطون على ضرورة وضع قانون اخلاقي في كل مجتمع يسير الحياة على ان لا تتعارض فيه مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة ،لذا جعل التربية أحد المحاور الأساسية في مجتمعه فهو ينظر إليها عملية تدريبية اخلاقية ، وبمعنى اوضح هي المجهود الذي يقوم الجيل القديم ببذله من أجل ايصال ونقل القيم الطيبة، وعادات الحياة ، والحكمة التي وصلوا لها عن طريق تجاربهم

(1) منتهى مطشر عبد الحسن ،انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق ، ص169 .

ونقلها إلى الأجيال القادمة [1] . وتجدر الاشارة إلى ان للفلسفة المثالية عدة أهداف ترسخ من خلالها القيم وهي[2] .

- **اكساب الإنسان القيم الفاضلة :** تسعى هذه المقاربة إلى العمل الدؤوب من اجل نقل الفرد إلى مرحلة أعلى من التمسَك بالقيم العليا ، وهذا ما سعت لترسيخه المثاليات على اختلافها سواء أكانت هذه القيم سلوكية اخلاقية أو قيم معرفية تؤدَي في النهاية إلى امتلاك الفرد سلوكاً فاضلاً في العلم والاخلاق وهذا الهدف متفق عليه من قبل الفلاسفة المثاليون بمختلف توجهاتهم ومذاهبهم .
- **الاعلاء من قيم الولاء والانتماء:** يعد هذا الهدف من أعظم وأهم الأهداف التي تسعى إليها الفلسفة المثالية ان من المؤكد كلما زادت نسبة المادية لدى الأفراد ، زادت تبعاً لذلك موجات عدم الولاء والانتماء للأفراد والاسر والمجتمعات ، فالمادة تؤثر في المجتمعات ،فالمجتمع الذي تسود فيه المصلحة المادية فأن قيم الولاء والانتماء ستبقى مفقودة .وعكس ذلك تنمي هذا الجانب فهي تعمل على الاعلاء من الجانب الروحيّ (المعنوي) على سواه من خلال اهتمامها بالقيم الانسانية والمبادئ الاخلاقية .
- **سيادة روح الاحترام بين الناس :** تعمل هذه الفلسفة على التحفيز وترسيخ روح الاحترام، ويظهر هذا الهدف بشكل جليّ في منظومة التربية فهذه الأخيرة تهتم اهتماماً كبيراً بترسيخ قيم الاحترام للنفس وللغير وسيادة السلوكيات الحميدة بين افراد المجتمع .
- **التركيز على بناء الشخصية النموذجية التي تؤمن بالقيم الروحية :** إنَّ بناء الشخصية النموذجية أو المثالية يعد هدفاً اساسياً لهذه الفلسفة عن طريق الوصول الى المثل العليا، وهذا تم تأكيده من قبل رواد هذه الفلسفة على اختلاف توجهاتهم فقد اكده (افلاطون) في جمهوريته الفاضلة ، و(جورج باركلي) من خلال ارساء الجانب المعرفي ، كما ظهر هذا الأمر في الجانب الأخلاقي والقيمي لدى (كانط) .

- **المقاربة الفلسفية الواقعية (The Realistic Philosophical Approach):**

يعد الفيلسوف اليوناني ارسطو أباً للواقعية فقد قام ارسطو بتغيير أو تصحيح الفكر اليوناني من التفكير في عالم الخيال أي العالم الروحي إلى التفكير في العالم الذي يعيش فيه الإنسان ويقصد بالواقعية هي جميع الأحداث والأشياء الموضوعية ومن ضمنها العلاقات والروابط والعمليات ،وأيضاً تعني الاقوال اليقينية اي المثبتة صحتها.

([1]) عبد الكريم علي اليماني ،فلسفة التربية ، الطبعة العربية الاولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009،ص45، 56.

([2]) محمود كيشانه ، المثاليّة مفهومها وأنواعها وفلاسفتها ، سلسلة مصطلحات معاصرة ، الطبعة الاولى ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العتبة العباسية المقدسة ، العراق، 2018، ص54- 55.

لقد أكد رواد هذه الفلسفة على وجود عالم خاص للقيم والأخلاق يمكن الوصول إليه من خلال الاستدلال، كما اتفق الواقعيون على إن القيم تمتاز بالثبات، أي أنَّها دائمة تبعاً لديمومة الطبيعة الانسانية وبيئة الانسان الطبيعية[1] .

فالمؤسسات والتقاليد الاجتماعية تتباين نسبياً لكن تظل القيم الأساسية التي يتوجب على اي مجتمع مراعاتها ثابتة وغير قابلة للتغيير، ويرى الواقعيون ينبغي على التربية التي يتلقاها الفرد أنْ تتناسب وتنسجم مع قيم معينة ومحددة وبناءً على أنَّ القيم لا تتغير فأنَّ أهداف التربية الحقيقية لا تتغير ايضاً فالمعايير والعادات الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في مراحل نشوه لا بُدَ إن تتأثر ولو بنسبة قليلة بالأفكار السائدة في ذلك الوقت . كما أنه من الواجب ان يكون هناك تطابق ما بين القيم التي يتلقاها واكثر القيم ديمومةً وثباتاً ، وعليه أيضاً أنْ يعيش وفقاً لمعايير اخلاقية مبنية على إساس ما هو صحيح للفرد، على إن لا تكون في ذات الوقت خاضعة لانتماء جماعي معين[2] .

- **المقاربة الفلسفية البراغماتية (Pragmatic Philosophical Approach):**

وهو مصطلح يطلق على أحدى المقاربات الفلسفية التي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية على يد (تشارلز بيرس*) ، وتطورت فيما بعد على يد كل من وليم جيمس وجون ديوي ، ويرى رواد البرغماتية "أن العقل لا يبلغ غايته الا اذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح ، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أي الفكرة التي تحققها التجربة ولا يقاس صدق القضية إلا بنتائجها العلمية" المقصود بهذا أنَّ نتائج المحصلة النهائية هي المحدد الأساس لقيمة أي فكرة[3] . وتشغل مسألة القيم الاجتماعية بعض اهتماماتها حيث[4] تمتاز القيم لدى أصحاب هذه المقاربة بأنها ليست ثابتة ولا نهائية، وإنَّما تمتلك صفات واقعية تساعد على النمو الاجتماعي للفرد فهي قيم موضوعية ومتغيرة وتخضع للعلم .كما تعد القيم في نظرهم وسيلة لغاية تعمل على تأدية وظيفة رئيسة تزيد من السلوك الواعي للفرد ، فهي مفيدة في حالة اسهامها بتفاعل الفرد مع بيئته، وهي الحل الأمثل لكل ما يعيق التقدم الاجتماعي ، وأنَّ المبادئ والمعايير والقوانين ليست سوى وسائل عقلية تستخدم لتحليل مواقف الفرد[5] .

([1]) محمد خميس العمري ، الاخلاق في الفكر الفلسفي والتصور الاسلامي لها ، قسم اصول التربية ،كلية التربية ،جامعة جدة ، المملكة العربية السعودية 2018، ص14-15.

([2]) محمد منير مرسي، فلسفة التربية اتجاهاتها ومدارسها ، بدون طبعة ،عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1983، ص194.

(*)بيرس :ولد شارل ساندرس بيرس سنة 1839م في مدينة كمبردج بالولايات المتحدة الامريكية انضم بيرس عام 1870 م الى النادي الميتافيزيقي الذي يضم كل من الفلاسفة امثال جيمس وديوي وغيرهم وعلماء اخرون ومثل بلاده في المؤتمر الدولي لعلم المساحة . ان بيرس لم يؤلف الكثير من الكتب وانما كتابين فقط الا انه نشر الكثير من المقالات . ينظر المصدر: سمية حيرش – الفلسفة الامريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس انموذجاً، اطروحة دكتوراه ، قسم الفلسفة ،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012، ص77-78.

([4]) محمد منير مرسي، فلسفة التربية اتجاهاتها ومدارسها، مصدر سابق ، ص195.

([5])محمد احمد الزعبي وسوزان نبيل الشرايري ، دراسة تحليلية للنظرية التربوية البرجماتية من وجهة نظر اسلامية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات التربوية والنفسية ، المجلد10، العدد28، فلسطين، 2019،ص139.

يتطلب بناء المجتمعات نظرة اخلاقية تمثل اساس التربية ، لذا اهتم البراغماتيون بالقيم الاجتماعية وتباين تركيزهم في ما يتعلق بالجانب المنطقي، فـ(بيرس) اهتم بالتفسير الاجرائي لمعنى الأشياء ، بينما نجد (ويليام جيمس) يركز على مشكلة الصدق ، في حين يؤمن (جون ديوي) بأن المصدر الرئيس للقيم الاخلاقية تعود إلى كل من الخبرة والتجربة ، فالقيم الاخلاقية والضمير الاخلاقي الذي يكتسبه الفرد في مراحل حياته عن طريق خبراته ،وتجاربه والتفاعل القائم بينه وبين البيئة التي يعيش عليها ، تتشابه إلى حد كبير مع بقية مهاراته ، وعاداته ، واتجاهاته التي اكتسبها ايضاً عن طريق الخبرة من واقعه [1].

إنَّ اهمية القيم الاجتماعية للمجتمع تتمثل بدورها في تشكيل العلاقة والتفاعل ما بين أفراد المجتمع واسهامها في تزويدهم بالخبرة وما تضيفه لهم الاخيرة من منافع للكل، وتضمن لهم المصالح بكافة اشكالها وتجعل بينهم رابطة وثيقة فهذه الفلسفة تقوم على فكرة تحقيق المنفعة للفرد ومصالحه[2].

- **المقاربة الفلسفية الوجودية (Philosophical Existential Approach):**

هي من أحدث المقاربات الفلسفية ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين[3] ويعد (جان بول سارتر*) من أبرز روادها ويعرف سارتر الوجودية بأنها مذهب أنساني تفاؤلي تضع مصير الانسان بين يديه، مما يجعل الحياة الانسانية ممكنة، ويؤكد كذلك ان كل حقيقة أو عمل يتطلبان بيئة معينة وذاتاً

انسانية[4] وتعد نقطة انطلاق بداية هذه الفلسفة هي التجربة الحسية التي يعانيها الإنسان.

يرى الوجوديين أنَّ الإنسان ما هو إلا نتيجة لأفعاله وتصرفاته فهم يؤكدون على حرية الفرد وعدم تأثره بالمجتمع الذي يعيش فيه ، أنَّ هذه الفلسفة بنظرهم تحرر الفرد من مختلف القيود الاجتماعية ومن ثم يصبح شخص غير خاضع لأية قوة تحكمه في المجتمع، وذلك لأن الفرد هو الركيزة الأولى التي يرتكز

([1]) صفاء عبيد ،فلسفة التربية عند جون ديوي، مصدر سابق، ص34،35 .

([2])عبد الحفيظ البار، فلسفة التربية عند جون ديوي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، الجزائر ، 2010، ص21.

([3]) سمية هبوب، النزعة الانسانية في الفلسفة الوجودية (جان بول سارتر نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، قسم الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، الجزائر ، 2017، ص5.

(*)**جان بول سارتر:** (1905-1980) فيلسوف واديب فرنسي الاصل ولد في باريس ، يعد اول المؤسس للمذهب الوجودي كما منح جائزة نوبل للاداب له الكثير من المؤلفات منها الوجودية مذهب انساني ، وتأملات في المسألة اليهودية وغيرها . ينظر المصدر :جهاد جعفري ، القيم الاخلاقية في فلسفة جان بول سارتر، رسالة ماجستير ،قسم الفلسفة ، كلية التربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ،2016، ص28.

([4]) جان بول سارتر ، الوجودية مذهب انساني ، ترجمة عبد المنعم الخفي ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية للطبع والنشر والتوزيع ،القاهرة ، 1964- ص7.

عليها المجتمع بأكمله من الناحية النظرية، وما سبق يعني أيمان اصحاب هذه الفلسفة بعزلة الفرد عن الاختلاط مع بقية اقرانه في المجتمع، فالطبيعية الانسانية فردية بسبب حريتها وانعزالها لأن النظرية الاجتماعية تعني الاتصال بالأخرين، وهذا الاتصال بدوره يحد من حرية الفرد ومن ثم مسؤولياتها[1] .

أمَّا بالنسبة لمسألة القيم الاجتماعية ترى الوجودية أنَّ القيم غير مطلقة وهي لا تحدد بمعايير خارجية واهميتها للفرد تكون نسبية تعتمد على الظروف ، كما أنَّ تحديد هذه القيم يتم باختيار الفرد الحر أي إنها ترتبط بالحرية واعتماداً على هذا المبدأ فأن القانون الذي تقوم عليه هذه الفلسفة هو "اختر نفسك بنفسك" .

فالإنسان يتعرف ويلاحظ قيمة معينة من القيم السائدة عن طريق ممارسة، حريته فالحرية هي الاساس الرئيس للقيم الاجتماعية ، وان اختيار القيم التي يتبعها الفرد في مسيرة حياته يكون هو المسؤول مسؤولية كاملة لاختياره قيمه وافكاره. أمَّا بالنسبة لمسألة اكتساب القيم فيرى السلوكيون أنها عملية تتم عن طريق التعزيز الايجابي او السلبي فيتعاملون معها على اساس انها قيم ايجابية واخرى سلبية كما أنها ليست سوى استنتاج عن سلوك الفرد الظاهري، وقد يؤدي التعزيز السلبي اتجاه سلوك قيمي مرغوب فيه إلى تقوية السلوك القيمي الغير مرغوب به فينعكس ذلك على نظرة الأفراد في المجتمع، نتيجة لتعرضهم إلى صعوبات كثيرة عند قيامهم بسلوك ايجابي اعتماداً على القيم التي أمنوا بها واكتسبوها من مجتمعهم، وبالتالي يغيرون سلوكهم القيمي لتجنب ما تواجههم من صعوبات في مجتمعهم[2] .

- **المقاربة الفلسفية الاسلامية (Islamic Philosophical Approach):** تميزت هذه الفلسفة بتعدد موضوعاتها وبحوثها ومسائلها فهي تعنى بمختلف المشكلات التي تخص المجتمع على مستوى الفرد أو الجماعة أنَّ الفلسفة الاسلامية تعد وليدة للبيئة التي نشأت فيها والظروف المحيطة بها ولذا فيمكن عدها فلسفة دينية روحية[3] .بدأت الفلسفة الاسلامية كتيار فكري في بدايات الدولة الاسلامية وتطورت حتى وصلت الذروة خلال القرن التاسع عشر اذ ظهر العديد من الفلاسفة المسلمين وابرزهم الكندي والفارابي[4] .

تنظر هذه الفلسفة الى منظومة القيم نظرة شاملة ، كون الاسلام منبع القيم الاخلاقية إذ جاء بمبادئ عليا سامية وحث على التمسك بها ، والقيم وفقاً لهذه الفلسفة يقصد بها مجموعة المبادئ والمثل العليا التي

([1]) عبد الكريم علي اليماني ،فلسفة التربية ، مصدر سابق ، ص104- 105.

([2])امل اسماعيل عايز ، قياس القيم الاجتماعية وعلاقتها بتقبل الذات لدى طلبة الجامعة ، مجلة الفتح ، المجلد6-،العدد 45 ،كلية التربية الاساسية ،جامعة ديالى ، 2010،ص198.

([3]) كامل محمد محمد عويضة ،الفلسفة الاسلامية (الاعلام من الفلسفة الاسلامية)، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995،ص102.

([4]) احسان عيدان الهلالي ، الفلسفة العقلية الدينية لفهم منطق الفلسفات الوجودية والمادية ، الطبعة الاولى ، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة ، النجف الاشرف ، 2018، ص88،87.

مصدرها الاساسي القرآن والسنة النبوية ، ويكتسب الفرد هذه القيم عن طريق فهمه لدينه لتحكيم سلوكه واختيار أهدافه[1] ويجمع الاسلام ما بين القيم الواقعية والمثالية فهو يهتم بالحياة الدنيا والاخرة[2] إنَّ منظومة القيم من وجهة نظر الاسلام لا تسمح بجعل الجسد محور انطلاق ، وأيضاً لن يسلم بقبول العقل أو النفس مصدر موحد تنطلق منه منظومة القيم، ولابد من العودة إلى المصدر الأساسي وهو الدين الاسلامي كونه منبع لهذه القيم[3] وتنقسم القيم بحسب هذه الفلسفة على قسمين هما[4] (القيم الفوقية أو السماوية ،القيم الاصطلاحية) في نظر هذه المقاربة نابعة في الاصل من الاديان، لهذا فهي قيم روحية قادرة على هداية الفرد وتحسين سلوكه . والعقل البشري يؤمن بالقيم الاسلامية لأنها وجدت لرعايته على الوجه الكامل ، والصراع الذي يقع فيه الفرد نتيجة لتعددية نظرته للقيم يجد وحدتها في الاسلام[5].

ب- المقاربات غير الفلسفية للقيم المجتمعية (Non- Philosophical Approaches To Societal Values):

- **مقاربة التحليل النفسي (Psychoanalysis Approach):**

تعد هذه المقاربة أولى وأهم المقاربات التي ظهرت وركزت في دراسة شخصية الفرد ، واشهرها على الاطلاق ورائدها عالم النفس (سيغموند فرويد*)[6] وتعد نظريته (التحليل النفسي) الأساس الذي انطلقت منه الدراسات التالية حول تحليل شخصية الفرد . ويرى فرويد ومعظم أصحاب هذه المقاربة أنَّ سلوك الفرد يتحدد وفق تفاعل ثلاثة اجزاء افتراضية وتتمثل بكل من الـ(الهو /الآخر– الانا – الانا الاعلى)[7] ويمثل كل جزء من هذه الاجزاء ما يأتي[8]:-

---

([1]) خولة ثابت ، مصادر القيم في الفكر الاسلامي (عابد الجابري –نموذجاً) ، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2016، ص13، 14.

([2])منتهى مطشر عبد الحسن، انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق، ص172.

([3])شفيق جرادي ، إلهيات المعرفة القيم التبادلية في معارف الاسلام والمسيحية ، الطبعة الاولى ، معهد المعارف الحكيمة ، بيروت ، 2006 ، ص117.

([4])محمد منير مرسي ، فلسفة التربية اتجاهاتها ومدارسها ، مصدر سابق، ص249-250.

([5]) سهير فضل الله ، القيم الانسانية ، بدون طبعة ، قسم الدراسات الفلسفية ، جامعة عين شمس ،مصر ، 1996، ص26-27.

(*)سيغموند فرويد : (1856-1939م) طبيب نمساوي لم يكن ذو تأثير بالغ في تاريخ علم النفس وانما كان ابرز شخصياته في القرن العشرين وله تأثير كبير على الفن والادب والفلسفة فضلاً للعلوم الاجتماعية تخصص بالامراض العصبية ، واخترع تقنية علاجية تخصص به ايضاً اطلق عليها التحليل النفسي والتي بموجبها ي(ستطيع المريض ان يتحدث عن نفسه بحرية تامة ينظر المصدر : فجر جودة النعيمي ، علم النفس الاجتماعي (دراسة لخفايا الانسان وقوى المجتمع) ، الطبعة الاولى ، دار اوما للنشر والتوزيع ، بغداد -2015، ص86.

(1)سامر جلدة ، السلوك التنظيمي والنظريات الادارية الحديثة ، الطبعة الاولى ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009،ص47.

([7])فاروق عبده فليه و السيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية ،مصدر سابق ، ص185.

([8]) محمد شحاته ربيع ، علم نفس الشخصية ،الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013، ص121-123.

- **الهو (Id) :** يمثل هذا الجزء حسب رأي فرويد منبع الطاقة البيولوجية والنفسية للفرد التي يولد بها ، إذ يضم هذا الجزء جميع الدوافع الفطرية أي الطبيعة البشرية قبل أن يتولى المجتمع تهذيبها وتحويرها ، وتعريفها بالعادات والقيم الاجتماعية السائدة ،فالفرد عند ولادته لا ترتبط بينه وبين العالم الخارجي المحيط أية رابطة مباشرة .
- **الانا(Ego) :** وهذا الجزء يتكون لدى الفرد في مراحل حياته المبكرة وهو جانب من تكون الشخصية عن طريق الاتصال بالعالم الخارجي، فالانا بمثابة جهاز الأشراف والضبط على الجهاز الحركي الارادي وعن طريقه تتحقق الدوافع، فهو يعمل على ضبط توجهه واندفاعه وفقاً للمعايير والقيم فدوره يتمثل بحقيق التوافق ما بين الهو والظروف المحيطة .
- **الانا الاعلى (Super Ego):** يمثل هذا الجزء من حيث التكوين جميع القيم ،والعادات والمبادئ الأخلاقية التي اكتسبها الفرد وأخذ يستخدمها في الحكم على قراراته وتوجهاته وسلوكه فهو الجانب الذي ينفذ ويوقع العقاب أي أنه يمثل ضمير الفرد.

كما أكد فرويد فيما يتعلق بسلوك الفرد وتكوين الشخصية ،أنَّ القيم والعادات الاجتماعية التي يكتسبها الفرد منذ السنوات الخمسة الأولى خلال مرحلة الطفولة، فخلال هذه الفترة يتكون أسلوب الفرد وتبنى شخصيته ويتحدد موقفه اتجاه محيطه المجتمعي واتجاه ذاته ، والشكل النهائي لشخصية الفرد وسلوكه ما هو الا نتاج لتفاعل الفرد أو صراعه مع العالم الخارجي المحيط به ، ومع البيئة الداخلية [1] .

وقد ربط كل من (سومنورز ، وفلوجر) بين الانا الاعلى ومستويات الأخلاق ، بينما ربط (كلاسبركل وفروم) بين القيم الاجتماعية والانا إذا تعتبر عوامل شعورية موجهة للسلوك الفردي ومؤثرة في ذات الوقت في التكيف[2].

- **المقاربة السلوكية (Behavioral Approach):**

ظهرت هذه المقاربة في سنة (1920) واخذت مجالاً واسعاً في دراسات علم النفس الاجتماعي واستمرت حتى سنة 1950 م ، ويعد (ايفان بافلوف*) رائداً لها وهو الذي ارسى قواعدها[3]، لقد ركزت هذه المقاربة في دراسة السلوك الانساني الخارجي وليس في حالته الاستنباطية، ويفسر السلوكيون السلوك

([1]) حلمي المليجي ،علم نفس الشخصية ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001، ص52،53.

([2]) منتهى مطشر عبد الحسن، انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق، ص174.

(3) فجر جودة النعيمي ، علم النفس الاجتماعي (دراسة لخفايا الانسان وقوى المجتمع) ، الطبعة الاولى ، دار اوما للنشر والتوزيع ، بغداد ،2015، ص53.

(*)**ايفان بافلوف** : (1849-1936م) هو من اشهر علماء النفس الروس وقد نال جائزة نوبل عام 1904م لابحاثه على الجهاز الهضمي وقد اوجد نظرية الاشتراط الكلاسيكي . ينظر المصدر : علي حسين حجاج وعطية محموج هنا ، نظريات التعلم دراسة مقارنة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،عالم المعرفة ، الكويت ، 1983،ص64.

الملاحظ على انه استجابة من قبل الفرد على فعل منعكس لمثير خارجي [1] ، وبمعنى اوضح ترى هذه المقاربة إن البيئة هي المحدد الرئيس في تكوين سلوك الفرد، ومن ثم فأن شخصيته التي يصبح عليها ما هي الا مجموعة من التجارب والخبرات التي يتعرض إليها خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فالظروف هي التي تؤثر في تحديد سلوكه[2] .

وتختلف وجهات النظر عند اصحاب المقاربة السلوكية حول طريقة تشكيل سلوك الفرد في المجتمع، فقد اكد العالم السلوكي (واتسون) في نتائجه التي حصل عليها بعد أنَّ أجرى العديد من التجارب في التعلم. إنَّ استخدام الثواب والعقاب هو أكثر طريقة ملائمة، إذ يمكن من خلالها تشكيل سلوك الفرد منذ مرحلة الطفولة وفق القيم والعادات السائدة أي بالشكل الذي يريده المجتمع ، في حين ركز (البورت) على تأثير البيئة في الفرد وانعكاس ذلك التأثير على سلوكه ، بينما يرى (سكنز) إنَّ سلوك الفرد يمكن أنَّ يخلق ومن ثم يمكنه من البقاء او الزوال كنتيجة للثواب أو العقاب الذي فرض من قبل بيئة المجتمع ، أنَّ وجهات النظر التي تؤمن بأن سلوك الفرد يمكن فهمه كنتيجة لتأثير البيئة يطلق عليهم السلوكيين المتطرفون. على الجانب الآخر نجد السلوكيون الجدد تختلف وجهة نظرهم حول تأثير البيئة الشامل بل أنَّ هناك عوامل اخرى كـ(الافكار ، الدوافع والمشاعر) لها دور فاعل وكبير يؤثر في تشكيل السلوك[3] .

- **مقاربة الحاجات الإنسانية (Approach To Human Needs):**

يمتاز سلوك الفرد بكونه متعدد الجوانب متباين في مظاهره ، وهذا التعدد والتباين يؤدي إلى اختلاف وتعدد الأساليب المتبعة لإشباع حاجات الفرد رغم أنَّ معظم هذه الحاجات تكون عامة لكافة الأفراد ، بينما يتمحور التباين بينهم حول أنواع أو أعداد هذه الحاجات[4] .وقد تضافرت المقاربات لتفسير الحاجات لما لهذه الحاجات من ارتباط مباشر بالفرد وانعكاسها على سلوكه المجتمعي بما يمتلكه من جوانب عقلية ونفسية وارتباطها أيضاً بالمحيط المجتمعي[5]. ومن أبرز وأهم المقاربات التي عنيت بتفسير الحاجات للأفراد وانعكاسها على قيمهم وسلوكها المجتمعي هي نظرية سلم الحاجات (لأبرهام ماسلو*) ويرى ماسلو

([1])محمود السيد ابو النيل ، علم النفس الاجتماعي عربياً وعالمياً ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،مصر ،2009 ، ص31.

([2])ثامر حسن ريحان ، العنف الاسري وعلاقته بالتنمر المدرسي لدى طلاب المرحلة المتوسطة (دراسة حالة) ، مجلة العلوم التربوية والانسانية ، العدد11، كلية الامارات العربية المتحدة ، الامارات العربية المتحدة،2022،ص70.

([3]) فجر جودة النعيمي ، علم النفس الاجتماعي (دراسة لخفايا الانسان وقوى المجتمع) ،مصدر سابق ،ص53-54.

([4])مصطفى حسين باهي وأمينة إبراهيم شلبي ،الدافعية نظريات وتطبيقات ، الطبعة الاولى ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، 1999-ص16.

([5])جنان شريفة ، عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة حسب هرم ماسلو ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر ، 2016، ص74.

(*)ابرهام ماسلو :عالم نفس امريكي (1908-1970) ولد في بروكلين نيويورك حصل على الدكتوراه من جامعة ويسكونسن 1934م يعرف ماسلو بأنه الآب الروحي لعلم النفس الانساني فهو الذي اسسه واعطاه شكله الاكاديمي بهدف الوصول إلى فهم امكانيات الانسان بصورة ادق ، وله العديد من المؤلفات والمقالات .ينظر المصدر : محمد شحاته ربيع ، علم نفس الشخصية ، مصدر سابق ، ص290،291.

أنَّ لكل فرداً عدداً من الحاجات الفطرية التي تثير سلوك الفرد وتوجهه ،وهذه الحاجات يرثها الفرد منذ ولادته بينما السلوك الذي يتبعه لإشباع حاجاته غير الفطرية هو سلوك مكتسب عن طريق اكتسابه القيم والعادات الاجتماعية التي تحدد هذا السلوك ، وهذا الأخير يكون مختلف بشكل كبير من فرد إلى أخر[1].

لقد صنف ماسلو هذه الحاجات بشكل هرمي تدريجي وفقاً لقوتها، وكلما انخفض تدرج الحاجة في الهرم كلما كانت أكثر قوة وتأثير في السلوك البشري من سابقتها وبالعكس كلما أرتفع تدرجها كانت أقل قوة وفي الوقت ذاته تكون مميزة للإنسان أكثر[2] ، في حين أنَّ الحاجات الكامنة في اعلى السُلَّم الهرمي لن تظهر قبل أنَّ يشبع الفرد الحاجات الأدنى منها لكي يكون للفرد قدرة واستعداد لتحقيق الحاجات الأعلى، فالفرد حين يشبع حاجات مستوى معين تزداد الحاجة التي تليها اهمية أكثر[3] . ويتمثل تصنيف ماسلو للحاجات بما يأتي [4] :-

- **الحاجات الفسيولوجية (Physiological Needs):**تعد هذه الحاجات أكثر أهمية بالنسبة للفرد فهي ترتبط بالبقاء ارتباطاً مباشراً كالطعام والماء وغيرها .
- **حاجات الآمن (Safety Needs):** في الوقت الذي تشبع فيه الحاجات الفسيولوجية لدى الفرد وبشكل مرضي تظهر حاجات الأمن، وتشمل الحاجة إلى بنية ونظام أي الحفاظ وضمان نوع من الأمان المادي والمعنوي، ويرى ماسلو إلى أنَّ هناك ميلاً مبالغ فيه في تقدير هذه الحاجة فالأغلبية من الناس لا يمتلكون القدرة على تجاوز هذا المستوى .
- **حاجات الانتماء والحب (Belongingenss and Love Needs):** يشغل هذا النوع المستوى الثالث فالفرد بحاجة إلى إن يكون عضواً في جماعة منظمة والحاجة إلى بيئة أو أطار اجتماعي يشعر فيه بالألفة كالعائلة أو الاشكال المتنوعة من النشاطات الاجتماعية .
- **حاجات التقدير (Esteem Needs):** إذا تمكن الفرد من اشباع المستويات السابقة تظهر الحاجة إلى التقدير وتسيطر عليه، تتمثل هذه الحاجة بإظهار الاحترام والتقدير للفرد، مما ينعكس ذلك على شعوره بانه متقبل وله مكانته ومن ثم يزداد تقديره لذاته .
- **حاجات تحقيق الذات (Actualization –Self)**: في هذا المستوى يحدد ماسلو مجموعة من الحاجات العليا أي التي لا يمكنه الوصول إليها الا بعد إشباع مرضي لما سبقها من حاجات، تتمثل هذه الحاجات باستخدام الفرد جميع قدراته ومواهبه وتحقيق كل امكانياته الكامنة وتنميتها إلى اقصى حد تصل إليه أنَّ

([1])هناء الرقاد ، نظريات الشخصية وقياسها ، الطبعة الاولى ، دار المأمون للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن،2017، ص161.

([2])جابر عبد الحميد جابر ، نظريات الشخصية ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1990،ص583.

([3]) باربرا انجلر ، مدخل إلى نظريات الشخصية ، ترجمة فهد بن عبدالله بن دليم ، الطبعة الاولى ، دار الحارثي للطباعة والنشر ،الطائف ، 1991، ص300.

([4])احمد عبد اللطيف ابو اسعد وسامي محسن الختاتنة ، علم نفس النمو ، الطبعة الاولى ، مركز ديبونو للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ،2011،ص80-82.

تحقيق حاجة الذات لا تقتصر على حدود المعنى الشخصي أو الفردي بل أنها تشمل السعي نحو تحقيق قيم وغايات اخلاقية عليا كتحقيق النظام ، تأكيد العدل وغيرها . ومن وجهة نظر ماسلو يرى أنَّ السعي لتحقيق هذه القيم والغايات ما هي إلا دوافع او حاجات كامنة لدى الانسان بشكل طبيعي شأنها شأن الحاجات الأدنى(الطعام ، الأمن، الانتماء والتقدير) فهي جزء أساسي في شخصية الفرد ينظر شكل(2).

شكل(2) هرم ابرهام ماسلو للحاجات

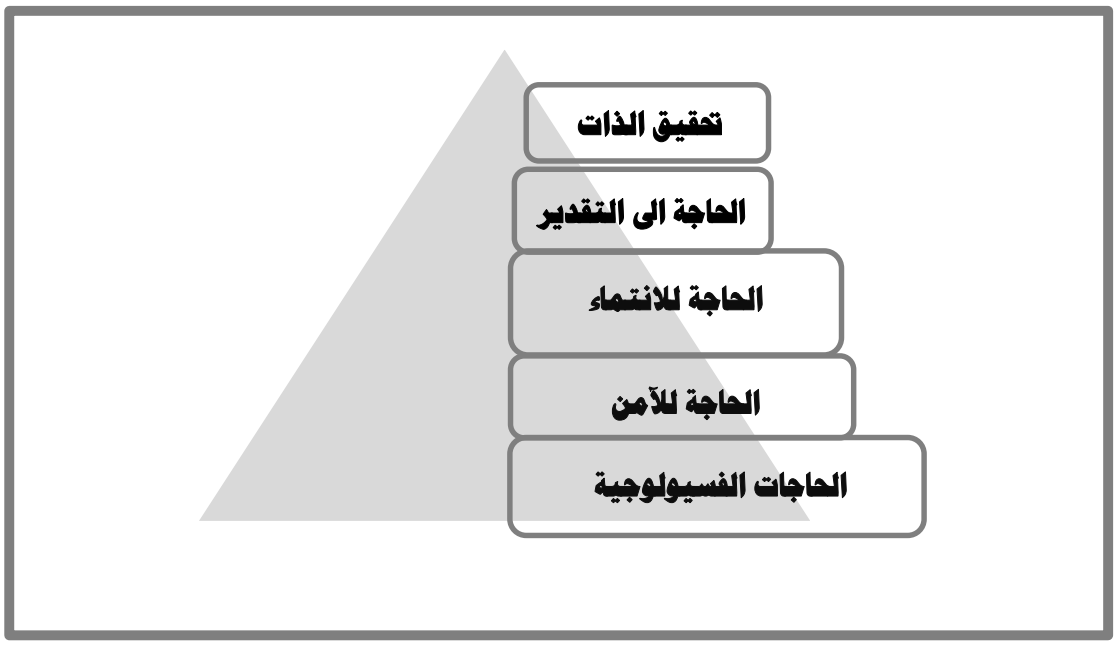

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على هناء الرقاد – نظريات الشخصية وقياسها – الطبعة الاولى – دار المأمون للنشر والتوزيع – عمان – الاردن -2017- ص162.

كما يرى ماسلو أنَّ حرمان الفرد من اشباع بعض الحاجات ينعكس بنحو سلبي على سلوكه بغض النظر عن مستواها في الهرم ، وفي حالة لا يتمكن الفرد من اشباع هذه الحاجات باتباع الطرق السليمة والمقبولة اجتماعياً فأن ذلك يدفعه إلى اللجوء إلى أساليب غير مقبولة وبالتالي ينعكس ذلك على القيم فتتغير بتغير سلوك الفرد كونها معيار أساسي للسوك[1] .

- **المقاربة المعرفية (Cognitive Approach):**

(1) منتهي مطشر عبد الحسن، انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق، ص177.

إنَّ أكثر التطبيقات في مجال تربية لمقاربات النمو الخلقي تعتمد على النظرية المعرفية ونظرية التعلم يرى أصحاب هذه المقاربة أنَّ النمو الخلقي لا يختلف في شأنه عن النمو العقلي والمعرفي فهو جزء لا يتجزأ من عملية النضج ، وهو بهذا المعنى على ارتباط بسلسلة مراحل تشبه مراحل النمو المعرفي للفرد إذ استطاع ممثلي هذه النظرية وهما (كولبرج وبياجيه) من تحديد مستويات معينة للسلوك الخلقي يتبع بعضها الاخر أذ أنَّ الفرد عندما يصل إلى مستوى معين يكون قد مارس فعلاً المستوى الذي سبقه [1]،أنَّ الانتقال خلال مراحل هذه المستويات يكون بالاتجاه إلى الأمام أي نحو التكامل، ومن وجهة نظر هذه المقاربة أنَّ الفرد لكي يسلك سلوكاً اخلاقياً يتطلب الأمر أنَّ يسلك سلوكاً عقلانياً فالسلوك الأخلاقي يعتبر أحد عوامل التكيف الذكائي للفرد مع مجتمعه[2] . فالفرد إذا بلغ مستوى العمليات الصورية يصبح أكثر ألفة مع أقرانه فيرى كولبرج أنَّ النمو الاخلاقي أو القيمي عندما يصل إلى مستوى ما بعد الاعراف والتقاليد يتلقى (22%) فقط من الأحكام الخلقية ، وفي مرحلة الرشد التي تليها يكون الفرد قد حقق قدراً من الحرية في اختيار أو تحديد توجهاته واختياراته[3] .

لقد ركز كولبرج اهتمامه بشكل كبير حول مستوى الأحكام والمفاهيم الأخلاقية للفرد فقد قام بدراسة نمو التفكير الأخلاقي أو القيمي للفرد وتطورها خلال مراحل حياته من الطفولة وحتى مرحلة الرشد وصنفها إلى ثلاثة مستويات تتمثل بما يأتي:

- **المستوى ما قبل التقليدي (Preconventional level):** خلال هذا المستوى يتأثر الفرد في مرحلة الطفولة بالقواعد والمسميات التي تنسبها ثقافة المجتمع للخير أو الشر، ويتمثل بمرحلة التوجه نحو العقوبة والطاعة ، أنَّ الفرد خلال مرحلة الطفولة يرى أنَّ أي فعل أما يكون خيراً أو شراً بحسب نتائج تلك الأفعال التي تنعكس على السلوك بغض النظر عن القيم الإنسانية ،ففي هذه المرحلة يقدم الفرد على القيام بالأمور الأخلاقية تجنباً للعقاب و طاعة للسلطة التي يمتلكها من يصدرها .والمرحلة الأخرى هي مرحلة التوجه النسبي الذرائعي ، في هذه المرحلة ينظر الفرد إلى الأفعال الجيدة أو الحسنة بأنها الافعال التي يتم تعزيزها وتشبع الحاجة سواء حاجاته أو احتياجات الاخرين فيعتمد حكمه الأخلاقي على تحقيق المنفعة الشخصية وليس على القيم الإنسانية .
- **المستوى التقليدي (Conventional level):** إنَّ الفرد في هذا المستوى يحترم توقعات الأسرة والمجتمع باعتبارها أمور قائمة بذاتها بغض النظر عن نتائجها المادية المباشرة فيقوم بأتباع سلوك يتوافق مع تلك التوقعات فيأخذ بتبرير القوانين ودعمها والمحافظة عليها من خلال تقمص شخصيات من يقوموا بتطبيقها ويشمل المستوى التقليدي مرحلتين أيضاً الأولى، مرحلة توافق العلاقات الشخصية المتبادلة تبدأ

([1]) محي الدين توق واخرون ، أسس علم النفس التربوي ،مصدرسابق، ص190.
([2]) عادل عز الدين الاشول ، علم نفس النمو ، بدون طبعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 2008، ص87.
([3])عبد المجيد نشواتي ، علم النفس التربوي ، الطبعة الرابعة ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، 2003، ص190-192.

هذه المرحلة بإدراك الفرد ردة فعل الآخرين اتجاه سلوكه وتصرفاته، فحسب وجهة نظره أنَّ الفعل الحسن هو الذي يساعد الآخرين ويلقي قبولاً واستحسان . فحكمه الاخلاقي على قيمه وسلوكه تقوم على مدى نية الفاعل وليس على نتائج الفعل، فهو يسعى للبحث حول ماهية السلوك الحسن واتخاذها معياراً لقيمه وتوجهاته بهدف تكوين انطباع جيد عنه لدى غيره، في حين أنَّ المرحلة الثانية لهذا المستوى هي التوجه نحو النظام يأخذ الفرد بالتمسك بالقوانين والقيم النظم الاجتماعية السائدة ويطبقها بشكل كامل، أنَّ دافع الفرد للالتزام بالقوانين والنظم يعزى الى القيام بالواجب فقط وهذا الالتزام يكون تلقائياً داخلياً.

- **المستوى ما بعد التقليدي(Post-traditional level):** يبذل الفرد جهداً كبيراً في هذا المستوى لغرض تحديد المبادئ والقيم الاخلاقية ومن دون سلطة المجتمع الذي يؤمن بها وتاركاً أيضاً تقمصه لشخصيات هذه الجماعة او تلك، ويشمل المستوى ما بعد التقليدي مرحلتين أيضاً في الاولى يتوجه سلوك الفرد اتجاه العقد الاجتماعي القانوني فسلوكه الاخلاقي خلالها تحدده الحقوق والمعايير العامة التي لاقت الموافقة من قبل الاغلبية العظمى من أفراد المجتمع.

تتمثل المرحلة الثانية - لهذا المستوى وهي المرحلة الأخيرة من مراحل النمو الخلقي بتوجه الفرد المبدئي –الأخلاقي- العالمي، وتعد هذه المرحلة أعلى مراحل النمو الأخلاقي عند الفرد إذ تعتمد على مبادئه ومعاييره الذاتية فالفعل الحسن يحدد بحسب ما يحكم عليه الضمير أي وفقاً لاختيار اخلاقي مبدئي فهي مرحلة المبادئ الكلية الشاملة للعدالة والمساواة في الحقوق الإنسانية ، واحترام الفرد كوجود انساني مستقل.

ثالثاً- طرق دراسة القيم المجتمعية (Methods Of Studying Community Values):

تعد القيم المجتمعية بمثابة معايير أو احكام تصدر على نشاط أو سلوك كل فرد من أفراد المجتمع وتعد هذه القيم نتيجة لخبرات وتجارب واقعية يكتسبها الفرد في مراحل حياته المختلفة ، ودراسة هذه القيم داخل أي مجتمع تتم بعدد من الطرق المختلفة نطرحها على عجالة ، وتتمثل بالاتي [1]:

1- **طريقة المشاهدة أو الملاحظة المنظمة (Systematic observation):** إنَّ لهذه الطريقة ميزة أساسية تمتاز بها إذ أنها تطلعنا على مظهر السلوك ، وبالأخص إذا أجريت هذه الطريقة على سلوك الافراد ، وهي أكثر الطرق ملائمة، إذ اهتم الكثير من الباحثين بدراسة السلوك الاجتماعي والاخلاقي باستخدام طريقة العينات الزمنية (اي اخذ عينة من سلوك الافراد في كل فترة زمنية) ، كما تعد الملاحظة المنظمة أحد الاساليب المساعدة للاختبارات لكنها تتطلب تكرار المشاهدات عبر فترات زمنية متباينة لغرض

(1) رشيدة دفاف ،دور القيم التنظيمية في تحسين الاداء الوظيفي لدى العمال داخل المؤسسة ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ،2014، ص57-59.

الحصول على نتائج دقيقة ، فيمكن للملاحظة العلمية أنَّ تأتي بنتائج دقيقة إذ تم استخدامها بأسلوب منطقي للكشف عن القيم

2- **المقابلات الشخصية (Interview):** تمثل هذه الطريقة مجموعة من الأسئلة يتم توجيهها من شخص واحد أو عدة اشخاص إلى الطرف المقابل في موقف مواجهة وفق خطة معينة بهدف الحصول على معلومات تتعلق بسلوك الطرف المقابل وقد استخدمت هذه المقابلات الشخصية بشكل كبير وواسع في مجال دراسة القيم والاحكام الاخلاقية والمبادئ مقارنة مع الطريقة السابقة.

3- **تحليل المضمون (Content Analysis):** هو أحد طرق دراسة القيم المجتمعية يستخدمه الباحث كأسلوب لوصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفاً شاملاً موضوعياً ، منظماً وكمياً ، وقد استخدم في مجال الكشف عن قيم المجتمع عن طريق تحليله لمضامين الرسالة سواء كانت مسموعة او مقروءة أو مرئية لقد امتاز بكفاءته في مجال الكشف عن القيم وتحديدها بدقة كما استخدم ايضاً في مجال تحليل المضمون في دراية حضارية مقارنة لقيم الشباب[1] .

4- **الاستخبارات (Questionnaires):** تعد الاستخبارات من الطرق المهمة لدراسة القيم ، ويشترط إنَّ تكون طريقة الاستخبارات موضوعية ومقننة كما أنَّ اشارتها للقيم يجب أنَّ تكون بصورة غير مباشرة .

وتم أعتماد طريقة الملاحظة من قبل الباحثة في الدراسة.

رابعاً- مفهوم العدالة التوزيعية (The Concept Of Distribution Justice):

مفهوم العدالة لغةٌ (The Concept Of Justice is a Language) إنَّ كلمة العدالة مشتقة في اللغة من الفعل عدل الذي يعني قوّم[2] ، وتعني ما قام في النفس أنه مستقيم وهو ضد الجور . والعَدْل هو الحكم بالحق اذ يقال : هو يَقْضي بالحق ويَعْدِلُ . وهو حَكَمٌ عادِلٌ ، والعدالة وصف بالمصدر معناه ذو عدل كما في قوله تعالى ((وأَشْهِدوا ذَوَيْ عَدْلٍ منكم)) . وقوله تعالى أيضاً ((يَحُكُم به ذَوَا عَدْلٍ منكم)) [3]، ويقال رجل ورجلان عدل، ورجال عدل ، ومرأة عدل ، ونسوة عدل جميع هذه الامثلة على معنى رجال ذوو عدل ونسوة ذوات عدل[4]. وهو لا يثنى ،ولا يجمع ولا يؤنث ، واذا حدث ذلك فأنه جرى مجرى الوصف الذي ليس بمصدر اي ان كلمة عدالة هي صفة للمصدر[5].

([1])عبد اللطيف محمد خليفة ، ارتقاء القيم ، مصدر سابق ، ص61-62.

([2]) علي تتيات ومحمد بلعزوقي ، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ،مجلة جامعة النجاح للابحاث، المجلد 28، العدد5، الجزائر ، 2014، ص1231.

([3]) ابن منظور ، لسان العرب ،الجزء التاسع، الطبعة الثالثة ،دار احياء التراث العربي ،بيروت ، 1999، ص83.

([4])حسون عبيد هجيج وفخري جعفر أحمد ، فلسفة العدالة القانونية ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الاول ، السنة الحادية عشر، كلية القانون ، جامعة بابل ، 2019، ص224

([5]) ابن منظور ،لسان العرب، مصدر سابق ، ص83.

أما **مفهوم العدالة اصطلاحاً (The Concept Of Justice in Terms)** فلا بد من التطرق إلى مفهوم العدالة بشكل عام كون العدالة الاجتماعية أو التوزيعية تنبثق من المفهوم الرئيس. و تعد العدالة من المفاهيم الواسعة والمهمة في مختلف المجتمعات وتنادي بها جميع الشعوب وتسعى لتحقيقها نظراً لأهميتها في خلق المساواة بين أبناء المجتمع الواحد[1]. إن مفهوم العدالة رغم ما تمتاز به من مركز واهمية لدى المجتمعات بمختلف الأديان ،الأفكار ،الثقافات ،الأيدولوجيات والنظريات [2] إلا أنَّ شأنها شأن بقية المصطلحات الاخرى لم يتم الاتفاق على وجود مفهوم محدد لها، ولا يمكن أدراك معناها إلا من خلال الإطار العام للمجتمع الانساني، بسبب تباين المجتمعات فكل مجتمع يختلف عن غيره بأوضاعه الاقتصادية السياسية الاجتماعية والثقافية[3] .

يرتكز مفهوم العدالة على العديد من وجهات النظر المتباينة تبعاً لاختلاف مجالات دراستها سواء أكانت على أساس القانون والأنصاف ، أم على أساس العقلانية والاخلاق، فضلاً عن كونه أهم المفاهيم واوسعها طرحاً في مجال الابحاث والدراسات الاجتماعية والسياسية والسلوك الاجتماعي أيضاً. فمفهوم العدالة حسب قاموس (Cambridge) هي معاملة أفراد المجتمع بالمساواة والأنصاف بغض النظر عن جنسهم ولونهم ودياناتهم ولغتهم[4] .

وحسب (عبد الوهاب الكيالي*) أن العدالة تشكل القيمة المركزية في مختلف العلوم المعيارية التي بدورها تعمل على تنظيم علاقة الفرد بأقرانه. وعرفها بشكل عام هي الاحترام الدقيق للشخص وحقوقه ومثلها بالميزان المتساوي الكفتين[5]. كما يُقصِد بها الفضيلة سواء أكانت فردية أم اجتماعية، فردية من حيث الاستدلال بها على مزاج معين عند الفرد (الانسان العادل) ، واجتماعية إذ أنها تقوم بمراعاة حقوق الاخرين مع اخذها بنظر الاعتبار ضرورة تعددية الاشخاص .علاوة على ذلك فأن مصطلح العدالة الاجتماعية و التوزيعية يعتبران مترادفان وان تباينت المسميات إلا إن جوهر المضمون يبقى واحداً ، لقد ساهم (صامويل فليشاكير) في توضيح تاريخ النقاش والصراع الفكري بين المفكرين حول مفهوم العدالة

(1)سناء عبد اللطيف خضير الاسدي ، العدل والعدالة الاجتماعية في العراق في ظل ظروف التحولات الاقتصادية والصحية (ظرف جائحة كورونا)،مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، العدد2، المجلد2، ديالى ،العراق ،2021،ص319.

(2)احسان عبد الهادي النائب ، مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة(دراسة في الاتجاه الليبرتاري) ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد7، العدد26، جامعة السليمانية ، 2018، ص223-224.

(3)احمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش ،العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر :جون رولز وويل كميليكا انموذجاً ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 54، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2018، ص252-253.

(4) احسان عبد الهادي النائب ، مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة (دراسة في الاتجاه الليبرتاري) ، مصدر سابق ، ص227،224.

(*)عبد الوهاب الكيالي:مؤرخ ومفكر سياسي عربي من مواليد يافا 1939-1981م، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن وكان له نشاط فكري وسياسي واسع في كافة الدول العربية كما اسس المؤسسة العربية للدراسات والنشر للمزيد ينظر https://ar.m.wikipedia.org/wiki .

(5) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،الجزء الرابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة ، ص 18.

الاجتماعية إلى جانب اختلاف وجهات نظرهم حول طبيعة المفهوم وطرائق تطبيقه ويرى صامويل فليشاكير من الأفضل استخدام مصطلح العدالة التوزيعية[1].

والعدالة الاجتماعية او التوزيعية بمفهومها الاصطلاحي تعني تلك الحالة التي ينعدم فيها الظلم والاستبداد والاستغلال والحرمان من الثروة او السلطة وغياب الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وانعدام الفروقات الاجتماعية بين الأفراد أو الأقليات داخل الدولة مع تمتع أفراد المجتمع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية بطريقة متساوية وحريات متكافئة إذ يسود الشعور بالإنصاف والتكافل والمشاركة الاجتماعية ، مما يتيح لأفراد المجتمع الفرص لتنمية قدراتهم وملكياتهم مع حسن توظيفها لصالح الفرد من جهة ولصالح المجتمع من جهة أخرى بصورة لا تسمح بتعرض المجتمع للاستغلال الاقتصادي او غيره من مظاهر التبعية لأي مجتمع أو مجتمعات أخرى[2] .

كما يُقصد بها التعامل بأنصاف ، وتوفير فرص متكافئة ومتساوية من موارد وخيرات لجميع أفراد المجتمع للوصول إلى درجة الرضا المعاشي، وما يتضمن من توفير احتياجات الأفراد الأساسية التي تعد بمثابة منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية ،أي أنها لا تقف عند توفير الطعام والشراب[3] .وحسب تفسير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة عام 2014 وبأجماع إقليمي عرفت العدالة التوزيعية أو الاجتماعية هي العملية التي تشمل كافة الحقوق متساوية والوصول إلى الموارد والفرص لجميع الافراد من الرجال والنساء مع التأكيد على الاهتمام الخاص بإزالة العوائق التي تعيق الفرد من استثمار امكانياته للمشاركة في صنع القرار الذي يحكم حياته[4] .

والجدير بالذكر أنَّ العدالة التوزيعية أو الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة في اعطاء كل فرد نصيب مساوٍ للآخر من الدخل القومي وإنَّما توزيع نصيب الأفراد بالشكل الذي تراعى فيه الفوارق الفردية بين أبناء المجتمع الواحد في مواضع عديدة ومنها على سبيل الذكر (الجهد المبذول ، المهارة ، التأهيل العلمي وغيرها) . فالمساواة تكون من ناحية الحقوق والواجبات وتكافؤ وتوفير الفرص فتشمل المساواة في حق التعليم ، الصحة ، المأوى ، الحرية وغيرها[5] .

---

(1) عبد الرحمن الحديدي ،قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية : تأصيل نظري ، المركز الديمقراطي العربي ،برلين، المانيا، 2019، على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=59997 .

(2)خالد عبد الوهاب الباجوري، العدالة الاجتماعية والتمية في ظل الثورات المصرية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الادارة والاقتصاد ، 2016، ص9.

(3)محمد زكي ابو النصر ، العدالة الاجتماعية :حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء، قضايا العمل الاجتماعي ، الطبعة الاولى ، دار الفيروز للطبع والنشر والتوزيع، بنها الجديدة ، مصر ، 2016، ص19.

(4) هاشم نعمة ، العدالة الاجتماعية ... مقاربات فكرية ، مقال نشر بتاريخ 2020/4/3 على الموقع الالكتروني https://m.ahewar.org/s.asp?aid=671511&r=0 .

(5)خالد عبد الوهاب الباجوري، العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية ، مصدر سابق ، ص9.

1- **مؤشرات قياس العدالة الاجتماعية(Indicators Of Social Justice Measurement):-**

إنَّ قياس العدالة الاجتماعية بصورة عامة يواجه تحديات كثيرة متمثلة بعدم توفر مؤشرات دقيقة ووافية فضلاً عن عدم توافر بيانات موثوقة ، وهذا النقص في البيانات يجعل العدالة الاجتماعية أمام تحديات كبيرة لكن المؤشرات المقترحة من قبل الامم المتحدة تتناول القطاعات الحيوية لتحقيق العدالة الاجتماعية توفر وسيلة لتقييم التغيير الحاصل والتقدم في هذه القطاعات . ومن المؤشرات الرئيسة للعدالة الاجتماعية تتمثل بما يأتي[1]:-

أ- **الحصول على الاحتياجات ،والخدمات الاساسية :** يعد هذا المؤشر مقياساً رئيساً للعدالة الاجتماعية ، ويتمثل بالقدرة على تحمل تكلفة الاحتياجات ،والخدمات الاساسية والمساواة في الحصول عليها كـ(الامن الغذائي السكن امدادات المياه ،توافر البنى التحتية والأمن الشخصي) ،إنَّ هذا المؤشر العالمي يساعد في تطوير الاحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي ، أمَّا بالنسبة للسكن فيعد أحد الاحتياجات الضرورية ويقاس بالمؤشرات المتعلقة بالجودة وامكانية تحمل التكلفة وهي (نسبة الانفاق الخاص على السكن، نوعية الارضية ، نسبة الاكتظاظ الحصول على الطاقة الكهربائية) في حين يمكن الاستفادة من التجارب الانمائية لتحديد المؤشرات التي تتمثل بـ(الحصول على المياه ، وخدمات البنى التحتية). أمَّا على صعيد الأمن الشخصي يقاس هذا المؤشر باستخدام الاحصاءات الرسمية التي تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسات ومن هذه المقاييس (جرائم القتل ، جرائم العنف، الاصابات الناجمة عن الحوادث المرورية وأخيراً الوفيات الناجمة عن العنف السياسي).

ب- **لا بدّ من ادراج مؤشرات عن تكافؤ الفرص لقياس العدالة في المنطقة العربية من قبل الحكومات لأنها تعد أمراً ضرورياً ، وركن اساسي من اركان العدالة** . إنَّ الحقوق الفردية تقاس من خلال نسبة المواطنين الذين يمارسون هذه الحقوق في الواقع ، ومن الضروري توسيع نطاق استخدام هذا المؤشر لكي يشمل مسألة منح المواطنين حقوقهم غير المتحققة ومن الامثلة على الحقوق الفردية هي (الحقوق السياسية ، دمقراطية الانتخابات).

ت- **الحرية الفردية :** يخضع هذا المؤشر لقيود كثيرة في الاحصاءات الرسمية ، إذ لا تتوفر البيانات الرسمية المتعلقة بالحريات المختلفة كـ(حرية التعبير، حرية التجمع ، مكافحة الفساد ، حرية التنقل حرية الصحافة وغيرها)...

ث- **من الضروري توفير بيانات الاحصاءات الرسمية المتعلقة بالدمج الاجتماعي** فأغلب المؤشرات والاحصاءات المتوفرة بهذا الخصوص مسقى من مسوح الأسر المعيشية ، ومسوح القوى العاملة وغيرها من الطرائق المتبعة للحصول على البيانات الاحصائية . ومن المؤشرات الدمج الاجتماعي هي (التأمين

([1])قضايا قياس العدالة الاجتماعية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي / الامم المتحدة ،البند 4 ، الدورة الحادية عشرة ، عمان ، 2015 ، ص3- 7.

ضد البطالة، نسبة النساء في المناصب الإدارية ، معدل الفقر ، الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية ، الفرق بين الدخل والانفاق وغيرها) .

ج- **مؤشر التركيب الصحي :** يركز هذا المؤشر على نمط المعيشة ، والوضع الاجتماعي للفرد ، وهذه مجالات اهتمام الخبراء في السياسات الصحية ، ولكن من الضروري أضافة مقياس الانفاق العام إلى مؤشر الصحة وتتمثل مؤشرات الصحة بـ (معدل الوفيات الرضع ، الوفيات الناجمة عن الامراض السارية، معدل وفيات الامهات نسبة الانفاق على القطاع الصحي إلى الانفاق على القطاع العسكري وغيرها) .

ح- **مؤشر التركيب التعليمي:** من أهم المقاييس التي يعتبر تكافؤ الفرص فيها بغاية الاهمية فالتعليم يؤدي دوراً فعالاً في تكوين رأس المال البشري . وتمثل مجموعة المقاييس الآتية حد أدنى من مؤشرات التعليم وهي (معدل إلمام الكبار بالقراءة نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، متوسط سنوات التعليم للمرأة وغيرها) . ويمكن توسيع نطاق التعليم ليشمل إمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات فالمقاييس التقليدية تركز بصورة خاصة على توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعود هذا إلى اقتصار مؤشرات الأهداف الانمائية في الوقت الحاضر على هذا الجانب . لذا من الضروري ادراج مقياس يعتمد على مسوح الأسر المعيشية والتعدادات في تقييم إمكانية الحصول على المعلومات وتتمثل هذه المؤشرات المعتمد عليها حالياً للحصول على المعرفة والمعلومات (عدد مستخدمي الانترنت ، وعدد المشتركين في الهاتف النقال).

خ- **الاستدامة البيئية :** تعد عنصراً اساسياً من عناصر الرفاه الاجتماعي ومن المؤشرات المقترحة لقياس مؤشر الاستدامة البيئية (انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، نسبة هدر المياه) .ويمكن توسيع نطاق هذا المؤشر ليشمل مؤشرات تتوافق مع الظروف السائدة واحتياجات البلديات والمحافظات . وتتمثل هذه المؤشرات المراد ادراجها (التلوث ، إدارة النفايات ، أساليب تحقق كفاءة الطاقة وغيرها) .

خامساً- مفهوم الامن القومي (The Concept Of National Security):

مفهوم الأمن لغةً (The Concept Of Security is a Language) إن مفردة الأمن في اللغة هي نقيض الخوف وبما أن الأخير يعد أثر غريزي في الأنسان فذلك يجعله امام خيارات عديدة كـ(الدفاع عن النفس ، الهرب والجنوح نحو العدائية) ، وهذه الحالة موجودة لدى الفرد والجماعة على حد سواء على اعتبار أنَّ هناك دوافع عديدة تحرك الإنسان وهذه الدوافع قد تكون نفسية ، او بيولوجية وغيرها من الدوافع الأخرى التي ليس بمقدورنا أنَّ نبنى لها اساساً عفوياً يفسرها وجميعها تصب في حقل الأمن[1]. كما تدل مفردة الامن على الشعور بالسلم والطمأنينة والحماية فيقال أمن فلان أي أطمئن وسلم فهو غير خائف أي أنها مرادفة لمفردة الاطمئنان .

وردت مفردة الأمن في القرآن الكريم بمواضع كثيرة ومنها قوله تعالى "وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ" فجاء وصف القرية في القرآن الكريم بالأمن ثم عقب بعد ذلك بوصفها بالأطمئنان [2] وقوله تعالى "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" ، وأمنَ ، يأمنُ _ كفرحَ ، يفرحُ ، والمصدر : أمناً وأمنة وأماناً والامانة ضد الخيانة ، والأيمان ضد الكفر فيقال (أمن به قوم ، وكفر به قوم) [3].

أما مفهوم الأمن القومي اصطلاحاً (The Concept Of Security in Terms) إنَّ مفهوم الأمن يعد أحد الأمور التي تتسم بالديناميكية المتغيرة إذ يتسع هذا المفهوم تارة ، ويضيق تارةٌ أخرى بحسب طرائق دراساته والبحث فيه . وبحسب وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية بأنه (حماية الأمة من خطر القهر على يد أي قوة أجنبية)[4].

أما نشأت الهلالي فيرى أن الأمن يعني هو "الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد ،أو بعيداً عن أي خطر يتهدده ، والواقع ان الأمن قب أن يكون تلك الحالة ، هو الاحساس يتملك الإنسان بالتحرر

---

(1) صلاح مهدي هادي ، دور وكالة الإستخبارات المركزية الامريكية (CIA) في صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي : حرب العراق عام 2003 أنموذجاً، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2015، ص17.

(2) ابراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط ، الجزء الاول – الثاني ، الطبعة الاولى ، اسطنبول ،1989، ص28.

(3) صلاح مهدي هادي ، دور وكالة الإستخبارات المركزية الامريكية (CIA) في صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي : حرب العراق عام 2003 أنموذجاً، مصدر سابق ، ص17.

(4) تغريد معين حسن ، الأمن الأنساني للمرأة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه، كلية الادآب ، جامعة الكوفة ، 2018، ص24.

من الخوف ، الخوف من أي خطر يواجهه"[1] إن أحساس الفرد بغياب الخوف يكون أما نتيجة لغياب الخطر ذاته ، أو بسبب امتلاكه الوسائل اللازمة لمواجهة التهديدات عند ظهورها .

إنَّ ما سبق أنفاً يطابق ما ذكر في قاموس ويبستر لتعريف الأمن بأنه التحرر من الخطر والخوف وعدم اليقين فالأمن الحقيقي ما هو الا أمن الفرد الذي يعد الاساس للأمن الاجتماعي ، والأمن القومي[2]. بينما عرفه قاموس الأمن الدولي بأن الأمن " يعني ضمناً التحرر من التهديد " ويرى المفكرين والمحللين الاستراتيجيين أن ضمان الفرد التحرر من التهديد يعد شرطاً مطلقاً فأما أن يكون الفرد أمناً ،وأما لا يكون" . أم حسب عبد الوهاب الكيالي فيعرف الامن و بمنظور تقليدي بأنه " الحفاظ على سلامة الدولة من مختلف الأخطار الداخلية أم الخارجية ،إذ قد تؤدي الأخيرة إلى الخضوع لسيطرة أجنبية نتيجة لضغوط خارجية وانهيارات داخلية"[3]. إذا يعرف بأنه القدرة التي تمتلكها الامة للمحافظة على قيمها الداخلية من أي اخطار خارجية تهدد أمنها الداخلي [4].

وقد وضع فريق من الخبراء برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مفهوم الأمن وفقاً لقرار الجمعية العامة المرقم (188) للدورة (38) لعام (1986) من وجهة نظر الجغرافية السياسية على إن الأمن من حيث المبدأ " هو حالة ترى فيها الدولة انه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي أو اكراه اقتصادي بحيث تتمكن من المضي قدماً نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها " يتضح إن التعريف السابق ركز على الضغط الذي تفرضه الدولة بكافة مستوياته بهدف تحقيق مسعاها [5] .

إمَا التعريف الاجرائي للأمن القومي فيعرف" بأنه القدرات والامكانيات التي تمتلكها الدولة والمجتمع للمحافظة على استقرارها، وتنميتها ، ووحدتها ،وتحقيق الاندماج الاجتماعي بين افرادها مع مواجهة اي متغيرات دولية تؤثر على أمن الدولة وزعزعة استقلالها.

([1]) نشأت الهلالي ، الأمن الجماعي(سلسلة مفاهيم) ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد9 ، القاهرة ، 2005،ص6.

([2])محمد أحمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتك، مصدر سابق، ص32.

([3])عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ،مصدر سابق ، ص7.

([4])Anand K. And Singh ، Concept of national security :An overview، Journal of emerging technologies and Innovative research (JETIR)- Volume2 ، Issue12، Hindu College ،Moradabad \U.P.، India ، 2015، P1921.

([5])سهاد جمال جهاد ، التحليل الجغرافي السياسي للأمن البيئي في العراق واستراتيجيات تحقيقه ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى ، 2019، ص10.

وينقسم الأمن من وجهة النظر الموضوعية إلى قسمين هما[1]:-

أ- **الأمن العام (الشامل)- (General Security) :-** ويتضمن هذا الشكل من اشكال الأمن جميع نواحي الحياة كـ (الامن الاقتصادي الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي ،العسكري وغيره) .

ب- **الأمن الخاص (Private Security) :-** ويتمثل بعلوم الأمن إذ يشمل (أمن الافراد ، أمن المعلومات، أمن المكان وأمن المؤتمرات وغيره.

1- أبعاد الأمن القومي (Dimensions of National Security) :-

إنَّ مفهوم الأمن القومي ارتبط بصورة وثيقة مع الأبعاد القطاعية ، إذ أخذ هذا المفهوم بالتطور تبعاً لتطور تلك الأبعاد . فمثلاً عند أضافة بعد جديد للأمن كالبعد الاقتصادي أو القيمي ، فإن ذلك يكون تماشياً مع تطور النظام العالمي الجديد ومتغيراته ، والتهديدات الجديدة التي تكون نتاج ذلك التطور. وتنقسم أبعاد الأمن القومي إلى أقسام رئيسة عدة تحافظ عليها الدول بهدف تحقيق الامن القومي [2] وهي :

أ- **البعد السياسي (The Political Dimension) :-** يعد هذا البعد عنصراً أساسياً بحسب وجهة نظر الامن القومي، فهو يقوم بتحديد كيفية تنظيم وإدارة قوى ، وامكانيات الدولة ومواردها . وينقسم البعد السياسي إلى قسمين أحدهما يتعلق بالجوانب السياسية الداخلية إذ يسهم بالتغلب على مشاكل المجتمع [3] من خلال الربط بين الفرد والدولة، وحماية الأمن والنظام العام ووضع نظام ديمقراطي يسهم فيه أفراد المجتمع في العملية السياسية وذلك لتحقيق الاستقرار الداخلي في الدولة[4] أما القسم الآخر فيتمثل بالسياسة الخارجية لإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي ، وسياسات لدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة [5].

ب- **البعد الاجتماعي (Social Dimension):-** يتمثل بالحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة وذلك بتحقيق العدالة ، والتنمية من خلال تقريب الفوارق بين الطبقات المجتمعية وتطوير الخدمات والبنى التحتية وتلبية احتياجات المجتمع الاساسية كـ (الغذاء ، تعليم ، رعاية صحية وغيرها) . إنَّ البعد الاجتماعي للأمن يرتبط أيضاً بتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع التي تعد مطلب ، وعامل رئيس لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي للدولة ودعم الإرادة القومية وتحقيق الاندماج المجتمعي و الانتماء الوطني وإجماع افراد المجتمع

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2012، ص13.

(2) فرناز عطية احمد ، مفهوم الأمن القومي التطور والابعاد، تحليلات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، تركيا ، 2022،ص2.

(3) المصدر نفسه ، ص3.

(4)عقيل مصطفى مهدي واخرون ،الامن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة / دراسة في الابعاد والمقتربات-مجلة قضايا سياسية ، العدد57، 2019، ص131.

(5)فرناز عطية ، مفهوم الامن القومي التطور والابعاد ،مصدر سابق ، ص3.

على السعي لمصالح وأهداف الامن القومي. فضلاً عن ذلك يعد البعد الاجتماعي أحد الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي لأي كيان دولي فالعامل البشري يعد عصب القوة العسكرية للدولة كما إنه يسبر الأجهزة المدنية وفي ذات الوقت أن سكان الدولة المعنية هم من يتم السعي لتحقيق أمنهم واستقرارهم[1].

ت- **البعد الاقتصادي(The Economic Dimension):-** برز هذا البعد من أبعاد الأمن بعد حرب أكتوبر عام (1973) التي تعد من التحولات الجوهرية إذ أثرت في سياسات واستراتيجيات القوى العظمى على أثر تفاقم أزمة الطاقة وارتفاع اسعار النفط[2]. ويتم تحقيق البعد الاقتصادي بالمحافظة على الثروات ،الموارد المالية وحمايتها وأيضاً توفير عناصر التنمية المتكاملة الذي يرتبط بقدرة الدولة على توفير الحياة الكريمة للمواطنين ، والحد من شعور أفراد المجتمع بالحرمان الاقتصادي إذا أن وجود عملية التهميش السياسي يرافقها الحرمان الاقتصادي يؤديان إلى عواقب سيئة فعدم رضا المجتمع عن مثل هذه الظاهرة يدفعهم إلى اللجوء إلى العنف ، وتهديد الأمن القومي[3].

ث- **البعد العسكري(The Military Dimension) :-** يمثل هذا البعد الأمن التقليدي لحماية الدولة اتجاه أي تهديدات عسكرية داخلية ، أو خارجية[4] فهو أكثر الابعاد فاعلية كما أنه لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لأن الضعف الذي يتخلل هذا البعد يؤدي إلى انهيار أمن الدولة وتعرضها لإخطار وتهديدات مختلفة تصل إلى حد وقوعها تحت سلطة الاحتلال الخارجي أو إلغائها وضمها إلى دولة أخرى[5] . إنَّ عملية تحقيق الأمن العسكري للدولة يمكن تحقيقه من خلال تأمين تنمية ، وتطوير القوى العسكرية بما فيها (القوات المسلحة ، الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى) والمحافظة على أسرارها ووطنيتها ، وأبعادها عن مختلف التيارات الحزبية ، أو النشاطات السياسية والعقائدية لكي تبقى قوة ذات انتماء وطني فقط ترعى مصالح الدولة ، وتشكل حاجزاً أمام التهديدات الخارجية ودعم الشرعية الداخلية[6].

ج- **البعد الايدولوجي –الثقافي (The Ideological-Cultural Dimension) :-** يهدف هذا البعد إلى حماية أفراد المجتمع من موجات الغزو الفكري ، الثقافي سواء كان هذا الغزو بصورة تطرف عقائدي

---

(1) حمد جمال مظلوم ،الدفاع من الداخل والامن من الخارج ، المجلة العربية للدراسات السياسية والامنية ، العدد1 ، الجزائر - 2016 ، ص54-55.

(5)طه محمد السيد ، مفهوم الامن القومي ، مقال نشر في مجلة الامن القومي والاستراتيجية ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، المجلد1، العدد1، مصر، 2023 ، ص116.

(3)جنان علي ابراهيم ، الامن القومي العربي وتحدياته المعلوماتية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد12، جامعة تكريت ،2018، ص99 .

(4)سامي صالح الكعبي ، مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الأقليمي العربي أنموذجاً (1991-2013)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ،2014 ،ص38.

(5)بهاء الحريشي ، مفاهيم وأبعاد الأمن القومي ، مقال نشر في مركز تاريخ مصر والعالم المعاصر ، العدد3 ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ،2011، ص273.

(6) سامي صالح الكعبي ، مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الأقليمي العربي أنموذجاً (1991-2013)،مصدر سابق ، ص38.

سياسي أو تطرف ديني محدود الافق أو غزوات ثقافية تسعى لتغيير وتقويض منظومة القيم المجتمعية السائدة في الدولة التي تعد الاساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي من أجل السعي لتفكيك المجتمع وأضعاف انتمائه القومي، وهذا بدورهِ ينعكس على إثارة الفوضى والعنف وبالتالي تهديد الأمن القومي للدولة [1]. إن المجتمع الذي تنهار منظومة قيمه ، وتتفكك ثقافته إما ثقافات الغير يكون عرضة لفقدان الاندماج والتماسك المجتمعي ويسود شعور بانعدام ثقة الناس بأنفسهم إذ تتحطم عناصر جوهرية في بنية المجتمع كنتيجة لذلك [2] .

إنَّ البعد الثقافي له أهمية بالغة ودور كبير في تشكيل حاجز للدولة والمجتمع من الأطروحات الثقافية الغربية للعولمة وصِدام الحضارات في حالة تم أخذ هذا البعد بالمفهوم الشامل متضمناً كل (من الفكر ، الثقافة ، الاعلام التعليم وغيرها) . فالأمن القومي من هذا البعد يقصد به "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقبلة "[3].

ح- **البعد البيئي (Environmental Dimension) :-** تشهد الدراسات البيئية تطوراً ملحوظاً في الادبيات السياسية وذلك بسبب خطورة تدهور النظام البيئي على الأمن القومي ، المجتمعي والبشري ومن أهم ما يزيد من خطورة اللا امن البيئي هو تدهور النظام الايكولوجي بسبب النزاعات والحروب المسلحة من خلال الاعتماد على مؤشرات عدة منها تراجع النسيج الغابي، أنتشار الأوبئة والأمراض وغيرها . هناك ارتباط واضح ما بين الأزمات الأمنية والموارد فأن الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية خلقت خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها والسيطرة عليها ومن أبرزها مورد المياه وما يلعبه من دور محرك في مجمل الصراعات على المستوى الدولي في الوقت الحالي. أضرار التلوث البيئي أصبحت تحتل الأولوية من بين التهديدات الخارجية الأخرى نتيجة لتداعياتها الخطيرة فمن الممكن إن تؤدي إلى العنف المسلح أو أكثر من ذلك كما إن هناك تأكيد على أنَّ الديناميكيات الديمغرافية عند تفاعلها مع الانظمة البيئية قد تؤدي إلى صراعات عنيفة[4].

مع تعدد أبعاد الامن القومي وتشعب علاقاته إلا أنَّ الأمن المجتمعي بشقيه (الاجتماعي – الأيدلوجي) عُد من أهم القطاعات الأمنية للدولة من خلال النظرة الشمولية ، والمعمقة للأمن التي قامت بها مدرسة كوبنهاجن في العلاقات الدولية التي كانت تعد بمثابة تيار فكري ، أنتج مجموعة من الأعمال الفكرية خلال

---

(1) المصدر نفسه، ص37.

(2) عادل عبد الحمزة ثجيل ، الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم ، مجلة العلوم السياسية ،العدد 51 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2016، ص334.

(3) عبد المعطي زكي ، الامن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد ، مقال نشر في المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر،2016 ، ص4.

(4)نوري عزيز ، الواقع الامني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامع الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر ، 2012، ص54.

تسعينيات القرن العشرين فيما يتعلق بالمسألة الأمنية وارتباطها بالمجال العلاقات الدولية . كما قام أبرز روادها المفكر البريطاني باري بوزان بتأسيس أول تقسم قطاعي وضح فيه المسائل الامنية بخمسة قطاعات أساسية للأمن هي(العسكري ، السياسي ، المجتمعي-الاجتماعي، الايدلوجي ،الاقتصادي والبيئي) ينظر الشكل(3).

شكل(3) الأبعاد الخمسة للأمن عند باري بوزان ومدرسة كوبنهاجن

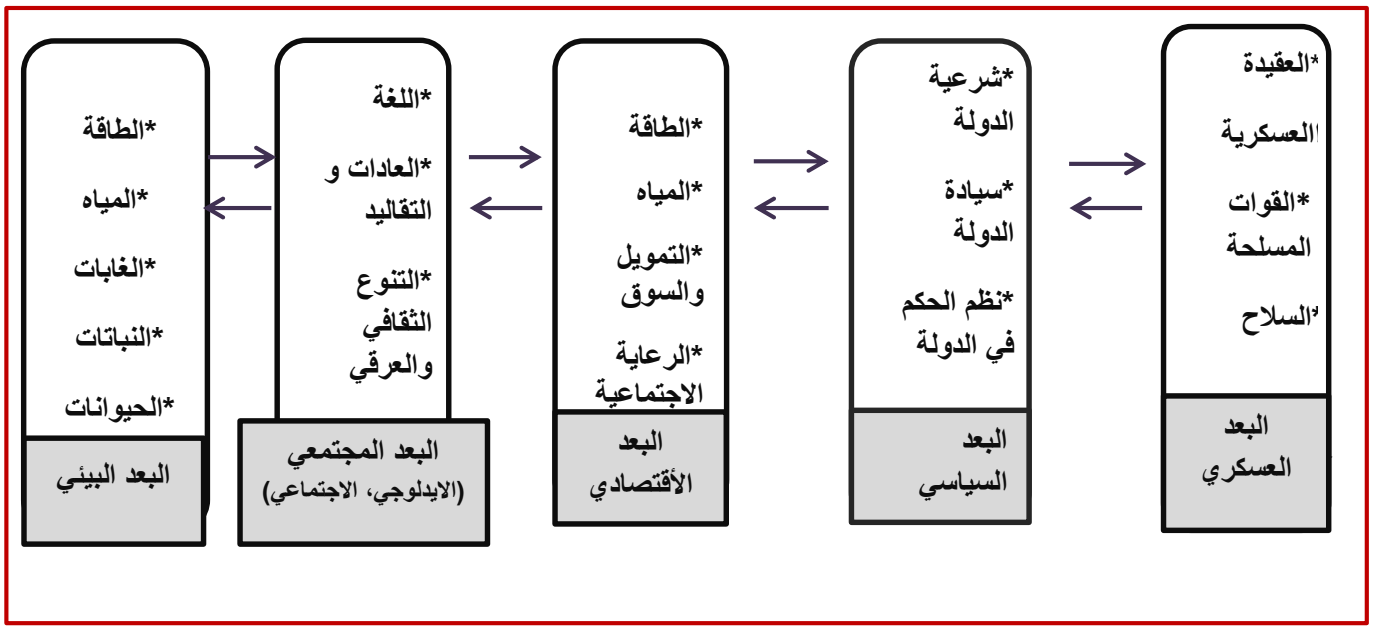

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على احمد علي عبد مرزوك – مضادات الهشاشة الوطنية من منظور الأمن المجتمعي (دراسة في الارتباطات الامنية المعاصرة لمناهضة مسببات الهشاشة) - الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) – الطبعة الاولى – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا- 2020-ص389.

كما اشار إلى أن هذه الابعاد الخمسة للأمن لا يمكن ان تعمل بمعزل بعضها عن البعض الأخر نتيجة لوجود تداخل وتأثير متبادل فيما بينها [1].

2- خصائص الأمن القومي (National Security Characteristics) :-

يمكن تمثيل خصائص الامن القومي بما يأتي[2] :-

(1)احمد علي عبد مرزوك ، مضادات الهشاشة الوطنية من منظور الأمن المجتمعي (دراسة في الارتباطات الامنية المعاصرة لمناهضة مسببات الهشاشة) ، الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا، 2020،ص388- 389 .

(2)قويدر شاكري ،التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية ،(2001-2011) ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2015، ص39- 40 .

أ- إنَّ حالة الأمن القومي لأي دولة تكون نسبية ،فليس هناك دولة يكون بمقدورها توفير الأمن القومي لمجتمعها بصورة مطلقة ، دون أن تتأثر بالأوضاع السائدة في النطاق الاقليمي المحيط بها ولو بدرجة قليلة .

ب-إنَّ مفهوم الأمن القومي في تغير وتطور مستمر وذلك تبعاً لتغير الظروف ، ومراحل التاريخ التي مر بها النظام العالمي ، والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، والتهديدات التي تواجه استقرار الدولة لذا فيتغير المفهوم من عصر إلى أخر ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة .

ت-التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مجال الأمن ، وأيضاً التمييز بين الحدود الدنيا والعليا المطلوبة لتحقيق الأمن في الدولة بكل مرحلة من المراحل مع السعي للوصول إلى المستويات المطلوبة في كل مرحلة مع الاخذ بنظر الاعتبار التهديدات الخطرة لأمن الدولة واستقلالها .

ث-لابد من قيام مفهوم الأمن على اساس الاستراتيجية الشاملة من خلال التركيز على عناصر القوة في الدولة واستخلاصها بالصورة التي تكون فيها هذه العناصر الاستراتيجية مرتكز لبناء امن واستقرار ووحدة الدولة لان المرحلة التي يقوم فيها الامن على عناصر استراتيجية القوة العسكرية وحدها قد أنتهى ، وبدأت مرحلة جديدة يرتكز فيها الأمن على العناصر الشاملة لتعزيز قوة الدولة [1] .

ج-إنَّ الأمن القومي يجب إن يكون واضح لجميع أفراد المجتمع إلى الحد الذي يجد الاقناع والالتزام به من قبلهم وذلك لأن المواطن يعد الركيزة الاساسية لأجهزة الدولة لحفظ أمنها[2] .

3- تهديدات الأمن القومي (National Security Threats):-

عرف ريتشارد أولمان تهديد الأمن القومي في مقال تم نشره عام (1983) ، بأنه عبارة عن نشاط أو حدث أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بصورة كبيرة وعلى مدى فترة زمنية قصيرة نسبياً بتدهور مستوى ، ونوعية حياة السكان لمنطقة ، أو دولة ما ، أو يكون هذا التهديد الكبير بتضييق نطاق الخيارات السياسية المتاحة لنظام الحكم في الدولة ، او للكيانات والقطاعات غير الحكومية (الأشخاص ، الجماعات و الشركات) داخل الدولة. ومن جانب أخر أوضح أولمان أن هذا التهديد قد لا يقتصر على أمن الدولة أي المسائل العسكرية وإنَّما وسع المفهوم ليشمل التهديدات غير العسكرية والتي تشمل المسائل الاجتماعية ،او الاقتصادية وغيرها . إذ قد يأتي التهديد بصورة مجموعة من الاضطرابات التي تتراوح من الحروب الخارجية إلى التمردات الداخلية ، الحصار ، المقاطعة ، نقص الموارد وبالأخص المواد الخام فضلاً عن حدوث الكوارث الطبيعية المدمرة [3] . إنَّ تهديد استقرار أمن أي دولة يتمثل بمجموعة من المؤثرات أو

---

(1) محمد وائل القيسي ، مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو- معلوماتية والفضاء السيبراني ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد44، الجامعة اللبنانية الفرنسية ، اربيل ، العراق، 2020، ص148.

(2) المصدر نفسه ، ص148.

(3)Richard H.Ulman ،Redefining Security،International Security ،The MIT Press،Vol8، No 1، Cambridge،1983،P133-134.

العوامل العديدة التي يكون لها الدور الرئيس في إثارة الفوضى والتدهور وهذه التهديدات تتمثل بما يأتي([1]):-

أ- **الحرب الأهلية (The Civil Wars):**إنَّ غياب العدالة الاجتماعية هي المؤثر الرئيس لإشعال فتيل النزاعات ، والصراعات الاهلية والطائفية وبالأخص في المجتمعات التي تمتاز بتنوعها الاثني والديني إذ يصبح هذا التنوع الهدف المباشر للاختراق سواء من الخارج أو الداخل وبالتالي التأثير على استقرار الأمن داخل المجتمع من خلال زرع بذور الطائفية ، أو المطالبة بالانفصال أو اتباع وسيلة الفئة المهمشة والمظلومة التي تحاول نشر أفكارها تحت ذريعة توعية طائفتهم أو الاقلية للمطالبة بحقوقها ثم الانتقال إلى مرحلة الاحتجاج العلني ثم المقاومة المسلحة ، ولا بد من التنويه إلى إن هناك دائماً أيدي خارجية تدعم هذه النزاعات بصورة أو بأخرى بهدف تحقيق مصالحها الذاتية.

ب- **الأجهزة الأمنية (Security Services):** إنَّ الهدف من وجود جهاز الامن في أي دولة هو حفظ النظام من خلال سيادة القانون ، إلا أن بعض اجهزة الامن تتعدى الصلاحيات المخولة لها وتتبع اسلوب التعسف ، والاذلال والاستبداد والمبالغة في العنف ضد أفراد المجتمع فضلاً عن استغلال وظائفهم للكسب غير المشروع والاعتداد على أموال الآخرين ، ومن الجدير بالذكر الغطرسة العلنية اتجاه الشعب والتي بحسب اعتقادهم أنها تخدم الحكم إلا أنها تعد من أولى الدوافع التي تحفز الشعب على الثورة ضد النظام .

ت- **الحروب الخارجية (Foreign Wars) :** تعد الحروب الخارجية أحدى نقاط الضعف لأمن واستقلال الدولة إذ تعمد الجماعات المعارضة لنظام الحكم القائم في الدولة لاستغلال الظروف التي تمر بها الدولة ويقوموا بدور المشككين بشرعيتها ومن ثم يتطور دورهم ليصبحوا مناوئين لها ، وكلما طالت مدة الحرب التي تشهدها الدولة كلما زادت فرصتهم في نشر افكارهم المعادية والمثيرة للفوضى بين افراد المجتمع ممن تؤثر فيهم هذه الافكار فضلاً عن سوء الاوضاع الاجتماعية ، وتدهور الاوضاع الاقتصادية نتيجة لتداعيات الحرب .

لا بد من التنويه إلى العامل الذي له الدور الأبرز في دعم هذه الجماعات المتطرفة هم عملاء من الخارج وأعوان للطرف المعادي للدولة إذ يتم دعمهم لها من خلال وسائلهم المتباينة كالدعاية ضد الحرب بالكلام واستخدام وسائل الأعلام بشتى أنواعها ، استخدام الاموال كوسيلة لاستقطاب المساندين ، القيام بتحالفات مع دول تدعي الحياد في حين أنها تخفي العكس ، ضرب الاقتصاد الوطني وتعرض الدولة للخسائر المادية ورفع الاسعار والاحتكار وبالتالي زيادة الفجوة بين ابناء المجتمع بازدياد أعداد المعارضين لنظام الحكم ومن ثم الانتقال إلى العمل العدائي المباشر تمهيداً للغزو .

([1]) نواف قطيش ، إدارة الأزمات ، الطبعة الاولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن ،2009 ،ص17.

ث- **النظام القيمي الاجتماعي (Social Value System) :** إنَّ عامل السكان يعد أساس قوة الدولة وركنها الحي ، ولكل مجتمع من المجتمعات أنظمة تقوم على عقائد وقيم خاصة به . والمجتمع بدورهِ يؤمن بها ، ويثق بصوابها فيعمل بها ، ويعتمد عليها في تعيين المعايير الفكرية ، والسلوكية التي تتناسب مع حياته وأنشطته بهدف تنظيمها . إنَّ الاعتماد على هذه القيم والعقائد في تنظيم الأمور الحياتية لأي مجتمع تكون على المستويين الفردي ، والجماعي .

ومن الجدير بالذكر إن هذه الأنظمة تساهم بصورة أو بأخرى مباشرة أو غير مباشرة في معرفة المجتمع بمفهوم الأمن والاستقلال ودوره وشروطه ، وعوامل تهديده وكيفية معالجتها ، لذا تحرص بعض أنظمة الحكم على تأكيد ارتباطها بإفراد المجتمع والسعي على الالتزام من قبل الجميع بالقيم ، والعقائد السائدة في المجتمع والتشجيع على تطبيقها . وقد ينعكس ذلك بشكل سلبي ويصبح الامر ذاته مصدر تهديد لأمن الدولة في حالة اختراق منظومة القيم الخاصة بالمجتمع وأتباع قيم أخرى دخيلة على المجتمع ، والتي قد تؤدي إلى انقسام المجتمع والنظر إلى الأمور كلُ حسب رأيه الشخصي ومن ثم سيادة صورة من صور الفوضى نتيجة عدم اتباع القيم الصحيحة ، ومن المؤكد انعكاس ذلك على الأنشطة الأمنية للدولة [1].

ج- **مصادر تهديد من دول الجوار الجغرافي المباشر(Threat Sources From Immediate Geographical Neighbors) :** إنَّ مصادر التهديد من دول الجوار الجغرافي لأي دول لم تعد تقتصر على الخلافات ، والنزاعات الحدودية التقليدية ، أو الاعتداء العسكري من قبل احد دول الجوار على الأخرى أن دائرة التهديد للأمن القومي أخذت تتسع إذ شملت التطورات الداخلية في دول الجوار وما يمكن إن تعكسه من تداعيات تتحول في معظم الأوقات إلى مصادر تهديد لأمن الدول الأخرى هذا من جانب ، ومن جانب تطور الأوضاع بأي دولة وتوتر علاقتها بالقوى الإمبريالية الكبرى ينتج عنهما تهديدات أمنية مباشرة تتعدى الحدود الجغرافية لتشمل الدول المجاورة، وتشمل مصادر التهديد من قبل الدول المجاورة أيضاً ضمن نطاقها أعمال التهريب، القرصنة، الجرائم الدولية المنظمة بتباين أنواعها والهجرة غير المشروعة وغيرها[2] .

ح- **طبيعة النظام السياسي ونظام الحكم (The Nature Of The Political System) :-** إنَّ إي دولة مهما تنوعت وتعددت مقوماتها ، وركائزها الا ان تجسيدها العملي والرسمي يتمثل بنظام الحكم السائد

([1])علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، الطبعة الاولى ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر،2017، -ص48.

([2])علاء نزار العقاد ، ماهية ودلالات الامن الدولي والعالمي وابرز مهدداته (الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا، 2020، ص39.

فيها فهو الذي يعبر عنها ويحدد خصائصها حتى وأنَّ لم يكن بصورة شاملة . ويعد الأمن المطلب الأول والمسؤولية الاولى التي تقع على عاتق النظام السياسي.

تمارس انظمة الحكم السياسية مسؤوليتها الأمنية على مستوى المفاهيم والتطبيقات تبعاً لطبيعتها وخصائصها وبحسب ما تعبر عنه من القيم ، الاحتياجات ، المصالح والاهداف التي تسعى لتحقيقها[1] . وقد تتمكن بعض النخب الحاكمة والاحزاب المرتبطة بها من بسط سيطرتها السلطة وادارة زمام الامور ، وتلجأ في سبيل المحافظة على مركزها من استخدام أساليب الاستئصال السياسي للقوى المعارضة لها في المجتمع ومما تجدر الإشارة اليه تهميش الأقليات ، وبعض الطوائف الأخرى لأنها تهدد مركزهم في الحكم، وانعدام العدالة وحرية الرأي وغيرها معتمدة في ذلك على مبدأ إنها صاحبة الشرعية والمسؤولة عن ادارة المجتمع. إن أتباع أعمال العنف والتسلط والاستبداد والظلم تؤدي إلى انعدام الأمن الداخلي للدولة الذي يعد أهم احتياجات الفرد داخل مجتمعه هو شعوره بالأمن والطمأنينة والسلام ، ومن المحتمل ظهور بعض الحركات الانفصالية من قبل اقليم تعرض سكانه للتهميش والعنف أو القيام بتنظيم احتجاج لتغيير نظام الحكم ومن تداعيات ذلك اثارة الفوضى والتدهور وزعزعة الامن على نطاق جغرافي اوسع كردة فعل على طبيعة النظام السياسي التعسفية [2].

سادساً- علاقة القيم المجتمعية بالأمن القومي(The Relationship Of Societal Values to National Security):

إنَّ سيادة القيم وسيادة السلم والعدل لا بد إن يكون ضمن المقياس والمستوى الأول عند الدولة فهي لها دور في تقدم وتحضر المجتمع ، واندماجه وتماسكه ووحدته ، والقضاء على التجزئة ،والطائفية فمتى ما سادت هذه القيم داخل المجتمع كلما زاد السلم الاجتماعي، والاطمئنان فضلاً عن زيادة شعور الافراد بالانتماء لوطنهم والتضحية في سبيله والسعي إلى تقدمه وتطوره من خلال التعايش والاستقرار القائم على التفاهم ، واحترام الأخر بين التنوع العرقي والمذهبي الذي يقوي ترابط أفراد المجتمع فيما بينهم ومن ثم سيادة الأمن والاستقلال فيه[3] فمنظومة القيم في أي مجتمع تعد من أهم الركائز التي يرتكز عليها أمن الدولة ، لذا فأن المجتمع بلا قيم هو مجتمع بلا أمن. وتجدر الإشارة إلى ايضاح الدور الذي تعكسه

([1]) علي عباس مراد ، الامن والامن القومي ، مصدر سابق ، ص51-52 .

([2]) ناظم رشم معتوق ،أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011، بحث ضمن مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، جامعة فيلادلفيا ، كلية الاداب والفنون ، الاردن ،2012، ص89، 88.

([3])خليفة أبراهيم عودة والبسيوني عبدالله جاد ، الامن القيمي والسلم المجتمعي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، 2022، ص 17.

منظومة القيم على الجانب الأمني بشقيه الداخلي ، أو الخارجي فتأثيرها لا يقتصر على أحدهما دون الأخر وإنَّما ينعكس التأثير على كلاهما أما بالضعف أو القوة [1] .

على مستوى الأمن الداخلي لأي دولة أن سيادة منطق القوة والعنف الاستبداد بالرأي الشخصي والجريمة وعدم الاحترام وغيرها من الافعال اللا قيمية على العدالة الحق والانصاف تؤدي بالنتيجة إلى تغييب وتهميش منظومة القيم وقد يؤدي إلى نفي دورها تماماً من المجتمع وتنظيم العلاقات والأواصر الاجتماعية بين أفراده وأخيراً انعدام دور القانون وانتشار الفوضى والتشتت ، وتدهور الوضع العام وانتشار الظواهر المسيئة للنسيج المجتمعي التي تسهم في اختلال التماسك في تركيبته المجتمعية ، وكثرة النزاعات والصراعات ما بين الطوائف ، والقوميات الأخرى التي قد تصل إلى الحرب الداخلية أحياناً.

إنَّ ما سبق ذكره يؤدي إلى فقدان الأمن الداخلي للدولة وبالنتيجة ينعكس ذلك على الأمن الخارجي فحماية الدولة وتأمين حدودها وشؤونها الداخلية من التدخل الخارجي يرتبط بصورة مباشرة ، وغير مباشرة بأمن الدولة الداخلي لذات السبب تسعى الدول للمحافظة على أمنها من الداخل وتنظيم أوضاع المجتمع، والارتقاء بقيمه ، وتقوية العلاقات الاجتماعية والحرص بصورة دائماً للقضاء على الفتن والتفرقة ومكافحة الاضطرابات و توحيد المجتمع وسيادة العدالة بين افراده في حالة قيام الدولة بهذا الدور فأنها حققت عامل حاسم لتحقيق الأمن الخارجي لعدم وجود نقاط ضعف في الدولة يمكن اختراقها من قبل التدخل الخارجي وبالتالي زرع بذور الطائفة والفتن ودعم المندسين لإشعال الصراعات أو القيام باحتجاج أو غيره وفي نهاية خلخلة أمنها واستقرارها لكي تتمكن من ضمان اختراقها والسيطرة عليها دون وجود أي رادع أمامها وبذريعة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أو بذرائع عديدة أخرى [2].

إنَّ لأهمية القيم ودورها في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره أخذت القوى الكبرى تعمد على اختراق هذه المنظومة بالأخص كونها المحور الرئيس لأي دولة أن أي تدهور او اختراق لقيم أي دولة ينعكس على ذلك على المجالات الاخرى كافة ومن أبرز الوسائل المستخدمة لاستهداف منظومة القيم هي القوة الناعمة عن طريق غزو الافكار والدخول بأيدولوجية جديدة تؤثر في القيم والعادات والعقائد السائدة في المجتمع وادى ذلك إلى تغيير وتراجع القدرات على مواجهة تحديات العولمة التي تصل إلى فقدان الهوية ، ويعد هذا التهديد الاخطر من بين التهديدات العابرة للحدود ، والتي لا تحمل طابع عسكري مباشر

---

(1)علي حسين عبيد ، المجتمع بلا قيم مجتمع بلا أمن ، مقال نشر على أراء وأفكار / مقالات النبأ بتاريخ 2016/10/1 على الموقع الالكتروني https://m.annabaa.org/arabic/annabaaarticles/8106

(2) علي حسين عبيد ، المجتمع بلا قيم مجتمع بلا أمن، مصدر سابق، نشر على الموقع الالكتروني https://m.annabaa.org/arabic/annabaaarticles/8106

و يديرها فواعل غير رسمية[1] والتيارات التي هدفها تشويش الأفكار وإعاقة عملية التنمية والتطور . فالقيم تحتل مكانة مهمة في أولويات المجتمع وفقاً لارتباطها الوثيق بصور الأمن الأخرى فحدوث أي خلل أو تغير في الأفكار والقيم السائدة في المجتمع يؤدي إلى خلل في جوانب الامن المختلفة لذا تعد الحاجة إلى الحفاظ على القيم والعقائد في المجتمع ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي[2].

خلاصة الفصل الاول :-

تعد القيم المجتمعية من أهم المرتكزات التي تُبْنى عليها الأمم وترتبط بالمبادئ والأخلاق ، كما تمثل القيم مكون أساسي من مكونات المجتمع فهي التي تحدد السلوك الأساس للشخصية ،ويشمل تأثيرها

(1) عبد الرحمن حسن عبد الرحمن ، ماهية الأمن العالمي ومهدداته الأساسية، الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) ،الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا، 2020، ص87.

(2) خليفة أبراهيم عودة والبسيوني عبدالله جاد ، الامن القيمي والسلم المجتمعي ،مصدر سابق ، ص 7.

اتجاهات الأفراد وتوجهاتهم وعلاقاتهم فهي بذلك تشكل اطاراً مهماً لتوجيه وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات وتعميق الروابط الاجتماعية فيما بينهم وبذلك تكون الضامن لاستقرار المجتمعات كما تصنف على اساس عدة معايير وهي معيار محتوى القيم ومعيار المقصد من القيم ومعيار عمومية القيم، معيار وضوح القيم، معيار شدة القيم والالتزام ومعيار دوام القيم فضلاً عن هذا التصنيف فقد طرحت العديد من المقاربات لتفسير القيم المجتمعية ، وهذه المقاربات بدورها تنقسم على نوعين هما المقاربات الفلسفية والتي تتضمن كل من الفلسفة المثالية ، الواقعية، البراغماتية، الوجودية والاسلامية) أما النوع الاخر فتمثل بالمقاربات النفسية والاجتماعية كـ (التحليل النفسي، السلوكية، المعرفية ، ومقاربة الحاجات الانسانية) كما تم التطرق إلى طرائق دراسة القيم المجتمعية ، ومفهوم العدالة التوزيعية ومؤشرات قياسها فضلاً عن التطرق إلى مفهوم الامن القومي وخصائصه ، وابعاده ومصادر تهديد الامن القومي وعلاقته بالقيم المجتمعية.

الفصل الثاني

تركيبة المجتمع العراقي

(تركيبة المجتمع العراقي)

مدخل (Enterance):-

تعد مسألة التنوع المجتمعي ذات طبيعة عالمية ، إذ أنها لا تقتصر على دولة دون أخرى ، فضلاً عن كونها ليست حديثة العهد أو مستحدثة بل تعد مسألة قديمة تمتاز باستمراريتها من خلال إلحاحها المتواصل على التحليل في مجالات مختلفة تبعاً لارتباطها بموضوعات كثيرة وفي مقدمتها تأثير هذا التنوع على الاستقرار السياسي للدول . إنَّ هذا التنوع الاثني في العراق شهد على مر التاريخ غياب العدالة والتهميش لبعض طوائفه إذ شكل طبيعة النظام السياسي السبب الرئيس للضغوطات والممارسات التي وجهت ضد المجتمع العراقي بمختلف طوائفه وقومياته مما انعكس ذلك على ضعف الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي بين افراد المجتمع وفي المقابل أسهم ذلك في زرع بذور الطائفية والانقسام فيما بينهم والذي تصاعدت حدته بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، وسقوط النظام السابق عام (2003) فضلاً عن انتشار العنف والفوضى والانشقاق الطائفي وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي

إنَّ جميع ما مر به المجتمع العراقي بمختلف قومياته وطوائفه من انعدام العدالة الاجتماعية والتهميش والظلم وما تركه من أثر حتى الوقت الحاضر يتطلب دراسة تركيبة المجتمع العراقي بتنوعه بهدف معالجة التداعيات والازمات التي شهدها ، وما زال يشهدها المجتمع .

تناول هذا الفصل من الدراسة تركيب المجتمع العراقي الاثنوغرافي والذي تمثل بالتركيب القومي والديني.

أولاً- تركيبة المجتمع العراقي (Composition Of Iraqi Society):-

إنَّ العدالة التوزيعية او الاجتماعية تعد مسألة عامة أي تشمل مجتمعات العالم اجمع لكن عملية السعي لتحقيقها في أي مجتمع تمر بمراحل مد وجزر فقد يتراجع تحقيقها تبعاً لمعوقات أو عوامل أو مشاكل مختلفة وبالتالي يؤثر هذا التراجع على مختلف النواحي في المجتمع عامة ومنظومة القيم المجتمعية بصورة خاصة [1] ولفهم واقع العدالة التوزيعية أو الاجتماعية في العراق والكيفية التي أثرت من خلالها على منظومة القيم وأدت إلى تغييرها لابد من دراسة التركيبة السكانية للمجتمع العراقي كون العراق دولة تمتاز بالتعقيد إذ تتنوع فيه القوميات والاديان والمذاهب. شهد العراق فترة تعايش سلمي بين مكوناته الدينية والعرقية والمذهبية فقد مثل نموذجاً منذ القدم للسلام والتعايش السلمي بمختلف مكوناته المتعددة إذ اندمجت فيه الثقافات

(1) ديانا عبد الحسن عبدالله واخرون ، العدالة الاجتماعية معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد27، العدد14، جامعة بابل ، 2019 ، ص420.

والعادات الاجتماعية والمشاركات السياسية والتربوية والدينية[1]. ومع هذا التنوع المعقد ترتبط منظومة القيم فهي تتباين في توزيعها وفقاً لتباين توزيع القوميات الطوائف والاقليات العرقية.

إن ما تم ذكره على علاقة وثيقة بموضوع العدالة وما شهدته بعض الاقليات أو الطوائف من تهميش وفقر وعنف وظلم من قبل الانظمة الحاكمة المختلفة ، فهي لم تتوقف عند هذا الحد فقد شمل الظلم والاضطهاد في بعض الفترات المجتمع بأكمله . حتى بعد عام (2003) وسقوط نظام الحكم الدكتاتوري وتحوله إلى الديمقراطي لم يأخذ الوضع بالتحسن بل شهد زيادة في تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالتالي أصبح بمثابة ساحة حرب داخلية بين الطوائف تارة و للصراعات والنزعات العشائرية أو القبلية تارة أخرى. وتدهور القيم المجتمعية وحتى السياسية وتكريس مفاهيم المحاصصة ، والطائفية محل الاعتبارات القانونية والحقوقية[2]. إنَّ دراسة التركيبة السكانية للمجتمع يدخل ضمن المواضيع التي تهتم فيها مسألة العدالة من حيث أن المجتمع يشمل الجموع التي يتألف منها المواطنون فلا بد من معرفة درجة الاندماج داخل هذا المجتمع بين مواطنيه ومقدار الانسجام والتناسق الذي يساهم في جعل انتمائهم الوطني سنداً وقاعدة أصيلة وقوية تحافظ على الأمن القومي لوجود الوحدة السياسية .

إن قيام وحدة سياسية معينة وتحقيق الأمن في المجتمع يتضمن التعبير عن طبيعة التجمع والعلاقات بين أفراده ،وإن هذا التجمع لا يمكن أن يكون دوره تلقائياً في بناء الدولة بل أنَّ هناك ما يؤلف بين أفراده ويتطلب منهم السعي لخلق كيان مستقل للوحدة السياسية وبالتالي يلتزم الجميع بالمحافظة على هذا الوضع الذي يحقق اهدافهم والسلام والامن المجتمعي ولا وجود للشك في أن هذا التجمع يستند ويقوم على روابط تربط بين الناس وتدخلهم في محيط معين يستقطب ولاءهم وتتمثل هذه الروابط باشتراك افراد المجتمع في منظومة معينة من القيم و اللغة والدين والمذهب والقومية و أسلوب الحياة والحضارة. إن هذه الروابط هي التي تصنع من تجمع أفراد المجتمع وترابطهم داخل الدولة أمة أو شعباً يلتزم اتجاهها بالولاء ، وحسن الانتماء ويشعر بالأمن والاستقرار داخل حدودها[3].

إنَّ توضيح ذلك يتطلب دراسة التركيب الاثنوغرافي للمجتمع العراقي في بداية الأمر ومن ثم معرفة ما مرت به فئات المجتمع على مر المراحل المختلفة وكيفية تأثير ذلك على العدالة وانعكاسه في النهاية على المنظومة القيمية للمجتمع.

---

(1) فارس حسن المهداوي ، مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها ، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية ، العدد 10 ، السنة الثالثة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، 2021،ص90.

(2) المصدر نفسه، ص90.

(3) صلاح الدين علي الشامي ، دراسات في الجغرافية السياسية ، الطبعة الثانية، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ،1999، ص90- 100.

1-التركيب الاثنوغرافي (Ethnographic Synthesis):-

أن التركيب الاثنوغرافي هو أحد أنواع التركيب السكاني ويقصد بالتركيب الاثنوغرافي هو جميع ما يوجد داخل أطار الوحدة السياسية أي الدولة من شعوب أو اجناس أو قوميات[1]. كما يقصد به هو دراسة حالة الشعب والقوميات التي توجد في داخل حدود الدولة . فبعض الدول يتكون تركيبها السكاني من قومية واحدة أو عدة قوميات أو تمتاز الوحدة السياسية بتنوع الاديان والمذاهب واللغات . إنَّ هذا التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع يعد أحد أهم العوامل المؤثرة تأثيراً مباشراً في بناء وزن الدولة السياسي[2] إذ أنَّ الدولة التي تكون ذات كيان مجتمعي موحد ومنسجم تكون مستقرة اجتماعياً وسياسياً وبالتالي ينعكس ذلك أيجاباً على قوة ومركز الدولة السياسي الاقليمي والدولي . بينما نجد نتيجة الاختلاف الاثني بسبب النزاعات الدينية، او العرقية أو غيرها انعدام الاستقرار، وضعف التماسك المجتمعي والانتماء الوطني وبالتالي تدهور الاستقرار وسيادة الفوضى وانعدام الأمن بين الاثنيات[3]. إن النسيج المعقد يبقى عاملاً مؤثراً ومؤشراً على عدم استقرار الدولة ومن ثم يؤدي ذلك إلى ضعفها من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية و إمكانية تعرضها للانقسامات الاجتماعية بحسب (اللغة و الدين والعرق) خاصة إذا تضمنت الدولة اقاليم جغرافية منعزلة أو شكلت أقلياتها امتداداً سياسياً لدول أخرى أو مرتبطة بقوى خارجية .كما أنَّ هناك من يحاول استغلال هذا التعدد المجتمعي بشتى الطرق وبالتالي العمل على تمزيق وحدة الدولة ، واضعاف سيادتها عن طريق إثارة النعرات الدينية ، والطائفية ودعمها بشكل غير مباشر مادياً وعسكرياً[4].

إنَّ المجتمعات تتباين من دولة إلى أخرى من حيث التنوع العرقي والديني والمذهبي إذ تنقسم على ثلاث مجاميع وهي (دول متجانسة) يقصد بها الدول التي يكون غالبية سكانها تنتمي إلى دين وقومية ومذهب واحد ، أما المجموعة الثانية فهي (الدول متوسطة التنوع الديني والاثني) والأخيرة (شديدة التنوع الديني والاثني) ووفقاً لهذا التقسيم يصنف المجتمع العراقي بنظرة عامة ضمن مجموعة الدول متوسطة التنوع في التكوين الديني والاثني إلا أن هذا التكوين يمتاز بخصوصيته إذ تتداخل عوامل كثيرة فيه (قومية ، دينية ، مذهبية ولغوية) [5].

([1])حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2009، ص182.

([2])صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت ، لبنان ، 2000، ص77.

([3])اياد عايد البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد 13، العدد1 ،2010، ص146.

([4]) خديجة حسن علي ، التركيب الاثنوغرافي للسكان ودوره في نشوء الدولة (العراق انموذجاً)، ورقة بحثية نشرت في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2022، ص6.

([5])هند أحمد عبد العزيز ، تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2021، ص92.

يعد العراق احدى الدول التي اتسمت بالتعدد المجتمعي الاثني والذي تمثله التكوينات القومية والعرقية والدينية والقبلية .إنَّ سمة التعدد المجتمعي هذه ترجع في اصولها إلى آلاف السنين ويرتكز كل واحد من هذه المكونات الاثنية على رقعة جغرافية معينة ، كما ترتكز مجاميع اخرى من قوميات او ديانات مختلفة جنباً إلى جنب على رقعة جغرافية واحدة [1]. أن تاريخ العراق الطويل مليء بالصراعات السياسية والفكرية ومحاولات السيطرة على السلطة ،والحكم مع استمرار المحافظة عليها بمختلف الوسائل كالقتل او التهميش والتدمير ،ومن دون امتلاك أفكار أو وسائل عقلانية لإدارة الدولة ،وتقديم المنفعة للمجتمع ورفعته والنهوض به نحو عجلة التقدم ومن ثم جعله يتكامل مع السلطة لتحقيق التنمية السياسية ومن زاوية أخرى نجد أنَّ التعدد المجتمعي فرض نفسه على كافة الحياة السياسية وجعلها متلونة بألوان طائفية وقومية ومذهبية اخذت تتعمق وازدادت مع مرور الزمن في المجتمع. وتجدر الاشارة إلى أن اغلب الحكومات المتعاقبة لحكم العراق وعبر عقود من الزمن لم تنجح في إبراز الهوية الوطنية بقدر ما كانت المساهم الأول في تفريق المجتمع وتمزيق وحدته ، فضلاً عن قتل الروح الوطنية وافراغ روح المواطنة العراقية من محتواها وشعور المواطن بالغربة داخل مجتمعه[2].

إنَّ هذا التعدد الاثني يعد خطراً في حالة وقوعه تحت تأثير عاملين وهما –عامل داخلي - وتمثله عملية الصراع على السلطة ما بين الاقلية والاكثرية . في حين أن العامل الثاني هو- العامل الخارجي – تمثله القوى الاقليمية ،أو الدولية وبهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية تسعى بمختلف الوسائل إلى توظيف هذا التنوع المجتمعي واستغلاله بما يخدم مصالحها في الوقت الحاضر أو المستقبلية [3] ويشمل التركيب الاثنوغرافي للمجتمع العراقي كل من (التركيب القومي، التركيب الديني ،التركيب اللغوي).

أ- التركيب القومي(National Compostoition):

إنَّ التركيب القومي هو مصطلح ذو مدلول اجتماعي وسياسي في آن واحد ويقصد به شعور الفرد بالانتماء الى الامة وهذا الانتماء نتيجة الارتباط بعوامل مشتركة كالاعتزاز اواصر المحبة والولاء والمصير المشترك[4].وعُرف أيضاً بأنه مختلف الشعوب والقوميات التي تعيش داخل الحدود الجغرافية للوحدة السياسية[5] . كما إن مصطلح القومية لا يعد من المفاهيم الحديثة إذ ظهر هذا المصطلح في عصر النهضة

([1])خالد نجم ندا، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام 2014: دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت، 2020، ص50.

([2])اياد عايد البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها ، مصدر سابق ، ص146 ، 145.

([3]) اياد عايد البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها ، مصدر سابق ، 145.

([4]) صباح محمود واخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطبع والنشر ،بغداد ، بدون سنة ، ص73.

([5])علي أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة للطبع والنشر ، مصر ، 1998، ص164.

وبصورة خاصة بعد إن أصبحت الدول القومية وحدات سياسية فاعلة في المحيط الدولي وعلاقاته المتصارعة[1] ومن الملاحظ أنَّ التركيب القومي على عكس الناحية السلالية فهو أكثر أهمية وفعلاً في الوزن السياسي للدولة ، وهنا لا بُدّ من توضيح كل من مصطلح – **الشعب والامة-** فيمكن تعريف الشعب بأنه مجموع الافراد الذين يعيشون داخل الحدود السياسية للدولة ويحملون في الوقت ذاته تبعية تلك الدولة أي جنسيتها بالمعنى القانوني ، في حين تعرف الامة بأنها مدلول اجتماعي وهي مجموع الافراد الذين ينتمون لقومية واحدة ، ويشعرون بأنهم من قوم واحد وليس عدة اقوام مما سبق نلاحظ إن الشعب الواحد يضم عدد من الامم ،أو القوميات على عكس الامة[2]. وتجدر الاشارة إلى إنّ القومية تمثل مفهوم ديناميكي، تاريخي واجتماعي له ارتباط رئيس بالتطورات الانسانية داخل الحدود الجغرافية للوحدة السياسية كما يتأثر بالعوامل الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية وهذه بدورها تتفاعل ضمن سياقها الزمكاني بشكل مستمر مع المشتركات اللغوية ، الثقافية ، التاريخية ، الدينية، العرقية والاقتصادية والهدف من ذلك التفاعل هو استمرارية بقائها بصورة منتظمة[3].

لقد ارتبط التركيب القومي في العراق بخصائص مجتمعه وروح الشعب العراقي وهويتها ونزعتها الانسانية الموحدة لنطاقها وتجانسها الذاتي والثقافي لذا فأن القومية تعد بمثابة الممهد لانصهار التركيبة الداخلية للمجتمع ومن ثم يعزز ذلك من روح التفاهم والتماسك الاجتماعي لبناء الامة الثقافية داخل المجتمع العراقي من ناحية ، وتمهيداً للهوية الوطنية العراقية من ناحية اخرى[4].

إنَّ المجتمع العراقي بلد متعدد القوميات وهذا التعدد يرجع إلى وجود التكوينات العرقية المتنوعة وعلى رغم تنوعها إلا أنَّها قليلة العدد مقارنة بالقوميات الرئيسة في العراق . ولكل قومية أهميتها ودورها التاريخي ، وثقافتها الخاصة بها . وتتمثل القوميات في المجتمع العراقي بقوميتين رئيستين هما (العربية ، الكردية) فضلاً عن القوميات الأخرى [5] ينظر جدول (1) وشكل(4).

([1]) هة ذار صابر أمين، إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية إنموذجاً) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2008، ص52.

([2]) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية للنشر ، مصر ، 2010 ، ص64.

([3]) وضَّاح فاضل العنبكي واحمد عدنان الميالي، إشكاليات الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار ، الطبعة الاولى ، مركز الرافدين للحوار ،بيروت ، 2021، ص148.

([4]) وضَّاح فاضل العنبكي واحمد عدنان الميالي، إشكاليات الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار ، مصدر سابق، ص64.

([5]) آيات سلمان شهيب ، دور الاقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005-اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، 2015، ص10.

جدول(1) نسب القوميات العرقية في العراق .

التسلسل	القومية	نسبتها من أجمالي سكان العراق
1	العرب	%80-%75
2	الاكراد	%19-%15
3	القوميات العرقية الاخرى	%10 -%5
4	المجموع	%100

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جمهورية العراق- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- شعبة الاحصاء السكاني – تقديرات السكان لسنة2022 وفقاً لاحصائيات عام 2019.

شكل(4) نسب القوميات العرقية في العراق .

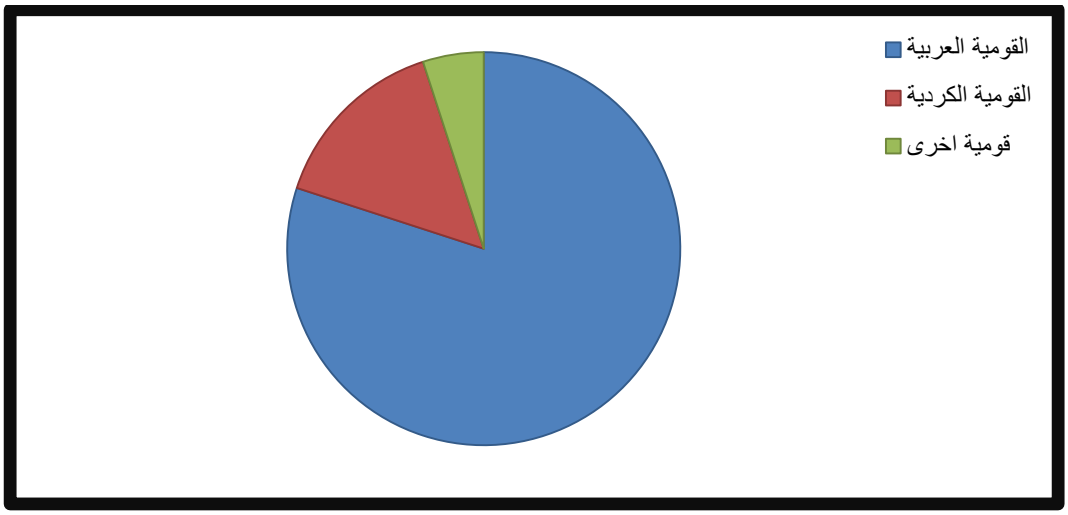

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جمهورية العراق- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- شعبة الاحصاء السكاني – تقديرات السكان لسنة2022 وفقاً لاحصائيات عام 2015.

من الجدول المذكور في الأعلى يمكن ملاحظ إنَّ غالبية سكان العراق هم من القومية العربية مقارنة بالقوميات الأخرى إذ قدرت نسبتهم بما يتراوح ما بين (75%-80%) بحسب تقديرات السكان لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي. في حين نلاحظ أنَّ القومية الكردية تأتي في المرتبة الثانية بعد العربية وقدرت نسبة الاكراد في العراق بما يتراوح ما بين (15%-19%) من اجمالي سكان العراق، بينما قدرت نسبة القوميات الأخرى من التركمان والشبك والاشوريون بما يتراوح (5%-10%) . وسيتم توضيح هذه القوميات من حيث أصولها ، وتوزيعها الجغرافي في العراق وهي كالاتي :

- **العرب (Arab) :** إنَّ أصل العرب في العراق يرجع إلى الاصول السامية التي سكنت الجزيرة العربية وكانت تلك الاقوام تقوم بهجرات متعددة وعلى فترات مختلفة من داخل جزيرة العرب إلى اطراف العراق هذا رأي ولدى المؤرخون رأي أخر عن اصل العرب في بلاد ما بين النهرين ويرجع هو أنَّ السومريين هم أول من سكن أرض العراق ،على الرغم من اختلاف الباحثين والمؤرخين حول اصولهم جاء بعد السومريين الاكديون ويعد الاكديون أول الاقوام العربية جاءت إلى العراق من بلاد الشام ، ومن ثم هجرة العموريون عام (2200ق.م) ، وهجرة الآراميون عام (1500ق.م) وظلت هذه الهجرات مستمرة وكانت أخرها هي هجرة العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي[1] وتؤلف القومية العربية الاغلبية من سكان العراق إذ أنها تتشكل الى حد بعيد من العديد من المجتمعات المتمايزة والمتباينة فيما بينها وفي ذات الوقت منغلقة على نفسها على الرغم من تمتعهم بروابط مشتركة[2] .

وصل تقريباً عدد سكان العراق نحو (42.248.883) نسمة بحسب تقديرات سنة (2022)[3] ويشكل العرب منهم (من75%- 80%) وهم يؤلفون غالبية سكان العراق .وتنقسم القومية العربية بدورها إلى مذهبين هما (السني –الشيعي)[4]. ويتوزع العرب جغرافياً على معظم مناطق العراق فهم ينتشرون في بعض المحافظات الشمالية كـالموصل وكركوك إلى جوار الكرد والتركمان ، في حين يتركزون باتجاه وسط وغرب وشرق وجنوب العراق[5].

- **الاكراد(Kurds):** إن أصل الاكراد يرجع إلى الشعوب الاري هندو اوروبي ، ويسكن الاكراد في منطقة كردستان منذ الآلاف السنين نتيجة للهجرات المختلفة والتفاعلات مع الشعوب الأخرى التي سبقته في الهجرة إلى هذه البقعة الجغرافية ، أو نتيجة الغزوات والاحتلالات المتعددة المتوالية من قبل شعوب اخرى وهناك شبه اجماع حول أخر دولة كانت جامعة للأكراد هي الامبراطورية الميدية التي تأسست في القرن السابع (ق.م). ينقسم الاكراد على ثلاث مجموعات وهي (كرمانج، كوران ولور) وهذه المجموعات تتوزع جغرافياً على خمس دول وهي كل من (تركيا، العراق ، ايران سوريا وارمينيا)[6] . بينما هناك رأي أخر أن أصل

---

(1) هند أحمد عبد العزيز ، تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2021، ص94.

(2) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول ، الطبعة العربية الثانية ،مؤسسة الابحاث العربية ، 1995، ص31.

(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، شعبة الاحصاء السكاني ،تقديرات السكان لعام 2022 ، بغداد، العراق .

(4) عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق / الدولة والمواطنة ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، 2010، ص46.

(5) ياسين سعد محمد البكري ، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع ، العهد الجمهوري 1958-1963،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، 2006، ص33.

(6)مثنى امين نادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)، الطبعة الاولى، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية العراق ،2003، ص75-76.

الكرد هو سلالة البحر المتوسط وبالتحديد السلالة القوقازية البيضاء التي تضم الحاميين الساسانيين وهؤلاء يعود اصلهم إلى سكان الجزيرة العربية ، ونتيجة لامتزاج هذه السلالة بالسلالة الايرانية ،والافغانية تشكلت سلالة مستقلة لهم عرفت بالميديين[1] .

يعد الاكراد ثانية قومية في العراق واكبر أقلية عرقية فيه من حيث عدد السكان إذ تشكل ما يقارب (15%-19%) من إجمالي عدد السكان[2] ، ويعتنق الغالبية منهم المذهب السني. يتركزون جغرافياً في الاجزاء الشمالية من العراق في محافظة أربيل ، السليمانية ، دهوك ومدينة حلبجة ، في حين يشكلون نسبة (25%) من سكان محافظة كركوك ، وما يقارب (6%) من سكان محافظة نينوى فضلاً لذلك تعيش نسبة قليلة منهم في اجزاء اخرى من العراق في محافظات ديالى ، واسط والعاصمة بغداد[3] .

فضلاً لذلك فهناك مجموعة أخرى من الاكراد يعرفون بالكرد الفيلية وهؤلاء تعود سلالتهم إلى العيلاميين وفقاً للأسباب البيولوجية التي اعتمادها الرحالة (هوكو كروته) ، ويرى بعض المفكرين أن أصل تسميتهم بالفيلية مأخوذة من أسم الملك (بيلي Peli) المؤسس لسلالة عيلام وقديماً كان حرف (الفاء) يلفظ حرف (باء) . وهناك اتفاق من قبل المؤرخون ،والعلماء الاركيولوجيون بمختلف انتماءاتهم على أن الاقوام أو القبائل الزاركروسية (الكرد الفيلية) يعدون الاصول الاولى للامة الكردية[4] .

ينتمي الكرد الفيلية إلى المذهب الشيعي ويتوزعون جغرافياً في العراق في كل من محافظة ديالى وخاصة في منطقة خانقين ، وفي العاصمة بغداد في عكد الاكراد[5] ،وفي محافظة واسط، النجف ،ميسان، الناصرية ، البصرة الديوانية ،المثنى، كربلاء وبابل . أما لغتهم فهم يتحدثون اللغة الكردية لكن بلهجة مختلفة يتميزون بها عن بقية اللهجات الكردية وهي(الفيلية البختيارية)[6] .

- **التركمان (Turkuman):** يعد التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسة في العراق من حيث عدد السكان بعد العرب والاكراد[7] يرجع أصلهم إلى شعوب آسيا الوسطى ، وبدأوا الاستقرار في العراق نتيجة للهجرات

([1]) اياد عايد البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها، مصدر سابق ، ص149.

(2)Wolfgang Taucher And Other ،The Kurds (history-religion – language –politics)، Austrian Federal Ministry of the Interior،2015، P140.

(3)فارس حسن المهداوي ، مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها ، ورقة بحثية نشرت في مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية ، العدد10 ، مركز الدراسات الاستراتيجية، قطر ، 2021، ص5.

([4]) محمد سعيد الطريحي ، الشيعة الاكراد(الكورد الفيلية) ، الطبعة الاولى ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ،سوريا،2013، ص 536 ،532.

(5) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف، مصدر سابق ، ص59.

([6]) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية) ، بدون طبعة ، كلية الاداب ، قسم المجتمع المدني ، جامعة الكوفة ، 2017، ص136، 132.

(7) المصدر نفسه ، ص132.

التي امتدت على مدى فترات التاريخ .إن أول توغل لهم في العراق عام (54هـ_674 م) في اوائل مراحل الفتح الاسلامي ويذكر المؤرخ الطبري تم تجنيد الآلاف من التركمان في الجيش الاسلامي واستمر ذلك الأمر حتى العصر العباسي إذ عمد المعتصم بالله على جلب أكثر من 50 ألف تركماني وقد شغل بعضهم رتباً ومناصباً رفيعة في الدولة ومن خلال هذه التطورات استمرت موجات المهجرين التركمان في دخول العراق[1] .

أما توزيعهم الجغرافي فيمتد تركزهم من قضاء تلعفر الذي يبعد (60 كم) غربي الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة اربيل ، ومن ثم يمتد جنوباً باتجاه محافظة كركوك ثم جنوباً باتجاه قضاء طوز خورماتو وقضاء كفري ويقطنون أيضاً جنوب شرق العراق في محافظة ديالى وخاصة في كل من (خانقين، السعدية وجلولاء) وفي محافظة واسط في زرباطية ، ووسط العراق في محافظة بغداد[2] . تعتنق الغالبية العظمى من التركمان الدين الاسلامي الشيعي والسني كما يدين قسم آخر منهم بالديانة المسيحية (الكاثوليكية) أما لغتهم فهم يتحدثون اللغة التركمانية القريبة للغة اتراك اذربيجان . نتيجة لعدم توافر إحصائية دقيقة أو رسمية لعدد سكان هذه القومية في العراق لعدة اسباب[3] .

- **الشبك (The Grille):** تعد واحدة من الأقليات القومية والتي ترتكز جغرافياً في شمال العراق ، ظهروا كمجموعة عرقية منذ ما يقارب خمسة قرون [4] إلا أن مسألة تحديد أصلهم عرقياً غير واضحة فحسب ميشيل ليكزينبيرج أنها هذه المجموعة العرقية تتكون من عدة اصول عرقية مختلفة وبالتحديد (العرب، الكرد والتركمان) أما توزيعهم الجغرافي فهم يعيشون في منطقة سهل نينوى التي تمتاز بالتركيبة الديموغرافية المتنوعة إذ تشمل الاقليات الاخرى . ويقتصر وجود الشبكيون في كل من (الحمدانية ،و الشيخان) في منطقة مثلثة الشكل بين نهري دجلة، والزاب الكبير .

والشبك مسلمون منقسمين مذهبياً إلى الشيعة الامامية وهم الغالبية إذ تقارب نسبتهم (70%) ، و (30%) من السنة فضلاً لذلك التزامهم تاريخياً بأتباع الطريقة الصوفية المتميزة في بكتاشيا [5] ويتحدثون لغة تتميز عن الكردية والعربية بلهجة تحتفظ بالكثير من الالفاظ القديمة إذ تذكر المصادر أن لهجتهم هي اللهجة

(1)Mofak Salman Kerkuklu، Turkmen Of Iraq ،Without Edition -Boyut Tanitim Matbaacilik ، Ankara ،Turkey ، 2007، P17-18.

(2) محمود الشناوي ، العراق التائه بين الطائفية والقومية ، الطبعة الاولى ، دار هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012، ص169 .

(3) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق ، ص132.

([4]) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق ، ص133.

(5) Dave van Zoonen And Khogir Wirya ، The Shabaks Perceptions Of Reconciliation And Conflict ،Policy Paper، Middle East Research Institute، Erbil ، Kurdistan Region Of Iraq، 2017 ، P6.

الباجلانية التي هي أحدى فروع اللهجة الكورانية التابعة للغة الكردية ولا تقل مفرداتها عن نسبة (70%) من المفردات التي يتحدث بها الكرد العراقيون ليس هناك احصائية رسمية لإعداد الشبك في العراق حتى في التعداد الرسمي لعام (1977) سجلوا عرباً، ومن قبل كانت الاحصاءات تجمعهم ضمن الايزيديين[1]، إلا أن هناك تقديرات اصدرتها منضمات دولية فقد قدرت أعدادهم بنحو اكثر من (250ألف نسمة)[2] .ينظر خريطة(2) التوزيع الجغرافي للقوميات في العراق.

خريطة(1) التوزيع الجغرافي للقوميات في العراق

(1) رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2016، ص211- 212.
(2) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق، ص134.

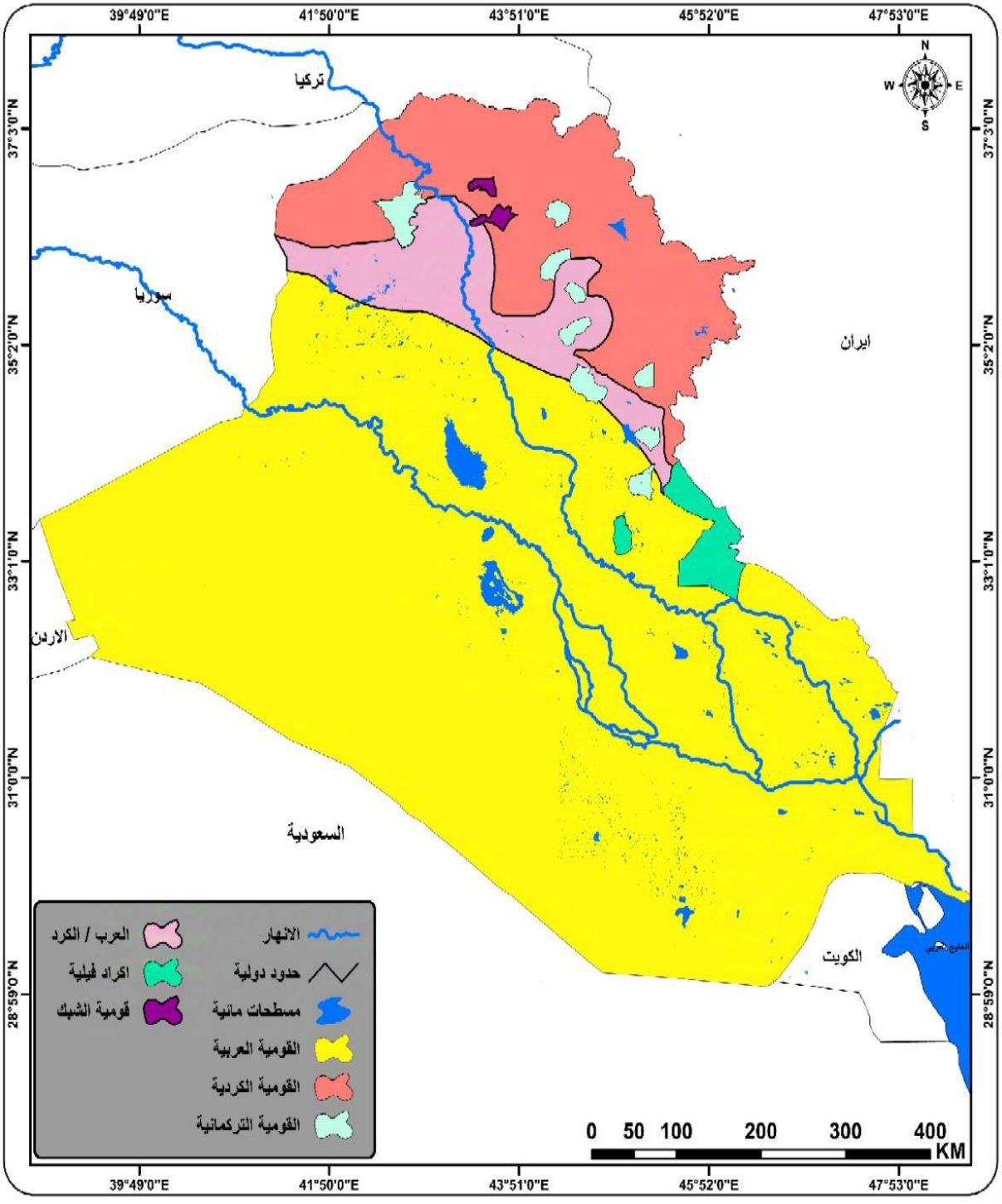

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقي ،باستخدام برنامج Gis.

ب- التركيب الديني (Religious Composition) :-

يعد الدين نظام عقائدي مشترك تتم ممارسته من قبل البشر الذين يتضرعون لقوى إلهية عليا وخارقة لقوانين الطبيعة إذ تسهل لهم مشاكل حياتهم المختلفة . إن أغلب التعاريف عن الدين متفقة على إن الدين عبارة عن نظم للعقيدة وللتقرب من إله واحد أو عدة إلهة ومن هنا تعددت الاديان وكثرت بين البشر فأصبح من الصعب حصرها ،وتنقسم الاديان إلى اربعة اقسام وهي(الديانات السماوية ،المعتقدات الدينية المعتقدات القبلية ، العلمانيون)[1] .

إنَّ الدين يشكل عنصر أساسي من عناصر الدولة كما إن له دوراً فاعلاً في عملية بناء المجتمعات ويختلف هذا الدور من مجتمع إلى أخر[2] . فالتركيب الديني يلعب دوراً رئيساً في حال كان جميع أفراد الدولة يدينون بديانة واحدة مما يزيد من قوة الدولة، وتماسكها الداخلي من جانب، وابعادها عن اجواء الاضطرابات والفوضى السياسية الداخلية أم الخارجية من جانب أخر. وعلى النقيض من ذلك أن الدولة التي تتعدد فيها الاديان وتتوزع جغرافياً على نطاق واسع لا يصب في مصلحتها حيث يزداد تأثير الاختلاف بين المواطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وما يزيد الأمر تعقيداً إذا رافق هذا التعدد الديني تنوع عرقي ولغوي[3].

إن الكثير من الحرب والنزاعات التي حدثت على مر التاريخ تعود إلى المنازعات الدينية كالحروب الصليبية على سبيل المثال . وتقل هذه المنازعات ، والصرعات في حالة أرتفع المستوى الثقافي والحضاري والانساني داخل حدود الدولة الواحدة أو بينها وبين غيرها من الدول الأخرى لذا أن الحدود السياسية لم تعد على صلة وارتباط كبير بالدين فالأخير يربط الدول بعضها ببعض دون مراعاة الحدود السياسية كما هو الحال في الدين الاسلامي الذي يربط بين جميع الدول العربية الاسلامية دون الأخذ بنظر الاعتبار حدودها السياسية ومسألة التنوع القومي في كل دولة من الدول وتنقسم الدول من حيث سيادة الدين فيها وعلاقته بالأوضاع السياسية على عدة أقسام وهي[4] :-

- الدول التي يسود فيها دين واحد تتجاوز نسبة هذا الدين داخل الدولة أكثر من (90%) من سكانها وبسيادة الدين الواحد يسود الاستقرار والاستقلال والتلاحم ، ولا ينظر له على أنه واحد من مسببات الاضطرابات والفوضى أو كونه عامل ضعف للدولة.

(1)عباس غالي الحديثي ، مدخل إلى الجغرافية السياسية ، الطبعة الاولى، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، سوريا ، 2020 ، ص150.
(2) عدنان عبدالله حمادي ، الجغرافية السياسية والجيوبولتك مع بعض التطبيقات ، الطبعة الاولى ، مكتب زاكي للطباعة والنشر ، بغداد ،2012، ص97.
(3)محمد أحمد السامرائي ، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك ، مصدر سابق ،ص109 .
(4) علي أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ،مصدر سابق ،ص181- 183.

- الدول التي تضم أكثر من دين واحد إلا أن السيادة فيه تكون لدين دون غيره حيث يشمل ما بين (60%- 70%) من سكان الدولة تتألف دولة العراق من تركيبة سكانية معقدة ومتعددة حيث تتنوع فيها الاعراق والاديان والطوائف وجميعها ترتبط وتلتقي على العيش المشترك داخل حدود رقعة جغرافية واحدة إن الدين الرسمي في العراق هو الدين الاسلامي وذلك بموجب المادة الثانية من الدستور العراقي[1].
- الدول التي تتنوع فيها الاديان بمعنى لا توجد هناك غلبة لدين دون غيره وبالتالي من المحتمل أن تشكل خطراً مما ينعكس بالسلب على تماسك قوة الدولة وتمزقها ومثل هذه النزاعات في الدول المتعددة الاديان قد تحدث بين طائفة دينية وطائفة دينية أخرى أو قد تحدث ما بين مذهب واخر داخل ديانة واحدة أو يكون الهدف من هذه النزاعات هو محاولة للحصول على الانفصال ويعد العراق من الدول التي تتنوع فيها الاديان . ويضم العراق مجموعة من الديانات إلى جانب الدين الاسلام وسيتم توضيحها لتتضح الصورة الشاملة لتركيبة المجتمع العراقي وتتمثل بما يأتي :

- **الإسلام (Islam) :-** يعد الدين الاسلامي الدين الرسمي فهو يشكل دين الاغلبية من أبناء المجتمع العراقي وهذا يعني وجود رابطة دينية تجمع بين افراد المجتمع الواحد ، وفي نفس الصدد يشتمل دور هذه الرابطة الدينية على اضعاف البعد القومي(العرقي) وتجعله أقل تأثيراً إلى حد ما[2] . إن هذه الميزة أو الصفة تعد أحد مقومات قوة الدولة وتماسكها وتحقيق الاستقرار، والأمن القومي فيها . إلا أن انقسام أفراد المجتمع العراقي من المسلمين إلى مسلمين ذوي أصول شيعية ومسلمين ذوي أصول سنية مثل عائقاً وتحدياً كبيراً لتحقيق الأمن القومي في العراق وبصورة خاصة بعد عام (2003) وهذا التحدي يرجع إلى عمليات التهميش والظلم واضطهاد الحقوق وحرية ابداء الرأي من قبل السلطات الحاكمة ضد المسلمين الشيعة بوجه خاصة والطوائف الدينية الاخرى بوجه عام[3] لقد كانت عمليات التهميش هذه مسبب رئيس من مسببات الصراع الطائفي بعد عام (2003) وهذا الاخير أدى إلى تغييب دور الدين الاسلامي تماماً فالإسلام يعبر ويشكل الهوية الثقافية والحضارية والقيمية لغالبية أفراد المجتمع العراقي من المسلمين ، وغير المسلمين أيضاً[4].

---

(1)رائد الحامد ، العراق... فيسفيساء الديانات والطوائف والقوميات ، مقال نشر بتاريخ 2019/11/8 على الموقع الالكتروني https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8. واطلعت عليه الباحثة بتاريخ 30/9/2022.

(2)فهد الزين واريج عازم منصور ، الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق(2003- 2014)، اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، الاردن ،2015، ص39.

(3)جواد صالح النعماني ، تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام (2007-2010)، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2015، ص117.

(4)فهد الزين واريج عازم منصور ، الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق (2003-2014) ، مصدر سابق ، ص39.

وبحسب أحدث الاحصائيات الاخيرة التي نشرت من قبل الحكومة العراقية قدر عدد المسلمين من أجمالي سكان العراق بنحو (97%) وينقسمون إلى المسلمين من المذهب الشيعي ونسبتهم (55-60%) أما المسلمين من المذهب السني فقدرت نسبتهم بنحو (40%)[1]. وبما أن انقسام الدين الاسلامي إلى مذهبين كان لهما الأثر في اضعاف قوة الدولة من حيث إثارة النعرات الطائفية بينهما ، وانتشار الفوضى والتدهور ومن ثم تنعكس تداعيات ذلك الاثر على الامن القومي للدولة العراقية فحري بنا التطرق إلى كل مذهب من المذهبين وهما :

- **المذهب الشيعي :** إنَّ أصحاب المذهب الشيعي هم المسلمون الذين يعتقدون بإمامة الائمة من آل البيت الكرام (عليهم السلام) ، وهم خلفاء للرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ، وينقسم المذهب الشيعي بدوره إلى عدة فرق لكن هذه الفرق لا توجد منها في العراق سوى فرقة واحدة ، وهي الشيعة الجعفرية الامامية الاثنى عشرية ، وللمذهب الشيعي تاريخ عريق في العراق[2] .إن ظهور المذهب الشيعي أقترن منذ بداية ظهوره بأرض العراق أن الأصل في هذا الارتباط يعود إلى مجموعة من الأحداث المكونة للتاريخ الشيعي التي وقعت في العراق ومنها استشهاد الامام علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) الامام الاول في أحد مساجد الكوفة ، وأيضاً استشهاد الامام الحسين بن علي (عليهما السلام) في أرض كربلاء فضلاً لذلك أمضى اغلب الائمة المعصومين (عليهم السلام) شطراً من حياتهم في العراق. أخذ النشاط الاكاديمي الشيعي يُمارس في مراكز العراق المختلفة (الكوفة ، الحلة ، بغداد ، النجف وكربلاء) ومنذ مراحل مبكرة للتاريخ الاسلامي، كما حُكِم العراق من قبل سلالات شيعية ، وكان أبرزهم البويهيون (945- 1055م)([3]).

يتركز المسلمون الشيعة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق وأن الغالبية العظمى من شيعة العراق هم من القومية العربية[4].

- **المذهب السني :** إن تسمية السنة بصورة عامة تطلق على فئة من المسلمين الذين أتخذوا من بعض المذاهب الاسلامية واجهة لممارسة عباداتهم وعقائدهم وعليه نسبت تسمية هذه المذاهب إلى مؤسسيها ومنها المذهب الحنفي نسبة إلى (أبي حنيفة النعمان بن ثابت)،والمذهب الشافعي نسبة إلى (محمد بن ادريس الشافعي) ، والمذهب الحنبلي نسبة إلى (أحمد أبن حنبل البغدادي) وغيرها من المذاهب الاخرى[5] .

---

(1)Independent Advisory Group On Country Information ،Country Policy And Information Note (Iraq : Religious Minorities-Home Office)، London ،2021، P12.

([2]) جواد صالح النعماني ، تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام (2007-2010)، مصدر سابق ، ص118.

([3]) اسحق نقاش ، شيعة العراق ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، الطبعة الاولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، سوريا ، 1996، ص31.

([4])المصدر نفسه، ص32.

([5])جواد صالح النعماني ، تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام (2007-2010)، مصدر سابق ، ص118.

إنَّ المذهب السني في العراق يمثل المرتبة الثانية بعد الشيعة من حيث العدد . يرتكز اتباع المذهب السني من القومية العربية في العراق جغرافياً في محافظات كل من (الانبار ، الجزء الغربي من بغداد صلاح الدين ،وشمال نينوى، كركوك ، شمال بابل) أما السنة من القومية الكردية فيتوزعون جغرافياً في الجزء الشمالي من العراق في كل من محافظة (دهوك، اربيل، السليمانية)، وبحسب حنا بطاطو إن هناك منطقة دينية سنية وتضم وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد ووديان دجلة بين بغداد والموصل ،تخترق هذه المنطقة السنية اقلية شيعية صغيرة في الدجيل، وبلد وسامراء[1].

- **الدين المسيحي (Christianity):-** يقصد بالمسيحيين هم مجموعات دينية عرفوا المسيحية كهوية دينية لهم يستمد الدين المسيحي تعاليمه من الكتاب المقدس لأنه يعد أحد الديانات الابراهيمية التوحيدية[2] يعود تاريخ انتشار الدين المسيحي في العراق إلى أواسط القرن الاول للميلاد ، في عهد الفرثيين تحديداً الذين حكموا البلاد بين عام (50ق.م-26م) واتسع انتشار هذه الديانة على نطاق اوسع في عهد الساسانيين الذين اتخذوا من منطقة قلب وادي الرافدين عاصمة لحكمهم[3].إنَّ الدين المسيحي كان يمثل السمة الغالبة لسكان العراق فهو لم يقتصر على قوم واحد من الاقوام العراقية القديمة بل ارتبطت بالأغلبية منها كـ(الكلدان – السريان – الاراميون والعرب) [4] .

واستناداً إلى ما سبق يمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على أساس اثني ، ومذهبي ، فينقسمون اثنياً ما بين مسيحيين : أرمن ، وكلدان ، وآشوريين ، أما مذهبياً فينقسمون إلى مسيحيين: ارثوذكس ، كاثوليك بروتستانت ، وانجيليين وغيرهم ويتوزعون جغرافياً في مناطق مختلفة من العراق ، فهم يتمركزون في العاصمة بغداد ، وأربيل (منطقة عينكاوة) ، والموصل (سهل نينوى)، وكركوك ومحافظات اخرى[5] .

يعترف القانون العراقي بأربع عشر طائفة مسيحية رسمياً ، كما إن لهم تمثيل في ديوان اوقاف المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين ، ولهم مشاركات سياسية تصل إلى مستوى وزاري . إنَّ المنظمات المسيحية وضعت تقديرات تشير إلى عدد مسيحيي العراق والذي كان يقرب من مليون و400ألف مسيحي في العراق[6]، إلا أنَّ تحولهم إلى الدين الاسلامي ، وانتهاج سياسة الهوية الاحادية في العراق أدى

([1]) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز، مصدر سابق،ص58،57 .

(2) رشيد الخيون ،الاديان والمذاهب بالعراق ، الطبعة الثانية ، منشورات الجمل ، بغداد ،2007، ص160.

(3) ثائر غازي العاني ، تاريخ دخول المسيحية في العراق ،مجلة الجامعة العراقية ، المجلد27، العدد1، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، الجامعة العراقية ، 2011، ص250.

([4]) رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق ، مصدر سابق ، ص160.

([5]) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق، ص128.

([6]) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية ، مصدر سابق، ص128.

إلى تهجيرهم ،وتضاؤل أعدادهم على نحو مستمر. في حين أحتفظ منهم بديانتهم ومعتقداتهم[1] .فضلاً عن الهجرة المتواصلة التي ادت إلى تضاؤل عددهم إلى أقل من نصفه، وبعد تدهور الاوضاع السياسية والأمنية ، واجتياح داعش لمحافظة نينوى الذي ادى إلى نزوح سكانها من المسيحيين تضاءل عددهم إلى مستويات قياسية ، فقد قدرت بعض المنظمات المسيحية ما تبقى منهم في العراق بنحو (250- 300ألف) مسيحي فقط [2].

- **الصابئة المندائيون (Sabian- Mandaeans):-** وهم جماعة عرقية ودينية عاشت ، وتعايشت مع سكان المنطقة بسلام وتركزت جغرافياً على ضفاف نهري دجلة والفرات وسط وجنوب العراق وضفاف نهر الكارون غرب أيران[3]. يعد الصابئة المندائيون من سكان العراق الاصليين ومكون أساسي من مكونات المجتمع العراقي يمتد تواجدهم الجغرافي إلى مناطق أخرى في كل من فلسطين حران وايران[4] .

كما أنَّ هناك اتفاق حول الصابئة المندائية إذ لم يجمع العلماء حول أصل المندائيين منذ أن بدأ الاهتمام بهم وبعقائدهم ونشأتهم والموطن الأول الذي انحدروا منه أن تسمية مصطلح الصابئة يعود إلى أصل آرامي وهي كلمة مشتقة من كلمة المندائي التي تعني المعرفة[5] .إن الشعيرة الأساسية المعروفة في الديانة المندائية هي النزول في الماء الجاري ، والاصطباغ –التعمد فيه أما دياناتهم فتعد من أقدم ديانات العالم وهي ديانة توحيدية لله عز وجل فكراً ومعتقداً. يتحدث الصابئة المندائيون في العراق اللغة المنادئية وهي لهجة ترجع إلى اللهجات الأرامية الشرقية ، وهي ذات اللهجة التي تضم اللهجات البابلية والسرياني وجميعها يطلق عليها اللغات السامية [6] .

- **الأيزيديون(Yazidis) :** هم أقلية دينية صغيرة ، معتنقوها من أغلبهم من القومية الكردية ، وهي ديانة باطنية أي منغلقة حول نفسها ، ولها معبد يقع جغرافياً في وادي لالش في منطقة الشيخان في كردستان العراق . أرتبط وجودهم الجغرافي تاريخياً بكل من العراق ، تركيا وسوريا كما إن هناك أعداد أخرى في

(1) هند احمد عبد العزيز ، تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق، ص96.
(2) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق،ص128
(3) رشيد الخيون ،الاديان والمذاهب بالعراق (المندائية، الايزيدية ، اليهودية ، المسيحية ، البابية والبهائية)، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، مركز المسبار للدراسات والبحوث للنشر ، طبعت في مطابع الامم المتحدة ، 2016، ص42.
(4) رؤى لؤي عبدالله ، البيئة الاجتماعية والثقافية لطائفة الصابئة المندائيون في العراق (بحث انثروبولوجي في مدينة بغداد) ، المجلة السياسية والدولية ، العدد50، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2022، ص263.
(5) مجموعة باحثين ، الاديان والمذاهب في العراق(موجز تعريفي) ، الطبعة الاولى ، بدون دار نشر، بغداد، 2022، ص45، 96.
(6) رؤى لؤي عبدالله ، البيئة الاجتماعية والثقافية لطائفة الصابئة المندائيون في العراق (بحث انثروبولوجي في مدينة بغداد)، مصدر سابق، ص265.

أرمينيا وجورجيا[1] كما تعيش اعداد قليلة منهم في ألمانيا ، روسيا ، السويد وتنتشر مجاميع صغيرة منهم في كل من (هولندا ، بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا سويسرا ،المملكة المتحدة ،استراليا ، كندا ، والولايات المتحدة الامريكية)[2].

اختلف الباحثون والمفكرون في الاتفاق حول سبب تسمية الايزيديين بهذا الاسم ، إذ يرى البعض إن هذه الكلمة مشتقة من (يزاتا) الفارسية القديمة والتي تعني (المقدس) أو (يزدان) . في حين يرى رأي أخر بوجود صلة ما بين كلمة (الايزيدية) بين الكلمة السومرية (a-z-da) المدونة بالخط المسماري والتي تعني (الروح الخيرة والخير) بينما يرى الباحثين الاسلاميين إن الايزيديين ترجع تسميتهم إلى الامويين فقد اتخذت طابعها واسمها الايزيدي بعد اعتناقها من قبل الامويين الشاميين الذين استقروا في شمال العراق بعد هزيمتهم في معركة البشرية وهم من إتباع عدي بن مسافر الاموي الذي بالغ اتباعه في شأنه فانحرفوا عن الاسلام ، واطلقوا على أنفسهم بالعدوية[3] .

واستنتاجاً لما سبق إن الإيزيديين يمكن عدهم خليط من ديانات سابقة ولاحقة ، من البابليون الآشوريون ثم الزرداشتية ، اليهودية ، المسيحية والاسلام ، وأخيراً طائفة دينية منحرفة عن الاسلام ولهم طقوسهم الدينية الخاصة بهم .إنَّ الغالبية العظمى من الإيزيديين يعيشون في العراق فهم يتوزعون جغرافياً ما بين محافظة دهوك ونينوى في شمال العراق وعلى وجه التحديد في (قضاء سنجار ، الشيخان تكليف ، سميل ، زاخو ونواحيها . ولا يمكن تحديد عددهم لعدم توافر الاحصاءات الرسمية ، بينما تشكل نسبتهم في محافظة نينوى نحو (90%) من اجمالي عددهم في العراق[4].

- **ديانات أخرى (البهائية ، الكاكائية) (Other Religions) :** تقوم الديانة البهائية على إساس الدعوة إلى منهجها عن طريق اتباع أساليب التلفيق والتوفيق بين المذاهب ، والاديان الاخرى الموجودة في المجتمعات المعاصرة محاولة منها للتقريب بينها إلا أنها في الواقع تهدف إلى بث أفكارها وعقائدها البهائية ، وتحاول في الوقت نفسه القضاء على العقائد الاخرى . وبصورة أكثر وضوحاً إن معتنق هذه الديانة يتظاهر بأنه مسلم بين المسلمين ، ونصراني بين النصارى ويهودي بين اليهود وما إلى غير ذلك[5].

---

(1)احمد حسن ، الحياة الدينية والثقافية للإيزيديين الكرد السوريين ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، العدد الثاني ، سوريا، 2017، ص173.

(2) رضا سالم داود ، الاقلية الايزيدية في العراق (بحث في الجغرافية السياسية) ، مجلة مداد الاداب ، عدد خاص بالمؤتمرات لسنة – 2019/2018 ، ص147-148.

(3) المصدر نفسه ،ص149-150.

(4) المصدر نفسه، ص150-151.

(5) عامر النجار ، البهائية وجذورها البابية ، الطبعة الاولى ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ،مصر ، 1996- ص70.

إن البهائيون في دعوتهم لديانتهم يستخدمون المنهج التبشيري البروتستانتي مع وجود فرق بسيط بينهما هو إن البهائيون يحاولون بدعوتهم إن يلونوا الشخص بلون البهائية . كما إن عقيدتهم تعد خليط من نحّل ومذاهب ، وعقائد متباينة ، فهي عبارة عن تركيب معقد من عقائد ومذاهب الهند القديمة والصين وفارس واعتقادات الفلاسفة وغلاة الصوفية ، والاديان والشرائع السماوية [1]. وقد سميت بالبهائية نسبة إلى مؤسسها (بهاء الله) كتسمية لأحدى الفرق الشيعية فضلاً عن كونها تعد وريثة للبابية وخلفيتها وامتداداً لها إذ يعود تاريخ نشأتها إلى التاريخ الذي تأسست فيه البابية وذلك بنحو (1819)[2] .

ينتشر البهائيون عشوائياً في مختلف محافظات العراق من الشمال إلى الجنوب ، في حين استقر بعضهم منذ مدة ليست بطويلة في شمال العراق لاسيما محافظة السليمانية ويرجع ذلك إلى الاستقرار الأمني والمجتمعي فيها . أما عددهم في العراق فلا توجد احصائيات رسمية لهم إلا إنَّ عددهم التقريبي لا يتجاوز عدد من الالاف يتوزعون جغرافياً في مناطق مختلف من العراق[3].

أما الديانة الكاكائية هي طريقة صوفية ظهرت إلى الوجود منذ القرن السابع الهجري على يد(اسحاق البرزنجي) كما إن هناك من يرى أنها قبيلة كردية تعتنق الديانة الاسلامية إلا أنها تأثرت بالأديان الاخرى فدخلت إليها أفكار ومعتقدات متباينة ، وهذه الأخيرة مستمدة من الأفكار الصوفية ، والغلاة في التشيع والمسيحية والفارسية فهي لا تعد ديناً أو مذهباً خالصاً بل أنها مجموعة خليط من المذاهب ، والاديان لذا لا يمكن اعتبراهم ضمن أي دين من الاديان السماوية الاخرى[4]. وتعد هذه النّحلة مشهورة الاسم مجهولة الرسوم والتقاليد أي غير معروفة بتعاليمها أو معالمها .

وتعود لفظة كاكائية إلى اللغة الكردية مأخوذة من كلمة (كاكا) بمعنى (أخ) ، كما عُرِفت في فترة من الزمن بـ(الاخية) ولا تزال تستخدم قليلاً في مواضع معينة كما هو الحال في محلة (أخي حسين) الواقعة في محافظة كركوك فقد شاعت وعُرِفت في العراق في القرن العاشر والحادي عشر الهجري فهي ترجع كما ذكرنا انفاً إلى أيام البرزنجي ومن قبله صاحب (كتاب النواقض) وهذا التاريخ لا يعد قطعاً لتاريخ ظهورها كعقيدة بل كانت معروفة قبل هذا التاريخ بشكل طريقة صوفية [5] . أمَّا مناطق توزيعهم الجغرافي فيمكن ملاحظة تواجدهم في محافظة كركوك كونها تعد الموطن الرئيسي للكاكائية على ضفاف نهر الزاب

([1]) عامر النجار ، البهائية وجذورها البابية ، مصدر سابق ، ص 71، 74.

([2])عمر المام باجي ، البهائية في الواقع المعاصر ، مجلة الدراسات العربية ،المجلد44، العدد6 ، جامعة المينا ، مصر، 2021، ص3025-3026.

([3])سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية)، مصدر سابق، ص4.

([4]) رزان اسماعيل خورشيد و اسماعيل محمد قرني، الكاكائية اصولهم وعقائدهم ، مجلة جامعة جيهان للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد4، اربيل ، 2020، ص40-43.

([5])عباس العزاوي ، الكاكائية في التاريخ، دار العرب للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق ، سوريا ، 2016، ص7، 8 .

الكبير في منطقة الحدود (العراقية – الايرانية) ، كما يسكن اغلبهم في جنوب كردستان وخاصة كركوك

خانقين ، مندلي ، جلولاء ، اربيل وتلعفر والساكنون في شرق كردستان الذين يطلق عليهم بـ(أهل الحق)[1] . وبالنسبة لأعدادهم فلا توجد بيانات احصائية رسمية إلا أنَّ جل تجمعهم السكاني في شمال العراق .ينظر خريطة وجدول(3)التوزيع الجغرافي للديانات في العراق ونسبتها .

جدول(3) نسب الديانات من سكان كل محافظة من محافظات العراق

(1) رزان اسماعيل خورشيد و اسماعيل محمد قرني، الكاكائية اصولهم وعقائدهم، مصدر سابق، ص4

المحافظة	المسلمون%	المسيح%	الأزيدية %	الصابئة%	أخرى%	سكان المحافظة
نينوى	68.69	4.70	8.16	0.001	0.44	2811091
كركوك	97.31	2.35	0.12	0.06	0.16	902019
ديالى	99.72	0.13	0.02	0.07	0.06	1560621
الانبار	99.43	0.42	0.02	0.07	0.06	1485985
بغداد	94.90	4.56	0.03	0.26	0.25	7145470
بابل	99.77	0.16	0.02	0.01	0.04	1651565
كربلاء	99.91	0.03	0.001	0.0004	0.06	887859
واسط	99.84	0.09	0.01	0.04	0.02	1064950
صلاح الدين	99.82	0.12	0.02	0,01	0.03	1191403
النجف	99.94	0.02	-	-	0.04	1081203
القادسية	99.83	0.08	0.01	0.05	0.03	990483
المثنى	99.87	0.06	0.0001	0.0001	0.07	614997
ذي قار	99.71	0.03	0.01	0.23	0.02	1616226
ميسان	99.29	0.11	0.01	0.52	0.07	824147
البصرة	98.31	1.16	0.01	0.29	0.23	1912533
دهوك	89.7	6.63	3.50	-	0.17	1542421
اربيل	97.93	1.18	0,04	0.01	0.04	505491
السليمانية	99.11	0.08	0.07	0.04	0.7	1893617

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على جمهورية العراق – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – شعبة الاحصاء السكاني – تقديرات عام 2022 للديانات في كل محافظة .

خريطة (3)التوزيع الجغرافي للتركيب الديني في العراق ونسبته في كل محافظة

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، باستخدام Gis

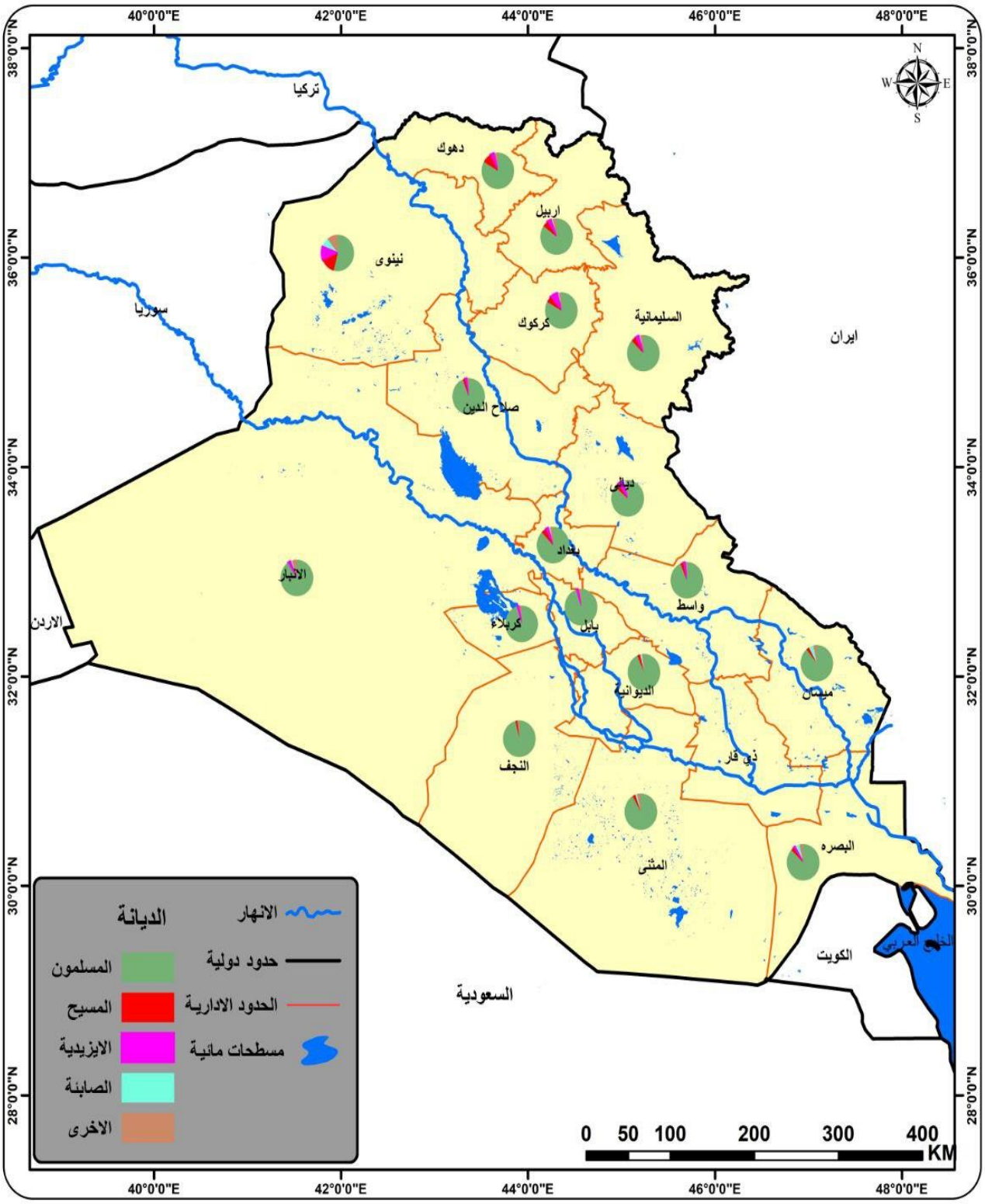

خلاصة الفصل الثاني :

تمثل الفصل الثاني بدراسة تركيبة المجتمع العراقي إذ تم التركيز على التركيب السكاني الاثنوغرافي كونه موضع اهتمام الدراسة وينقسم التركيب الاثنوغرافي إلى عدة اقسام التركيب القومي، الديني واللغوي ، وقد تم التركيز التركيب القومي والديني وتوزيعهما الجغرافي لما لهما من تأثير على استقرار المجتمع العراقي إذ شهد العراق العديد من النزاعات والصراعات الداخلية القومية والدينية ، وينقسم التركيب القومي إلى كل من القومية (العربية، الكردية، التركمان ، الشبك والقوقاز). أما التركيب الديني فينقسم إلى الديانة (الاسلامية ، المسيحية، الايزيدية ، الصابئة ، البهائية والكاكائية).

الفصل الثالث

العوامل الداخلية المؤثرة على القيم المجتمعية في العراق وتداعياتها على الامن القومي

الفصل الثالث

(العوامل الداخلية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي في العراق)

مدخل (Enterance):

إنَ هناك عوامل عديدة التي لها دور مؤثر بشكل كبير في تغير القيم في المجتمع العراقي وينعكس ذلك على الأنتماء الوطني والاستقرار السياسي وبالتالي ضعف الأمن فالقيم الشخصية في العراق تمتاز بأهمية استثنائية بسبب الظروف المعقدة التي شهدها خلال مراحل التاريخ المختلفة ، والتي استمرت حتى اليوم ، وما طرأ في حياتهم من تغيّرات وتحوّلات بِنَيوية كان لها الأثر والتأثير العميق على جوانب الحياة المختلفة للمجتمع العراقي الاجتماعية الثقافية ، الاقتصادية ، النفسية والسياسية كنتيجة لما تركته انظمة الحكم التعسفية والشمولية وراءها، وما تعرضت له الثقافة والشخصية العراقية من ظلم واستبداد وانتهاك وتدمير للذات الذي اخذ يظهر بوضوح كبير في المعاناة غير الطبيعية خلال الحياة اليومية التي عاشها الفرد العراقي خلال حقبة النظام الدكتاتوري البائد فقد كُشفِت الكثير من الحقائق التي غلفت الشخصية العراقية وجعلتها تعيش عقوداً من الزمن تحت وطأة الخوف والوجل والحذر والخضوع التام للسلطة متقوقعة حول نفسها من أجل الحفاظة على حياتها واستمرارها.

على الرغم من المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق النظام السابق وما سببته سياسته من حروب وحصار وظلم والقهر والتهميش والتنكيل الاجتماعي وبالنهاية قادت المجتمع إلى الاحتلال والتدمير وانقسام الشخصية ، وتشوه وخلل في شخصية الفرد العراقي إن ثقافة العنف والصراعات الاجتماعية والنفسية التي تراكمت لسنوات خلفت وراءها عواقب جسيمة على المجتمع العراقي ولم يتوقف الأحداث التي أثرت على شخصية الفرد العراقي عند هذا الحد بل كان لغزو العراق عام 2003 م ، وما أعقبه دوراً في ذلك فالفوضى الخلاقة التي شهدها العراق وما مر به المجتمع العراقي حتى الوقت الحاضر عمل على انهيار وتفكك منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية لدى فئات من المجتمع التي تعد الاساس لرفعة المجتمع وسموهِ وزاد في المقابل الفساد والميل لإشباع المصالح وتحقيق الأهداف الخاصة بطرائق كافة وسريعة.

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة العوامل الداخلية التي أدت إلى التأثير في منظومة القيم المجتمعية وانعكست تداعياتها على امن واستقرار الدولة وتتمثل هذه العوامل بكل من العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

أولاً- العوامل الداخلية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي في العراق :-

إنَّ تأثير القيم من وجهة نظر سياسية على المجتمعات تحدده ظاهرة التعددية والتنوع ، وسيادة الوعي السياسي والمشاركة السياسية داخل المجتمع فالمجتمع يقترب من تحقيق الاستقرار كلما قلت التعددية بمختلف أنواعها سواء أكان تعدد عرقي لغوي ديني أو طائفي وإن المشكلة الأساسية بحد ذاتها لا تتوقف عند هذا الأمر فحسب وانما الدور الرئيس يرجع إلى الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومات وتعاملها مع هذا التعدد[1].

وبما إن المجتمع العراقي يمتاز بفسيفساء الديانات والطوائف والقوميات مجتمعة في رقعة جغرافية واحدة وهذا التعدد لم يأتي عن محض الصدفة أنما كان وليد لظروف تاريخية ، واجتماعية خاصة ومعينة اذ اعتاد المجتمع خلال العهود القديمة على قيم واخلاق لا يعد التخلص منها بالأمر اليسير ، ومن المعروف إن العراق يقع جغرافياً على حافة الصحراء العربية وهذا الموقع جعله عرضة لموجات من القبائل البدوية التي كان لها تأثير فاعل وكبير في نقل الكثير من القيم والتقاليد والأعراف البدوية التي أخذت بالانتشار بين فئات المجتمع العراقي المختلفة مما جعلت الفرد العراق مضطراً لعيش نوعين من القيم الاجتماعية والحضارية المتناقضة والتي ما زال تأثيرها فعال فتولد لدى الفرد نزعة من الصراع الاجتماعي ،و النفسي المستمر إذ انه من ناحية لم يتمكن من الحفاظ على قيمه الحضارية والمدنية السائدة بسبب الموجات المستمرة وتأثره بقيمهم المختلفة ، ومن ناحية أخرى انه لا يستطيع أن يمتلك العادات والتقاليد البدوية ويعتنقها بصورة كاملة إن مصدر هذا الصراع ، والتناقض انعكس فيما بعد على تفكير الفرد العراقي وسلوكه ومواقفه في الحياة اليومية [2].

على الرغم من الصراع الذي واجهه المجتمع العراقي اتجاه نظامين متناقضين من القيم فقد شهد المجتمع ظروف وصراعات أثرت جميعها في تغيير ملامح القيم الحضارية والاخلاقية السائدة في المجتمع مما ادى إلى اضعاف انتمائهم الوطني والاستقرار السياسي. ومن أبرز تلك العوامل هي :

1-العوامل السياسية (Political Factors): تمثلت العوامل السياسية في العراق بجملة من الاوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وخلال حقب زمنية مختلفة .

([1])مصعب جمال أحمد ، التنمية الديمقراطية واثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين منذ1967،رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2017، ص46.

([2])ابراهيم الحيدري ، علي الوردي شخصيته ومنهجه وأفكاره الاجتماعية ، الطبعة الاولى ، منشورات الجمل للنشر والاقتباس والترجمة ، بغداد ، 2006، ص84،85.

أ- **الاوضاع السياسية خلال الحكم الجمهوري للمدة (1958- 1963):-**

تعد قضية المرجعيات الثقافية والقيمية هي الابرز والاكثر تقاطعاً وتلاقي مع جميع قضايا المجتمع الأخرى في حاضره ومستقبله إن المجتمع العراقي وأن عد مجتمع انتقالي إلا أن مظاهر الازمات والصراعات التي تعرض لها وتداعياتها ، ومؤشراتها ما تزال شاخصة في جميع اركانه[1] .

ومن الجدير بالذكر إنَّ العراق خلال مراحل تاريخه في القرن العشرين التي تعد أكثر محطة تاريخية شهدت تحديات يمكن وصفها بوجه عام على أنها صراعات عربية كردية ، الا إن هذه الصراعات لم تكن حالة صراع اجتماعي بين القومية العربية والكردية وإنما كان الصراع صراعاً سياسياً بصورة دائمة بين السلطة الحاكمة ومعارضين لها لقد كان لصراع السلطة خلال العهد الجمهوري امتداداته وتداعياته وعلى الرغم من نجاح مرحلة التحول في تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق وإعادة الحريات الاساسية إلى أفراد المجتمع الا أنها سرعان ما انحرفت عن مسارها ، وأخذت تبتعد عن الاهداف الرئيسة نتيجة لظهور صراع على السلطة ومحاولة الانفراد بالحكم [2] . وقد أتخذ هذا الصراع فيما بعد شكلاً قومياً كما في حالة الصراع بين التيارين الوطني والتيار القومي وفي أحداث الموصل وكركوك في عام (1959) وقد فسرت المجازر التي حدثت خلالها على أنها حدثت بدوافع العداء العرقي العربي الكردي ، أو الكردي التركماني. وحري بنا التطرق إلى مسألة دستور عام (1958)المؤقت إذ عد وصف المادة الثانية من الدستور* التي نصت على إن "العراق جزء من الأمة العربية " لواقع المجتمع العراقي غير واقعياً فقد أثار حفيظة التنوع العرقي في العراق فقد تم الاعتماد على معيار النسبة العددية وهو معيار يلغي وجود وجهود ومساهمة الفئات العرقية الأخرى. لا بد من الإشارة إلى أن ذلك لا ينطبق مع التنوع القومي

([1])عدنان ياسين مصطفى ، الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات ، الطبعة الاولى ، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ،2016، ص133.

([2]) منير قسمية ، ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،الجزائر ، 2016، ص30 .

(*)عكس التشكيل الوزاري تمثيل الفئات الرئيسة للتنوع فقد كانت نسبها ثلاث وزراء من الشيعة مقابل عشرة من السنة، وثلاث وزراء من الكرد مقابل عشرة من العرب، إن عدم التطابق بين نسبة الفئات العرقية والمذهبية ، وبين نسبة التمثيل الوزاري في السلطة إن هذا السلوك المتبع في التشكيلة الوزارية جاء بصورة اقصائية لبقية القوميات الاخرى في المجتمع للمزيد ينظر المصدر: ياسين سعد محمد، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع / العهد الجمهوري 1958، 1963 أنموذجاً، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، مصدر سابق ، ص120،121.

في العراق الذي يعد قضية حساسة أمام الطروحات المختلفة من قبل السلطة في الوقت الذي كان العراق متنوع عرقياً يعاني من هشاشة وضعف في التوحيد والاندماج الداخلي للمجتمع نتيجة لعوامل عدة في مقدمتها طروحات الوحدة القومية العربية فقد كانت المناقشات القومية العربية ترى بأحقية الوحدة على أساس العرق ، والتاريخ ، واللغة والثقافة وبطبيعة الحال إن الاكراد كانوا غير معنيين بالأسس التي لا تمثلهم أو تشملهم وعليه فقد عُد ذلك تهميشاً للقوميات الأخرى[1]. مما شهدت هذه المدة من الحكم معارضات واحتجاجات من قبل الاكراد في الموصل وكركوك .في حين شارك الاكراد البرزانييون والمنظمات الشيوعية القوات الحكومية لضرب حركة الشواف في الموصل[2].

لقد كانت هذه الضربة عبارة عن حملة انتقامية دامية اتجاه سكان المدينة جميعاً وبدون استثناء أذ ان الكثير من هؤلاء السكان لم يكونوا على صلة بانقلاب الشواف ، وأن ذنبهم الوحيد هو انتمائهم القومي وكنتيجة لذلك ازداد نفوذ الشيوعيين بشكل ملحوظ وخاصة من خلال تحقيق أهدافهم السياسية وفي مقدمتها إفشال دعوة القوميين للأتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة وتحقق ذلك الأمر بعد الاقدام على إعدام قادة الانقلاب وأخذوا بالمطالبة للتمثيل الحكومي إلى جانب المجاميع والاحزاب الاخرى الذي كانوا ممثلين في الحكومة إن صعود الشيوعيين هذا الذي لم يحصل سابقاً واجهته معارضة من قبل المؤسسة الدينية المحافظة فقد تجمع عدد من رجال الدين الشيعة والسنة في عامي(1959- 1960) وعارضوا هذا الصعود ومن زاوية أخرى فإن مسألة الانفراد بالسلطة والحكم اتخذت اتجاه أخر من الصراع ما بين الرئيس عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف الذي انتهى بتراجع قوة الاخير بعد مناصرة الشيوعيين لعبد الكريم قاسم وبعد إن زال مصدر التهديد اخذ عبد الكريم قاسم ينظر إلى الشيوعيين بكونهم اصبحوا المنافسين له على السلطة وهو بدوره لم يكن يعطي لأي أحد أخر المنصب والسلطة في الحكم لذا عمل على تحجيم دورهم في الدولة بإتباع سبل عدة ، كما ألقي عليهم اللوم في نشر الفوضى في الدولة وغيرها من الاجراءات التي تم اتباعها كان الهدف منها هو أضعاف الشيوعين للتخلص منهم[3].

في المقابل قام عبد الكريم قاسم بإصدار أوامر للعفو عن المعتقلين السياسيين، والمبعدين وذلك في (11حزيران 1959)، ومن ضمنهم التركمان مؤكداً مساندته لهم ، واعادتهم إلى أماكنهم السابقة ، كما أن

([1])ياسين سعد محمد، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع / العهد الجمهوري 1958، 1963 أنموذجاً، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ص80، 120 ،122، 123.

([2]) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958في العراق ، الطبعة الثانية ، منشورات مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر ، بغداد ،1981،ص250، 252.

([3])عضيد داويشه ، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال ، ترجمة سامر طالب ، الطبعة الاولى ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، 2019، ص196، ص198 ، 199.

التناقضات القومية المشتدة آنذاك ما بين الكرد من جهة ، والتركمان والاوساط المحافظة من جهة اخرى فضلاً عن ان التركمان كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للانتقام من الشيوعيين الذين تسببوا في اعتقالهم إلى جانب انتشار التفرقة القومية والنعرات الطائفية ويرجع سبب انتشارها إلى القوات الأمنية التي كانت لها ميول اتجاه قومية دون أخرى فضلاً عن صراع الكثافة السكانية ما بين القوميتين. أن هذه الاوضاع وغيرها مهدت لحادثة (14تموز 1959) في محافظة كركوك التي راح ضحيتها (79 شخصاً)اي في الذكرى السنوية الأولى لثورة (1958) [1] فقد تحولت المسيرة التي كانت منظمة من قبل المنظمات الشيوعية لأحياء الذكرى السنوية الاولى للثورة إلى فرصة مناسبة للأكراد لأخذ الثأر من التركمان فكانت تداعيات ذلك القتل الوحشي لأعداد كبيرة من التركمانيين على يد الأكراد الموالين للشيوعيين والذين كانت لهم الحرية الكاملة من قبل القوات الامنية استمر هذا الصراع القومي لمدة ثلاثة ايام عندما دخلت وحدات الجيش القادمة من بغداد [2] .

لقد أدت هذه الحادثة إلى أحداث فجوة كبيرة في العلاقات القومية الكردية بالتركمانية وبعد احداث تموز (1959) ساد جو الارهاب ضد الاكراد ومما زاد من الأوضاع سوءاً قيام منظمات سرية بعمليات العنف والاغتيال ضد الأكراد بمساندة القوات الامنية مما دفعت هذه العمليات عوائل عديدة من الاكراد على ترك مساكنها والانتقال إلى مدن أخرى واتباع سياسية الترهيب بالاغتيال وحرق المحال التجارية العائدة للأكراد، واجبارهم على ترك كركوك استمرت هذه الاوضاع المتدهورة لمدة طويلة[3] .

وعلى الرغم من مساندة الاكراد للقوات الحكومية في أغلب الأوقات إلا أنَّ عبد الكريم قاسم أخذ بمناورتهم واعطاء الوعود دون تحقيقها لكي يتفادى مسألة مطالبتهم بتأسيس الحزب الكردستاني الديمقراطي ،وبعد الموافقة على تشكيله أجيز في شباط عام (1960) وبعد تدهور الاحوال بين كل من مؤسس الحزب الملا مصطفى البرزاني وعبد الكريم قاسم بسبب مماطلة الاخير في تحقيق بقية المطالب المتمثلة بالاصلاحات الاجتماعية ، والحقوق القومية للأكراد مما دفع ذلك إلى قيام صحيفة الحزب بالتهجم على الحكم ، والمطالبة بإنهاء فترة الحكم الانتقالي واجراء انتخابات حرة، وعليه إن هذا الحزب أخذ يمثل عائق أمام مساعي عبد الكريم قاسم في فرض سلطته والانفراد بالحكم فقد قام عبد الكريم قاسم بأغلاق الحزب ومراكزه وملاحقة قادته واعضائه واغلق الصحيفة في آذار عام (1961) واستمر توتر الاوضاع حتى وصل أشده في تموز عام (1961) فكان رده تحشيد قواته المسلحة لضرب التجمعات الكردية المسلحة التي

([1]) نوري طالباني ، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي ، الطبعة الثالثة ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2004، ص 49، 52 ، 111.

([2]) عضيد داويشه ، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال ، ترجمة سامر طالب، مصدر سابق ، ص199.

([3]) نوري طالباني ، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، مصدر سابق ، ص112.

كانت محتجة على ضريبة الأرض وسياسة الحكومة المتبعة اتجاههم واستمرت هذه الحشود العسكرية في المناطق الشمالية ، كما أصدرت الحكومة آنذاك بتسليح بعض القبائل الموالية لها وأمرها بالتوجه إلى المناطق الشمالية للقضاء على المتمردين ادى ذلك إلى قيام الاكراد بالثورة ضد القبائل الموالية لنظام الحكم مما انتج ذلك فوضى عارمة، واضطرابات، وحركات تمرد كبيرة فدفعت تلك الاوضاع الحكومة على اصدار امر للقوات المسلحة والتدخل بحسم الصراع القائم [1].

إلاَّ أنَ هذه الاوضاع لم تحسم بل تطورت في (6ايلول 1961) وتم أعلان الاضطراب العام في المناطق الشمالية الكردية، وحدثت اشتباكات ما بين الحركات الكردية المسلحة، والقوات الأمنية العراقية وبعد عجز الاكراد عن تحقيق مطالبهم تحت ظل حكومة عبد الكريم قاسم ادركوا ان تحقيق تلك المطالب لا يتم إلاَّ بإنهاء حكم عبد الكريم قاسم، وتوحيد الجهود لتحقيق مطالبهم وضمان حقوقهم جميعها[2] .

كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى زيادة حركات التمرد الكردية في المنطقة الشمالية حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم وبالاخص نشاطات القوميين، والبعثيين في أواخر عام (1962) بعد ان نشروا افكارهم ورسخوها بين فئات المجتمع المختلفة كالاتحادات، والنقابات لطلاب، وللعمال، والمعلمين وغيرهم في المقابل قامت القوات الامنية بحملات عديدة من الاعتقالات ومن ضمنهم كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن تلك الأساليب المتبعة من قبل القوات الأمنية لم تجدي نفعاً اذ لن يكن بمقدورها تحجيم الاخطار، والتهديدات المحدقة بنظام الحكم كرفع الشعارات المعادية، وتنظيم المظاهرات وبالتالي حدثت اشتباكات، واصطدام ما بين المتظاهرين ودوائر الشرطة ، وعليه حاولت الأجهزة الأمنية القضاء على تلك المظاهرات، وشلها إلا أنها اخذت بالاستمرار وتزايدت وتيرة الغضب العام حتى تم أنهاء حكم عبد الكريم قاسم في (8شباط 1963) [3] ، إن انقلاب عام (1963) قد تم التخطيط له منذ عام (1962) على يد مجموعة من قياديي حزب البعث الذين كانوا يمثلون المكتب العسكري آنذاك إذ تم تشكيل خلايا سرية في جميع أحياء بغداد بهدف سيطرتهم على الشارع خلال النزاعات مع الشيوعيين فضلاً عن ذلك فقد قاموا بزج عناصر قيادية عديدة من حزب البعث داخل صفوف أجهزة الدولة وبالخصوص وحدات الجيش والقوة الجوية

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958في العراق، مصدر سابق ، ص252، 253، 255.

(2)وئام شاكر غني ، سياسة الحكومة العراقية إتجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز 1958، نيسان 1966،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد2، العدد41، جامعة واسط ،2021، ص495،494.

(3) قحطان حميد كاظم ، تاريخ العراق المعاصر 1968،1914م ،الطبعة الاولى ، مطبعة أحمد للنشر والتوزيع، 2017، ص363، 364.

وغيرها، وذلك من أجل حماية النظام بعد الانقلاب. وعليه وبعد انهاء فترة حكم عبد الكريم قاسم انتقال العراق إلى مرحلة حكم جديدة يشهد معها المجتمع صراعات وضغوطات جديدة [1] .

ب- الاوضاع السياسية خلال الحكم الجمهوري للمدة (1963-1968):-

برز نظام جديد قائم على الجيش وعلى التناقضات التي اخذت تزداد في صفوف الضباط الكبار، فضلاً عن استناده على القومية، والشعارات السائدة آنذاك التي أخذت تستقطب ، وتجذب الفئات المهمة من أفراد المجتمع العراقي [2]. فتشكلت أول حكومة بعثية يرأسها مجلس مصغر من قيادي الحزب وعلى رأسهم عبد السلام عارف[3] لقد عمد النظام الجديد على اتباع أبشع عمليات عنف، وإبادة فقد قرر قياديي الحكومة البعثية الانتقام للقوى القومية وما حصل معهم عام (1959) على أيدي الحزب الشيوعي فأصدر أمر بالقضاء على كافة الشيوعيين، ومن معهم من مناصري حكومة عبد الكريم قاسم في الوقت الذي لم تكن هذه الفئات من المجتمع تمتلك القدرة للدفاع عن نفسها فقاموا بجرائم قتل، واعتقال اذ صبت غضبها على المواطنين فقد قتل آلاف المواطنين فتراوح عددهم ما بين (10000- 35000) مواطناً[4].

كان المسلحون يطرقون أبواب المنازل، وعند ظهور أي شخص سواء أكان مطلوباً أم لا يعتقل ويعذب حتى يموت ببطء أو يقتل رمياً بالرصاص لقد ارتكب البعثيين تصفيات جماعية، ولم تكن هذه التصفيات بدون ثمن فأنعكس تأثير ذلك على مستقبل العراق الاقتصادي والاجتماعي لأن هذه التصفيات الجماعية كانت تضم في طياتها أفراداً يمثلون ثروة العراق البشرية في تلك الفترة لقد كان معظمهم من الكوادر العالية (محاميين، مهندسين، أطباء، أساتذة جامعيين، طلبة، نساء واطفال) كما قاموا بأبشع أساليب التعذيب في المعتقلات كاستخدام الأسلاك الشائكة المزودة بكلابات، وأدوات لقلع أصابع اليدين وغيرها من صور التعذيب التي لم تكن معهودة من قبل[5].

---

(1) أبراهيم السامرائي ، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914،2003، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2015، ص230 .

(2) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، الطبعة الاولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت ، 2015، ص306.

(3) فايز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجاً) ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب / قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2010، ص20.

(4) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، الطبعة الاولى ، دار الفارابي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2013، ص75،76.

(5) المصدر نفسه،ص76، 77.

كما أصبح الحرس القومي بقيادة البعثيين يمتلك صلاحيات واسعة وصلت إلى حد توقيف الضباط والتحقيق معهم مما أنعكس ذلك على صلاحيات وعمل وزارتي الدفاع والداخلية، والأجهزة الأمنية وبالتالي تعطيلها وتحجيم دورها[1].

إنَّ هذه المرحلة التي شهدها العراق تعد من أكبر الكوارث السياسية نتيجة لاعتمادهم على الأساليب التعسفية والعنف الدموي أن اتباع هذه السياسة تدل على أن حزب البعث الاشتراكي لم يصل إلى مرحلة النضوج الأيديولوجي والسياسي بسبب أفكاره المقتصرة على المنطقة والعشيرة والطائفة والقومية ، فضلاً عن ذلك فقد حولت المناصب العليا، والقيادات إلى وظائف تجلب المال والامتيازات الخاصة فأدى ذلك إلى عدم الانسجام والتوافق بين قياديي نظام الحكم الامر مما أدى إلى الخلاف فيما بينهم[2]حول الطريقة التي يجب أن تحكم بها البلاد وعليه فقد وجد عبد السلام عارف إن هذا الخلاف فرصة لا بد من اغتنامها فأسقط حكومة المجلس الوطني المصغر في (18 تشرين الثاني من عام 1963) [3] .

وتماشياً مع ما تم ذكره أصدر الرئيس عبد السلام عارف بعد أن قام بأسقاط حكومة المجلس الوطني قانون في (22 نيسان عام 1964) كما أعد نفسه رئيساً للجمهورية ورئيس المجلس الوطني وقائد القوات المسلحة وفي هذا الاطار أتضح أن دستور عام (1964) كان منسجماً مع تطلعات ،وطموح الرئيس عبد السلام عارف بفرض الهيمنة على المؤسسات الدستورية ، وتهميش الهيئات الأخرى وتتجدد صلاحياته بصورة تلقائية في حال الحاجة لها[4]. يضاف لذلك صلاحياته بإعلان الحرب، وقبول الصلح ويعد رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة[5] .

أمَّا على مستوى المجتمع العراقي وقومياته وطوائفه في مرحلة حكم عبد السلام عارف فتعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة تعصب ديني وقومي فقد كان عارف متعصباً اذ كان لا يتردد في استخدام مصطلح الشعوبية بهدف التشكيك في عروبة المكون العربي الشيعي العراقي إن تعصبه الديني كان له تأثير كبير وواضح في عملية صنع القرار السياسي فقام بمنح المناصب الأمنية الحساسة إلى أشخاص من طائفته فقط من محافظة الانبار حتى عند فتح الترشيح إلى فوج بغداد أو الحرس الجمهوري كان مقتصراً على سكان محافظة الانبار فحسب، وفي الكابينة الوزارية أعطى منصبين ثانويين لشخصيين من الشيعة نظراً لتوجههم

(1) خميس هاشم عبدالله ، الدولة العراقية ...نشوئها ومراحل تطورها ، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ،2011، ص54

(2) خميس هاشم عبدالله، الدولة العراقية نشوئها ومراحل تطورها ، مصدر سابق، 55.

(3) فايز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجاً)، مصدر سابق ،ص20.

(4) سيران قاسم حمود ، سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة من 1920، 2003م، مجلة العلوم السياسية ، العدد57، ،جامعة بغداد، 2019، ص512 .

(5) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم وأخرون ، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الرضوان الثقافية ، بيروت ، 2021، ص28.

العلماني وعدم اكتراثهم بما يتعلق بالشيعة، لقد شهدت الطائفة الشيعية خلال حكم عارف التهميش بأعلى مستوياته وبشكل متعمد من قبل الحكومة كما كان لهم النصيب الأكبر من الاعتقالات والتعذيب وفقدان الوظائف في عهدهِ [1].

ولم تسلم القومية الكردية من العدائية العلنية من قبل عارف فقد كان يسعى إلى مسح الاكراد مع قضيتهم من العراق إذ كان رافضاً لفكرة التمايز القومي الكردي وأن وجودهم يعد معضلة لا بد من التخلص منها وعليه فلم يضع لهم أو لقضيتهم أدنى اكتراث عندما قام بتوقيع اتفاقية مع مصر تنص على "اتحاد الأمة العربية... الذي ينبع من وحدة اللغة، والتاريخ، ووحدة الصراع والمصير العربي" . فجميع الوعود عن تحقيق المطالب الوطنية الكردية لم يتحقق شيء منها [2].

كما شهد نظام الحكم في (15 ايلول عام 1965) حركة انقلاب واجهضت هذه الحركة التقدم وتمت السيطرة عليه من قبل الجيش العربي أمر الانضباط العسكري آنذاك فأخذت الاوضاع السياسية تتحسن وسادت باتجاه الاستقرار الا إن مقتل عبد السلام عارف في (13 نيسان عام 1966) اثناء زيارته إلى البصرة أدى إلى نشوب الصراع مرة أخرى بين العسكريين والمدنيين بهدف الوصول إلى رئاسة الجمهورية[3] برز عبد الرحمن عارف كأفضل مرشح لرئاسة الجمهورية من بين بقية المرشحين بعد أخيه الراحل عبد السلام عارف وذلك في عام (1966)[4] كان الرئيس عبد الرحمن عارف يعد شخصاً مناسباً في نظر الجميع وذلك بسبب شخصيته الوهنة نسبياً ،ووفقاً للدستور كُلِف بمهمة تشكيل وزارة جديدة لا سيما إن نظام الحكم أخذ يعاني من الضعف الواضح وتفاقمت مشكلاته ، كما أخذت المشكلة الكردية تتصاعد وتيرتها فضلاً عن أنها مثلت منعطفاً أمام نظام الحكم الجديد[5] إذ أن مدة حكمه لم تتسم بسياسة واضحة ما عدا بعض الانجازات المحدودة التي تعد بمثابة اتمام للعمليات التي بدأ بها أخاه في مجالي التسليح والعمران هذا من جانب [6].

ومن جانب أخر أهتم بتعزيز الوحدة الوطنية كوضع حل للقضية الكردية التي كانت تمثل عائقاً أمام نظام الحكم إذ قام بإقرار الحقوق القومية لهم ضمن الوحدة العراقية وفي نفس الصدد عمل على رفع المستويين الاجتماعي والاقتصادي لكافة المجتمع العراقي من خلال تطوير عمليات التنمية، وفسح المجال

---

(1) عضيد داويشه ، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال ، ترجمة سامر طالب، مصدر سابق،ص228، 229.
(2) عضيد داويشه ، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال ، ترجمة سامر طالب، مصدر سابق ، 229.
(3)جعفر عباس حميدي ،تاريخ العراق المعاصر (1914،1968) ، الطبعة الاولى ، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد،2015، ص302،300.
(4) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق (الحديث والمعاصر) ، مصدر سابق ، ص309.
(5) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر (العقد الجمهوري الأول)، الجزء الاول ،ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، الطبعة الاولى ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ،2009، ص93.
(6) سيران قاسم حمود، سلطة الرئيس في الانظمة المتعاقبة في العراق في الفترة الزمنية 1920،2003 ،مصدر سابق ، ص512.

للقطاعين العام والخاص[1]. وبسبب اوضاع البلاد الداخلية المتدهورة آنذاك فضلاً عن المشكلات المتراكمة التي لم توضع حلولاً لها في حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى ،كما شهد المجتمع مشاكل عدة كموجة الاحتجاجات ضد السلطة الحاكمة التي اجتحت البلاد في شمال العراق وجنوبه وذلك بعد اصدار الحكومة قرار بزيادة الضرائب على المجتمع من أجل مواجهة نفقاتها المتزايدة ويضاف لذلك الخلافات المستمرة بين اعضاء الوزارة مما نتج عنه زيادة نقاط الضعف في الوزارة واخذت اوضاع البلاد تنحدر بصورة تنذر عن كارثة استمر هذا التدهور حتى قيام انقلاب (1968) الذي أطاح بحكومة عبد الرحمن عارف ومهد لمرحلة حكم جديدة [2] .

امتازت هذه الحقبة الزمنية من تاريخ العراق التي امتدت من (1958- 1968م) باحتكار السلطة على مجموعة من القادة البارزين في قمة الهرم الذي اتبعوا سلطة بيروقراطية طبقية بناءً على مهارة الرؤساء في إدارة نظام القمع والتهميش والمحسوبية والتسلط نتيجة لإتباعهم ثقافة عسكرية ترفض الافكار والممارسات الديمقراطية فقد كان تمثيل الجماهير المجتمعية يتم عن طريق مؤسسة واحدة فقط وهذه الأخيرة لم تكن سوى أداة تتم ادارتها من قبل الحاكم بهدف تحشيد الدعم للقائد لا سيما إن هذه الاوضاع صاحبها الايقاف والخنق للصحافة وبصورة حتمية [3].

لقد كانت تداعيات الافكار القومية اشد وقعاً على المجتمع العراقي فالنزاعات التي حدثت لأسباب قومية أو ايدلوجية اذ انعكست هذه التداعيات على الوعي الشعبي داخل المجتمع وتركزت الافكار العنف والانقلابات العسكرية سواء اكانت ناجحة أم لا كما تم اهمال المؤسسات التمثيلية في ظل تلك الاوضاع كما ان اهمية انظمة الحكم المتعاقبة لم تقتصر على استخدام السلطة القمعية والتعسفية مع المجتمع بل تعدت إلى حد استغلال الطبيعة الانسانية غير الودية كل ما اتسمت به الحقبة الجمهورية فسح المجال ووفر ارض خصبة لانقلاب عام (1968) الذي مهد الطريق لأنظمة حاكمة أكثر عنفاً وظلماً في تاريخ المجتمع العراقي[4] .

ت- **الاوضاع السياسية خلال حكم حزب البعث للمدة (1968- 2003م) :-**

دخل العراق مرحلة حكم جديدة بعد الانقلاب الذي قام به أعضاء حزب البعث الاشتراكي وسيطر البعثيون وتمكنوا من الاستيلاء على السلطة من قبل الضباط الذين لم يكونوا من اتباعهم فشقوا طريقهم

(1) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر (1914، 1968) ، مصدر سابق ، ص313، 314 .
(2)محمد عصفور سلمان ، تاريخ العراق المعاصر (1914، 1968) دراسة في الجاني السياسي، بدون دار نشر ، بدون سنة، ص159 ،161.
(3) عضيد داويشه ، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال ، ترجمة سامر طالب، مصدر سابق،ص229.
(4)المصدر نفسه ،ص229، 230.

مستغلين نقاط الضعف القليلة في بنية نظام الحكم الا أنهم لم يتمكنوا من أسقاط حكم الرئيس عبد الرحمن عارف الا بعد سفر قائد حرسه الجمهوري فأجبر الرئيس على الاستسلام والسفر إلى الخارج وبعد مضي أسبوعين أجبر البعثيون شركائهم في الائتلاف على الخروج من السلطة ، واستولوا بمفردهم على الحكم فأخذوا بتشريع استخدام سلطة الدولة لإنجاز كل ما يصب في مصلحة حزبهم لإنجاز ما يمكن فعله سياسياً كما استفادوا من مسألة إن الحكومة التمثيلية تبدو غريبة لا سيما بعد إن تبين أنها تعد سبباً من أسباب الضعف والفساد والانقسام .فضلاً عن قلة الخبرة وتجاهل العمل بالديمقراطية، وحرية التعبير عن الرأي وجدير بالذكر التأثير الذي تركه الاحتلال البريطاني، والعهد الملكي جميعها خلقت الظروف التي ازدهرت فيها دكتاتورية الانظمة البعثية المقبلة[1] .

على الرغم من الظروف التي عاشها المجتمع العراقي قبل انقلاب عام (1968) التي اتسمت بالطائفية والتهميش على اساس القومية واضمحلال الثقافة والفكر والطبقة الوسطى بسبب الانقلابات الدموية التي كانت مستمرة وغيرها من الأحداث الأخرى أن حزب البعث الاشتراكي لن يختلف عن سابقيه بل كان استمرار لأنظمة الحكم المتطرفة تلك منذ زوال الحكم الملكي إلا أن الفرق بينه وبين الانظمة السابقة يكمن في أن حزب البعث الاشتراكي أمسك زمام السلطة بمنظمة مجهزة، وصارمة في هيكليتها والادعاء بسعيها للعب دور إقليمي أكبر من العراق ولكن فكرة الهيمنة لم تأتِ كنتيجة لعقيدتهم البعثية العروبية وإنَّما تعود إلى الحكم الاستبدادي الذي أخذ بالنمو شيئاً فشيء[2].

وبعد انقلاب (30 تموز) من العام نفسه الذي انتقلت فيه سيادة الحكم إلى البعثيين وبرز فيه دور الطائفة بحدة فمن أصل (53)عضواً ما بين عامي (1963- 1970م) كان هناك (84.9%) من الطائفة السنية بينما كانت نسبة الشيعة (5.7%)[3] كانت انظار قادة حزب البعث موجهة خلال الايام التي كانت حافلة بالانشقاقات والتكتلات والتراجعات التي سبقت تسلم الحزب زمام الحكم نحو احمد حسن البكر بحكم ما يمتاز به من صفات كالعمر والخبرة كونه أعلى ضباط الحزب رتبة فكانت الآمال مبنية عليه في قيادة الحزب إلى السلطة فعُين في (17 تموز عام 1968) رئيساً للجمهورية ، وفي الانقلاب الثاني عُين رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة أول ما قام به البكر استدعى أبناء عشيرته، ومدينته إلى القصر

(1)William R .Polk، Understanding Iraq (A Whistle stop Tour From Ancient Babylon to Occupied Baghdad)،Published in the UK by I.B. Tauris & Co Ltd، 2006، P117، 118.

(2) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق (من ثورة العشرين إلى الحرب الأميركية المقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية) ، مصدر سابق ، ص101.

(3)حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط والاحرار) ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الثالث، الطبعة الاولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1992،ص391.

الجمهوري وفي مقدمتهم صدام حسين[1] فزاد من النفوذ الحزبي الضيق المقتصر على الموالين له والنفوذ القرابي داخل الدولة فأنعكس تأثير ذلك على اختلال الثقافة السياسية لدى الحكام اذ اصبحت الدولة والسلطة تتجسد بهذه العلاقات فحسب[2].

تركز النفوذ القرابي في بداية الامر على بعض المناصب المتعلقة بمجال المكتب العسكري ،أجهزة الحماية الشخصية والتي أخذت تتكثف تدريجياً بصورة سريعة فضلاً عما ذُكِر فأن نظام الحكم أتسم بشخصنة السلطة في شخص واحد وهو رئيس الجمهورية ويعود ذلك إلى دستور عام (1970) المؤقت كما مُنح شخصه صلاحيات كثيرة فأصبحت السلطة حكراً عليه هذه الصلاحيات مكنته من اتخاذ مختلف القرارات المصيرية للمجتمع العراقي من دون الرجوع إلى مؤسسة، أو منظمة سياسية[3]. لقد عمد نظام الحكم آنذاك على اعتماد المركزية الشديدة في الحكم، وفي ادارة الدولة من أجل مسك زمام الامور والسيطرة على المجتمع بأكمله[4] .

إنَّ فترة الحكم هذه لم تخلُ من السياسة القمعية اتجاه المجتمع العراقي فقد نفذت عمليات الاعتقال والتصفية مستهدفة الشيوعيين ،الناصريين ،والمنشقين عن حزب البعث فضلاً عن بعض الساسة السابقين ورجال اعمال ذوي توجه غربي كما تمت هذه العمليات اتجاه موظفي الدولة المدنيين وفي صفوف الضباط [5] .

ولا بد من ذكر إن نظام حكم البكر لا يختلف عن عبد السلام عارف من ناحية التمييز الطائفي وما سببه استمرار التركيز الطائفي على طائفة وتهميش الاخرى من حساسيات ما بين ابناء المجتمع . فقد حصلت محافظة الانبار على ما نسبته (38.5%) من المجموع الكلي للحقائب الوزارية في حين كان نصيب كردستان العراق ثلاث حقائب فقط وبغداد خمس حقائب ، بينما كان نصيب الوسط والجنوب أربعة حقائب فقط وعلى الرغم من ادراك المجتمع للتوزيع غير العادل الذي وجه بالرفض الا انه لم يكن بمقدورهم تغيير ذلك

([1])جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية / العراق (1968، 2002) ، الطبعة الثانية ، الرسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2015، ص40 ، 44.

([2]) وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط أدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة(1921،2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007، ص130.

([3]) وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط أدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة(1921،2006)،مصدر سابق ،ص 131.

([4]) سيران قاسم حمود، سلطة الرئيس في الانظمة المتعاقبة في العراق في الفترة الزمنية 1920،2003 ،مصدر سابق، ص 512،513.

([5]) خميس هاشم عبدالله ، الدولة العراقية ... نشوئها ومراحل تطورها ، مصدر سابق ، ص59.

الوضع[1] . وخلال هذه السنوات الثلاث الاولى من حكم البكر قامت حكومته بعدة انجازات وفي مقدمتها الاتفاق مع الاكراد لوقف القتال في شمال العراق [2].

إذ تعد القضية الكردية أحد ابرز الاسباب لانعدام الاستقرار الداخلي للدولة كما تعد اكبر عقبة واجهت حزب البعث بسبب انها كانت تحتاج إلى بلورة صيغة نظرية وعملية تنسجم مع طموحات الكرد القومية من جهة ، ومع وحدة العراق ولا تتعارض مع وجود حزب البعث في الحكم من جهة أخرى سعت الحكومة إلى اجراء مفاوضات مع مصطفى برزاني لكنها لم تنجح [3].

لذا عمدت الحكومة على تركيز جل اهتمامها على شق الصف الكردي وزرع بذور التفرقة خاصة بعد إن وجدت جماعة المكتب السياسي أكثر تعاوناً معهم فتمكنوا من خلالهم تحجيم دور مصطفى البارزاني كقائد للحركة الكردية في العراق . كان من تداعيات ذلك شن هجوم عسكري من قبل قوات المكتب السياسي وذلك في 6 تشرين الاول 1968م دار النزاع ما بين الطرفين لمدة ستة ايام انسحب بعدها قوات المكتب السياسي لعدم تمكنهم من السيطرة واستمرت الهجمات حتى قامت قوات الجيش بالتدخل وردت على تلك الهجمات رداً كان الأعنف منذ عام 1966م اذ استخدمت الحكومة القوات الجوية لضرب مسلحي الحركة الكردية واستمرت الهجمات المتبادلة حتى بداية عام 1969م.فأتبعت الحكومة (سياسة الأرض المحروقة*) وهددت بإزالة أي قرية تتعاون مع مسلحي الحركة الكردية وعلى الرغم من الضغوطات المختلفة التي اتبعتها الحكومة الا إن النزاع ظل مستمراً وبعد أن اكتشفت الحكومة إن لا خيار امامها غير التفاوض حول مسألة منح الحكم الذاتي[4].

([1]) كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين /العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب الثامن ، الجزء الاول (نهوض الجمهورية 1967، 1980م) ، الطبعة الاولى ، دار اراس للطباعة والنشر ،اربيل ، 2013،ص27.

([2]) فايز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، مصدر سابق، ص22.

([3]) حيدر سمير غانم ، الأوضاع السياسية لكُرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968، 1979) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 2019، ص59،52.

(*) سياسة الارض المحروقة :، هي إستراتيجية حرب تقوم القوات المنسحبة من الحرب بموجب هذه السياسة بتدمير مدن أو قرى كاملة ، والمنشآت ،والزراعة وطرق النقل والبنى التحتية كافة والهدف من ذلك هو حرمان العدو المتقدم من الغذاء والمأوى والوقود والاتصالات والموارد القيمة الاخرى التي من المحتمل ان تكون مفيدة لهم كما إن لهذه السياسة تأثير سلبي ينعكس بشكل منتظم على السكان المدنيين غير المشتركين في الحرب ، وعلى السكان المشتركين فيها أيضاً . للمزيد ينظر المصدر : Alexander Schwarz and Maria Grigat – Scorched Earth Policy –Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit Bonn – Germany,Bonn-Germany,2015,P1.

([4])حيدر سمير غانم ، الأوضاع السياسية لكُرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968، 1979) دراسة تاريخية، مصدر سابق،ص60، 69.

بناءً على ذلك التفاوض تم الاتفاق على منح المنطقة الكردية نوع من الحكم الذاتي كما عملت الحكومة على منح مجموعة من الاحزاب السياسية فرصة للعمل العلني ومنها الحزب الشيوعي الا ان هذه الفرصة تكون تحت شروط حزب البعث ووفقاً لذلك تم إقامة الجبهة القومية والوطنية والتي ضمت كل من حزب البعث الشيوعيين والاكراد أما فيما يتعلق بعمل هذه الجبهة فكان شبه معطل وذلك بسبب هيمنة حزب البعث على جميع مفاصل الدولة [1]. خدم تشكيل الجبهة الوطنية النظام في تكريس سلطته، وتوسيع قاعدته الجماهيرية بطريقة لم تستطع أي سياسة سابقة فعلها ومن زاوية أخرى إن محاولة حزب البعث بالتودد والاقناع لانضمام الحزب الشيوعي إلى الجبهة الوطنية والذي تك واصبح الشيوعيون جزءاً منها[2].

في عام (1973) تنازل عن نشاطاته السياسية وشعاراته الثورية من أجل الحصول على الفرصة التاريخية للمشاركة السياسية الا إن حزب البعث في المقابل كان يتهيأ للقيام بإجراءاته الحاسمة فقد قام بتدجينه وانعكس ذلك على تسهيل عملية ضربه، وتفكيكه بعد مدة قليلة اذ فام حزب البعث بإعدام عدد كبير من اعضاء الحزب الشيوعي، وسجن وتشريد الآخرين بعد إن تمكن حزب البعث في زمن البكر من التخلص من الشيوعيين ومناصريهم توجهت انظارهم نحو القوى والاحزاب المعارضة للنظام ولا سيما الاحزاب الاسلامية ،والقومية وفي ظل موازاة تحرك اسلامي تارة ،وتوتر في الاوضاع السياسية والاقتصادية تارة أخرى اصدر الحزب قراراً بأن الحركات الشيعية ورموزها تُعد حركات ورموز غير وطنية ومعادية لنظام الحكم كما اتهمها بالشعوبية ووصف العرب بأنهم ليسوا عرب واصولهم ايرانية وغيرها من اجراءات التعسف والتهميش من أجل وضع حل للتخلص من تلك التوترات[3] .

لم يتوقف النظام البعثي عند هذا الحد فمع بروز نائب البكر صدام حسين قام بشن حملة ضارية ضد حزب الدعوة الاسلامي وقادته عام (1974) اذ بدأت الحملة بإعدام خمسة من اعضاء حزب الدعوة وملاحقتهم واعتقال المئات منهم ،وكذلك شمل الاعتقال عدد من خطباء المجالس الحسينية وإبعاد عدد كبير منهم إلى إيران تحت ذريعة أن أصولهم إيرانية كما قاموا بإغلاق المدارس الدينية والمساجد والجمعيات الثقافية والمكتبات الاهلية العامة لا سيما في المدن والعتبات المقدسة[4].

وبحلول عام (1975) بدأت السلطات المحلية تشدد الخناق على من يقيم الشعائر الدينية من الشيعة في عاشوراء فضلاً عن ذلك أجبرت السلطات ادخال مبادئ حزب البعث في الخطب، والقصائد وتقديم الولاء

---

(1) فايز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، مصدر سابق، ص22.

(2) ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية (دراسة للتغيرات البنيوية التي حدثت في العراق حتى عام 2003) ، مصدر سابق ، ص198

(3) ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية (دراسة للتغيرات البنيوية التي حدثت في العراق حتى عام 2003) ، مصدر سابق ،ص 196.

(4) المصدر نفسه ، ص198.

للسلطة وفي العام التالي أيضاً منعت الحكومة مسيرة شعبية على الارجل من النجف الى كربلاء التي تعد من التقاليد الشعبية داخل المجتمع ويكمن سبب منعها في تخوف الحكومة من أن تتحول هذه المسيرة إلى مظاهرة شعبية فتشكل خطراً على النظام الحاكم إلا أنها تحولت فعلاً إلى تظاهرة شعبية وجوبهت من قبل الجيش بالدبابات والهليكوبتر والاسلحة وسقط على اثرها عدد كبير من الجرحى والقتلى وزج عدد اخر في المعتقلات والسجون[1].

وبحسب بطاطو أنَّ اضطرابات مسيرة النجف وكربلاء تعود لأسباب عدة ابرزها نقص مياه نهر الفرات والقيود التي فرضتها الحكومة على حلقات الدراسة الدينية، والمسيرات الشعبية الشيعية[2]. ومن مظاهر التهميش والعنصرية اتجاه الشيعة في العراق من قبل حزب البعث ما ذكره السفير العراقي عيسى صالح في تصريحاً له علني "أنّ أصول شيعة العراق فارسية أكثر منها عربية" على الرغم من أن الحقائق التاريخية والخاصة بديمغرافية العراق تؤّكد أن أصل الشيعة في العراق هم قبائل عربية معروفة يشوبها بعض الاختلاط ، والتزاوج من عائلات قدمت من أيران نتيجة للعامل الجغرافي، ووفقاً لذلك بدأت نظام الحكم يشجع على التفرقة العنصرية والطائفية، وتفكيك الأسرة كما أطلق على المعارضين من الشيعة لقب (الطابور الخامس) مع ما تدل عليه هذه الصفة من الخيانة للوطن، والعمل مع العدو[3] .

أمَّا على صعيد السلطة فلم تخلُ هذه الفترة من النزاعات على الحكم لكنها لم تكن ظاهرة للعيان فقد شهدت هذه المرحلة بروز نائب الرئيس صدام حسين في الساحة الداخلية والخارجية فشغل مكانة مرموقة ميزته عن اقارنه من القادة البعثيين إلى حد إن البكر كان لا يظهر إلا في المناسبات الرسمية للدولة فقط [4] خلال تلك السنوات قضاها نائب للرئيس يعمل على توسيع نفوذه في الدولة ومع مرور الوقت بدأ بتضييق الخناق على البكر والتحكم فيه ، حتى أصبح في نهاية المطاف بإمكانه إبعاد البكر عن الرئاسة متى شاء[5].

في (16 حزيران عام 1979) بثت وسائل الأعلام آنذاك بياناً أعلن فيه البكر استقالته من منصب الرئاسة وتقلد عندها صدام حسين رئاسة الدولة عندها شرع لضرب مشروع الوحدة الوطنية مع سوريا اولاً وثانياً تخلص من كل قيادي بعثي ذو توجهات قومية من خلال سناريو مخطط لا مثيل له في تاريخ التآمر

---

(1)ابراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء سوسيولوجيا الخطاب الشيعي ،الطبعة الاولى ، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999،ص76، 78.

(2) حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط والاحرار)، الكتاب الثالث، مصدر سابق، ص405.

(3) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق (من ثورة العشرين إلى الحرب الأميركية المقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية) ، مصدر سابق، ص116.

(4) سمية جمني ، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / قسم العلوم الانسانية ،التاريخ ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2015، ص12.

(5) جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية / العراق (1968، 2002) ،مصدر سابق ، ص45، 46 .

وذلك بتآمره على رفاقه وتصفية اغلبهم (قاعة الخلد) وبذلك أصبح العراق صدام (فإذا قال صدام –قال العراق) فضلاً عن ذلك قام بأختصار الحزب في شخصه وجعل من الحزبيين رجال أمن وسلطهم على الشعب العراق وتعد هذه نقطة البداية لتوجهه الدكتاتوري[1] وبعد مضي ثمانية أيام أعلن عن اكتشاف محاولة انقلاب على النظام فتم تشكيل محكمة حزبية خاصة وأعدم فيها 22 من كبار أعضاء حزب البعث ان الاعلان عن محاولة الانقلاب على النظام وبعدها اعدام القيادين في الحزب دليل على إنه لا يوجد تساهل مع أية محاولة للمعارضة على النظام سواء من الحزب نفسه أو من خارجه فأصبح المجتمع العراقي أمام خيارين أما خضوعهم التام لحكمه، أو الوقوع في قبضته التي تنتهي بالموت[2] .

إنَّ اتباع نظام شمولي واستبدادي في الحكم وممارسة مختلف أساليب العنف والقسوة والتطويع والتطبيع كان الهدف منها هو عسكرة المجتمع فضلاً عن إشاعة ثقافة الترهيب والخضوع ماهي الا محاولة تسعى الحكومة من خلالها إلى تحويل المجتمع بجوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى مؤسسة عسكرية تخدم الدولة ومع هذا لا بد من تحويل سلوك الافراد في المجتمع ، وافكارهم وقيمهم ومعاييرهم المدنية إلى أخرى عسكرية تحت ذريعة ظاهرها الدفاع عن الوطن والولاء له والتضحية في سبيله ومواجهة أي خطر يهدد أمن الدولة ، الا إن الهدف من كل الاساليب التي تم اتباعها هو أحكام السيطرة على المجتمع بكافة أفراده وتنظيمهم تبعاً لسلوكيات وقيم خاصة تسهم في فرض الهيمنة عليهم ومن ثم إخضاعهم لأيدولوجية البعث و العمل بمشاريعه واحلامه التوسعية ومخططاته[3]. وتحت وطأة هذه الاوضاع من البديهي إن تهيمن النزعات العسكرية وتتنامى، وفي المقابل تتآكل هياكل المجتمع المدني وهيمنة الاستبداد وانحسار دور الدولة في الشؤون العامة أمام السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بمصالح وأمن الحاكم المستبد[4] وبذلك تحول حزب البعث والاجهزة الامنية وحتى الاعلامية إلى أجهزة صناعة للهوية العراقية الجديدة التي تتسم بعسكرة المجتمع[5] .

من الجدير بالذكر منذ تشكيل الدولة العراقية عام (1921) كانت هناك مساعي ومحاولات لدمج القبائل والعشائر والطوائف والقوميات لتكوين مجتمع مدني يكون ولائه الاول إلى الوطن وقد نجحت تلك

---

(1) سمية جمني ، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مصدر سابق ، ص12.

(2) ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية (دراسة للتغيرات البنيوية التي حدثت في العراق حتى عام 2003) ، مصدر سابق، ص199 – 197.

(3) ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية (دراسة للتغيرات البنيوية التي حدثت في العراق حتى عام 2003) ، مصدر سابق ، ص197.

(4) طالب مهدي الموسوي، المجتمع العراقي (دراسات وأبحاث اجتماعية)، الطبعة الاولى ، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ، 2015، ص143.

(5) علي طاهر الحمود ، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، بدون طبعة ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، بغداد ،2012، ص176.

المحاولات بصورة نسبية إلا إن الانقلابات والصراعات الداخلية التي شهدها العراق حالت دون اتمام ذلك، والتي كان آخرها انقلاب حزب البعث ومع تسلم صدام حسين السلطة شهد العراق لأول مرة اندماج العشيرة ولكن ليس مع المكونات المجتمعية وانما اندماجها بالمؤسسة العسكرية وذلك عن طريق التلاحم القرابي والمناطقي والتحالف العشائري التي شكلت قاعدة مساندة للحزب مما ساهم ذلك في تداخل القيم والاعراف العشائرية بقيم واعراف المؤسسة العسكرية والحياة الحضرية فظهرت صور من الاندماج الاجتماعي التقليدي الذي جعل السلطة تنحصر في يد القبيلة فقط و تحطيم الدولة البرلمانية من خلال اضعاف الطبقات الاجتماعية وتفكيك الطبقة الوسطى[1].

ومن تداعيات ذلك استردت العلاقات العشائرية بعض قوتها واعرافها بعد أن اقر النظام الدكتاتوري العمل على إعادة انتاج القيم العشائرية وتقاليدها وترسيخها في المجتمع وايضاً استخدام القوانين العشائرية كالدية والفصل والثأر والحسم وغيرها وبذلك اصبحت العشيرة محل المجتمع المدني المتحضر، كما اسس مكتب للعشائر فأخذت العشائر تدين بالولاء لصدام حسين كما عين افراد من العشائر السنية بمناصب مهمة في الدولة[2].

إنَّ توجه نظام الحكم إلى دعم النزعة العشائرية المعتمدة على ما تخلف من قيم بدوية لأنها كانت بحاجة إلى رأي عام مساند لها فتوجهت نحو تشجيع ما موجود أصلاً في المألوف الاجتماعي للتظاهر بأدوات العنف المسلح والتباهي به بمثابة مظهر من مظاهر القوة[3] .وأما على صعيد المعارضة الشيعية التي كانت امتداداً للمعارضة في الحقبة السياسية السابقة فلم تمضِ إلا سنوات قليلة من الحكم الدكتاتورية حتى انتهت بكافة صورها المنظمة سواء بطابعها العلماني ،أو الاسلامي لقد كانت قسوة، وتهميش ودموية النظام مع الطائفة الشيعية بمقدار من الفعالية إلى حد لم يجرؤ أحد على الخروج بأية مظاهرة احتجاجية ضد النظام مهما كانت الاسباب واستمر هذا الوضع حتى بدايات الحرب مع أيران التي عدت بمثابة بداية الانفراج لأي حركة سياسية شيعية إسلامية التي كان ينظر إليها بالخيانة أو عميلة لإيران فشهد مطلع الثمانينات هجرة مئات الالاف من العراقيين ينظر جدول(3) ممن رفضوا الخضوع لسياسة القمع المفرط واضطهاد الحريات المدنية التي كان يمارسها النظام الدكتاتوري[4].

---

(1) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (البحث عن الهوية) ، الطبعة الاولى، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2013، ص215، 216.

(2) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (البحث عن الهوية) ، مصدر سابق، ص216.

(3) طالب مهدي السوداني ، المجتمع العراقي (دراسات وابحاث اجتماعية)، مصدر سابق ، ص134، 135 .

(4)علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق ، ص176.

حتى أصبحت الحرية مفهوماً لا يرادفه على الأغلب سوى الفوضوية، والتجاوز على القيم الاخلاقية والقانون وبالأخص الفئات التي تتركز جغرافياً في وسط وجنوب العراق حيث تغلب النزعة العقائدية والشعائرية . فعمل على تقصير مفهوم الحرية وجعله يقتصر على إحياء الشعائر والطقوس الدينية إلى أن تصبح شبه أيديولوجيا إندماجية وليس ترابطية متعطشة للسياسة فتشكل خطراً على نظام الحكم[1].من خلال الجدول أدناه يتضح إن إيران أحتلت المرتبة الاولى في أعداد المهاجرين العراقيين في حقبة حكم النظام الدكتاتوري نحو (85%) من أعداد اللاجئين في المنطقة، تليها كل من الاردن و سوريا ثم المملكة العربية ودول الجوار الجغرافي الاخرى على التوالي[2].

ويرجع سبب لجوء اكثر المهاجرين إلى أيران إن الفئة المضطهدة بصورة كبيرة من بين الفئات المجتمعية هم الطائفة الشيعية، فضلاً عن إتباع النظام لسياسة التهجير بعد اتهامهم من قبل الحكومة بأن اصولهم إيرانية وليست عربية او تبعيتهم لإيران ففي السنوات الاولى من الحرب هجر النظام الالاف من الموطنين كما موضح أعلاه من الشيعة العرب والتركمان والكرد وغيرها من القوميات العرقية الاخرى[3].

وبعد الثورة الاسلامية في إيران على الشاه بدأ الامر يقلق الحكومة خوفاً من إن تكون هذه الثورة مثالاً يحتذى شيعة العراق به، لذا مع بدء الحرب العراقية –الايرانية عام (1980)أخذت خطابات السلطة تتجه نحو إشاعة مسألة الهوية العربية القومية، والتفوق العربي بهدف فصل الشيعة العرب عن الشيعة الايرانيين إلى حد قيامه بإطلاق حملة دعائية مكثفة يؤكد فيها عروبة الشيعة العراقيين[4] .

(1) ياسر غالب أحمد ، أزمة الفعل السياسي في العراق : مأزق الحنين للدكتاتورية ، مقال نشر ضمن سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2023، ص5.

(2) علي حنتوش ، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الاولى ، دار الكنوز الادبية، بيروت ، 2000، ص219.

(3) علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق، ص177.

(4) علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق،ص177.

جدول (3) أعداد اللاجئين العراقيين لدى دول الجوار (1980-1988م)

ت	البلد المهاجر إليها	أعداد المهاجرين
1	ايران	600000
2	الاردن	50000
3	سوريا	53200
4	المملكة العربية السعودية	13200
5	تركيا	2200
6	الكويت	1700
7	باكستان	1200
8	لبنان	1160
9	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	400
10	المجموع	705060

المصدر : علي حنتوش – العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل – الطبعة الاولى – دار الكنوز الادبية- بيروت – 2000- ص219.

فضلاً عن ذلك عمل بأساليب عديدة على تهدئة الاقليات الاخرى وكبح جماح قاداتهم وفي مقدمتهم الاكراد[1] ان أجواء الحرب القائمة لم توقف العنف والاضطهاد الذي يتعرض له المجتمع العراقي على العكس فقد أخذت ثقافة العنف تنمو بشكل اوسع حيث استخدم النظام ابشع أساليب التعذيب لقمع الافراد وترهيبهم وخضوعهم وإعلان الولاء لحكمه ومن هذه الاساليب السيكولوجية الاعدام في الساحات العامة للهاربين من الجيش بتر الايدي وقطع اللسان أو الاذن وغيرها من الاعمال التي لا تمت للإنسانية بأية صلة فضلاً عن عمليات الإبادة الجماعية وذلك بالدفن الجماعي كذلك انعدام حرية التعبير وخنق الاصوات والتدخل في حياة المجتمع ومعرفة تفاصيلها اليومية كما نشر قيم تهدم المنظومة القيمية للمجتمع وسيادة القيم اللا اخلاقية كتجسس والوشاية إلى حد انعدمت الثقة ما بين الاقرباء والجيران فانغلقت الشخصيات على ذاتها واخذوا تجنب الحديث مع أي أحد حتى أصبح البعثيون أنفسهم فزعين من أن تتم الوشاية بهم تحت أية تهمة لدى أجهزة الامن مما ادى ذلك إلى انعدام شعور افراد المجتمع بالأمن الذي يعد أحد أهم متطلبات الحياة المجتمعية في أي دولة [2].

وأيضاً مع تزامن الحرب واستمرار الهجمات شهدت القومية التركمانية مسار من العنف التي كانت بدايتها قبل حلول عام 1980م الذي شملة حملة اعتقالات على نشطاء وشخصيات تركمانية بارزة ويرجع السبب في هذا الاستهداف هو الكشف عن حقيقة وجود (تنظيم طوراني*) في صفوف القومية التركمانية

(1) المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الحرب العراقية الايرانية 1980،1988، بدون طبعة ،بدون دار نشر، 1994 ، ص59.
(2)ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية ، مصدر سابق ، ص206، 205.

على الرغم من عدم وجود هذا التنظيم من الاساس[1] واخذت حمالات الاعتقالات، والتعذيب والابادة بالاستمرار. وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى في عام (1988) التي امتازت بطول مدتها وقسوتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما قدرت الخسائر البشرية العراقية نحو نصف مليون قتيل عراقي فضلاً عن من تم أسره الذي قدر عددهم بنحو (360الف) أسير[2]. وشهد عام (1988) حملة أبادة جماعية قادها النظام الدكتاتوري لصدام حسين ضد الاكراد في الشمال واستخدمت في هذه الابادة الاسلحة الكيمياوية التي راح ضحيتها (180) الف مواطن كردي ، كما دمرت أكثر من (4000) قرية وهجر اخرون عرفت هذه الحملة بالإنفال[3].

لقد جعلت النزاعات الداخلية والحروب المجتمع منشغل بالخوف من السلطة التعسفية واتباعها من جهة ورعب الحرب من جهة اخرى وبالتالي استنزفت طاقة وامكانية افراد المجتمع إلى جانب تدمير البنى التحتية كما دفعت العراق إلى ديون ضخمة من الدول العربية إلاَّ أنَّ ذلك لم يقف أمام استبداد النظام وتنامي القوة الفردية والتباهي بالجيش القوي فأدخل الشعب في حرب أخرى عام (1990) مع الكويت حرب الخليج الثانية بعد ما لم تصل المفاوضات ما بين الطرفين إلى حل فأرسل قوات من الجيش ومروحيات فاستولى عليها واعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة فيها بعد إجبار قادتها على النزوح ، إلاَّ أنَّ تداعيات هذه الحرب كانت ردة فعل الولايات المتحدة لم تكن بالحسبان فأرسلت قوة عسكرية كبيرة فشنت هجماتها من القصف الجوي على العراق كما فرضت عقوبات اقتصادية تمثلت بالحصار الذي كان ضحيته المجتمع العراقي[4] .

فقد أعلنت الولايات المتحدة وحلفائها الحرب على العراق وذلك في (17 كانون الثاني عام1991) . اخذت الطائرات والصواريخ البعيدة المدى الامريكية والحليفة لها بالقصف على مواقع معينة قد تم تحديدها سابقاً وتم نتيجة لذلك تدمير كافة البنى التحتية من جسور وطرق، محطات توليد الطاقة الكهربائية، شبكة

(*)التنظيم الطوراني: هو تنظيم يقوم على حركة فكرية قديمة تعرف بالحركة الطورانية متأثرة بالافكار التي انتشرت في اوروبا في بداية القرن التاسع عشر ، ومستمدة تسميتها من بحيرة طوران التي تتركز جغرافياً في وسط صحراء قره قوم الموطن الاصلي للاتراك والمغول والتتار والمانشو وغيرهم وهي المنطقة الواقعة جغرافياً ما بين روسيا والصين وتتلخص فكرة هذه الحركة والتنظيمات التابعة لها بإن الشعوب الطورانية (الاتراك، التركمان، المغول والتتار....) تمتلك صفات عسكرية استثنائية ومقدرة على الحكم والانجاز مما ساعدهم ذلك في فرض هيمنتهم على القسم الاعظم من العالم للمزيد ينظر المصدر : عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، الطبعة الاولى ، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999، ص268.

(3) المصدر نفسه ، ص267.

(2)اسلام محمد عبد ربه ، الحرب العراقية الايرانية (1988،1980م) ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2015، ص 231، 238.

(3) علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق ، ص179.

(4) John Robertson ، Iraq A History ، One world Publications، 10 Bloomsbury Street، London ،2015، P565، 570.

الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعامل صنع الأغذية، ومعامل الادوية، ومخازن المؤن، وغيرها من القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي دون أي استثناء، والعسكرية أيضاً .لقد استمر هذا القصف لمدة 45 يوماً لم يسلم اي هدف من تلك الغارات مهما كان صغيراً وكان من نتائج تلك الغارات قصف ملجأ العامرية الذي راح ضحيته (1000)موطن من الاطفال والنساء وكبار السن وغيرها من صور الحرب البشعة التي اطالت بالمجتمع العراقي التي لم تنته إلا بعد إن أعلن صدام حسين انسحابه من الكويت إلاَّ أنَّ عمليات الهجوم المتقطع عن طريق القصف الجوي ظل مستمراً حتى بعد الاعلان عن وقف اطلاق النار. على الرغم من الانسحاب والتدمير الذي لحق بالعراق بكافة قطاعاته وفئاته المجتمعية ،إلاَّ أنَّ فرض الحصار الاقتصادي بقي مستمراً حتى عام (2003) وسقوط النظام الدكتاتوري[1] .

لقد خلق ذلك الحصار وضعاً وكارثة انسانية لم تحدث من قبل، وأن من التداعيات التي لحقت بالمجتمع زيادة في اعداد الوفيات اذ قدرت ما بين مليون ومليون ونصف لا سيما ان اغلب المتوفين من الأطفال كما اوضحت اليونيسيف بعد اجراءها دراسات استقصائية في عام (1999) ، وتعد أولى الدراسات منذ عام (1991) مختصة بوفيات الاطفال دون سن الخامسة والامهات في العراق واشار إلى أن عدد المتوفين ضعف المعدل الذي كان سائداً قبيل (10) سنوات ومن الاسباب التي دفعت إلى هذا العدد من وفيات السكان بسبب المياه الملوثة ، انعدام وجود الاغذية ، انعدام وجود الرعاية الصحية واللوازم الدوائية فضلاً عن انخفاض دخل الفرد ان هذه الازمة الصحية التي شهدها العراق امتزجت مع الازمتين الاقتصادية والاجتماعية اللتان تسبب فيهما الحصار المفروض والحرب [2] .

ويجدر بنا التطرق إلى إن الأوضاع الداخلية للعراق بعد غزو الكويت لم تشهد أي استقرار إذ انطلقت الانتفاضة الشعبية ضد النظام ، وذلك بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت تعتريها حالة من الفوضى الشديد كما تملكها الحنق على النظام الدكتاتوري الذي اوصلهم إلى تلك الحالة بدأت الانتفاضة من وسط مدينة البصرة بعد إن كسر حاجز الخوف والخضوع فقامت حركة احتجاجية ضخمة لم تشهدها البلاد من قبل شملت محافظات الجنوب، والوسط والشمال كما انظم عدد كبير من قوات الجيش للانتفاضة وقد تم اطلاق سراح السجناء الوطنين وجرى قتل واعتقال المسؤولين الحكوميين في بعض المحافظات وبعد المواجهات المستمرة بين نظام الحكم والمتظاهرين المعارضين للنظام. استطاعت قوات الانتفاضة فرض

([1])حامد الحمداني ، صدام والفخ الامريكي (غزو الكويت وحرب الخليج الثانية)، الطبعة الاولى ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، 2011، ص143، 155.

([2])دراسة مقدمة من حكومة جمهورية العراق إلى الامين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن ، مجلس الامن ، الامم المتحدة ، 2001، ص6،7.

سيطرتها على الأجزاء الجنوبية، والفرات الاوسط ومنطقة كردستان في غضون اسبوعين فبدا النظام الدكتاتوري قريباً من السقوط[1]، في حين ردت الحكومة على هذه الاحتجاجات بالقصف المدفعي واستخدمت أيضاً الطائرات المروحية للقصف كما اتبعت اقسى اساليب العنف من أجل أحكام السيطرة على الوضع فقد طالت عمليات القصف في محافظتي كربلاء والنجف الاحياء السكنية، والمراقد المقدسة وعلى الرغم من استمرار الصِدام بين الطرفين إلاَّ أنَّ الانتفاضة اخذت بالانحسار بعد النصف من آذار اذ سمحت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لقوات الحرس الجمهوري بالعبور كما سمحت لصدام حسين باستخدام الطائرات الحربية، وصواريخ أرض- أرض وغيرها من الاسلحة الاخرى بهدف قمع الانتفاضة واستعادة سيطرته على البلاد [2] كما استخدمت قوات النظام أبشع اساليب العنف لقمع الانتفاضة إلى أبعد حد من اللاانسانية تمثلت بإقامة مقابر جماعية لأعداد تزيد عن مليون شخص وأيضاً اختفاء أكثر من ألف شخص من تابعي المرجعية العليا في النجف الأشرف وغيرها من صور أساليب العنف العشوائي[3].

استمرت حالة التوتر الشديد في العلاقات ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وفي(16 كانون الأول عام 1998) قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقصف جوي على العراق استمرت لمدة أربعة أيام أطلق على هذه العملية بـثعلب الصحراء تحت ذريعة عدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبحث عن أسلحة الدمار الشامل ، وبعد أدراك الولايات المتحدة أن السياسة التي اتبعتها في فرض الحصار الشامل على العراق وعمليات حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه أي إن سياسة الاحتواء المزدوج باءت بالفشل في اسقاط نظام الحكم الدكتاتوري توجهت إلى استخدام استراتيجية مغايرة وذلك بإعلانها عن نيتها بإسقاط نظام حكم صدام حسين عن طريق استخدام القوة[4].

بعد أن تمكنت قوات النظام من قمع الانتفاضة والسيطرة على تلك الاجزاء اتجهت بعدها نحو الاجزاء الشمالية في كردستان لقمع انتفاضة الشعب الكردي وتدميره مما سبب ذلك هجرة أكثر من مليون مواطن كردي نحو الحدود التركية هرباً بأنفسهم من العنف والبطش من قبل نظام الحكم والتي لم تحل الا بعد تدخل المجتمع الدولي واعلان تلك المنطقة خالية من أي وجود عسكري للقوات العراقية ، وأنَّ هذه المنطقة تعتبر منطقة حظر للطيران ينظر خريطة (4)، فتمكن الاكراد بعد ذلك من حكم انفسهم ذاتياً تحت رعاية دولية[5]

---

(1) حامد الحمداني ، صدام والفخ الامريكي (غزو الكويت وحرب الخليج الثانية) ،مصدر سابق ، ص160، 161، 164.
(2) المصدر نفسه ،ص165.
(3)علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق، ص182.
(4) جعفر بهلول جابر ، الابعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق واثره في دول الجوار الاقليمي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة النهرين ، 2013، ص26.
(5) علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق، ص182، 183.

· كما شمل الهجوم من قبل قوات النظام المكون التركماني في كركوك فبعد بشن هجوم واسع على المدينة مستهدفة التركمان والعرب والاكراد تعرض التركمان في مدينة التون كوبري إلى مجزرة قتل فيها (100) شخص من التركمان إذ تم اعدامهم وسط المدينة من قبل قوات النظام البعثي [1] وفي السنوات التي اعقبت انتفاضة عام (1991) شهد النظام محاولات انقلابية عديدة من قبل المكون السني خلال أعوام (1992، 1993، 1994) فضلاً عن عدد من المسؤولين الحكوميين كل هذه الأحداث المتعاقبة أدت إلى سقوط النظام بشكل تدريجي وبقيت الصورة القائمة للمجتمع هو عدم التوازن القومي والطائفي بين أفراده حتى سقوط النظام بشكل نهائي عام (2003) [2]، إن السنوات التي سبقت عام (2003) كانت تمهيداً بمرحلة جديدة في حياة المجتمع العراقي .

خريطة(4) مناطق حظر الطيران عام 1991م في العراق

(1)علي طاهر الحمود ، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، بدون طبعة ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، عمان ، 2021، ص11.

(2) علي طاهر الحمود ،العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) ، مصدر سابق، ص185.

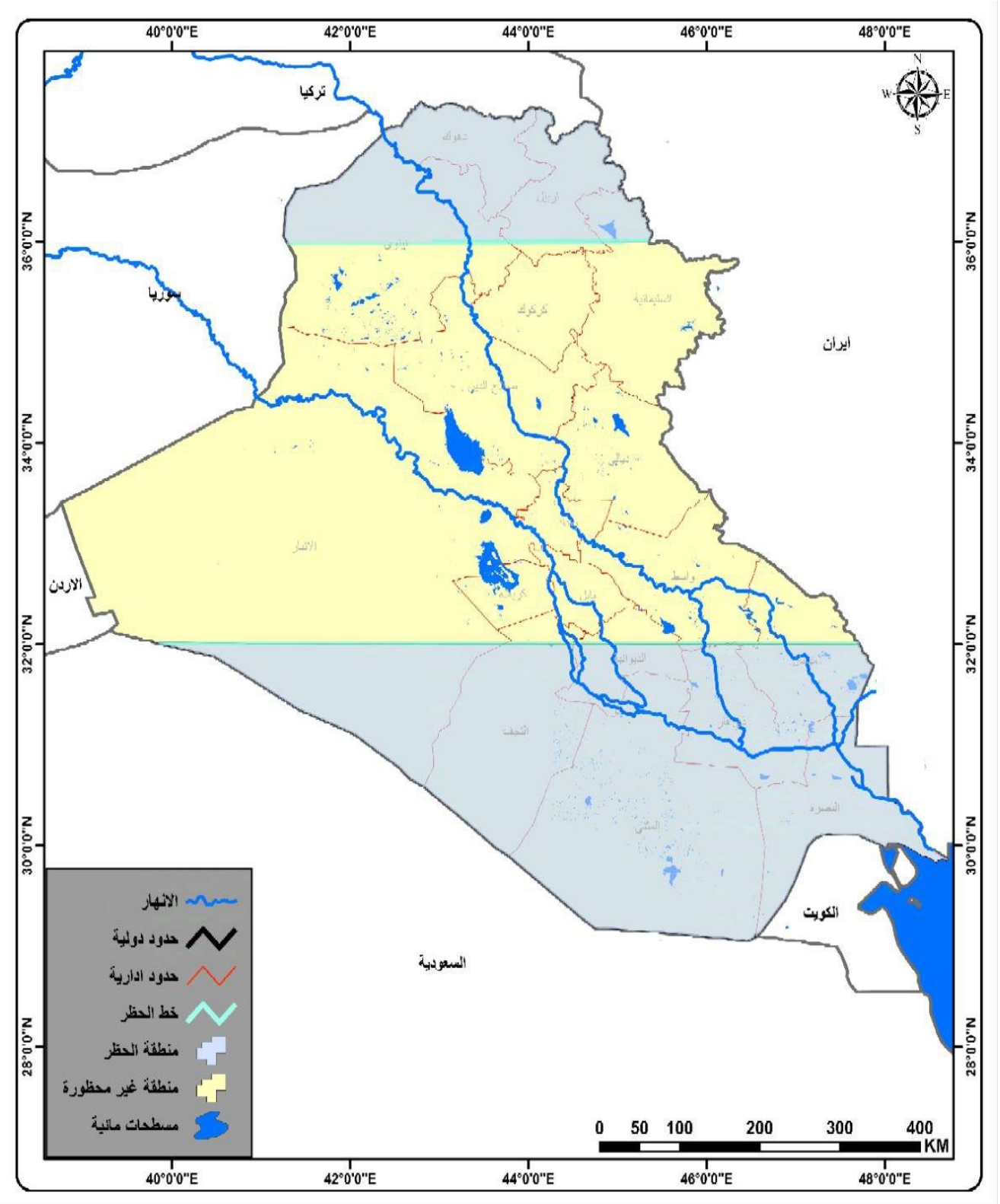

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على علي طاهر الحمود –العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية)– بدون طبعة – مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية – بغداد -2012 ص182.

ث- الاوضاع السياسية بعد عام 2003 :-

دخل العراق بعد الغزو الامريكي في (9 نسيان عام 2003) مرحلة جديدة ومهمة بكافة معطياتها وتفاصيلها تمثلت بتحول نظام الحكم، وانتشار الفوضى وتفشي العنف بصور مغايرة بين فئات المجتمع وغيرها[1] كما شهد تحولاً ديمقراطياً لم يشهده من قبل إلاَّ أنَّ هذا الانتقال لم يكن بالإمر السهل في مختلف المراحل ، والسنوات بسبب تعثر مجمل عملية إعادة بناء الدولة مما أنعكس سلباً وبالأخص فيما يتعلق بمسألة التنمية السياسية[2]. فالتحول السياسي تمثل بتغيير نظام الحكم السياسي من نظام شمولي قائم على الحزب الواحد إلى نظام سياسي متعدد قائم على التعددية الحزبية فمنذ تلك اللحظة ظهرت أحزاباً سياسية لها أيديولوجياتها المتباينة منها الدينية، والقومية وتضم كل منها تفرعات عديدة[3].

أولى الخطوات التي شهدها التحول في العراق بعد الاحتلال الامريكي هو حل كافة المؤسسات الامنية والسياسية وعلى رأسها وزارة الأمن والمخابرات والدفاع، ووزارة الخارجية مما نتج عن ذلك حدوث اضطرابات في قطاعات الدولة جميعها الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وبطبيعة الحال فأن حالة الفراغ الأمني والسياسي التي تشهدها الدولة أدت إلى تحولها لأرض خصبة تستقطب الجماعات المسلحة من خارج الحدود الجغرافية للدولة وتحت مسميات جهادية مختلفة [4] .

ويمثل الوضع السياسي والأمني في العراق أبان تلك المدة التحدي الأكبر من بين التحديات الاخرى التي واجهتها الدولة في مرحلة تحولها الديمقراطي كونها لها الدور الأكبر في مسألة بناء الدولة وتطويرها وتنميتها وتحقيق الامن والاستقرار انطلاقاً من طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة وموقفها من المتغيرات والعوامل المؤثرة في عملها بما يتعلق بمسألة بناء الدولة إلا إنها واجهت تحديات عديدة في عملها انعكست سلباً على الأوضاع التي يعيشها المجتمع فضلاً عن السياسات المتبعة والتي لا تتلاءم مع متغيرات تلك اللحظة ومنها سياسة المحاصصة [5] وتعد هذه السياسية من أبرز وأهم معوقات تحقيق الأمن والاستقرار داخل مجتمع متنوع إذ تقوم سياسة المحاصصة تبعاً للتمثيل النسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة

([1]) بركات حيزية ، أزمات الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، الجزائر ،2016، ص56.

([2]) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003 ، الطبعة الأولى ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ،2021، ص65.

([3]) أسعد طارش عبد الرضا ، التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 15،7، العدد 21، الجامعة العراقية، 2023، ص1.

([4]) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ،ص82.

([5])وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،2018، ص135.

أي بما يتماشى وكثافتهم السكانية وعليه أدت إلى خلق أجواء التعصب الديني الطائفي والاثني وأيضاً تمثيل المصالح الفئوية بعيداً عن المصلحة الوطنية وتنامي ثقافة الهوية الفرعية بشتى صورها على حساب الهوية الوطنية[1]. كما زاد من حالات التهميش والأقصاء وشعور أغلب الفئات بالظلم والاضطهاد ومن البديهي إن ينتج عن ذلك تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وزيادة حالة الفوضى والتدهور التي كان يعيشها المجتمع وضعف مواجهته لموجات من التحديات التي كانت تستهدف ماضيه وحاضره ومستقبله [2].

إن مشروع المحاصصة وتكريسه قتل مفاهيم الديمقراطية التي كانت المشروع المراد تحقيقه بعد سقوط النظام ومن هذه المفاهيم التي انعدمت المعارضة السياسية، الأغلبية السياسية، الأقلية السياسية وأيضاً شل حركة الحكومة ومجلس النواب في تحقيق الاستقرار للمجتمع فضلاً عن عدم قدرة الحكومة خلال تلك السنوات التي اعقبت سقوط النظام على الاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين في ظل تلك الظروف التي اتسمت بسيادة الفوضى والطائفية وتدهور الاوضاع الامنية وما لعبه التدخل الامريكي خلال تلك المدة[3] فأدى ذلك إلى تحول المكون السياسي إلى المكون اجتماعي أي أن نائب البرلمان أصبح يمثل طائفته، أو مذهبه وليس عامة الشعب كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية كافة وبالتالي فإنه لم يتمكن من طرح آرائه خارج نطاق كتلته أو جماعته أو طائفته التي يمثلها لأنه لم يجد استجابة بسبب تنامي الانتماءات الفرعية إن هذه السياسة لها تداعياتها المتمثلة تكريس جهاز الدولة لخدمة ومصالح جهة سياسية معينة ومن ثم يؤدي ذلك إلى إضعاف اداء جهاز الدولة ومعه تختل القيم الثقافية المتعلقة بالوطن المواطنة والمصلحة العامة والعليا للوطن[4].

إلى جانب ذلك شهدت هذه المرحلة بروز الانقسامات الطائفية، والعشائرية بين الفئات المجتمعية والتي ولدت حالة انعدام الاستقرار الأمني، وضعف الوحدة الوطنية وتفكك في النسيج المجتمعي مما نتج عن ذلك مجتمع تسوده القيم السلبية عند بعض فئاته على عكس المجتمعي المدني الذي تسوده منظومة قيمية اخلاقية والتي تؤدي إلى التمتع بالحرية والاستقلال والانسجام المجتمعي والتعايش السلمي[5] .لقد شهد المجتمع العراقي صور مختلفة من العنف اذ أخذت مظاهر الاحتقان والعنف الطائفي بالتصاعد فزاد ذلك من سوء الاوضاع فشملت ممارسات العنف عمليات[6]استخدام السيارات المفخخة التي وقع ضحيتها مئات

---

(1)ورقاء محمد رحيم ، الأمن المجتمعي في العراق بعد العام 2003، مجلة المعهد ، العدد11 ، 2022، ص295.

(2) بدرية صالح عبد الله ، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد 20،8، العدد11، الجامعة العراقية ، 2021، ص7، 8.

(3)المصدر نفسه ، ص8.

(4) وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003،مصدر سابق، ص136، 137.

(5) بدرية صالح عبد الله ، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ، ص8.

(6) المصدر نفسه ، ص8.

المواطنين فحدثت عشرات من حالات التفجير وفي كافة المحافظات واخذت التفجير بالسيارات المفخخة بالاستمرار، كما تعرض العلماء العراقيين والأكاديميين في الجامعات والأطباء للخطف والقتل والاعتقالات المنظمة مما انعكست هذه الصورة من العنف على زيادة ظاهرة الهجرة إذ هاجر العشرات من هذه الفئات إلى خارج العراق، بهدف تفريغ المجتمع من العلماء والكفاءات المتميزة . وأشارت إحصائية عراقية إلى أنَّ أكثر من (1500) شخصاً من اساتذة وأطباء وعناصر في الأجهزة الامنية سابقاً قد تم اغتيالهم ولم تتمكن الأجهزة الامنية من الكشف أو إلقاء القبض على فاعليها . وأيضاً تزايد عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في أماكن متفرقة، وفي حلول عام 2006 م زاد عمليات العنف الطائفي بصورة واسع وخاصة في بغداد حيث أصبحت عمليات القتل تتم على الهُوية، والاختطافات من قبل ميليشيات ارهابية مسلحة واستخدام الأحزمة الناسفة في عمليات التفجير، والتهجير الطائفي فبدأت هجرة داخلية واسعة أعادت صياغة المشهد الاثني والطائفي في العراق[1].

فقد أشارت جمعية الهلال الأحمر العراقية إلى أن (170 ألف) أسرة قد تم تهجيرها قسراً على اساس طائفي من بغداد وحدها وقارب عددهم نحو مليون شخص[2] وتحولت هذه الفوضى والتدهور والتخريب بمرور الوقت إلى حرب تهدد بتفكيك البلاد على كافة الاصعدة إلى حد شمل العنف نطاق الدولة بأكمله فأخذ تيار الهجرة بالتوسع على المستويين الداخلي والخارجي إلى حد لجوء بعض العوائل للهجرة غير المشروعة عن طريق البحار والمخاطرة من أجل الحصول على لجوء من الدول الاوروبية. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة (**IOM**) أشارت إلى وجود (41189) أسرة مهجرة داخل العراق في عام (2006) [3].

إنَّ زيادة حدة عملية التهجير هذه حدثت بعد قيام الجماعات الارهابية بتفجير المراقد المقدسة، والمساجد والكنائس والتي كانت بدايتها تفجير مرقد الأماميين العسكريين (عليهم السلام) في سامراء فأشتد الصراع الطائفي أكثر فضلاً عن عمليات الاغتيال لشيوخ المساجد وروادها اذ قدر عدد الذين تم اغتيالهم خلال هذه المدة ما يزيد عن (300) شخصاً[4] ارتبطت تلك الاحداث بمسألة التهجير التي أخذت تزداد فقد اتجه العرب من الطائفة السنية ينتقلون إلى الشمال والغرب من البلاد، في حين اتجه العرب من الطائفة الشيعية نحو الجنوب والمسيحيون إلى أقصى شمال العراق إن هذه الظروف التي بات المجتمع يعشيها ترجع إلى تنامي

---

(1)هيفاء أحمد محمد ، الاستراتيجية الامريكية وأثرها على الوضع الامني والاجتماعي في العراق ، قسم الدراسات الافريقية ، مركز العراق للدراسات ، جامعة بغداد ، 2008، ص144،143.

(2) المصدر نفسه ، ص144.

(3) صافيناز علي حسين ، الربيع العربي في نظرية صِدام الحضارات ،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2019، ص135، 136.

(4)هيفاء أحمد محمد ،الاستراتيجية الامريكية وأثرها على الوضع الامني والاجتماعي في العراق، مصدر سابق ، ص145.

مشاعر الخوف من الاضطهاد والتعسف وتكرار تجربة الماضي لدى الشيعة يقابلها مشاعر الخوف من المستقبل واحتمالية التمييز لدى السنة مما أدت هذه الافكار إلى تعميق الأزمة وزيادة انعدام الثقة بين الطرفين فضلاً عن تنامي مشاعر الولاءات الفرعية بعيداً عن الانتماء الوطني[1].

لقد أشار علي الوردي على أن المجتمع العراقي يتسم بظهور معالم الصراع والازدواج بين البداوة والانتماء إلى القبيلة أو العشيرة وبين الحضارة والتحضر فتسيطر الحضارة تارة ، والقبلية تارة أخرى وسيطرة أي منهما تنجم عن[2] أي العاملين أكبر أدى ذلك إلى نموه وتوسعه وتعد البيئة الجغرافية هي المؤثر الرئيس في تشجيع نمو أحدهما وبالنسبة للمجتمع العراقي منذ عام (2006) والفوضى التي شهدها البلاد، ونظام الحكم القائم على المحاصصة والجماعات تحول البلاد إلى بيئة مشجعة لنمو الولاءات فبدأت تظهر صور متعددة منها، وبصيغ متباينة لجأ البعض إلى الاحتماء بالولاء الطائفي، بينما لجأ البعض الآخر إلى الولاء القبلي (العشيرة) ، وغيرهم لجئوا للاحتماء بالمناطقية من خلال الانتساب إلى سكانية في منطقة جغرافية معينة من أجل حمايتهم، والدفاع عن مصالحهم ووجودهم[3] أستمرت هذه الأوضاع وغيرها من عوامل العنف وتفكيك بنية المجتمع حتى عام (2011) فضلاً عن انعدام الثقة المتبادلة ما بين المجتمع والحكومة وأكثر من ذلك [4] .

إنَّ هذه الصراعات وأساليب العنف لم تقتصر على العرب وفقاً لطوائفهم وإنما شملت أيضاً الاعتداءات والقتل والانتهاك وتهجير الأقليات القومية الاخرى التي تشكل تركيبة المجتمع العراقي إلى جانب الاكراد والعرب ومن أبرز تلك الانتهاكات التي تعرضت لها الاقلية المسيحية منذ عام (2003- 2011) القتل والتهجير استهداف دور العبادة الخاصة بهم وتفجيرها، وبحسب الاحصائيات الدولية إن نسبة الأفراد من المسيحيين الذين تم تهجيرهم قسراً تزيد على نسبة (40%) من أجمالي عددهم في العراق ويوضح جدول(4) أعداد الضحايا من الاقلية المسيحية للمدة(2003-2011) وتعرضوا خلال هذه المدة أيضاً إلى فرض نوع من (الاتاوات) فضلاً عن الضغوط التي كانت تفرض عليهم نظام معين يختلف عن تعاليم ديانتهم من قبل التنظيمات الارهابية أو المكاتب العسكرية خارج إطار الدولة في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى[5].

(1) خلود محمد خميس و يثرب خطاب منديل ، العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية 2014 دراسة في العاملين الداخلي والخارجي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد2، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، 2021، ص13.

(2) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار الرواق طباعة، نشر، توزيع ، بيروت ، 2001، ص18، 19.

(3) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ،ص82.

(4)بدرية صالح عبد الله ، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ، ص9.

(5) محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد ، سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش،مجلة قضايا سياسية ،العدد 65، بغداد2016،ص 326.

جدول(4) اعداد الضحايا المسيحيين في العراق (2003-2011)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
عدد الضحايا	84	211	98	80	158	77	28	92	13	841

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد - سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش-مجلة قضايا سياسية –العدد 65- بغداد- ص327.

إمَّا بالنسبة للأقلية الايزيدية فلم يختلف الوضع معهم عن بقية الاقليات فقد تعرضوا إلى انتهاكات عديدة من قبل التنظيمات الارهابية التي كانت ضحاياها بالمئات في حين طالت التهديدات بالاغتيال والتصفية الشخصية وتفجير دور العبادة ،هذه الدوافع مهدت إلى الهجرة القسرية بإعداد كبيرة وخاصة في المدة التي اشتدت فيها الهجمات الارهابية بين عامي(2005-2007م) [1]، يضاف لما ذكر النزاعات المعقدة ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم التي تسببت لهم بما يعرف بـ(المناطق المتنازع عليها) التي يشكل فيها الايزيدية (90%) من مناطق تواجدهم التي بدورها أدت إلى موجات من الهجرة القسرية لألاف من هذه الاقلية إلى أوروبا، ودول الجوار الجغرافي[2].كذلك تعرضت الصابئة المندائية خلال هذه المدة إلى هجمات كثيرة في مناطق سكنهم نتيجة لتردي الاوضاع الامنية ، فقد أشارت –مجموعة حقوق الانسان المندائية- خلال عامي (2008 و 2009) تم رصد (22) عملية اغتيال، و(13) عملية اختطاف، (29) هجوم ما بين هجمات مسلحة ، وعمليات أحراق الممتلكات ، أما ما بين عام(2009- 2011م) فقد رصد (31) عملية قتل ، و(14) عملية اختطاف، و(33) عملية تهديد وإلى جانب عمليات القتل والاختطاف او التهديد بها كانت هناك تهديدات لاعتناق الدين الإسلامي قسراً أو دفع الجزية[3] .

كما تعرض الشبك أيضاً بعد عام (2003) وما أعقبه إلى جملة من التحديات بسبب تردي الاوضاع الامنية ونمو الجماعات الارهابية وحسب الاحصائيات إن أكثر من (1352) من الشبك قد راح ضحية بين (2003-2013) وأيضاً تم تهجير أكثر من (3500) عائلة شبكية ، وفي المقابل عانوا من ضغوطات مورست اتجاههم كالتعدي على أراضيهم وممتلكاتهم ضمن مشاكل مناطق المتنازع عليها والتي أجبرتهم

(1) المصدر نفسه، ص 326.

(2) سعد سلوم ، الاقليات في العراق (الذاكرة، الهوية ، التحديات) ، الطبعة الاولى ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية ، بغداد ، 2013، ص101.

(3) محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد ، سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مصدر سابق ص328.

على تحديد هويتهم على أنهم أكراد تارة وضغوط الحكومة الاتحادية تارة أخرى وفي ظل هذه الاوضاع أصبحوا عرضة للانتهاكات ، والاغتيالات كرد فعل على معارضتهم السياسية لسلطات الاقليم الكردية[1].

فضلاً لذلك فإن هناك أقليات أخرى كـ(البهائيين ، الشركس ، التركمان) قد تعرضوا إلى الانتهاكات والتهميش والتهجير القسري بسبب تداخل انتمائهم القومي والديني ، فقد تعرض البهائيون إلى انتهاكات عدة منذ النظام السابق قبل (2003) وبعدها أيضاً كالترحيل ،الخطف والاغتيال ، التهديد وتغيير القومية بسبب سرية معتقداتهم وغموضها مما أدت إلى نفور محيطهم الاجتماعي عنهم . أما الشركس فقد تعرضوا لتحديات امنية كثيرة بسبب مسألة المناطق المتنازع عليها ، كما تم استهدافهم مرات عديدة بمن فيهم (الداغستان، الشيشان والاديغية) من قبل جماعات خارج عن القانون خلال نزاعات (2006-2007م) مما نتج عنه قتل، واغتيال، وتهجير عوائل شركسية عديدة [2]. كذلك بالنسبة للأقلية التركمانية فقد تعرضوا إلى عملية تغيير ديموغرافي بعد عام (2003) تحت ذريعة أعادة المرحلين في المناطق المتنازع عليها فضلاً عن الهجمات الدامية التي قامت بها الجماعات الارهابية مستهدفة المناطق التركمانية بصورة خاصة إذ استخدمت الجماعات الارهابية مختلف انواع العنف وتحديداً المناطق الجغرافية (آمرلي، تازة خورماتو، قزلرباط ، تلعفر وكركوك) [3].

فضلاً عن ذلك هناك أسباب سياسية أخرى ساهمت في توفير البيئة المناسبة لأعمال العنف، والقتل والاختطاف نشاط الارهابيين في العراق ومنها إن عملية التحول السياسي وبناء الدولة كانت في مرحلة التذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لعدم توفر الثقافة السياسية والتخطيط لبرنامج سياسي يهدف إلى تكوين دولة بالمعنى الحقيقي ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى التحول، والتحديث السريع في الخريطة السياسية للعراق بعد عام (2003)، وكذلك انتقال الدولة من دولة تقوم على نظام شمولي دكتاتوري إلى أخرى تقوم على التعددية الحزبية كما أنها تجمع ما بين الفيدرالية واللامركزية الادارية مما أنتج نظام إداري يعتريه الغموض والتداخل والخلط في الصلاحيات وفي أتخاذ القرارات كما يتسم بعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة وضعف قدرة الأحزاب والكتل السياسية التي تدير السلطة بعد عام 2003 على وضع برنامج تخطيط يحدد الاولويات في العمل وسن القوانين، واتخاذ القرارات، ومن زاوية أخرى انعدمت وحدة القرار السياسي، والصراع على السلطة والمنصب ومما لاشك فيه إن تؤدي هذه الأسباب كافة إلى أرباك وتدهور الأوضاع

(1) محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد ، سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مصدر سابق ،329328.

(2) المصدر نفسه، 329،331.

(3)بشار البياتي ، تركمان العراق .. من تهميش واضطهاد إلى مصير مجهول ، مقال نشر على وكالة الاناضول ،بتاريخ 2016\11\3 على الموقع الالكتروني WWW.aa.com.tr\ar : أطلعت عليه الباحثة بتاريخ 2023\8\22.

السياسية، الاجتماعية والأمنية في العراق مما سهل للعصبات الارهابية القيام بعملياتهم وتفكيك المجتمع وأثارة الفوضى[1].

إنَّ إهمال المصلحة العامة من قبل الكيانات السياسية، وغياب العدالة التوزيعية، وفشل العمليات التنموية أصبح من القضايا الجلية للرأي العام فشهد المجتمع العديد من الدعوات، والحركات لإصلاح العملية السياسية في العراق منذ عام (2011) بسبب مظاهر النفوذ والسلطة والفساد الاداري والاثراء السريع غير المشروع وغيرها فاستمرت الاحتجاجات للمطالبة بالإصلاح إلا أنها كانت تقابل بالوعود دون تنفيذ أي من تلك المطالب، فما كانت إلا مجرد تأجيل لمطالب المواطنين[2] .لقد أدى هذا التطور السريع، وضعف السيادة وعدم الاستقرار الذي ظل يعاني منه المجتمع العربي بمختلف مكوناته إلى الوصول في اغلب الأحيان لطريق مسدود في ادارة الحكم والسيطرة على زمام الامور فأعاد أنتاج الازمات التي كان لها الدور الاساس في تفجير الاوضاع وخروجها عن السيطرة[3].

وبدأ ما عرف بـالربيع العربي نتيجة للجوار الجغرافي وامتداد الطوائف والاعراق بين سوريا والعراق فظهور مؤشر الفوضى وعدم الاستقرار في سوريا انتقال إلى العراق فأسهمت تلك الاوضاع في أتساع نطاق العنف الطائفي في العراق واستمراره، فتصاعدت وتيرة الاحتجاجات ،والتظاهرات في الشوارع كنتيجة لحالة الكبت ،والاحتقان والغضب عند شريحة واسعة من أفراد المجتمع بهدف تغيير نظام الحكم والحاجة إلى الاستقرار والامن المنعدمين ومحاربة الفساد في ظل مؤشرات عدم الاستقرار وفي عام 2012م قمعت تلك الاحتجاجات وقتل العديد من المحتجين فأشعل ذلك وتيرة الاحتجاجات وغير طبيعتها .[4]

كانت هذه الاحتجاجات نتيجة لعدة عوامل الفقر وتفشي البطالة وتدهور الاوضاع الصحية للسكان فضلاً عن سوء وفساد الجهاز الاداري والسياسي كما أن سوء وفساد الجهاز الاداري ومشاكله على صعيد تنفيذ القرارات وعدم تمكنه من أداء دوره في مجالات الحياة كافة مما ينعكس على تفشي الازمات وتردي

([1])سعاد أبراهيم عباس، تحدي الارهاب في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية ، العدد 82، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2020، ص431.

([2])أسعد طارش عبد الرضا، التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة، مصدر سابق ، ص15.

([3])محمود الشناوي ، العراق التائه بين الطائفية والقومية (هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب) ، الطبعة الاولى ، دار هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2012 ، ص52.

([4])أريج عازم منصور، الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق(2003،2014)،اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، الاردن ، 2015، ص97، 98 .

الاوضاع وبالتالي يؤثر بصورة سلبية على الفرص التنموية ويتعدى ذلك فيؤثر على سلوك افراد المجتمع بصورة عامة فتخلق حالة عدم الاستقرار وتعم الفوضى كنتيجة لسوء وضعف الجهاز الاداري التنفيذي[1].

ولا بد من التنويه أن الفساد الإداري والمالي بعد عام (2003) قد مر بمرحلة تحول من عمل فردي إلى سياق جماعي مؤسسي عبر عمليات مخططة ومنسقة، وبالتالي تفكك المجتمع وانتشار الفوضى على نطاق واسع عدم وجود سيادة للقانون، تحكم والسلطة بيد القوي على الضعيف، مما ينعكس بالسلب في وحدة المجتمع والمواطنة ووجود فئة من المظلومين التي تشكل أحد مسببات أزمة الدولة فضلاً عن ارتباط الفساد بظاهرة السلاح فيكون للمفسدين مليشيات وجماعات مسلحة لحمايتهم، والفساد بنوعيه يتخذ عدة مظاهر منها الخارج عن القانون وآخر مغلف بإطار قانوني عن طريق استغلال الموقع الوظيفي والتصرف بأموال الدولة [2].

فاقمت تلك الظروف وما أعقبها من تردي الأوضاع الداخلية وتوسع الاضراب، وضرب المساواة ورغبة في الاقصاء وبناء نظام سياسي يميل أكثر نحو العنصرية السياسية- الاجتماعية فضلاً عن الانقسام الحاد، في علاقة الحكومة الاتحادية مع حكومة كردستان بهدف الانفصال[3] كل ما ذكر خلق بيئة مناسبة لما حدث في عدد من المحافظات عام (2014) حيث تمكن ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) من فرض سيطرته على الفلوجة ومناطق عدة في الانبار، واجتاح فيما بعد محافظة نينوى ثاني أكبر مدن العراق كما تمكن تنظيم الدولة الارهابي من التمدد والتوسع ففرض سيطرته على عدد من المحافظات الأخرى (صلاح الدين، ديالى ، الانبار واطراف كركوك حتى حزام بغداد). إن سقوط تلك المحافظات والمناطق في تنظيم الدولة الارهابي دفع سكانها إلى النزوح من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى بسبب الظروف القاسية وتفشي أساليب العنف فبلغ عدد النازحين (2.2) مليون شخص على اقل تقدير ، في حين بلغ عدد النازحين محلياً نحو (3.1) مليون شخص ما بين عامي (2014- 2016)[4] .

كما شهدت المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل تنظيم داعش الارهابي نزوحاً مستمر للأقليات الاثنية والدينية في أكثر المناطق تركزاً للايزيدية، المسيحيين، الشبك والكاكائية إذ تعرضوا للتهميش والاقصاء والعنف ثم لحقه عمليات النزوح وسبي النساء والاطفال التي شملت كافة مكونات المجتمع العراقي

([1])أحمد الصالح بو عافية ، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15، ، 2016، ص324، 325.

([2])اريج عازم منصور ، الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق (2003، 2014) ، مصدر سابق ، ص135، 136.

([3])مصطفى فاروق مجيد وخضر عباس عطوان ، العراق ومخاطر التفكك، مجلة قضايا سياسية،العدد43 ،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،2016، ص147.

([4])ورقاء محمد رحيم ، التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة قضايا سياسية ،العدد55،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،2018 ، ص67.

المستقرين وقد بلغت معدلات التهجير القسري ارتفاعاً كبيراً للطوائف الدينية والاثنية إذ انتشر أكثر من (900000) شخصاً في محافظات أخرى[1] وقد أخذ هذا العدد بالارتفاع بعد قرار القوات الحكومية العراقية القيام بعملياتها العسكرية ضد جماعات داعش في وادي نهر دجلة لاستعادة مدينة الموصل إذ نزح ما يقارب (302000) شخصاً من ممر الموصل خلال شهرين اللذين تبعا بداية احتدام القتال[2] .إنَّ ممارسات تنظيم داعش لم تقتصر على القتل وسفك الدماء والتهجير وانما تعدت ذلك فقاموا بتفجير الجوامع التاريخية كجامع النبي يونس، وجامع النبي شيت وأيضاً تدمير مراقد الائمة والفقهاء المدفونين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، كما قاموا بتدمير الكنائس والمعابد والاثار التاريخية التي تمثل معالمها الحضارة الآشورية وبيع بعضها الاخر وكذلك السيطرة على الاراضي الزراعية، وموارد المياه ومحطات الطاقة الكهرومائية [3].

وبحسب التقديرات فإن كردستان العراق منذ سيطرة التنظيم استمر باستقبال أكبر عدد من النازحين إذ وصل عددهم نحو (946266) شخصاً أي ما يمثل نسبة(47%) من المجموع الكلي للنازحين في العراق متركزين في محافظة السليمانية، اربيل، دهوك ، وأن (904170) شخصاً أي (45%) من العدد الكلي تركزوا في المحافظات الوسطى والغربية بغداد، ديالى، كركوك صلاح الدين ، نينوى ، الانبار، وأقل نسبة منهم نحو (8%) تركزوا في المحافظات الجنوبية[4]إلا أن المعركة ومواجهة التنظيم الارهابي لم تكن سهلة اذ جند العراق كل طاقته لمواجهتهم[5] من القوات الامنية بمختلف قطاعاتها، والحشد الشعبي الذي تمثل بأبناء المجتمع العراقي من مختلف طوائفه، ومن كافة المحافظات بعد التعاون ما بين القوات الامنية ، والعشائر والمرجعية الدينية بمشاركة الحشد الشعبي كلها مجتمعة ساعدت على الانتصار على تنظيم داعش الارهابي في كانون الثاني عام (2017) إن هذا التعاون أوضح إن هناك فرصة لنبذ الطائفية والتخلص من النعرات المتسببة في تفكك المجتمع ، وتحقيق وحدة وطنية واندماج مجتمعي وتعايش سلمي بين مكونات المجتمع العراقي كافة وفق منظومة القيم القائمة على التسامح ، والحوار وغيرها من الثوابت المشتركة بين افراد المجتمع العراقي[6] .

([1])شمس عبد حرفش، العراق في مواجهة الافكار والمخططات الارهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد15، 2018، ص149، 152 .

([2])ورقاء محمد رحيم ، التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش) ، مصدر سابق ، ص67.

([3])أسماء خالد جرجيس ، واقع الارهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي ، مجلة قضايا سياسية، العدد57،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، ص188 ، 185 ، 191.

([4]) المصدر نفسه ، ص191.

([5])سند وليد سعيد ، أثر الارهاب على الامن الوطني العراقي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 7، العدد2، كلية القانون، جامعة ديالى،، 2018، ص384.

([6]) بدرية صالح عبد الله ، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق، ص2.

ونتيجة للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي عدم وجود مشاركة سياسية فاعلة [1] .إلى جانب هشاشة الوضع الاقتصادي وانتشار ظاهرة العشوائيات وارتفاع معدلات الفقر وتدهور الاوضاع الصحية والاسواق غير النظامية المفترشة على الارض، والبطالة والتحديات التي تواجه القطاع الخاص وانحدار خدمات الصحة والتعليم والتنمية والبيئة وغيرها في أغلب مناطق العراق [2] وكردة فعل على سوء الأوضاع قام المجتمع العراقي باحتجاجات خلال عامي(2017 – 2018) إلاَّ أنها سرعان ما انحسرت. وفي اكتوبر عام (2019) بدأت حملة من التحشيد لحركة احتجاجية للمطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية لأغلب أفراد المجتمع [3]

تجدر الاشارة إلى أن مستقبل التظاهرات الاحتجاجية في العراق سيظل مرتبطاً بمدى تطبيق الحكومة لمقتضيات الدستور والعدالة التوزيعية والانتقالية بصورة صحيحة، والنهوض بالاقتصاد عن طريق اعادة تأهيل القطاع الصناعي والنهوض بالقطاع الزراعي والتجاري ومدى قدرتها على مكافحة الفساد وتدخل الفصائل المسلحة، والقانون العشائري في شؤون الدولة، وجوانبها المرتبطة بالعمل والقانون والامن وغيرها من القطاعات الأخرى[4] .

2- العوامل الاقتصادية (Economic Factors):-

أ- الأوضاع الاقتصادية خلال الحكم الجمهوري (1958- 1963):-

امتازت مدة (1958-1968) بسلسلة من التغييرات الاقتصادية ، كما حدثت تغيرات، وتبدلات جذرية في أهداف التخطيط التنموي سعت الحكومة خلال العهد الجمهوري الأول (1958-1963) برئاسة عبد الكريم قاسم إلى تبني تغييرات هامة وعديدة ، واعتمدت أولويات مختلفة على المستوى الداخلي والخارجي للدولة وأبرز تلك الاولويات تأكيدهم على أهمية أحداث تغييرات في النظام الاقتصادي للدولة وأيضاً القيام بإعادة تنظيم هياكل إدارة التخطيط التنموي . لقد كانت الحكومة تهدف إلى تحقيق هدفين على المستوى

([1])خالد هاشم محمد ، احتجاجات العراق2019: نظرة تحليلية ، دراسة بحثية نشرت في المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، بتاريخ2019/12/19على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=64017 :تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة بتاريخ 2023/8/25.

([2]) هشام الهاشمي ، تظاهرات العراق : سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام ، ص5– تقرير نشر على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2019/10/15م على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/10/191015080122324.html: تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة بتاريخ 2023/8/25.

([3]) خالد هاشم محمد ، احتجاجات العراق2019: نظرة تحليلية ، دراسة بحثية نشرت في المركز الديمقراطي العربي ، برلين – بتاريخ2019/12/19على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=64017 :تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة بتاريخ 2023/8/25.

([4]) هشام الهاشمي ، تظاهرات العراق : سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام ، مصدر سابق ، ص9.

الاقتصادي يتمحور الأول حول إحراز وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للعراق في حين يتمحور الآخر حول السعي لتحقيق توزيع عادل للثروة والدخل[1] .

لقد تبنى نظام الحكم استراتيجيات اقتصادية جديدة جوهرها يقوم على ثلاثة عناصر أساسية ولها الدور الأكبر في بناء اقتصاد الدولة وهي (زيادة التصنيع، الإصلاح الزراعي، وضع سياسية وطنية جديدة تجاه شركات النفط الاجنبية واتباعها، كما أعادت الحكومة النظر في الأجهزة المسؤولة عن التنمية بصورة جذرية فقد ألغي مجلس الاعمار ووزارة الاعمار عام (1959)، وشكل بدلاً عنهما مجلس جديد عرف بـ(مجلس التخطيط الاقتصادي) ووزارة التخطيط كما قام بفصل التخطيط عن التنفيذ وأنيطت تنفيذ المشاريع التنموية والاصلاحية كلاً بحسب اختصاصه[2] .كما اتبعت الدولة أسلوباً جديداً في عملياتها التنموية وذلك بقيامها باتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع بعض الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا -سابقاً – من خلال القروض التي قدمتها إلى العراق والتي عن طريقها تم إدراج مشاريع صناعية عديدة في الخطط الاستثمارية[3].

فكُلِفت وزارة الصناعة آنذاك بوضع خطة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق [4] ولعل ابرزها كان تشريع قانون التنمية الصناعية (رقم 31) لعام (1961) الذي أخذ بمبدأ التوجيه الاقتصادي وتنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي[5] كما اعتمدت على وسائل عديدة من أجل دعم القطاع الخاص لإسهامه في الصناعة والتقدم الصناعي ومن أهم تلك الوسائل المتعبة (الاعفاءات من الرسوم والضرائب، التمويل الحماية من أجل تشجيع اصحاب رؤوس الاموال الخاصة لزيادة استثماراتها وتتم الحماية أما عن طريق قيد سعري، او قيد كمي)[6].

أما فيما يخص مسألة التنمية والخطط الاستثمارية عملت الحكومة باستراتيجية دعم القطاع الصناعي عن طريق زيادة التخصيصات المالية والانفاق بشكل أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى. فعلى مستوى الخطة المؤقتة الاقتصادية (1959- 1962) فقد تم تخصيص نحو (37.8) مليون دينار، اي ما يقارب نسبته (9.9%) من إجمالي التخصيصات قطاعي الصناعة والكهرباء إلا إن هذه النسبة لم تسهم في تطور القطاع

---

(1) عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950،2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، الطبعة الاولى ، دار الكنوز الادبية ، بيروت، 1995، ص56، 57.

(2) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921، 1980) الجزء الاول ، بدون طبعة ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 ، ص125.

(3) المصدر نفسه ، ص125.

(4)غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1958، 1968)، مصدر سابق ، ص116..

(5) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، أجهزته(1921،1980)، مصدر سابق، ص125

(6) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق ، ص143، 144.

الصناعي وتنميته لا سيما إن الحكومة خصصت أعلى نسبة انفاق مالي في خطتها المؤقتة على قطاعي (النقل والمواصلات، والمباني والخدمات) اذ كانت نسبتهما على التوالي (25.7%) و (48.6%) في حين نلاحظ إن التخصيصات على مستوى الخطة التفصيلية الاقتصادية قد ارتفعت إلى نحو (30%) من إجمال التخصيصات وتعد نسبة التخصيص هذه أعلى نسبة حظيت بها الصناعة منذ بداية التخطيط في العراق [1] مما سبق يمكن ملاحظة إن الاقتصاد العراقي خلال مدة الحكم الجمهوري الاول قد أعطى الاولوية للقطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فشهد القطاع الصناعي تقدم وتطور لكنه بسيط نتيجة للقوانين التي تشجع على الصناعة وزيادة التخصصات المالية ، ووسائل الحماية والاعفاءات وأخيراً الاتفاقيات مع الدول الاخرى التي كان لها دور فاعل في تطور الصناعة في العراق وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي كان اسهام في تطوير وبناء المعامل للمجتمع العراقي وتدريب وتأهيل الايدي العاملة[2].

أَمَّا على صعيد القطاع الزراعي فقد رأت الحكومة إنه من الضروري إحداث تغيير جذري في أوضاع المناطق الريفية بما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية والاوضاع المعاشية والاقتصادية والخدمية من تعليم صحة ، نقل وغيرها كما أتخذ موقفاً اتجاه الاقطاع الذي رسخه النظام الملكي، فصدر في 1آب 1958م بياناً من قبل وزير الزراعة (هديب الحاج حمود*) تضمن منح الفلاحين نصف المحصول، وبعدها صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة لصياغة قانون الاصلاح الزراعي والتي تحددت مهامها في إعداد قانون يحقق اهداف الثورة الاساسية يراعي تطلعات المجتمع العراقي في الاصلاح الزراعي[3] . ضم قانون الاصلاح ثلاثة جوانب الاول يتمثل بالناحية الاجتماعية إذ أن أهم أهداف الاصلاح الزراعي إزالة حالة اللا مساواة الواضحة في توزيع الأراض والثروة، فضلاً عن حل مشاكل الانتاج التسويق وتوزيعها بصورة عادلة بين المزارعين والتخلص من الظلم الاجتماعي والقضاء على نظام القبلية والارتباطات العشائرية، أما الناحية الاقتصادية إذ تهدف لوضع حد لما يمارسه الاقطاع الزراعي على حساب بقية أفراد المجتمع أي كبح جماح تراكم رأس المال بصورة ملكية عقارية بينما هدف من الناحية السياسية إلى تحجيم النفوذ الواسع للإقطاع والحد من سلطته من خلال تقليص إمكاناته المادية والقضاء على مبدأ الطبقية بين فئات المجتمع الذي تكون نتيجة العلاقات الاستغلالية التي تدعم انظمة الحكم الامبريالي[4] وفي ذات السياق حصر القانون في مادته الاولى

---

(1) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق ، ص145،144.

(2) محمد الطاهر ، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية أبان العهد الجمهوري (1958، 1963) ، مجلة دفاتر المخبر ، المجلد16، العدد2، الجزائر ، 2021، ص320.

(*)هديب الحاج حمود:سياسي عراقي وزعيم من عشيرة الحميدات ولد7آب 1919في قرية أيشان في قضاء الشامية للمزيد ينظر الموقع الالكتروني ar.m.wikipedia.org

(3) محمد الطاهر ، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية أبان العهد الجمهوري (1958، 1963) ،مصدر سابق، ص321.

(4) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1958، 1968)، مصدر سابق، ص72، 73.

تحديد الحد الاقصى للملكية الزراعية والتي يجب إن لا تتجاوز (1000 - 2000) دونم ، وتحدد الحد الاعلى للملكيات الكبيرة أو الاقطاعية في حين حدد الحد الادنى للفلاحين[1] .

وفي المقابل واجه قانون الاصلاح عقبات ومصاعب عديدة عند تطبيقه ومنها مناورة الاقطاعيين وبعض البرجوازيين وأفراد أخرين من أجهزة الدولة[2] فضلاً عن ذلك انعكس تدهور الاستقرار السياسي في عام (1959) على الاوضاع الاقتصادية ومجمل عمليات التنمية ومن ضمنها القطاع الزراعي الذي لم يشهد أي تطور في مسار عملية التنمية لقد أدت تلك الاضطرابات وعدم الاستقرار التي تمثلت بالاحتجاجات خلال عامي (1959 و1961) إلى تخريب الاقتصاد الوطني بما تضمنه من كلف مادية وبشرية ونتيجة لذلك أصبح مستحيلاً تحديد المسارات والاتجاهات التنموية لمدة طويلة مما ادى إلى تراجع الدولة بالقطاع الزراعي ويمكن ملاحظة تلك الاضرار من خلال الركود النسبي لقيمة الانتاج الزراعي فخلال خمس سنوات (1959-1963) بلغت قيمة الانتاج الزراعي بحسب أسعار عام(1956)_ (86.7) مليون دينار أي بزيادة أجمالية (1.1%) فقط ، وأيضاً انعكس ذلك على تدهور الانتاجية على الرغم من تزايد المساحات المزروعة بالحبوب (الحنطة ، الشعير والرز) الا إن انتاجها انخفض إلى (1.4) مليون طن عام 1963م بعدما كان انتاجها(2.5) مليون طن عام (1957). إلى جانب هذه العقبات لا بد من بيان عوامل أخرى نتج عنها ذلك التدهور وهي[3]:-

- التركيز على تطوير القطاع الصناعي وتكثيف التخصيصات له بسبب الاهمال الذي تعرض له في الماضي.
- قلة الكوادر الزراعية المدربة .
- شحة القروض المقدمة للقطاع الزراعي.
- محدودية المكننة الزراعية ، واستخدام الأسمدة .
- التخلف العام للقطاع الزراعي والاقتصاد الوطني بمجمله.

مما سبق يمكن التأكد من إن السياسة الزراعية التي اتبعها نظام الحكم في العهد الجمهورية كانت ذات دوافع سياسية أكثر من كونها اقتصادية واجتماعية فهي لم تؤمن الخطط والبرامج الزراعية المدروسة في حين اعتمدت على الافكار غير المتكاملة فأنعكس ذلك على القانون وضعف النشاط الزراعي بالكامل كما اشار التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد لسنتي(1962-1963) الا إنه على الرغم من مرور مدة ثلاث سنوات منذ تشريع قانون الاصلاح ظل الريف متخلفاً ولم يشهد أي مظهر من مظاهر التقدم او التطور سواء

(1) محمد الطاهر ، التطورات السياسية في العراق في عهد عبد الكريم قاسم (1958، 1963) ، مصدر سابق، 321.
(2) المصدر نفسه ، ص321.
(3)عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950،2010م ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، مصدر سابق ، ص62، 64.

على المستوى الزراعي أم على مستوى الخدمات فبقي المجتمع في الريف يشهد معيشة أقل من القول عنها أنها منخفضة المستوى[1].

أمَّا القطاع النفطي الذي يعد أهم ركائز الاقتصاد العراقي ولعل من المناسب إن ننوه إلى إن موضوع الثروة النفطية وكل ما يتعلق به كان الشغل الشاغل وبقوة لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي أبان العهد الملكي فقد أخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً لدى حكومة الثورة إذ كان له اهتمام استثنائي وعليه أصدرت حكومة الثورة بيان لها أكدت فيه حرصها على استمرار تدفق النفط العراقي إلى الأسواق العالمية شرط إن لا يمس ذلك مصلحة الشعب العراقي[2]. إنَّ الحكومة العراقية شرعت بإجراء مفاوضات كثيرة مع شركات النفط المنتجة في العراق هذه المفاوضات كانت تعد الطريق الامثل والمختصر للوصول إلى حل في ما يتعلق بمصالح العراق خلال تلك المدة وكافة المفاوضات كانت تدور حول استعادة العراق لحقوقه من النفط من الشركات الاجنبية الاحتكارية بل أن الاخيرة أخذت تعمل على أفشال بعض المشاريع الصناعية العراقية الخاصة بالنفط ، او تعمل على عرقلة بناء مشاريع نفطية مع دول أخرى وبعد إن وصل مبدأ المفاوضات ما بين الطرفين لطريق مسدود[3]قامت الحكومة العراقية في ظل تلك الظروف إصدار القانون رقم (80) لسنة (1961) الذي تم بموجبه سحب (99.5%) من الأراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز ومحتكرة من قبل الشركات الاجنبية الغربية وبقيت لهم الحقول قيد الانتاج وهي (حقل الرميلة ، حقل الزبير ، حقل كركوك وعين زالة) ينظر خريطة(5).

كما ضم هذا القانون قرار سحب الطبقات غير المنتجة من الحقول سابقة الذكر[4]. أصبحت العلاقات مع الشركات الغربية أكثر تأزماً في الوقت الذي كان الطلب العالمي على النفط الخام يشهد زيادة كبيرة .إلا أن كميات النفط العراقي المصدر بقيت على ذات المستوى خلال عامي (1958- 1959) [5] ويرجع ذلك إلى استخدام الشركات الاجنبية عملية تصدير النفط كورقة ضغط على نظام الحكم عن طريق تقليل حجم الصادرات النفطية لألحاق الضرر بالحكومة العراقية وفقاً لما يتناسب مع مصالحها فضلاً عن الاتفاقيات

(1) كريم مراد عاتي ، الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق للمدة من قيام ثورة 14 تموز 1958 حتى انقلاب 17 تموز 1968، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد52 ،العدد1، الجامعة العراقية ، السنة 2021، ص522.

(2) عبدالله شاتي عبهول وأسراء طالب توفيق ، دور النخب الأكاديمية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط ، مجلة كلية التربية الاساسية ، المجلد 22، العدد93، الجامعة المستنصرية ، السنة2019، ص414 .

(3) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق، ص151، 152 .

(4) عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق ، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ، الطبعة الاولى ،مطبعة الساقي،بغداد،2012 ، ص15.

(5) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921، 1980) الجزء الاول، مصدر سابق، ص127

مع شركات النفط العالمية على خفض سعر النفط الخام في منطقة الشرق الاوسط[1] ينظر جدول(5) لتوضيح كمية الصادرات النفطية وحجم العوائد المترتبة عنها من (1958م - 1963م) .

نستنتج مما سبق ذكره أنَّ القطاع النفطي الذي يعد ركيزة أساسية للقطاع الاقتصادي بمجمله كما انه يساهم في عملية تطوير مختلف الانشطة الاخرى ، لكن قطاع النفط خلال تلك الحقبة لم يحقق المستوى المرجو من العوائد للمساهمة في النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي المتراجع الذي كان يشهد خلاله المجتمع مظاهر الفقر والحرمان المختلفة، وعلى الرغم من تركيز الحكومة على هذا القطاع بصورة أكبر من بقية القطاعات الاقتصادية فضلاً عن السياسات المتبعة كما تم ايضاحها كإقامة المشاريع النفطية مع دول المعسكر الاشتراكي التي أسهمت في رفع نسبة العوائد المالية نسبياً، وإصدار قانون رقم (80) لتحديد الأراضي المستثمرة من قبل الشركات الاجنبية الغربية الذي عُد أهم خطوة قامت بها الحكومة العراقية، فضلاً عن مساهمة القانون في التمهيد لمشروع التأميم عام (1964) إلا ان تلك السياسات الاقتصادية لم تحقق ما تصبو الحكومة لتحقيقه من الناتج القومي ويرجع السبب في ذلك التدخل الخارجي من قبل الشركات الاجنبية بتقليص كمية الصادرات النفطية تارة وتخفيض الاسعار العالمية للنفط تارة أخرى مما انعكست تلك الظروف على تراجع واردات الدولة العراقية من القطاع النفطي وبالتالي تأثير ذلك على كافة المشاريع التنموية لمجمل القطاعات الاخرى في الدولة وبشكل عام يمكن تشخيص الواقع الاقتصادي، وسياسات النهوض به للمدة (1958- 1963) أنه كان دقيقاً من الناحية النظرية.

أما من ناحية التنفيذ فقد كان يفتقر إلى السياسات والبرامج التخطيطية الموضوعة قبل عملية إصدار القرارات المتسرعة التي تثقل الواقع الاقتصادي أكثر ، فضلاً عن الاهتمام الضعيف بالقطاعات الإنتاجية والتركيز على قطاع واحد دون الأخذ بنظر الاعتبار السياسات العالمية وتذبذب الاسعار وغيرها من المؤثرات التي تؤدي إلى تراجع الواردات من هذا القطاع أو ذلك فكان من تداعيات تلك السياسات على المجتمع العراقي ، زيادة في معدلات البطالة يرافقها الارباك الاجتماعي والاقتصادي وتدني الانتاج الزراعي بصورة خطيرة إهمال الارض الزراعية وايضاً ضآلة حجم الانتاج والدخل القومي وسوء توزيعه الاجتماعي[2] .

جدول(5) كمية الصادرات النفطية العراقية، والعوائد المترتبة عنها للمدة (1958م- 1963م)

ت	السنـــــــــة	النفط المصدر(مليون طن)	العوائد النفطية (مليون دينار)
1	1958	33.3	79.9

(1) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق، ص153.

(2)عبد الجبار محمود واسماء طه خلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18، العدد65، جامعة بغداد، 2012، ص174.

2	1959	38.9	86.6
3	1960	44.6	95.1
4	1961	45.9	84.8
5	1962	45.9	95.1
6	1963	53.2	110.0
7	المجموع	261.8	551.5

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه، تطبيقاته واجهزته (1921-1980)- الجزء الاول ،بيت الحكمة بغداد ، 2002-ص128.

خريطة (5) حقول النفط المحتكرة من قبل الشركات الاجنبية قبل عام1961

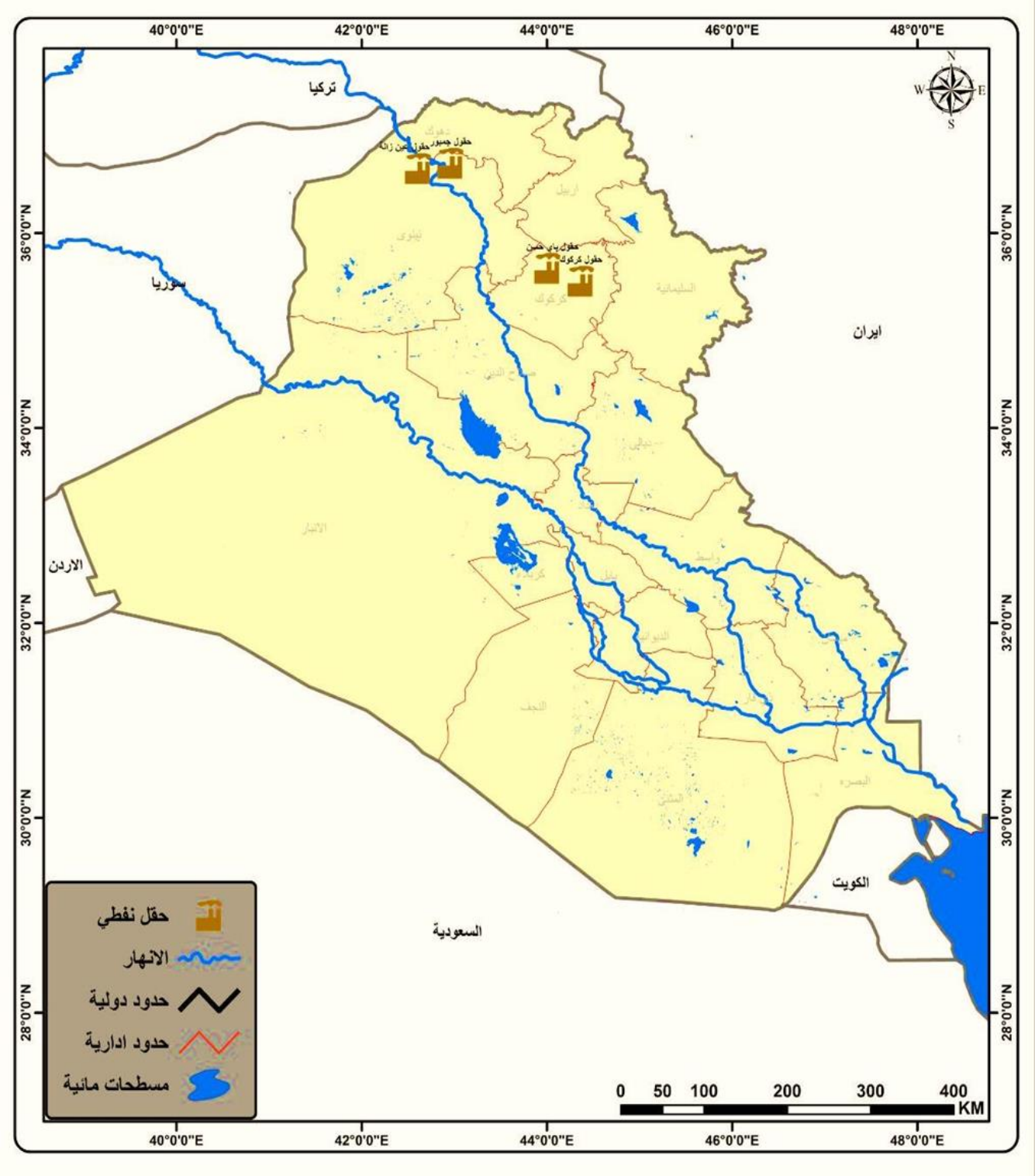

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق ، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ،الطبعة الاولى مطبعة الساقي ،بغداد، 2012 ، ص15.

ب- الاوضاع الاقتصادية خلال الحكم الجمهوري (1963-1968) :-

تمثلت الاوضاع الاقتصادية للعراق بداية مدة الحكم هذه بافتقار قادة الحكم الجُدد إلى أية برامج تخطيطية تنموية بما يتعلق بالجانب الاقتصادي للدولة، أو بما يتعلق بمسألة الحكم [1] في الوقت الذي كان لا بد من تجاوز أخطاء مرحلة الحكم السابقة وما رافقها من تسرع في إصدار القرارات ، وتعطيل للحريات وغيرها مما يتطلبه الاقتصاد العراقي وواقع المجتمع العراقي للنهوض به خلال تلك الفترة[2] إن افتقار الحكومة عمق المعضلة الاقتصادية بصورة خاصة وتداعياتها على الدولة بصورة عامة إلى حد أصبح ميؤساً من وجود حلولاً لها لذا قررت الحكومة الاستمرار في تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية للحكومة السابقة إلى حين يتم صياغة الخطة الاقتصادية الخمسية الجديدة [3] إن أبرز ما تم العمل به خلال هذه الفترة من قبل قادة الحكم هو إصدار قانون التأميم إذ كان الهدف منه هو توضيح السياسة الاقتصادية للدولة ، فضلاً عن رسم الحدود الواضحة بين القطاعين العام والخاص خلال تلك المدة ، كما امتاز هذا القانون بدور اساسي في توسيع قطاع الصناعة فقد تحولت عدد كبير من الصناعات من القطاع الخاص إلى القطاع العام كما شمل هذا القانون صدور قوانين فرعية عديدة نصت على أشتراك العاملين والموظفين في أرباح الشركات بتخصيص قدره(25%) من الأرباح وأيضاً تأميم المصارف والبنوك وحتى الشركات التجارية[4].

وفي عام (1965) وضعت الخطة الخمسية التي تمت صياغتها من قبل حكومة عبد السلام عارف مجموعة من الاهداف من أجل الوصول إلى العمالة الكاملة بهدف التخلص من ظاهرة البطالة والتنسيق لاختيار المشروعات الصناعية بصورة التي تحقق التكامل الاقتصادي، تقليص الفجوة ما بين سكان الحضر والريف بما تعلق بتوزيع الدخول[5]، توسيع قطاعات الخدمات الاجتماعية التي لها تأثير مباشر بالفرد لتحسين كفاءته الانتاجية وتحقيق العدالة التوزيعية من خلال الوقوف بوجه الاحتكار ومحاربته والسعي على عدم اقتصار الثروة والدخل بأيدي قليلة[6] . كان للقطاع الصناعي الاولوية في التخصيصات المالية من بين بقية القطاعات الاخرى بالنسبة للحكومة إذ قدرت نسبته بنحو (28%) كما كانت الحكومة تهدف إلى زيادة

(1) عباس النصراوي ، التنمية والنفط بين 1968،1958م ، مقال نشر في مجلة الثقافة الجديدة ،ص26، بتاريخ 2003/6/1 على الموقع الالكتروني https://archive.alsharekh.org/Articles/213/17062/386446 ، اطلعت عليه الباحثة بتاريخ2023/8/30 .

(2) عبد الجبار محمود واسماء طه خلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مصدر سابق ، ص169.

(3) عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 2010،1950م ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، مصدر سابق، ص65.

(4) اياد جاسم محمد ، التنمية الاقتصادية وآثارها الاجتماعية في العراق للفترة (1963، 1968) ،مصدر سابق،48.

(5) أمجد خضير رحيم ، التطور الصناعي في العراق 1958، 1979م دراسة تاريخية ، مصدر سابق ، ص128.

(6) المصدر نفسه ، ص5.

الانتاج الصناعي إلى (323) مليون دينار عام 1969م[1]لا سيما إن قطاع الزراعة أحتل المرتبة الثانية وبلغت التخصيصات نسبة (26%) من إجمال التخصيصات الخطة[2].

أمَّا بالنسبة للقطاع الزراعي فقد كان أهم أهداف الحكومة في هذا القطاع هو زيادة الانتاج الزراعي فقد تم تحديد النمو بمقدار (7.5%) سنوياً مما يتطلب هذا زيادة الإنتاج الزراعي بـ(48) مليون دينار عام (1969) . وكانت الانجازات الحكومة المراد تنفيذها هي تحسين خصوبة التربة، والاهتمام بمشاريع الري والبزل ان الاهتمام بهذه الجوانب في الزراعة بحسب الخطة الاقتصادية افترض إن تساهم بزيادة الانتاج الزراعي بنحو (4.5%) في حين يتم زيادة حجم الانتاج المتبقي عن طريق القيام بالعمليات التنموية وتحقيق الاستقرار في المناطق الريفية من خلال أنجاز استصلاح الاراضي الزراعية، والتركيز على المحاصيل ذات القيمة العالية وأيضاً تحسين جودة العمل التي تنعكس على زيادة الانتاجية ويتحقق ذلك بتدريب الفلاحين لأساليب الزراعة الحديثة والمكننة[3] إن هذه المشاريع الكبرى التي تضمنتها الخطة الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي وبتكاليف عالية من مخصصات القطاع الزراعي إلا أنها لم تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي خلال مدة قصيرة لأنها من المشاريع التي يتطلب إنجازها مدة زمنية طويلة هذا من جانب ومن جانب آخر أنَّ عمليات التأهيل والتدريب للفلاحين التي لم تحقق بسبب قلة الاهتمام بالقطاع الزراعي مقارنة مع القطاع الصناعي من قبل نظام الحكم أدى إلى ضعف في إنتاجية المحاصيل الزراعية يرافقها تخلف في القطاع الزراعي أنعكس عن قصور استخدام الوسائل التقنية المتقدمة وكذلك انعدام الخدمات التسويقية التعاونية وارتفاع نسب الملوحة في التربة وعدم أنجاز مشاريع قنوات الري والبزل[4].

أمَّا القطاع النفطي خلال مدة الحكم هذه كانت الحكومة قد اتخذت قرار بتقليل الاعتماد على النفط في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني كما تمت الاشارة إلى إن الحكومة ستعمل على قيام صناعة نفطية وطنية التي ستكون ممهدة لفعاليات الدولة النفطية المقبلة في استعادة حقوقها من الشركات الاحتكارية فشهدت الحكومة نزاع مع تلك الشركات والقيام بالتفاوض من قبل الحكومة العراقية بهدف الوصل لحلول وسطية تنهي هذه الخلافات إلا أنَّ الشركات لم تكن راغبة في تسوية النزاع من دون معالجة مشكلة قانون رقم (80)

([1]) جواد هاشم واخرون ،تقييم النمو الاقتصادي في العراق (1958،1970) ،الجزء الثاني (تطور القطاعات السلعية) ، بدون طبعة، مطبعة العاني ،بغداد ،1972 ، ص363.

([2]) المصدر نفسه ، ص363،364.

([3]) فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960،1970 ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ، 1977، ص38.

([4]) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق، ص159.

حول إعادة الأراضي التي تم قطعها[1] وبالتالي وافقت الحكومة العراقية على إلغاء القانون وإعادة الأراضي إلى الشركات إلا أن هذه الاتفاقية لاقت ردة فعل تمثلت بغضب ورفض شعبي مما نتج عنه تعليق الاعمال بما تم التفاوض عليه والرجوع مرة أُخرى إلى قانون رقم (80) .علاوة على ذلك تم استئناف المفاوضات بين الشركات والحكومة قبل إن تبدأ شركة النفط الوطنية التي عملت الحكومة على تأسيسها رغم الخلاف القائم بينها. كان الهدف من استئناف المفاوضات في ذلك التوقيت لتمارس ضغطها على الشركة الوطنية وتمثلت تلك الضغوط بالتجميد والفصل للعمال العراقيين الذي أصبحوا يشكلون العائق الاكبر بوجه الحكومة فقد بلغ عدد المجمدين عن العمل منها (2000) عاملاً ومن زاوية أخرى توقف الشركات عن أعمال التحري عن النفط فأنعكس ذلك بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة[2] .

فضلاً عن ذلك شهد قطاع النفط معوقات أخرى ما بين الشركات الاجنبية والحكومة السورية بما يتعلق بالرسوم لنقل النفط عبر أراضيها ،بعد عدة مفاوضات وصل النزاع إلى ذروته فقامت الحكومة السورية بإيقاف ضخ النفط عبر أراضيها مما أنعكس ذلك على انخفاض واردات العراق من نفط هذه الشركة [3].

استناداً إلى ما سبق أعلاه نجد أنَّ الأوضاع الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي خلال مدة الحكم العارفي أتسمت بالتردي في مجمل القطاعات الاقتصادية الزراعية، الصناعية والنفطية فقد كان القطاع الزراعي يؤلف ما يزيد عن (70%) من إجمالي سكان المجتمع فكان مستوى المعيشة بصورة خاصة والحياة اليومية بصورة عامة سيئة، ومتراجعة إلى حدٍ ما نتيجة للتلكؤ في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وأيضاً المشاريع التي يتطلب أنجازها مدة زمنية طويلة فضلاً عن الالتفاف والتأجيل من القرارات التي تخص القطاع الزراعي[4] كما تراجعت الصادرات غير النفطية بنسبة (34%) وعلى خلاف ذلك زادت نسبة الاستيرادات بنحو (67%) .

ومما لا يدع مجال للشك اتضح عجز الخطة الاقتصادية عن النهوض وتغيير واقع الحياة المجتمعية التي ظل يعاني منها المجتمع من عدم توفر فرص العمل حتى للقوى البشرية المرشحة للدخول في سوق العمل ضمن الخطة إذ كان من المتوقع توفير (332) إلف فرصة عمل جديدة مقارنة بالأعداد (664) إلف

---

(1) أحمد ساجر جاسم ،سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي (مفاوضات – اتفاقيات – علاقات، مواقف الرأي العام) ، الطبعة الاولى ، شركة دار الاكاديميون لنشر والتوزيع ، الأردن ، 2019، ص71 ، 87،88.

(2) أحمد ساجر جاسم ،سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي (مفاوضات – اتفاقيات – علاقات، مواقف الرأي العام) ،مصدر سابق ، ص75،76.

(3) وجدان فالح الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921، 2006) ، مصدر سابق، ص168.

(4) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003) ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005، ص77، 78.

شخص عاطل عن العمل مما ساهم ذلك في ارتفاع نسبة البطالة من (76) ألف عاطل عن العمل اي بمعدل (3.1%) عام (1964) إلى (418) ألف شخص عاطل عن العمل بمعدل بطالة (13.5%) عام 1970م[1] ومما زاد الوضع سوءاً سياسة التلاعب والمماطلة التي اعتمدتها الشركات الأجنبية النفطية مما ادى إلى تراجع الواردات النفطية ساعدها في ذلك تردي الاوضاع السياسية التي كانت سائدة على المستويين الداخلي والخارجي فانعكس ضعف السلطة وانقسامها، وفشلها إلى التأثير في القطاعات الاقتصادية[2] كما سادت مظاهر الفساد والرشوة ، يصاحبها إثارة النعرات العنصرية والطائفية بين إفراد المجتمع والتمييز بينهم . وكافة الشعارات التي كانت ترفع من اشتراكية ووحدوية وتحررية تعبر عن الظاهر لكنها لا تعبر عما يجري في أرض الواقع من سيادة مظاهر التخلف والتراجع[3].

ت- الاوضاع الاقتصادية خلال حكم حزب البعث للمدة (1970- 2003):-

إنَّ الاوضاع الاقتصادية خلال هذه المدة شهدت تغيير كبير فقد ركزت الحكومة منذ البداية على الاستقلال الاقتصادي نظراً لأهميته لذا جعلته هدفاً رئيساً من أهدافها مساوياً في دوره للاستقلال السياسي كما يعد مكملاً له إذ إن انعدام وجود الاستقلال الاقتصادي ونموه يفقد الاستقلال السياسي أهم ركيزة له . لقد وضعت الحكومة محددات جديدة ومختلفة للتنمية الاقتصادية[4] معتمدة على منهج التخطيط الاقتصادي لإدارة القطاعات الاقتصادية أي عدم تركها لفوضى المبادرات الفردية التي تؤدي إلى أرباك الاوضاع فقد حددت الحكومة معدل تنمية الدخل القومي بـ(7%) ويعد هذا المعدل ضعف معدل النمو السكاني، إلى جانب ذلك تم التركيز على القطاع الزراعي، والصناعي فضلاً عن استغلال الموارد المعدنية استغلالاً وطنياً لتنويع مصادر الايرادات، بهدف التقليل من الاعتماد على الريع النفطي وعوائده[5].

إنَّ توزيع التخصيصات الاستثمارية الكبيرة على القطاعات الاقتصادية له دور مؤثر على كيفية توجه السياسة الاقتصادية في الدولة فاعتمدت سياسة التوزيع المتبعة للتنمية خلال المدة (1970-1974) ثم وضعت لصالح القطاعات السلعية بصورة عامة، والقطاعين الزراعي، والصناعي بصورة خاصة وما

---

(1) عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950،2010م ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، مصدر سابق، ص 69.

(2) أحمد ساجر جاسم ،سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي (مفاوضات – اتفاقيات – علاقات، مواقف الرأي العام)، مصدر سابق، ص76.

(3) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق ، ص78 .

(4) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921، 1980) الجزء الاول، مصدر سابق، ص172.

(5)عبد الجبار محمود واسماء طه خلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مصدر سابق، ص175.

يتماشى مع أهداف التنويع المراد تحقيقها من الخطة[1] .ومن الجدير بالذكر إن الحكومة حددت جملة من الأهداف بالنسبة للقطاع الزراعي إن تنمية الانتاج الزراعية حددت بمعدل سنوي قدر بـ(7%)، سد حاجة السكان من المنتجات الغذائية الاساسية لا سيما إن ما يقارب ثلثي سكان العراق كانت معيشتهم تعتمد على الفعاليات الزراعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة سد حاجة الصناعات من المواد الاولية الزراعية زيادة حجم الصادرات من المنتجات الزراعية التركيز في الزراعة على التوسع الرأسي بدلاً عن التوسع الأفقي زيادة الاهتمام بمسألة خزن المياه والاستفادة منها لأغراض ري الأراضي ودرء خطر الفيضانات الناجمة عنها[2].

لقد تمكنت الحكومة خلال هذه المدة من مواجهة وتخطي صعوبات جمة وفي مقدمتها ما يتعلق بالقطاع الزراعي من مشكلات الإصلاح الزراعي التي زادت حياة الفلاحين سوءاً لذا عملت الحكومة على ألغاء التعويضات المتعلقة بقانون الاصلاح الزراعي عام (1969) وأعلن في السنة التالية قانون جديد للإصلاح إذ أصبحت مساحة القطع التي يتم توزيعها للمستفيدين وفق عوامل عديدة مدروسة بدقة كتحديد موقعها الجغرافي الكيفية التي يتم الحصول من خلالها على الحصة المائية وخصوبة التربة ومن الانجازات الاخرى التي ساهمت في حل مشكلات القطاع الزراعي تأسيس جمعيات تعاونية جديدة وخلال مدة زمنية قليلة ولا بد من التنويه أن جميع هذه الاجراءات رافقها ارتفاع في معدل التخصيص الاستثماري للقطاع الزراعي[3] قدر بنحو(19%) للمدة (1970- 1974) أما الانفاق الفعلي من تلك التخصيصات فبلغ معدله (17.8%)[4] .

أما بصدد تنمية القطاع الصناعي فقد خصص له من تخصيصات استثمارية بمعدل (20.0%) في حين إن معدل الانفاق الفعلي قدر بـ(28.8%) ينظر جدول (6)[5]. وكان المتوقع أن يحقق قطاع الصناعة التحويلية معدل سنوي (12%) كما حددت مجموعة أهدف للقطاع الصناعي بأكمله تمثلت انجاز المشاريع الصناعية المباشر العمل بها أو مازالت تحت التنفيذ، زيادة حجم الانتاج الصناعي، التركيز على زيادة

(1) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009 ، ص110.

(2) أيمان مصطفى خلف ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964، 1975) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2012، ص343.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي ، الطبعة الاولى ، منشورات الجمل ، للطبع والنشر ، بيروت ، 2003، ص187، 188.

(4) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، مصدر سابق ، ص110.

(5) المصدر نفسه، ص110.

جدول (6) التخصيصات الاستثمارية المخططة والفعلية حسب الانشطة الاقتصادية لخطة التنمية القومية (1970-1974)

ت	الانشطة الاقتصادية	التخصيصات المخططة		النفقات الفعلية		نسبة التنفيذ%
		التخصيص	المعدل%	الانفاق الفعلي	المعدل%	
1	الزراعة	366.2	%19	208.2	%17.8	%56.8
2	الصناعة	391.0	%20.0	327.4	%28.0	%83.7
3	النقل والمواصلات	222.2	%11.5	176.9	%15.1	%79.6
4	المباني والخدمات	283.0	%14.7	169.2	%14.5	%59.8
5	قطاعات أخرى	669.6	%34.6	288.1	%24.6	%43.0
6	المجموع	1932.0	%100	1169.8	%100	%60.6

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على خالد جميل كامل – واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970- 2008)- رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة – 2009 – ص110.

حجم الصادرات من السلع المنتجة محلياً بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة وعلى مستوى مقبول[1] بهدف تحقيق الزيادة المرجوة من الصادرات خلال هذه المدة وكذلك لإعادة التوزيع الجغرافي غير المتوازن للقطاع الصناعي فقد كانت الأولوية للمواقع الجغرافية الأقل تطوراً في الدولة مما تساهم بالتالي في توفير فرص للقوى البشرية العاطلة عن العمل ومن ثم التوزيع الامثل للدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. فضلاً عن ذلك أعطت الحكومة اهتماماً خاصاً لتطوير فروع من صناعات عديدة منها الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الانشائية، الصناعات الغذائية والهندسية وذلك للحصول على أعلى معدل من الايرادات الناتجة من خلال توسيع قاعدة الصادرات للتعويض عن الاستيراد بتحقيق الاكتفاء وسد الحاجة المحلية[2] .

وحتى تتمكن الحكومة من تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والنهوض به من التدهور كان الوسيلة الوحيدة أمامها السيطرة على الفائض من الايرادات النفطية لا سيما أن إنتاج النفط والتحكم بفائضه كان تحت سيطرة الدولة وهي من تتحكم في معدلات الإنتاج وذلك بعد صدور قانون تأميم النفط العراقي عام (1972)[3]. وبعد إن ركزت الحكومة على التنويع الاقتصادي على مستوى القطاعات الأخرى

(1)عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950،2010م ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، مصدر سابق،ص89.

(2) أيمان مصطفى خلف ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964، 1975) ،مصدر سابق ، ص349، 350.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، مصدر سابق ، ص96.

من أجل تقليل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي إلى (26%)[1] وعلى الرغم من ذلك إلا أن العوائد النفطية خلال هذه المدة شهدت ارتفاعاً وبصورة ملحوظة وأستمر هذا الارتفاع حتى عام 1980م ويعزى هذا الارتفاع إلى سببين هما[2]:-

- **السبب الأول :** ارتفاع أسعار النفط العالمي منذ بداية السبعينيات.
- **السبب الثاني:** ارتفاع كمية الانتاج والتصدير للنفط العراقي وذلك بعد اتمام اجراءات (قانون التأميم لسنة 1972م*)[3] وفرض سيطرة الحكومة العراقية على مواردها النفطية كافة وبصورة نهائية بحلول أواسط السبعينيات ينظر جدول (7).

جدول (7) صادرات النفط الخام والايرادات النفطية في العراق للمدة (1970-1974م)

ت	السنـــــــــة	صادرات النفط (مليون طـــن)	الايرادات النفطية (مليون دينار)
1	1970	72.1	368
2	1971	78.1	لا توجد
3	1972	67.3	536
4	1973	89.2	لا توجد
5	1974	93.2	678
6	المجموع	399.9	1582

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على صباح كجة جي – التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921- 1980) الجزء الاول – بدون طبعة – بيت الحكمة بغداد – 2002- ص178.

يتضح من الجدول أعلاه أن الايرادات النفط ارتفعت بصورة لم تشهد من قبل اذ ازدادت الايرادات النفطية من 368 مليون دينار خلال عام 1970م إلى 536 مليون دينار في عام (1972) ، وبعد صدور قانون تأميم النفط واتمامها ارتفعت الايرادات إلى 678 مليون دينار في عام (1974) واستمرت بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى اندلاع الحرب العراقية الايرانية لقد تمكن العراق منذ بداية السبعينيات حتى

---

(1) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، مصدر سابق ، ص107.

(2) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921، 1980) الجزء الاول، مصدر سابق،ص177.

(*)**قانون التأميم لسنة1972م:**، هو قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة وهي شركة كانت مسؤولة عن انتاج حقول النفط في مناطق (كركوك،باي حسن ، جيمور وعين زالة) في شمال العراق، كما نص على أن تؤول إلى الدول العراقية ملكية كافة المنشآت والحقوق المتعلقة بالمناطق المذكورة وفي عام 1973م حيث خضعت شركة النفط العراقية والشركات الاجنبية لسيطرة الحكومة العراقية لادارتها للمزيد أنظر المصدر : صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921، 1980) الجزء الاول، مصدر سابق،ص173، 174.

اندلاع الحرب العراقية الايرانية من تحقيق مستوى من الانجاز في التنمية معتمداً بصورة رئيسة على مورد النفط فحتى عام (1975) كان ضمن الدول النامية متوسطة الدخل وتحديداً في المستوى الاوسط من هذه الدول إذ كان انتاجه من النفط الخام يقارب (3.8) مليون برميل من النفط يومياً بينما قدرت صادراته (3.2) مليون برميل يومياً فضلاً عن تحقيقه تقدماً ملموس في مجال التصنيع والخدمات المجتمعية برغم الأوضاع السياسية التي يعيش في ظلها المجتمع[1] .فخلال عام (1975) قامت الحكومة بوضع أضخم برنامج استثماري من حيث التخصيص المالي مقارنة بما سبقها كما ضمت بعض القطاعات التنويع الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الصناعية والزراعية إذ أن اي تطور في مجال التصنيع يكون مرتبط بصورة وثيقة مع تطور القطاع الزراعي . التنوع في الانتاج الاقتصاد مع تقليل مساهمة القطاع النفطي .الاعتماد على سياسة تصنيع تعتمد على المسار التكميلي مع الدول العربية أي تقوم على أساس القومية العربية . كانت الأولوية للقطاع الصناعي ومن ثم القطاع الزراعي إن التنفيذ الفعلي كانت نسبته معتدلة ويعكس ذلك تركيز التخطيط على القطاع الصناعي والزراعي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين[2].

بينما نجد أن الأوضاع الاقتصادية خلال المدة (1976- 1980م) امتازت هذه المدة بعدم الافصاح أو نشر الحكومة لأي تخصيصات استثمارية تتعلق بالجوانب الاقتصادية أو الخدمية التنموية لكنها أعلنت عن أن تركيز العمل سيكون على محاولة تقليل الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الاجمالي إلى (50.6%) وعلى العكس من ذلك زيادة مساهمة القطاعات السلعية الصناعية والزراعية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(76%) والقطاعات الأخرى (24%) المتمثلة بالخدمات والتوزيع . وأشارت أيضاً إلى القوى البشرية المتوقع دخولها في سوق العمل بما يقارب (548) ألف شخص كما تم تخصيص (27%) من التخصيصات الاستثمارية إلى قطاع التخصيصات الأخرى دون ذكر طبيعة تلك التخصيصات والتي من المتوقع إن تكون للخدمات العسكرية ومشاريع الامن والدفاع كون أن الصناعات العسكرية خلال هذه المدة شهدت ازدهار كبير مقارنة بالصناعات الاخرى[3] .

إلا إن ما تحقق فعلياً وفقاً لعمليات التنفيذ إن القطاعات السلعية كانت مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي بنحو (67%) وهي نسبة أقل من المتوقعة ، بينما تمكن قطاع الخدمات والتوزيع من زيادة ايراداتها

(1) كامل علاوي كاظم وفاضل نعمة طاهر ، التنمية الاقتصادية في العراق المقومات وسبل النهوض ، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد17، العدد4، جامعة الكوفة ، 2021، ص1.

(2) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، مصدر سابق ، ص112، 113.

(3) احمد غالب محي ، النظام الحزبي في العراق 1968، 2003 (دراسة تحليلية ، نقدية) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ص157.

وكانت (33%) بدلاً من (24%) المتوقعة فارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .في المقابل نجد إن الحكومة أخفقت في توفير فرص التشغيل الفعلي فقد تم توفير (300) ألف فرصة عمل بدلاً من (548) [1]. على الرغم من عدم تحقيق القطاعات السلعية ما كان متوقع من الايرادات إلا أن للقطاع النفطي مساهمة فاعلة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ينظر جدول(8)، مما انعكس ذلك على زيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية فعلى مستوى القطاع الزراعي يمكن القول إن المجتمع الريفي في العراق شهد جملة من التغييرات وعلى كافة الاصعدة الثقافية، الاجتماعية والانتاجية الا ان هناك مشاكل عديدة لا يمكن معالجتها خلال مدة زمنية قصيرة.

كما دخلت الدولة مجالات صناعية عديدة لم يشهدها العراق قبل كصناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية والكهربائية والصناعات الاستخراجية فضلاً عن قيامها بتوسيع قاعدة الصناعات القديمة من خلال ما ذكر يمكن الاستنتاج إنه على الرغم من الاوضاع الداخلية التي كان يعيشها المجتمع العراقي من اتباع العنف والحكم التعسفي فأن الدولة خلال هذه المدة شهدت تطوراً صناعياً ملحوظاً إلى حد كانت القاعدة الصناعية العراقية تعد الاساس المادي للمجتمع الاشتراكي بعد القطاع النفطي خلال تلك المدة[2].

جدول(8) صادرات النفط الخام والايرادات النفطية في العراق للمدة (1975- 1980م)

ت	السنة	صادرات النفط (مليون طن)	الايرادات النفطية (مليون دينار)
1	1975	99.4	2399
2	1976	112.3	لا توجد
3	1977	113.2	لا توجد
4	1978	135.9	3272
5	1979	160.5	6596
6	1980	119.9	8044
7	المجموع	741.2	20.311

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على صباح كجة جي – التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921- 1980) الجزء الاول – بدون طبعة – بيت الحكمة بغداد – 2002- ص178.

من الجدول السابق اعلاه يتضح أن هناك زيادة وبمعدلات كبيرة في الايرادات النفطية خلال سني هذه المدة أذ شهدت سنة (1980) أعلى نسبة من الايرادات تليها سنة (1979، 1978 و1975) على التوالي .

(1) عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950،2010م ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، مصدر سابق، ص104.

(2) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق،ص129، 133.

ويمكن الاستنتاج من ذلك بأن التنمية القومية المراد تحقيقها بالمقارنة مع معدلات الانفاق الفعلي يظهر إن الأداء لعمليات التنمية لم يحرز تقدماً ملموساً خلال هذه السنوات خاصة على مستوى قطاعي الزراعة والصناعة فعلى الرغم من سرعة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي والذي من خلاله تم تنظيم الحيازة الزراعية وغيرها من الاجراءات التي حسنت من القطاع الزراعي[1] الا أن نسبة مساهمته في الايرادات الفعلية للدولة كانت قليلة جداً وخاصة بعد اصدار قانون تأميم النفط وما رافقه من ارتفاع الاسعار العالمية[2] .

كما اسهمت الفجوة الاقليمية من تزايد معدلات الهجرة إذ برزت ظاهرة تريف المدن نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين من الريف إلى المدينة والذي نتج عنه ظهور فائض في عرض قوى العمل غير الماهرة في المراكز الحضرية الرئيسة للمدن مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وما لها من تداعيات على المجتمع من حيث ارتفاع معدلات الفقر ولجوء الافراد إلى اساليب مختلفة للكسب سواء مقبولة مجتمعياً أم غير مقبولة مما أثر ذلك على القيم المجتمعية عن العديد من الافراد وهذا التأثير سببه الرئيس انعدام الانصاف والعدالة وعدم تكافؤ أو توفر الفرص التي تحقق احتياجات افراد المجتمع وتضمن لهم الحقوق الاساسية، فضلاً عن الضغط على الخدمات والبنى التحتية لتلك المراكز[3] ففي المدة بين عامي (1973-1977) أنحدر نصف مليون عامل من القطاع الزراعي أي إن نسبة الايدي العاملة في القطاع الزراعي انخفضت من (50%) إلى (30%) مما أنعكس ذلك سلباً على الاراضي الزراعية[4].

كما قامت الحكومة بتأسيس جملة من المشاريع الصناعية خلال المدة (1970- 1974) وبالرغم من الانجازات التي تم تحقيقها في قطاع الصناعة كونه الاساس الذي يستند عليه الاستقرار السياسي وتنشط عن طريقه التنمية ألا أنه ظل يعاني من معوقات ومشاكل جمة انعكس تأثيرها على تطوره وسير تقدمه[5].

فضلاً عن التركيز الأكبر من التخصيصات المالية على الصناعات العسكرية التي لم تكن تذكر خلال الخطط الاقتصادية التنموية وكان ذلك على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات والاحتياجات المقدمة للمجتمع العراقي[6] نتيجة لتقليل النفقات العامة المخصصة للاستثمار الفعلي في رأس المال الاجتماعي الذي يتوجب تقديم خدماته إلى الفئات ذو الدخول المنخفضة في المجتمع فتبدأ الطاقة الاستيعابية

([1]) ، سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص129، 130 .

([2]) احمد غالب محي ، النظام الحزبي في العراق 1968، 2003 (دراسة تحليلية ، نقدية) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد 2005، ص155.

(3)Falah K. Ali، An Evaluation to Industrial Development in Iraq During 1975،1990،MPRA Munich Personal Repec Archive ، 2008 ، P4.

([4]) احمد غالب محي ، النظام الحزبي في العراق 1968، 2003 (دراسة تحليلية ، نقدية)، مصدر سابق ، ص155.

([5]) سليم إبراهيم عويد ،التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص160.

([6]) سليم إبراهيم عويد ،التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ، ص160.

للاقتصاد الوطني بالتآكل وينخفض المستوى المعاشي أكثر مما ينعكس على حدة الصراع والعنف فتصبح فجوة التمويل ما بين الانفاق على الجانب العسكري والانفاق على بقية القطاعات الأخرى أكبر إلى حد تراجع معدل النمو الاقتصادي بحيث يصبح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أقل من معدل نمو السكان فتسوء الاوضاع المعيشية أكثر وينحدر أغلب العوائل الفقيرة من مستوى الفقر إلى دون مستوى الفقر وذلك بسبب السياسة الاقتصادية المبهمة التي اتبعتها الحكومة خلال هذه السنوات وقيامها بعسكرة الاقتصاد وتمويل هذا الجانب عن طريق زيادة الضغط على الايرادات العامة الممولة للموازنة العامة التي كان الهدف الاساس منها النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة[1] الجزء الاكبر من ذلك الضغط كان يركز على ايرادات القطاع النفطي المساهم الفعال للايرادات العامة عن طريق تحويل الاخيرة إلى السوق الداخلية واستخدام جزءاً كبيراً منها لتأسيس البنى التحتية اللازمة لدعم مشاريعه العسكرية إن الايرادات النفطية كانت تشكل ثروة كافية لتقويم وبناء الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتقوية نظام توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأمين فرص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لفئات كثيرة من المجتمع كانت تعيش على هامش المجتمع كـ(فقراء الضواحي، المهاجرين من الريف) وما لذلك من تداعيات على منظومة القيم داخل هذه الفئات المجتمعية وانعكاسها على المراكز الحضرية المتواجدة فيها[2] .

يمكن اعتبار هذه المدة المرحلة الأولى من الأوضاع الاقتصادية في ظل حزب البعث، أمَّا المرحلة الثانية التي سيتم التطرق للأوضاع الاقتصادية فيها وتراجعها وتداعيتها على المجتمع العراقي .

تعد مرحلة الثمانينات أكثر مرحلة تعرض فيها الاقتصاد العراقي للتراجع والتدهور إذ استمر ذلك لأكثر من (23)عاماً أي منذ بداية الحرب العراقية – الايرانية التي استمرت (8) سنوات فأدت إلى تراجع الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته .كما تعرض العراق خلال تلك الحرب إلى التدهور والفقر وسوء الاوضاع المعيشية فقد تدمرت البنى التحتية يرافقها تعطل عمليات التنمية والتطوير الاقتصادية كنتيجة لتوقف الاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بسبب دخول الاغلبية العظمى من أفراد المجتمع إلى التجنيد الاجباري لخوض الحرب مما أنعكس قلة الايدي العاملة على كمية الانتاج وانخفاضها[3] .

على مستوى القطاع الزراعي من الجدير بالذكر إن الامكانيات الزراعية التي يملكها العراق كبيرة سواء من حيث توفر المياه أو من حيث توفر الأرض الزراعية. وفي عام (1980) قبل خوض العراق

([1]) عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق، مصدر سابق ، ص25.

([2]) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، مصدر سابق ، ص303.

([3]) حوراء علي حسين ، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2021، ص69.

الحرب مع ايران فقد تم التركيز من قبل الحكومة على الاهتمام بصورة أكبر على أهمية القطاع الزراعي وامكاناته الاقتصادية في التنمية الشاملة للعراق وبدخول العراق الحرب مع ايران بعد (9) أشهر يمكن ملاحظة التدهور، والتدمير الذي تعرضت له القطاعات الاقتصادية بوجه عام والزراعية بوجه خاص من حيث حجم الانتاج والايرادات، والصادرات الزراعية والسلع أو من حيث البنى التحتية فقد أخذ انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة والثروة الحيوانية بالانخفاض فقد انخفض متوسط معدل الانتاج السنوي خلال المدة (1979- 1985م)[1].وظل الانتاج الزراعي مستمراً في الانخفاض طوال عقد الثمانينيات وخاصة المحاصيل الثلاث الاساسية في الانتاج الزراعي العراقي (القمح، الشعير والرز) والتي كانت تغطي أغلب مساحات الاراضي الزراعية آنذاك مرت بجملة من التقلبات خلال هذه المدة.

ولا بد من ذكر عامل الهجرة فهجرة السكان الكثيفة من الريف إلى المدن بسبب تفاوت الدخل المتزايد ما بين المدينة والريف وكذلك انعدام حوافز الانتاج الزراعي لأصحاب الاراضي الزراعية الصغيرة أثرت بصورة كبيرة على كمية الانتاج الزراعية ناهيك عن الاراضي الزراعية المهملة[2] .

من جانب آخر أثرت الحرب على قطاع الزراعة وانتاجيته بصورة غير مباشرة إلا أن تأثيرها له دور كبير في تراجع وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال حملة التجنيد الواسعة من قبل الحكومة للمشاركة بالحرب مما أدى ذلك إلى قلة الايدي العاملة في الزراعة ، بينما كان تأثير الحرب المباشر على الرز والتمور[3] وبالأخص الأخير إذ كان يشكل الحصة الكبرى من الصادرات الغذائية فقد انخفض انتاجه بصورة واضحة من (581) ألف طن عام (1978) إلى (100) ألف طن خلال عام (1985) بمعدل انخفاض نحو (23%) سنوياً ينظر جدول(9)[4].

كان من تداعيات ذلك اضطرت الدولة إلى استيراد المنتجات الزراعية من الخارج فتم استيراد نحو(75%) من احتياجاتها الزراعية .كما خضع برنامج الاستيراد في هذه المدة للمتابعة وبصورة أكثر دقة

([1])Mofid Kamran ، The Economic Consequences to the Gulf War، Provided in Cooperation with: Taylor& Francis Group، Routledge، London ، 1990، P49.

([2]) عصام الخفاجي ، الاقتصاد العراقي بع الحرب مع ايران ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 32، ،بيروت ، 1990، ص210.

([3]) المصدر نفسه ، ص210.

([4])Mofid Kamran ، The Economic Consequences to the Gulf War، Op. Cot.,، P48،50.

بهدف ضمان والمحافظة على الاحتياطات الاجنبية التي أخذت بالانخفاض من (30) مليار دولار في بداية الحرب إلى (10) مليار دولار بحلول نهاية عام 1982[1].

من الجدول أدناه يتضح التراجع الكبير في انتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسة (محاصيل الحبوب) منذ اعلان الحرب مع ايران وبطبيعة الحال إن هذا الانخفاض سيؤدي إلى عجز المتوفر من الانتاج عن سد الحاجات الغذائية للسكان .

جدول(9) انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة للمدة (1980-1985)

ت	السنة	انتاج المحاصيـــــل الزراعيـــــة الرئيـــسة (ألف طن)				
		القمح	الشعير	الرز	التمور	الذرة
1	1980	1.300	575	250	395	90
2	1981	1.100	600	250	405	90
3	1982	965	550	163	374	28
4	1983	841	700	111	345	28
5	1984	471	482	109	251	31
6	1985	650	700	105	100	32
7	المجموع	2929.4	3607	988	1870	299

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على Mofid Kamran - The Economic Consequences to the Gulf War- Provided in Cooperation with: Taylor& Francis Group- Routledge- London – 1990- P48

إنَّ التراجع والانعطاف في القطاع الزراعي خلال تلك المدة رافقه التراجع في انتاجية القطاع الصناعي فقد غيرت الحرب العراقية الايرانية واقع النشاطات الاقتصادية وتطورها الذي وصلت إليه وعليه أدت تلك الحرب إلى تدمير البنى الاساسية للاقتصاد بما فيها المصانع والشركات والمنشآت الصناعية ولحق هذا التدمير حتى منشآت تصدير النفط وغيرها من البنى التحتية مما انعكس ذلك على تراجع وانخفاض إنتاج الصناعات وفي مقدمتها[2] الصناعات التحويلية ساهمت بنسبة منخفضة جداً في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت نسبته (5.5%) كمتوسط خلال المدة (1970- 1985) مما يعكس ذلك حجم التدهور الذي لحق بالصناعات التحويلية بصورة خاصة وقطاع الصناعة بصورة عامة في العراق وبالتالي أصبح هناك خلل في العلاقة بين الانتاج والاستهلاك وبالتالي بين العرض والطلب فقد بلغت نسبة الاستهلاك السكاني بشقيه

(1) Shahrooz Shariati and Masoud Ghaffari ، The Iran ،Iraq War :Geopolitical Economy of the Conflict، Geopolitics Quarterly، Volume 14، No 4 ،Iranian Association of Geopolitics ،Iran ، 2019، P51.

(2) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، مصدر سابق ، ص122.

العام والخاص عام 1984 ما يقارب (85%) من الناتج المحلي الاجمالي مما أدى إلى ارتفاع اسعار المنتجات والسلع مما نتج عنه تضخم الاقتصاد العراقي[1].

أن معدلات التضخم المتسارعة خلال مدة الحرب أدى إلى تراجع النمو الصناعي . فضلاً عن ذلك الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي على العموم له أثره في الصناعات التحويلية ويظهر ذلك جلياً في ضعفها البنيوي حدث ذلك بين عامي (1983- 1986) بسبب النقص الكبير في العملات الاجنبية (الصعبة)، ناهيك عن استنزاف القوى البشرية العاملة في مجال الصناعة لأجل المشاركة في الحرب وكان تأثر الصناعة التحويلية أكثر من الصناعات الاخرى كونها تعتمد في انتاجها على عملية استيراد المواد الداخلة في العملية الانتاجية من الخارج وعليه نتيجة لأوضاع الحرب تقلصت حصص الاستيراد حتى توقفت بعض الصناعات عن العمل بأكملها بعد عام (1985)[2] .

كما حدث خلال هذه المدة تغير ملحوظ في السياسة الاقتصادية للدولة إذ اتجه توجهها نحو تقليل مركزيتها وسيطرتها على كافة القطاعات الاقتصادية فقد أفسحت المجال أمام القطاع الخاص للعمل في القطاع الصناعي عن طريق تقليص دور القطاع العام وبيع جزءاً من منشآته ومعامله إلى القطاع الخاص كما استغنى القطاع العام عن نسبة من الأيدي العاملة إلى القطاع الخاص أن اتباع هذه السياسة بهدف زيادة الانتاج ورفع كفاءة الأداء من خلال أعادة التوازن بين القطاعين إلا أن لهذه السياسية المتبعة تداعياتها التي ظهرت جلياً بعد انتهاء الحرب فقد زادت نسب البطالة الصريحة بعد تسريح أعداد كبيرة من الايدي العاملة ممن شاركوا في الحرب، وفقدوا عملهم عند الانتهاء منها[3].

علاوة على ذلك تحولت أغلب المصانع إلى مصانع الانتاج العسكري لسد احتياجات الحرب القائمة آنذاك مما نتج عنه تحول البنية الاقتصادية من دولة تحاول النهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة إلى دولة معتمد كلياً على الريع النفطي، ووفقاً لشعار الحكومة سيء الفعل" كل شيء من أجل المعركة" فتحولت كافة الايرادات النفطية على الانفاق العسكري فضلاً عن المهرجانات لتمجيد نظام الحكم والانفاق المفرط على هذه الامور[4] وتأثر الانفاق في المجالات الحيوية الاخرى مما نتج عنه تراجع مستوى الخدمات وتلبية الاحتياجات الاساسية للشعب . فقد بلغ ما تم تخصيصه للجيش والتصنيع العسكري في ذلك

---

(1) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970، 2008)، مصدر سابق ، ص120.

(2) عصام الخفاجي ، الاقتصاد العراقي بع الحرب مع ايران، مصدر سابق ، ص215،214 .

(3) سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في اقطار مختلفة) ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص129.

(4) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ،ص213.

الوقت (75%) من الموازنة العامة ومن خلال هذا يتضح لنا مدى تراجع وضآلة النسب التخصيصية للقطاعات الاخرى سواء الاجتماعية أو الاقتصادية[1].

أمَّا القطاع النفطي الذي يعد المصدر الاساس في تمويل الموازنة العامة للدولة فضلاً عن تمويل القطاعات الزراعية، الصناعية، الهياكل الاقتصادية والخدمات العامة[2] شهد هو الآخر انخفاضاً كبيراً في ايراداته بسبب انخفاض الصادرات النفطية العراقية نتيجة لتأثرها بالحرب ومن جهة أخرى تراجع الاسعار العالمية للنفط الخام ناهيك عن التدمير الذي لحق بالبنى التحتية النفطية[3] ومن ضمنها الحقول النفطية ومنشآت التصدير وعليه فقد انخفضت ايرادات النفط من (26.1) مليار دولار في عام (1980) إلى (10.4) مليار دولار في عام (1981) وبسبب الاهمية الاستراتيجية التي يحظى بها الريع النفطي ولما له من دور في تشكيل الاقتصاد السياسي للتنمية نظراً لاعتماد الدولة الرئيس عليه من جانب واعتماد المواطنين على الدولة في توفير دخولهم فقد سبب تراجع الايراد النفطي بانخفاض متوسط دخل الفرد العراقي من (997.8) دينار عراقي في عام (1979) إلى (360.9) بحلول عام (1990)[4].

إنَّ الانخفاض في اسعار النفط على طول مدة الحرب ادى إلى خلخلة الهيكل الاقتصادي و انخفض الناتج المحلي الاجمالي فأنعكس ذلك سلباً لما صاحبه من تدهور مفزع لحياة المجتمع بسبب تفاقم البؤس والفقر، وشظف العيش وتردي جودة حياة الفرد العراقي[5].من البديهي إن تسبب هذه العوامل القلق على مستوى عالٍ ، وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره ينعكس على الاستقرار الامني الذي كان في الاساس في مرحلة التداعي فضلاً عن ذلك هدر الطاقات البشرية والمادية وتدهور القدرة الشرائية لدى الفرد العراقي نتيجة لعجز الاقتصاد وشلل خطط التنمية وفشلها وتفشي ظاهرة البطالة على نطاق واسع أبان تلك المدة وما أعقبها جميع هذه الظروف وغيرها كانت كافية لتصدع منظومة القيم الانسانية والمجتمعية في شخصية الفرد العراقي وسيادة القيم السلبية واللامبالاة وعدم الاكتراث فانتشرت الجريمة بكافة صورها وإبشعها إلى

(1) سعد ناجي جواد ، العراق بعد الغزو تشرذم – ولادة جديدة ، اندماج، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2022، ص32.

(2) ابتهال محمد رضا داود ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية ، مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية ، العدد 8، الجامعة العراقية، 2016، ص212.

(3) ميثم عبد الحميد روضان ، تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970،2010) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ، 2014، ص62، 65.

(4) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الاولى ، مؤسسة وارث الثقافية للنشر ، البصرة ، 2008، ص8، 9.

(5) المصدر نفسه ، ص9، 11.

حد أصبحت حدثاً يومياً فضلاً عن سيادة مظاهر السرقة، والرشوة وغيرها بعد إن تلاشت من الفرد العراقي روح المدنية والحضارة وفعاليات التنمية والبناء والاندماج المجتمعي وروح التعاون المشترك[1]

إنَّ هذه الاوضاع المتأزمة التي عاشها المجتمع العراقي سواء على المستوى السياسي ام الاقتصادي خلال المدة من عام (1980 -1988) لن تنتهي بإعلان توقف الحرب بين الطرفين بل ازدادت تدهوراً على كافة الاصعدة فمنذ عام (1990) وحتى عام (2003) واجه المجتمع العراقي ظروفاً اقتصادية قاسية جداً فقد تفاقمت في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل مجلس الامن الدولي على أثر اجتياح العراق للكويت وغزوه مشكلات اقتصادية كثيرة[2]كانت تداعياتها بالغة الخطورة على الاقتصاد العراقي وتمثلت تلك التداعيات بتدمير المنشآت الصناعية والزراعية ومنشآت الانتاج والتكرير والبنى التحتية للخدمات المجتمعية الاخرى من طرق وجسور، ومخازن وغيرها مما زاد ذلك من معاناة عدد كبير من السكان نتيجة لقلة وفقر الخدمات المقدمة لافراد المجتمع وتراجع أداء الانشطة الاقتصادية بصورة عامة كما أدى الحصار الاقتصادي على عزل وانقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي بصورة شبه تامة[3] أن هذه التحولات جميعها لعبت دوراً رئيساً في هبوط مستوى الانتاج وبالتالي تأثيره الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن ذلك تراجع عمليات التبادل التجاري بسبب توقف الايراد النفطي بسبب منع العراق من تصديره مما ساهم ذلك في عجز القدرة التمويلية اللازمة لمواجهة الانفاق ويرافق ذلك استنفاذ العراق لاحتياطه من العملة الاجنبية بسبب تجميدها في البنوك الخارجية وكذلك تقييد عمليات الاستيراد إلى حد منع استيراد المواد المجازة (الغذاء والدواء) [4].

وبحسب تقرير لمنظمة الاغذية الدولية أشارت إلى إن ما يقارب (3.5) مليون عراقي من (الموظفين، المتقاعدين، أرباب المعاشات وغيرهم) أصبحوا يتقاضون رواتب قدرها (2000)ديناراً إي كانت تقل عن الدولار الواحد كما إن (71%) من السكان اصبحوا تحت مستوى الفقر بسبب الوضع المعاشي المزري مما دفع بالكثير منهم إلى بيع ممتلكاته ، كما أشارت المنظمة إلى أن العراق في ظل تلك الأوضاع وبين عامي (1995- 1996) تحديداً كان بحاجة إلى (2.7) مليار دولار لسد النقص الحاص في الغذاء وبعد أن تفاقم الوضع الاقتصادية بمشكلاته كافة اجبر الحكومة على قبول[5] اتفاق مذكرة التفاهم التي تقوم على مبدأ (النفط مقابل الغذاء) وذلك في عام (1996) إذ تم السماح بتصدير كميات محدودة من النفط وتحت رقابة لجان

(1) طالب مهدي السوداني ، المجتمع العراقي دراسات وأبحاث اجتماعية ، مصدر سابق ، ص145.
(2) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق ، ص214.
(3) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مصدر سابق ،ص 10 .
(4)علي جعفر نظر وآخرون ، تحليل واقع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (1990،2018) وافاق التطوير ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد 13، العدد 41، جامعة واسط ، 2021، ص443.
(5) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص153.

معينة تابعة إلى الامم المتحدة)[1] التي بدورها قيدت التجارة الخارجية للعراق إذ انحصرت في المتطلبات الانسانية (الغذاء والدواء) واستمر الوضع على ما هو عليه حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003)[2].

إنَّ نظام العقوبات الذي فرض على العراق أثر بصورة كبيرة على الاقتصاد العراقي الذي تعرض من جانب أخر إلى تدمير كافة المنشآت الصناعية والزراعية وتعطل عملها بشكل تام جراء القصف في الحرب مع أيران أم بالقصف الامريكي بعد غزو العراق للكويت إلا أن أكثر ما أدى إلى انهيار الاقتصاد العراقي هو الحظر الذي فرض على قطاع النفط الذي يعد المصدر الوحيد للعملة الأجنبية والتي بدورها يعتمد عليها في موازنة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي استيرادها من الخارج ولان اقتصاد العراق أحادي الجانب يعتمد على منتج واحد الريع النفطي لذا فقد اصبح الاقتصاد العراقي عرضة للتذبذبات التي يتعرض لها النفط سواء بارتفاع الاسعار وانخفاضها بالسوق العالمية، او في حالة الحرب وفرض العقوبات كما حدث في العراق[3] بسبب تركز اعتماده على تصدير النفط أي أنه لا يخضع لمنطق اقتصاد السوق بقدر خضوعه وتأثره بعوامل سياسية تتحكم بها القوى العالمية مما تسبب ذلك بحدوث اختلالات في البنية الاقتصادية للاقتصاد العراقي كاختلال التجارة الخارجية واختلال الهيكل الانتاجي، وكذلك تحويل الارباح للخارج بسبب المديونية التي تراكمت بسبب الحرب العراقية الايرانية، فضلاً عن تفشي الفساد على نطاق واسع كل ما ذكر كان له أثر بليغ في التأثير على الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)[4].

ث- الاوضاع الاقتصادية للعراق بعد عام 2003م :-

شهد الاقتصاد العراقي في عام (2003) دخول مرحلة جديدة ومغايرة في ظل الاحتلال الامريكي وتعد هذه المرحلة مرحلة الازمة الشاملة للاقتصاد العراقي نظراً لكونها حصيلة المراحل السابقة وما مر به الاقتصاد العراقي من تدهور خلالها كما ذكرناه آنفاً كما اتسمت الازمة بتعقيدها، وتعدد جوانبها وابعادها[5] بسبب وجود اختلالات هيكلية، واخرى بنيوية زادت من تعميق الازمة إذ جعلت الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات المكشوفة، ناهيك عن التحديات العديدة والمتشابكة التي تشكل عائقاً أمام النهوض بالاقتصاد

(1) مأمون أدم معروف ، أثر انخفاض اسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد7، العدد4، جامعة قناة السويس، 2016، ص649.

(2) ابتهال محمد رضا داود ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية، مصدر سابق ، ص213.

(3) صالح خلف صالح ، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية –الامريكية (1988،2008) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2010، ص111، 112.

(4) حوراء علي حسين ، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، مصدر سابق ، ص70.

(5) زين العابدين محمد عبد الحسين ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، الطبعة الاولى، مركز الرافدين للحوار ،بيروت ، 2018، ص11.

العراقي ولا بد من مواجهتها ومنها تحديات خارجية واخرى داخلية في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني[1].

وعلى الرغم من الأمل الذي عقد على عملية التحول السياسي في عام (2003) بهدف الشروع بتحسين الاوضاع استناداً على انها ستصبح مدخلاً لأنهاء مرحلة الحكم الدكتاتوري من جانب، وانهاء الصراعات السياسية والاجتماعية على السلطة من جانب أخر والعمل على تكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة إلا أن عملية التحول السياسي تلك جاءت بنتائج معاكسة للطموحات التي بنيت عليها إلى الوقت الحاضر بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي ترتب عليه ضعف دور الاحزاب، ومنظمات المجتمع المدني الذي جعل عملية المشاركة السياسية في السلطة لا تتم إلا على أساس طائفي، وقومي وديني وليس على أسس مدنية وسياسية فشكل عدم الاستقرار السياسي وهشاشة السلطة عائق عطل عملية التنمية وإعادة اعمار القطاعات الاقتصادية مما ساهم من تعميق الازمة الاقتصادية [2].

ولا بد من التنويه إلى أن قانون تحرير التجارة رقم (54) لعام (2004) فتح الاسواق العراقية على مصرعيها أمام السلع الاجنبية وذلك بسبب عدم وجود سياسة ضريبية، ورسوم جمركية على حركة البضائع نتيجة لضعف السلطة وغياب القانون، وعدم وجود الرقابة ومقاييس السيطرة النوعية وقد تزامنت هذه الأوضاع مع زيادة الطلب الاستهلاكي على البضائع الاجنبية وذلك بعد تحسن مستوى دخل الفرد الحقيقي. إنَّ قانون التجارة وما اعقبه من حركة تجارية للاستيراد البضائع الاجنبية كان له انعكاساته على القطاعات الاقتصادية إذ أدى إلى توقف قطاع الصناعة الوطنية المبتدئة فضلاً عدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية سواء من حيث السعر أو الجودة فكان لذلك تداعياته على زيادة حجم اختلال الميزان التجاري[3] . كما إن القطاع الصناعي واجه العديد من المشكلات المستمرة في العمل كقلة توفير الطاقة الكهربائية الوضع الأمني غير المستقر، عدم توفر البنى التحتية اللازمة للصناعة وأيضاً ارتفاع تكاليف الانتاج غياب السياسات الاقتصادية الواضحة للتنمية الصناعية وكذلك الاستيراد المنفلت وفقدان الرقابة على العمل جميعها أدت إلى عرقلة القطاع الصناعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وإلى جانب ذلك قدرت عدد المشاريع

(4)ناجي ساري فارس ، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد71 ، 2021، ص129.

(2) همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس ، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003بين (الواقع والطموحات) ، مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية ،المجلد1، العدد10، الجامعة العراقية ، 2017، ص168.

(3) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، مصدر سابق ، ص14.

الصناعية المتوقفة عن العمل بصورة نهائية أو جزئية في العراق بعد عام 2003م وحتى الوقت الحاضر بنحو (60%)[1] وتعد هذه أهم اسباب تفشي ظاهرة البطالة بعد عام (2003) ينظر جدول (10).

وبلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام (2003-2004) على التوالي (1.02%)،(1.76%) في حين أخذت بالانخفاض في عام 2005م اذ ساهم بنحو (1.32%) وذلك بسبب اقتصار أغلب النشاط الصناعي على الصناعات المتوسطة والصغيرة واستمرت مساهمة القطاع الصناعي بالتذبذب ما بين عامي (2006- 2008) فكانت نسبها على التوالي (1.54%)، (1.63%)، (1.49%) ،بينما أخذت هذه النسب في الارتفاع خلال عامي (2009- 2010) فكانت نسبها (2.4%)، (2.3%) ألا إنها في الاعوام اللاحقة شهدت تذبذباً ملحوظاً ما بين الارتفاع والانخفاض. تعزى هذه النسب المنخفضة لمساهمة القطاع الصناعي من اجمالي القطاعات الاقتصادي إلى اشكاليتين الاولى تتمثل بعدم قدرة القطاع الصناعي العراقي على منافسة السلع والبضائع المستوردة من الخارج ، أما الثانية عدم وجود الدعم للصناعات من قبل الحكومات المتعاقبة ناهيك عن عدم الاستقرار الداخلي للدولة مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي[2] .

جدول (10) معدلات البطالة في العراق للمدة(2003-2020)

ت	السنة	نسبة البطالة في العراق
1	2003	%28.1
2	2004	%26.8
3	2005	%17.9
4	2006	%17.5
5	2007	%11.7
6	2008	%15.3
7	2009	%15.2
8	2010	%15.2
9	2011	%15.2
10	2012	%15.3
11	2013	%15.1
12	2014	%15
13	2015	%15
14	2016	%15.1
15	2017	%14.8
16	2018	%22.6
17	2019	%12.8
18	2020	%13.8

(1) ابتهال محمد رضا داود ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية، مصدر سابق، ص219.

(2)زينب جبار عبد الحسين ، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2018، ص41.

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية للسنوات (2020،2019،2018،2017،2016) ، ص15، 17، 20.

أمَّا بالنسبة لقطاع الزراعة الذي يعد احد ركائز الاقتصاد الرئيسة نظراً لكونه المصدر الذي يوفر الغذاء للسكان فضلاً عن توفير المواد الاولية التي تدخل في الصناعات التحويلية الا أنه تعرض خلال حربي الخليج الاولى والثانية والعقوبات التي فرضت على العراق جراء حرب الخليج الثانية، ناهيك عن الغزو الامريكي للعراق إلى عمليات القصف والتدمير بما فيها البنى التحتية لمشاريع الري والبزل مما انعكس على الموارد المائية مسبباً مشكلة فيها والتي أدت بدورها إلى أنتشار ظاهرة التصحر والجفاف وتراجع مساحة الاراضي الزراعية، وقلة الايدي العاملة فيها وبالتالي قلة الانتاج الزراعي ومساهمته في ايرادات الدولة ومن ثم غرق الاسواق بالسلع والبضائع المستوردة فضلاً عن ضعف الانتاج الزراعي وعدم امكانيته على منافسة السلع المستوردة نظراً لارتفاع قيمة العملة وبذلك كانت كل تلك العوامل أو الاسباب أدت إلى تدهور وتراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي[1].

إن ما ذكر يشير إلى إن القطاع الزراعي في العراق تأثر بالتغيرات السياسة، التشريعية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال ما يقارب عقد من الزمن مما أنعكس ذلك على فاعلية مساهمته في الاقتصاد العراقي أذ انخفضت مساهمته إلى (4.6%) في عام (2000)،و (8.3 %) عام (2003)،و(3.6%) عام (2008)، و(4.9%)عام (2011) واستمر بالتذبذب بين هذه النسب خلال السنوات اللاحقة بينما كانت مساهمتها في الستينيات، والسبعينيات حتى بداية الثمانينيات تصل إلى ما يقارب أكثر من (25%)، وحوالي (20%) في النصف الاول من عقد التسعينيات[2].

إمَّا واقع القطاع النفطي بعد عام (2003) فيمكن ملاحظة إن لإنتاج النفط علاقة وثيقة بالاقتصاد العراقي إذ يلعب النفط دوراً كبيراً ومؤثراً في مسار عملية التنمية الاقتصادية كما إن الاعتماد الكبير لميزانية الحكومة تقع على عاتق القطاع النفطي إذ تشكل عائداته نحو (95%) من مجموع الايرادات الاقتصادية. فهو يعد المصدر الرئيس والاول لتوفير الموارد المالية من العملات الاجنبية، فضلاً عن أهميته الاستراتيجية في تمويل أوجه الانفاق الاستثمار[3]. وقد شهد القطاع النفطي تراجع في انتاجه بعد حرب الخليج الثانية واجتياح العراق للكويت ، واستمر التراجع حتى عام (1996) ارتفع إنتاج النفط إلى (740) ألف برميل

(1) حوراء علي حسين ، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، مصدر سابق، ص73.
(2)محمد حسين الجبوري وطالب حسين الكريطي ، السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي التحديات وسبل المواجهة ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد12، جامعة كربلاء ، 2014 ، ص157.
(3) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003(دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل) ، مصدر سابق ، ص19.

يومياً، واستمر هذا الصعود بارتفاع وتيرته إلى إن وصل إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً بين عام 2000م [1] و هذا أعلى انتاج لقطاع النفط العراقي خلال هذه المدة الا إنه سرعان ما شهد تذبذب وتراجع بالإنتاج نتيجة لظروف الاحتلال الامريكي للعراق وآثاره على الوضع الامني والاقتصادي بعد عام (2003) ناهيك عن ضعف الصناعة النفطية.

خلال تلك المدة نتيجة لعدم تطور الأساليب المتبعة فضلاً عن عدم التمكن من الحصول على أحدث التقنيات الخاصة بصناعة النفط يرافق ذلك الاضرار الجسيمة التي تعرضت لها هذه الصناعة وبنها التحتية من جراء عمليات التخريب[2] .كما ازداد الاختلال الهيكلي في الاقتصاد نتيجة لاتساع أعمال العنف فضلاً عن انشغال الحكومة في عملية انتقال إلى الحكم الديمقراطي الذي يعد أكثر تعقيداً[3] فضلاً عن غياب الانظمة والسياسات المتبعة للتنمية الاقتصادية من جانب اخر تفشي مظاهر الفساد المتمثل بتهريب النفط الخام . كما تعرض القطاع النفطي إلى هجمات ارهابية اصابت المنشآت النفطية وقدرت أضرارها بنحو (6.25) مليون دولار مما أدت تلك العمليات التخريبية إلى توقف الصادرات في حقول المنطقة الشمالية واقتصر التصدير على الجنوب فقط مما سبب ذلك بظهور أزمة وقود ومن ثم اتجهت الحكومة لاستيراد كميات كبيرة من النفط . إن هذه الاوضاع المتدهورة بالنسبة لقطاع النفط وتذبذب اسعاره أو انتاجيته أدت إلى تراجع الايرادات الاقتصادية بصورة كبيرة كون العراق بلد أحادي الجنب[4].

3- العوامل الاجتماعية (Social factors) :-

أ- الاوضاع الاجتماعية خلال الحكم الجمهوري للمدة(1958- 1968) :-

لقد شهدت الاوضاع الاجتماعية بعد ثورة (14تموز عام 1958) تغييرات عديدة سعت الحكومة لأجراء عمليات التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي وذلك بتحسين الاقتصاد وتوفير فرص عمل وسن قوانين الضمان الاجتماعي، وانشاء مجلس الشؤون الاجتماعية وقانون الاصلاح الزراعي وغيرها من الاصلاحات التي تعد خطوة تقدمية امام افراد المجتمع العراقي وفي مقدمتهم الفلاحون الذين كانوا يسعون من مدة طويلة لامتلاك أرض تساهم في رفع مستواهم المعاشي[5] وعلى الرغم من هذا

(1)عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق، مصدر سابق ، ص45.
(2) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003(دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل) ، مصدر سابق، ص21.
(3) عبد الحسين العنبكي ،اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق، مصدر سابق ، ص47.
(4) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003(دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل) ،مصدر سابق،ص28.
(5)غصون مزهر حسن ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958،1968، مصدر سابق ، ص235.

إلا أن ذلك لم يساهم في أحداث المستوى المطلوب لتحسين دخل الاسرة في المناطق الريفية[1] كما أُهملت الخدمات الاجتماعية والصحية في المناطق الريفية إهمالاً كبيراً بينما تركز الاهتمام على تزويد تلك المناطق بالماء والكهرباء فضلاً عن قيام الحكومة بأنشاء قرى جديدة نموذجية نوعاً ما[2].

أمَّا على مستوى المدن فأن تدني القطاع الصناعي وتخلفه أنعكس بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية كما شهدت المدن سيادة الصناعات الحرفية البسيطة، ناهيك عن انتعاش ظاهرة الوسطاء والمرابين وارتفاع ظاهرة البطالة كما انخفض المستوى المعاشي للطبقة العاملة وذلك بسبب الاوضاع المعيشية المتردية في المناطق الريفية التي بدورها دفعت إلى هجرة أعداد كبيرة من الايدي العاملة إلى المدن وكان لظاهرة الهجرة هذه أثرها المتمثل بارتفاع اعداد الايدي العاملة الفائضة عن الحاجة مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة داخل تلك المدن وقد قدرت البطالة سنوياً (145) ألف عاطل عن العمل فضلاً عن إن غالبية العمال هم من العمالة غير الماهرة [3].

وعلى مستوى الخدمات الاخرى كالتعليم والصحة وتوفير السكن فقد أخذ التعليم يتطور بصورة لم يشهدها من قبل على الرغم من تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على المستوى المعاشي الا أن الاقبال على التعليم شهد تزايد وتوسع بأنشاء المدارس والجامعات ولكافة المراحل التعليمية بما فيها مراكز لمحو الامية فضلاً عن تأسيس النقابات واتحادات الطلبة وايضاً فسح المجال أمام البعثات الدراسية إلى مختلف دول العالم ويمكن عد الاهتمام بالتعليم وانشاء المدارس من اكبر الانجازات التنموية والاجتماعية للحكومة العراقية آنذاك إن طموحات الحكومة ومساعيها قد واجهت عراقيل أعاقت تنفيذ خطط ومشاريع عديدة فضلاً عن انشغال الهيئات التعليمية في الصراعات الداخلية مما ترك آثاراً سلبية على العلاقات بين الأفراد ومن ثم انعكست على المستوى التعليمي في العراق . ولا بد من التنويه إلى إن الأوضاع السياسية والصراعات القائمة أدت إلى أيقاف تنفيذ العديد من المشاريع التعليمية التي كان من المفترض ان تساهم في تطوير مستويات التعليم بمراحله كافة[4] .

علاوة على ذلك نجد أن الواقع الصحي في العراق خلال هذه المدة قد تم وضع برنامج ونظام معين لوزارة الصحة فقد تشكلت الوزارة من عدة مديريات تمثلت بـ(مديرية الصحة العامة، مديرية الخدمات الطبية العامة مفتشية الصحة العامة ومديرية التجهيزات الطبية) كما تم انشاء معمل للأدوية في سامراء

(1) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص26.
(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري ،الطبعة الاولى ، مطبعة امير، ايران ، 1968، ص216.
(3) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص63.
(4) غصون مزهر حسن ،التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1968،1958، مصدر سابق ،ص212، 213، 216، 220.

وذلك بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي سابقاً ، وكان الهدف من انشاء المعمل لتوفير الحاجة إلى الادوية وتصنيعها محلياً وتعد هذه أولى الخطوات لتطوير الصحة في العراق كما ازداد عدد المستشفيات بعد زيادة الانفاق الحكومي على القطاع الصحة فقد بلغت اعداد المستشفيات في عام (1958) نحو (123) مستشفى الا إن هذا العدد اخذ بالتزايد تارة وبالنقص تارة أخرى فأصبح عددها عام (1962) نحو (135) ، وفي عام (1963) قل عدد المستشفيات فأصبح عددها نحو (131) مستشفى وبعدها استمر بالزيادة الملحوظة حتى عام (1968) إذ بلغ عددها فيه (149) مستشفى ويرجع سبب هذا التذبذب في تركيز الاهتمام على القطاع الصحي بين سنة وأخرى إلى أن زيادة اعداد المستشفيات بهدف مواجهة متطلبات الواقع الصحي المتأخر الذي يفتقر إلى تقديم الخدمات الصحية لأفراد مجتمعه عن المستوى الطبيعي أما بالنسبة لتراجع الأعداد فيكون نتيجة لعمليات الدمج والالغاء لبعض المستشفيات [1].

لقد أخذت المؤسسات الصحية بالزيادة ففي عام (1962) زادت نسبتها (70%) مقارنة مع عام (1958) وفي عام (1966) بغت نسبة زيادتها (76%)[2] وبالرغم من سعي الحكومات لزيادة اعداد المؤسسات الصحية من أجل النهوض بالواقع العراقي الصحي فقد ظلت الدولة متأخرة ومتخلفة من جانب الرعاية الصحية إذ ما تطرقنا لمناطق الارياف فضلاً عن زيادة معدلات النمو السكاني المستمرة واختلاف ظروف معيشتهم أصبحت الدولة بحاجة إلى توفير المزيد من الرعاية الصحية لأفرادها وأيضاً الخطط التنموية غير المدروسة [3]. وتماشياً مع ما تقدم لا بد من التطرق إلى خدمات الاسكان خلال المدة (1958-1968) وتوضيح الفجوة وانعدام العدالة التوزيعية والتنموية ما بين الحضر والريف وما أحدثه ذلك من عواقب على المجتمع كافة . إن التركة التي ابقاها النظام الملكي مثلت عائقاً أمام حكومة الدولة بعد ثورة (14 تموز) ومن أبرز المشاكل التي تركتها مشكلة ازمة السكن لعشرات الالاف من المواطنين الذين كانوا يستوطنون الصرائف للسكن فيها وبالأخص في العاصمة بغداد ناهيك عن سوء أوضاعهم المعيشية والصحية وغالبية سكان هذه المناطق هم من المهاجرين من المناطق الريفية أو من جنوب العراق من أجل الحصول على فرصة عمل فنتج عن هذه الهجرات أزمة في السكن فمراكز المدن تكون مكتظة بالسكان وان وجدت أماكن للسكن فأن اسعارها تكون مرتفعة لذا لجئوا إلى بناء الصرائف ، والاكواخ للسكن فيها وتحديداً في ضواحي العاصمة بغداد وقد وصل عددهم في عام (1958) ما بين (100- 120) ألف نسمة.

---

(1) مهند عبد الكريم خلف ، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958، 1963)، مجلة الجامعة العراقية ، العدد55، مصدر سابق، ص395،394.

(2) غصون مزهر حسن ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1968،1958، مصدر سابق ،ص226.

(3) مهند عبد الكريم خلف ، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958، 1963)، مصدر سابق ، ص396، 397.

سعت الحكومة بعد الثورة إلى تشكيل لجان لحل هذه الازمة وأدراجهم ضمن الحياة المدنية وتحسين اوضاعهم المعاشية إلا أن المقترحات تلك لم تجدي نفعاً لحل الأزمة ، لذا كان الرأي الامثل بنظر الحكومة هو إرجاعهم إلى مناطقهم وتوفير الأراضي الزراعية اليهم ومساعدتهم وتأمين الادوات الزراعية لهم فتم ارجاع (75%) منهم وفقاً لرغبتهم أما النسبة التي بقيت من العمال وأرباب الحرف ، والصناعات الصغيرة فقد فضلوا الاستيطان في العاصمة فعملت الحكومة على تعيين أرض خاصة بهم وبعيدة عن العاصمة على الرغم مما سبق ذكره إلا أن جميع تلك الحلول لم تجدي نفعاً ولم تكن موفقة في حل الأزمة وارجاع كافة الأفراد المهاجرين إلى المناطق التي هاجروا منها كما عملت الحكومة على انشاء دور سكنية لكنها توزع وفقاً لشروط معينة ، إن مساعي الحكومة في النهوض واصلاح الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق أخذت تتعثر وترتد انعكاساً للأوضاع السياسية والصراعات الداخلية القائمة آنذاك ووفقاً للتقارير الاقتصادية الخاصة بعام (1961) التي تشير إلى أن نصف الاشخاص ممن هم في سن العمل البالغ عددهم (ثلاثة ملايين و600ألف) شخص يعانون من حالة البطالة المتفشية ناهيك عن وجود مئات الالوف من العمال والفلاحين يعانون من بطالة جزئية ومستمرة في ذات الوقت فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة واجور السكن[1].

كما ترك قانون الاصلاح الزراعي فجوات واسعة في الحياة الاجتماعية لدى سكان المناطق الريفية فقد ترك هذا القانون نحو (60%) من الفلاحين دون أرض وترك نحو(9ملايين) دونماً من الأراضي بيد كبار الملاكين ومتوسطيهم وترتب على ذلك يتوجب على الفلاحيين دفع أجور الارض للمالكين كتعويض لمدة 20 عاماً ثمناً للأراضي الصغيرة ولا بد من التنويه إلى أن الشروط العامة والضرورية للإصلاحات الاجتماعية ومنذ عام 1961م بدأت تنعدم لكافة الاصلاحات الاجتماعية وبالأخص شروط الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والوضع الديمقراطي والتخطيط العام الذي يفتقر للخطط المدروسة والمناسبة لكل مشكلة اجتماعية فضلاً عن المعوقات وارتفاع معدلات البطالة جميعها جعلت الامور تتدهور وتسوء مع مرور الوقت [2] استمرت هذه الاوضاع المتدهورة على ما هي عليه فقد كانت عمليات التنمية الاجتماعية تشهد انحساراً ومشتتة من قبل الحكومة وخاصة بعد عام (1963) على كافة المستويات اذ كانت الحكومة تنظر إلى الوحدة الوطنية وتنميتها على أنه موضوع غير جاد بناءً على ذلك كان لنظام الحكم دور في تمزيق المجتمع ووحدته على اسس طائفية وتعزيز تلك الاسس كما انتشرت مظاهر الرشوة والفساد والتهريب واستغلال النفوذ من دون أخذ أي اجراء للحد من تلك المظاهر.

وعلى صعيد الأوضاع الأخرى كـ(المستوى المعيشي، تدهور البينية التحتية وغيرها) فقد عانى العمال من تردي مستوى المعيشة بسبب التدخل في شؤونهم، وشكلت مسألة الهجرة من الريف إلى المدينة

(1) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق، ص67.
(2)المصدر نفسه ،ص67.

أزمة كبيرة بالنسبة لسكان المدينة أنفسهم أم للسكان المهاجرين وتدهور أوضاعهم المعيشية المتراجعة فضلاً عن زيادة الضغط السكاني على البنى التحتية والموارد في المدينة فعملت الحكومة على تقسيمهم إلى ثلاث فئات (عوائل الجنود- عوائل الشرطة وعوائل الكسبة) وتعد الفئة الاخيرة الفئة المستبعدة لعدم قدرة العاصمة على استقبالهم من ناحية ، وعدم تمكنهم من زراعة أراضيهم بسبب ملوحة التربة وقلة الاهتمام بها وظلم مالكي الاراضي على عكس المدن وتركز الصناعات في العاصمة ويتضح من خلال هذا التوزيع غير العادل والتفرقة في عمليات التنمية بين منطقة، وأخرى .

كما شهدت هذه المدة تفشي الامية بنسب كبيرة وبصورة سريعة وخاصة في الارياف يرافقها ضعف في الخدمات وتنميتها وكثرة الصراعات على المستوى الداخلية للدولة[1] .

ب- الاوضاع الاجتماعية خلال المدة (1968-1980):-

شهد المجتمع العراقي خلال(1968-1970) اتساع قاعدة البطالة المقنعة والمكشوفة نتيجة لتراجع فرص العمل وخاصة المشاريع الصناعية الكبيرة بسبب الفوضى التي سادت فتعثر النشاط الاقتصادي والذي بدوره انعكس بصورة سلبية على الوضع الاجتماعي فارتفعت ايجارات السكن وتراجع في القدرة الشرائية بعد تراجع دخول العوائل العراقية وبالأخص الفئة الفيرة من المجتمع . ناهيك عن الأوضاع في المناطق الريفية وما تعانيه من توزيع غير عادل للدخول فأدت الظروف الاجتماعية المعقدة التي كان يعانيها الفرد في العراقي إلى هجرة فلاحية واسعة إلى المدن فشكلت فئة كبيرة من العاطلين عن العمل والمهمشين من الريفيين الذين لم يجدوا فرص عمل فيضطرون للعمل كباعة متجولين كما أن شريحة معينة من الأفراد الذين لن يجدوا فرص للعمل أو حتى مجال للسكن سوى في ضواحي المدن فيدفعهم العوز والحاجة إلى الانحدار نحو الجرائم كالسرقة والقتل والجنوح والرشوة وغيرها من الجرائم للحصول على ما يحتاجه لتحسين وضعه المعيشي.

كما تجدر الاشارة إلى مساندة نظام الحكم لفئة معينة من المقربين له وسعيه لإغنائهم بطرائق مختلفة فحققت مجموعة منهم ارباحاً كبيرة عن طريق التعامل غير الشرعي المحمي بالقانون فينعكس ذلك على المنظومة القيمية للمجتمع بسبب تأثير ذلك على فئات مختلفة من المجتمع وبالتالي سيادة مظاهر العنف والجريمة التي بدورها اثرت على استقرار المجتمع العراقي وامنه[2] .

(1) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق ص68.

(2) كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب السابع، الجزء الاول 1980،1986، الطبعة الاولى ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل ،2013،ص316، 321.

أمَّا خلال مدة السبعينيات نمو سكاني سريع على الرغم من تعقد الاوضاع السائدة وخاصة سياسة القمع والاضطهاد والعنف التي كانت متبعة آنذاك ويعزى النمو السكاني السريع إلى تحسن الاوضاع الاجتماعية، والمعيشية فقد شهدت وفيات الاطفال دون سن الخامسة تراجع كبير نتيجة لتحسن الرعاية الصحية وتوفر المستشفيات والمستوصفات والاطباء والادوية فضلاً عن تحسن التغذية نسبياً وتراجع الأمراض المزمنة خاصة عند الاطفال. إن نسبة النمو السنوية بلغت (3.3%) وتحديداً بين عامي (1970-1975) وهي من أعلى نسب النمو في العالم خلال تلك المدة بعد الكويت وليبيا والاكوادور وبقيت هذه النسبة خلال السنوات الثلاث اللاحقة .

فضلاً عن ذلك التحسن في مستوى الدخل الفردي للعوائل مكنها من توفير الاغذية وأيضاً تنامي نشاط المنظمات غير الحكومية والحكومية ومكافحة الامية وغيرها[1] فالتعليم يعد القاعدة الاساسية التي تقوم عليها عملية التنمية البشرية، والاقتصادية والاجتماعية فله دور في تشكيل الوعي وتنمية المهارات في مختلف جوانب الحياة، وخلال هذه المدة اقتصر مجال التعليم على نشر أفكار وفلسفة حزب البعث من خلال تغيير المناهج الدراسية فعقدت من أجل ذلك المؤتمرات ووضعت الدراسات والبحوث بهدف تنمية أفكارهم واتباع فلسفتهم واسلوبهم لدى كافة فئات المجتمع .

إلى جانب ذلك تركز الاهتمام في مجال التعليم على محو الأمية وتعليم كبار السن فجرت محاولات غير قليلة بهدف الحد من الامية والقضاء لكن جميعها لم يتخذ تنفيذها بالجد والحرص للتمكن من مواجهة تلك المشكلة لذ بقيت نسبة الأمية مرتفعة لدى كبار السن طيلة تلك المدة إذ نجد إن نسبة الامية بلغت ما بين سنة (1965- 1973) (87.1%- 70.2%) على التوالي ويتضح من النسب المذكور إن الجهود المبذولة لم تكن بالمستوى المطلوب ونتيجة للمظاهر السلبية التي تتركها الأمية كالفقر، البطالة قلة الانتاجية وهذه بمجملها لها تأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[2].

وقد قدر عدد الاميين في العراق لعام (1977) بنحو (203) مليون مواطن ومواطنة مما دفع ذلك الحكومة للقيام بحملة شاملة لمحو الامية وذلك في (1/12/ 1978) وعد قانون هذه الحملة إن كل من لا يعرف القراءة والكتابة والحساب وتجاوز سن الخامسة عشر ولم يتعد الخامسة والاربعين من العمر أمياً على مستوى التعليم بمراحله المختلفة فيتضح ان التعليم الابتدائي كان يواجه مشكلات عديدة ومعقدة وفي مقدمتها عجزه عن استيعاب غالبية الطلبة الاطفال ممن هم في سن الدراسة الاولية وأيضاً يعاني التعليم من تدني مستويات الطلبة وتخلفاً في المناهج عن تحقيق الهدف التربوي ناهيك عن ارتفاع معدلات الرسوب

---

(1)كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب الثامن، الجزء الاول 1980،1986، الطبعة الاولى ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل ،2013، ص 180، 181.

(2) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق،ص166.

وترك المدرسة والمشكلة الأكبر التوزيع الجغرافي غير العادل واشارت احصائيات لمنظمة اليونسكو إن نسبة المسجلين في الدراسة الابتدائية في العراق منخفضة مما يبين إن قانون التعليم الالزامي لم يطبق بأكمله وذلك بسبب التخطيط غير المنظم والذي يقابله تنفيذ غير منظم أو منضبط[1].

كما تجدر الاشارة إلى القوانين والتشريعات القضائية والاجتماعية التي وضعت خلال مدة السبعينيات وإن عمل تلك القوانين كان ظاهرياً ومنها تأمين ضمانات للعمال إلا أن تأثير تاك القوانين كان بعيد الامد فقد تم دمج الطبقة العاملة بالنظام السياسي وبالتالي تشكيل نقابات حزبية حكومية وتحت سيطرة حزب البعث أي ليست نقابات مستقلة بل عسكرة تلك الطبقة من المجتمع بما يساهم في مصلحة الحزب، وفي عام (1973-1974) تم تمويل جملة من المشاريع التنموية عالية الكلف[2].

فضلاً عن ادخال برامج جديدة في مجالات الصحة والتعليم والاسكان وأيضاً تضافرت برامج الرفاه الاجتماعي والدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية وزيادتها وكذلك رفع الاجور والرواتب، وتزايد فرص العمل الجديدة نتيجة للتوسع في المجال الاقتصادي وخاصة الصناعي كل ما ذكر ساهم في تحسن سريع وملفت للأنظار في المستوى المعاشي للسكان. إن هذه التطورات التي حظي بها المجتمع العراقي كانت تبدو إيجابية في ظاهراً لكن في المقابل نجم عنها احداث مدمرة وغير ظاهرة كهبوط في الانتاج الزراعي ادى إلى تفاقم الوضع وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة لإعادة التوزيع غير المدروس للأراضي، والاختناقات الكبيرة في المصانع وفي الخدمات العامة في مناطق مختلفة واستمر هذا حتى أواسط السبعينيات وتسلم زمام الحكم بيد صدام حسين[3] .

ت- الاوضاع الاجتماعية خلال المدة(1980-2003) :-

خلال هذه المدة شهدت الحياة الاجتماعية في العراق سياسة جديدة لأعداد مجتمع عسكري لغرض تحقيق الأهداف السياسية التوسعية فشملت العسكرة المجتمع بأكمله فتحول المجتمع إلى شبه الثكنة العسكرية مع زيادة في الانفاق المالي على التسليح، والصناعات الخدمات العسكرية دون غيرها . وبعد اعلان الحرب العراقية الايرانية ارتفع الانفاق على المجال العسكري فبلغ نحو (38.5%) من معدل الناتج القومي الاجمالي اي ما يقارب (232.102) مليون دولار بين عامي (1980-1985) ، كما بلغ الانفاق العسكري خلال عامي (1980-1988) نحو (153.000)مليون دولار ووفقاً لخبراء الاقتصاد فإن العراق خلال مدة الحرب قد

(1) سليم إبراهيم عويد ، التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968، 2003)، مصدر سابق ،ص 166، 168 .
(2) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ، من الثورة غلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي ، مصدر سابق ، ص 189.
(3) المصدر نفسه ،ص 231، 233.

خسر أكثر من (100)مليار دولار قيمة الانفاق على المعدات العسكرية والحربية بينما كان بمقدور الدولة أن تستثمر ذلك الانفاق على الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي أهملت آنذاك[1].

من ناحية أخرى كانت من تداعيات الحرب والانفاق المتزايد في المجال العسكري ارتفاع المديونية الخارجية فقد أصبح العراق دولة مَدِينَة بمبالغ كبير وصلت إلى نحو (160) مليار دولار ناهيك عن انخفاض اسعار الدينار العراقي بصورة مطردة إلى حد أصبح دون قيمة فقد أصبح الدولار الواحد يقابل خمسة دنانير عراقية بعد أن كان الدينار العراقي الواحد يعادل (3.3 دولار) إن هذه الأوضاع أثرت بصورة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية في العراق فقد ارتفع مستوى الفقر والعوز داخل المجتمع فضلاً عن الحاجة المتزايدة على السلع والخدمات الضرورية نتيجة لانعدام توفرها أو كونها غير مشبعة .إن الفقر وزيادة الحاجة أصبح سمات اساسية من سمات المجتمع العراقي وخاصة العوائل التي التحق معيلوها في الحرب فضلاً عن تدمير البنى التحتية وتدهور قطاع التعليم، والصحة والصناعة وغيرها[2] .

كما تجدر الإشارة إلى أن الاضرار التي لحقت بالمجتمع لمدة ثمان سنوات لم تتوقف عند هذا الحد وإنَّما تأزمت العلاقات ما بين العراق والكويت في عام (1990) والتي نجمت عنها جملة من التداعيات على الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي وفي مقدمتها فرض الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحصار الاقتصادي على العراق الذي كان من أثاره تدهور قطاع الخدمات المجتمعية كالصحة والتعليم والبنى التحتية الاخرى فقد أدى الحصار إلى تراجع كبير في معدلات الانفاق على المجال التربوي إذ بلغت نسبة ذلك التراجع نحو 96% وتوضح هذه النسبة المرتفعة بالتراجع في مستوى الانفاق على التعليم وتطويره إلى أن سياسة الحصار تلك قد الحقت اضرار كبيرة بقطاع التربية والتعليم في العراق فانعكست تلك الاضرار بصورة سلبية على الواقع الاجتماعي إذ ترك آلاف المعلمين والمدرسين أعمالهم في المدارس من أجل العمل في مجالات أخرى توفر لها دخلاً مالياً أكبر يتناسب مع غلاء اسعار السلع والحاجات كما أن من أستمر في العمل بالقطاع التربوي كان يضطر للعمل بصورة اضافية مما اسهم ذلك الاهمال بتدهور قطاع التربية والتعليم وبالتالي انخفاض التحصيل الدراسي وتراجع المستوى العلمي للطلبة، وأيضاً شهد قطاع التعليم توقف تنفيذ المشاريع التنموية الخاصة بالمدارس وحتى صيانتها مما أدى إلى تدني مستوى التعليم وعلى كافة المراحل الدراسية ، ولا بد من ذكر أيضاً افتقار المؤسسات التربوية للمناهج الدراسية واللوازم المتعلقة

(1)ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في شخصية الفرد العراقي ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص203.

(2) سعد ناجي جواد ، العراق بعد الغزو تشذرم –ولادة جديدة –اندماج ، مصدر سابق ، ص 26، 27.

بها فضلاً عن أنتشار ظاهر التسرب من المدارس مما شكلت أزمة اجتماعية مازالت أثار تبعتها إلى الوقت الحاضر[1].

وعلى صعيد المجال الصحي فقد شهد القطاع الصحي في العراق خلال هذه المدة تدهوراً كبيراً فتراجعت الرعاية الصحية بعد إن كان العراق افضل دول الشرق الاوسط فيما يتعلق بالخدمات الصحية بحسب إعلان الامم المتحدة خلال عقد السبعينيات إلا أنه في ظل الحروب التي دمرت أغلب المستشفيات والمراكز الصحية نتيجة للعمليات العسكرية وما اعقبها من فرض الحصار القاسي ساءت الخدمات الصحية وأصبحت المستشفيات تفتقر لأبسط مستلزماتها الضرورية لعلاج المرضى والمصابين ناهيك عن تفشي الامراض المميتة إذ زادت نسبتها خمسة أضعاف عما كانت منتشرة قبل عام (1991) كما انتشرت الأمراض والأوبئة بصورة كبيرة حتى تلك التي تم القضاء عليها مسبقاً[2] .

إنَّ الظروف السائدة جعلت المجتمع العراقي يعيش في ظل واقع يعاني من مرارة الفقر والبؤس والأمراض والاحباط ألقت بثقلها على حياة المواطنين بسبب سوء التغذية، تلوث البيئة ، عدم توفر الدواء تلوث المياه والافتقار للعناية الصحية وكان أكثر الفئة التي تعرضت لقسوة تلك الظروف النساء فقد شاركت المرأة بسوق العمل بعد انحسار الايدي العاملة لسد النقص بسبب مشاركة الرجال في الحروب المتتالية مما أدى ذلك إلى تحمل المرأة أعباء أخرى لا سيما إن المعاناة كانت أكبر بالنسبة للأمهات والأطفال بسبب صعوبة العيش فلجأت المرأة للعمل بالأعمال الهامشية كالدلالية، الخدمة المنزلية والمكتبية، وبيع المأكولات الشعبية وغيرها من الأعمال الأخرى التي كانت بعيدة كل البعد عنها أن أثر مشاركة المرأة في العمل أنعكس بصورة سلبية على الحياة الأسرية والقيمية فأدى عدم تواجدها في المنزل إلى تشريد الأطفال فضلاً عن حرمانهم من رعاية الأمومة وحقهم في التعليم والرعاية كما ضعف الرقابة العائلية والاجتماعية وحتى القانونية فانخرطت بعض النساء في الجرائم، والسرقة وتعدى نطاق هذه الظاهرة النساء حتى شمل الاطفال والصبيان وأيضاً دفعت تلك الأوضاع إلى انحلال منظومة القيم السائدة داخل المجتمع، والاستلاب الاجتماعي[3] .

وبعد عام (1991) تفشت ظاهرة انحلال القيم داخل المجتمع على نطاق أوسع فقد انتشرت حالات السرقة وسرقة السيارات المصحوبة بقتل أصحابها و اسباب انتشار ظاهرة السرقة أتضح إنها العوز والفقر والحاجة وعدم توفر مصدر للعيش لهم ولعوائلهم دفع الكثير من الأفراد الانخراط في الجرائم والسرقة

---

(1) عباس ناجي جواد ،دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 1، العدد 2 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2005، ص75.

(2) سعد ناجي جواد ، العراق بعد الغزو تشذرم –ولادة جديدة – اندماج ، مصدر سابق ،ص29.

(3) ابراهيم الحيدري ، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص231.

والجنوح والرشوة وغيرها من الظواهر التي لا تمت لقيم المجتمع العراقي السامية والتي بدور انعكست على زيادة الأوضاع الأمنية سوءاً اكثر مما كان يعانيه المجتمع آنذاك[1] وفقدان التماسك الاجتماعي فالمجتمع العراقي قبل هذه المدة لم يعرف الطبقية حتى وأن كانت موجودة إلا أنها لا تمثل سوى فجوة ضيقة بين الغنى والفقر إلا أن سياسية الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت نتج عنها ظهور السوق السوداء التي تعد المحصلة النهائية لأي نظام عقوبات محكم فأتسع نطاق الفجوة الطبقية فأنتفع التجار الصغار من تلك الظروف وزاد ثرائهم ومن ثم انقسم المجتمع العراقي إلى طبقة تمتاز بالثراء الفاحش، وطبقة فقيرة تحت مستوى الفقر فتمزقت الحياة الأسرية التي تعد النواة الأساسية للمجتمع كما ارتفعت معدلات العنف الاجتماعي وزيادة أحداث الجنوح، والتسول والعزلة الحادة نتيجة لانعدام الاتصال بالعالم الخارجي فكانت هذه المرحلة بمثابة سلاح مدمر للنسيج والاندماج الاجتماعي للمجتمع العراقي بمختلف أساليبها وسياساتها[2]

.

ث- الاوضاع الاجتماعية بعد عام 2003 :-

لقد مر المجتمع العراقي خلال الحقبة السابقة بإحداث قاسية لم يكن لها مثيل مما سبق من الاحداث . فحروب الخليج والحصار الاقتصادي ، ومن ثم الغزو الامريكي للعراق عام 2003م أدى إلى انهيار كافة مؤسسات الدولة مما اثر بصورة أو أخرى على حياة الافراد وكان هذا الاثر أما مباشر أو غير مباشر فالآثار المباشرة لتلك الأوضاع تمثلت بالخسائر بالارواح والمعدات والبنى التحتية، بينما تتمثل الاثار غير المباشرة بظهور مشكلات اجتماعية نفسية اقتصادية وسياسية في المجتمع وهذه المشكلات أدت إلى بروز أزمات أكبر وفي مقدمتها انحلال منظومة القيم واختلالها، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والانحراف السلوكي، وارتفاع معدلات العنف بمختلف أنواعه.

ولا بد من التنويه إلى أن مرحلة ما بعد السقوط واحتلال العراق كان لها دور كبير على كلفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع فقد خلقت تلك الظروف التي كان الشعب يعيش تحت وطأتها حالة من الفوضى والتدهور والتصدع في منظومات القيم والمعايير السائدة في المجتمع مما ساهمت في

(1) قاسم حسين صالح ، الشخصية العراقية في نصف قرن، الطبعة الاولى ، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2020 ، ص71، 72.

(2)عبد القادر شاقوري ، تداعيات العقوبات الاقتصادية والدولية على حق الانسان في التنمية (حالة العراق نموذجاً)، مجلة صوت القانون ،العدد5، جامعة الجيلالي ، الجزائر ،2016 ، ص147،146.

فسح المجال لاستفحال مظاهر الجنوح والانحراف السلوكي والخلقي وزيادة معدلاتها بصورة لم يشهدها المجتمع العراقي من قبل[1].

كما إن فقدان رأس المال البشري منذ العقود الماضية الثلاثة ادى إلى استمرار الهشاشة وارتفاع معدلاتها كما تم القضاء على انجازات كثيرة في مجال التربية والتعليم وفي مجال الصحة وعلى الرغم من النهوض بمستويات محدودة لواقع التعليم والصحة في العراق إلا أنه ما يزال العراق يحتاج إلى سياسات تنموية دقيقة للنهوض بمستواه الاجتماعي بكافة مجالاته من أجل تحقيق التقدم والتخلص من تفشي البطالة والحد من الفقر إذ أن ارتفاع معدلات الهشاشة تؤدي إلى زيادة الضغط على مسار التنمية الذي بدوره يعاني من الضعف والترهل وتفكك منظومة صنع السياسات العامة مما يؤدي إلى اتساع فجوة التفاوت بين المناطق . وتجدر الاشارة إلى أن المسار التنموي في العراق يعاني من ضعف في مستويات تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم، الصحة وشبكات الأمن الاجتماعي أن هذه التحديات سابقة الذكر كانت انعكاس لمؤشرات التنمية البشرية الوطنية (الصحية، التعليمية، المعيشية وغيرها من الخدمات الاجتماعية) بعد عام 2003 م وحتى الوقت الحاضر[2] .على الرغم أن التعليم قد شهد ارتفاع معدلات الالتحاق بالصفوف الدراسية إلا أن المدة التي توقفت فيها مجمل عمليات التنمية قد أثرت بصورة كبيرة على المجتمع العراقي بمختلف أعماره وبكافة مستوياته فقد قدرت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة لدى كبار السن بأنها أقل بكثير من المتوسط مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط والشمال الافريقي كما أنها تعد أقل بكثير من الدول ذو الدخل المتوسط [3] .

إنَّ مؤشرات التنمية بوجه عام قد شهدت تراجع حاد في العراق منذ مطلع التسعينيات وحتى الوقت الحاضر إذ أخذت بالتدهور بصورة أكبر لذا بقي التعليم في العراق تحت وطأة تحديات متراكمة تقف عائقاً وبصورة مستمرة بوجه فرص تحيق أهداف التنمية المستدامة فأدى ذلك إلى استمراره تدهور نوعية البيئة الدراسية إذ يوجد نقص كبير في عدد الابنية المدرسية الذي أخذ بالتراجع كنتيجة للحروب التي مر بها العراق، وما أعقبها من أوضاع بعد عام (2003) من جانب، وخطط التنمية غير الدقيقة أو عدم القياكم بأية عملية تنموية من جانب أخر فضلاً عن انتشار ظاهرة الازدواج المدرسي أي اشغال مدرستين لبناية واحدة، وأيضاً ارتفاع اعداد الطلبة بصورة كبيرة إذ بلغ العجز في الابنية الدراسية نحو (6484) مدرسة وفي حالة أضيف لهذا العدد الابنية المتضررة يصبح نحو (8147) مدرسة كما أن معدل إكمال التعليم الابتدائي بحسب

(1)حميد كردي الفلاحي ، الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، الطبعة الاولى ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2018، ص14،13.

(2) عدنان ياسين مصطفى ، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق ، ورقة عمل بحثية، الطبعة الاولى ،منظمة العمل الدولية ، بيروت ،2022، ص16.

(3)المصدر نفسه ،ص17.

دراسة يشير إلى عدد لطلاب الناجحين من المرحلة الابتدائية إلى عدد السكان يظهر منخفضاً مقارنة ببقية دول العالم الثالث بمعدل بلغ (75.7%) في عام (2018) [1].

أمَّا على الصعيد الصحي فقد شهد تراجعاً كبيراً إلى حد عدم قدرته على كل ما يحتاجه الفرد من رعاية صحية مما زاد من معاناة أفراد المجتمع نتيجة لتدمير البنى التحتية الصحية قبل عام (2003) وانعكاس ذلك على المدة التي تلتها[2] فقد واجه قطاع الصحة تحديات عديدة متعلقة بالحوكمة والادارة المالية العامة اذ تعيق تلك التحديات فاعلية وكفاءة الانفاق في قطاع الصحة[3] .

ثانياً - تداعيات العوامل الداخلية على منظومة القيم وانعكاسها على الامن القومي في العراق:-

يتميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الاثني والديني ، والطائفي واللغوي والقبلي وهو بمكوناته المتعددة يشكل قطعة من موزاييك فسيفسائية متنوعة، ومتباينة أن هذا التعدد والتنوع كانت تسوده منظومة قيمية رفيعة من التآلف والتعايش السلمي والتسامح في بقعة جغرافية واحدة . وإن وجدت بعض الصراعات أو الاختلافات بين فئة واخرى إلا أنها سرعان ما تزول[4] .

إنَّ تركيبة المجتمع العراقي المتنوعة تعد المساهم الأول والمساعد الرئيس في عملية التعايش والتكامل الاجتماعيين لا سيما أنه يعد عنصر من أهم عناصر قوة الدولة من حيث الانسجام والأبداع الثقافي والقيم المجتمعية في حال توحدت هذه المكونات في أطار وحدة الدولة ، ولم تأخذ مظاهر وصيغ سياسية متطرفة التي قد تؤدي بدورها إلى صراعات ونزاعات لا يمكن تخطيها وبالتالي تؤثر على منظومة القيم والحياة الاجتماعية وتنعكس بصورة سلبية على وحدة الدولة وزعزعة الأمن فيها ، وفقدان الهُوية الوطنية، وتنمية الهويات الفرعية فمفهوم الانتماء الوطني يعد المحور الاساس في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع من خلال ترابطهم والنفسية التي تتحكم بهذه العلاقات على اختلاف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية. فضلاً عن منظومة القيم والمعايير التي تعد الموجه الرئيس لسلوك الأفراد وتفكيرهم نحو الولاء للدولة أم لاتجاه معين

(1) عدنان ياسين مصطفى ، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص16.
(2)محمد علي فدعم ، النزاعات المسلحة وتأثيرها على الاسرة العراقية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد47، العدد2020،2، 525.
(3)مقدم الشيباني ، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ،2014، ص12.
(4) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (البحث عن الهوية)، مصدر سابق ، ص224،618.

كالانتماءات الفرعية فمن الممكن أضعاف الأخيرة في أطار الوحدة السياسية، والعدالة الاجتماعية والتنمية والترابط والوحدة .

إلا أن ازمة النظام السياسي للحكومات المتعاقبة ومن أخطر ما تعرض له المجتمع وتجاوزها على حقوق المواطنين وانسانيتهم ما خلفته من اثار بين صفوف المجتمع[1] ومن اخطر ما تعرض له المجتمع العراقي من تداعيات العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تشوه شخصية الفرد العراقي، فضلاً عن تفكك الهُوية الوطنية وضعف الانتماء والولاء الوطني الذي أدى إلى تمزق النسيج والوحدة الاجتماعية. إن التداعيات التي طالت القيم المجتمعية وكان لها أثر واضح في انعكاسها على الأمن وتدهور الاستقرار واشاعة الفوضى بين صفوف المجتمع العراقي[2] تتمثل بما يأتي[3]:-

1- **ارتفاع مظاهر الانحراف السلوكي (فساد، رشوة، تزوير، التعدي على المال العام) وغيرها:** تعد من أكثر التداعيات انتشاراً وتأثيراً في المجتمع العراقي فتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي بين مؤسسات الدولة واساءة استخدام المال العام للمصلحة الشخصية يعد أهم المعوقات لبناء الدولة، فقد ساهمت الاوضاع التي عاشها المجتمع العراقي على مر التاريخ على انهيار منظومة الضبط الاجتماعي وانحلال في المعايير المجتمعية ناهيك عن التدهور والفوضى والتخلف في ثقافة النزاهة فانعكس ذلك على شخصية الفرد وسلوكه في اداء عمله مما دفعت تلك الظروف البعض إلى استخدام الرشاوي، والتزوير ومختلف صور المحسوبية بهدف الحصول على المكاسب المادية أو من السلع والخدمات، وتسهيل المعاملات الرسمية ويعزى ذلك وغيره من تفشي مظاهر الخراب، والتدهور إلى غياب سياسة الدولة العقلانية التي اسهمت بانحلال المنظومة القيمية والمعايير السلوكية التي أخذت تتجه باتجاه تحقيق المصلحة الفردية على مصلحة المجتمع.

إلا أن هذه التداعيات لم تلق اي مواجهة للحد منها وانما أصبح قبول الفساد يلقى تبريراً على مستوى المجتمع كافة حتى تحول إلى جزء من سيكولوجية معظم العراقيين كما تشير المؤشرات الرسمية وغير الرسمية إلى أن الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة كافة أصبح منتشراً بين فئات المجتمع العراقي وبصورة أكبر بعد عام 2003م واحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق فمرحلة الاحتلال وما اعقبها من أوضاع ولدت الدمار والفوضى وانحلال القيم والقتل والتشريد وتفشي مظاهر البطالة والفقر فضلاً عن مساهمته في تدمير البنى المؤسسية كما ساهم في التشجيع على سرقة المال العام ، وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف .

---

(1) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (البحث عن الهوية)، مصدر سابق ، ص225، 227 .

(2)ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، الطبعة الاولى، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2019، ص14.

(3) حميد كردي الفلاحي ،الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع ، مصدر سابق ، ص63.

إنَّ تفشي الفساد داخل المجتمع له الكثير من التبعات والاضرار التي تؤثر بمختلف المجالات المجتمعية فيؤدي الفساد إلى ضرب المنظومة القيمية والاخلاقية في المجتمع العراقي فيزيد من معدلات الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أغلب افراد المجتمع وهذه الأخيرة لها جملة من السلبيات التي تؤدي إلى بروز التعصب والتطرف في ابداء الآراء وانتشار الجرائم والارهاب كنتيجة لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص وانعدام العدالة التوزيعية في الثروات والحقوق ، كما أنه يؤدي إلى اضعاف المهنية لدى أفراد المجتمع وفقدان قيمة العمل وتراجع الاهتمام بالحق العام يرافقه شعور بالغبن والظلم لدى الكثير فينتج عن هذه الافكار ما يعرف بالاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين فئات المجتمع وزيادة أعداد المجموعات المهمشة والمتضررة وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد الاداري والمالي .وبالتالي يؤثر ذلك على الشعور بالانتماء الوطني وترسيخ وتنمية الافكار السلبية كالأنانية والمصلحة الفردية[1].

كما يؤدي إلى انتشار الفقر بمختلف انواعه ناهيك عن ارتفاع مستوى الحرمان الذي تركز بصور أكبر في المحافظات الجنوبية من العراق فحسب دراسة أجراها الجهاز المركز للاحصاء العراقي وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي حول مستوى الحرمان في العراق فأشارت نتائجها إلى أن كل سبع أشخاص من أصل عشرة اشخاص عراقيين يعيشون في حالة من الحرمان ، أي بلغ اجمالي عدد الذين يعيشون في حالة من الحرمان في العراق نحو (9) ملايين شخص في (1.23) مليون أسرة إن حالة الحرمان التي يشهدها المجتمع العراقي لا تقتصر على موقع جغرافي معين بل هناك تباين في تركزها وفي مستوى معدلها من محافظة إلى أخرى وتنقسم درجة الحرمان على ثلاث مستويات ينظر خريطة (6) هي[2].

- المستوى الاول: (أكثر من 40%) ويشمل المحافظات الاكثر حرماناً وهي ميسان القادسية والمثنى وذي قار.
- المستوى الثاني: (40-30%) ويضم المحافظات متوسطة الحرمان وهي (واسط، بابل، دهوك، نينوى ، صلاح الدين ، ديالى وكربلاء) .
- المستوى الثالث(أقل من 30%)ويشمل المحافظات الاقل حرمانً وهي (النجف، البصرة، اربيل ، السليمانية ، كركوك ، بغداد والانبار).

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي ، الفساد المالي والاداري في العراق (رؤية جغرافية – سياسية)، الطبعة الاولى، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ،2003، ص117،118.
(2)المصدر نفسه–ص 119،120.

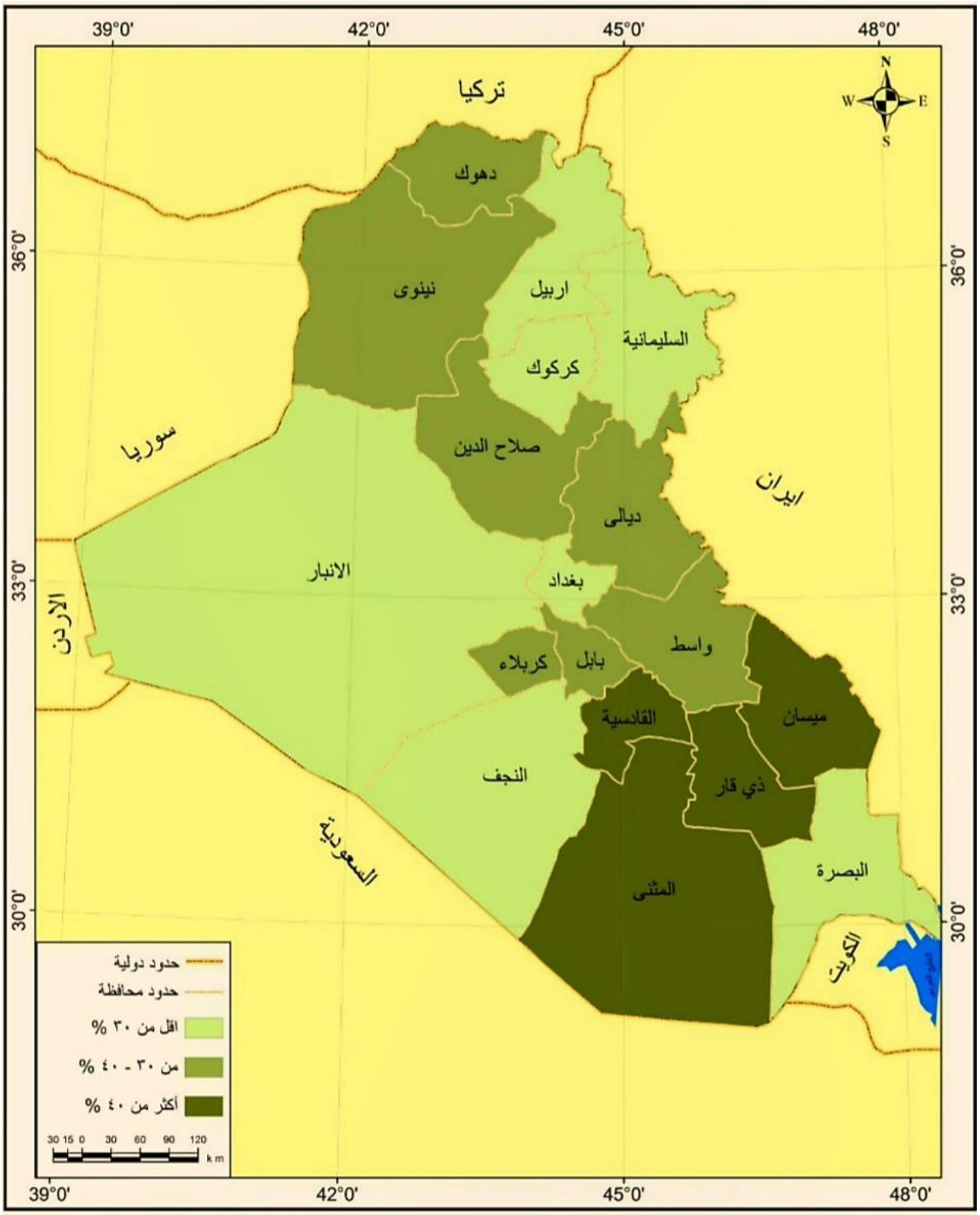

خريطة (6) مستويات الحرمان في المحافظات العراقية

المصدر : حسين عليوي ناصر الزيادي – الفساد المالي والاداري في العراق (رؤية جغرافية – سياسية)- الطبعة الاولى- مركز الرافدين للحوار – بيروت -2003- ص119.

2- **تفشي الجريمة والجرائم المنظمة في المجتمع :**من الظواهر الملفتة والمنتشر في المجتمع العراقي تزايد حالات الجنوح والجريمة المنظمة نتيجة للتغيرات والتحولات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية وما ولدت من ظروف قاسية ظل المجتمع العراقي تحت وطأة قسوتها لمدة غير قليلة من الزمن مما قلبت البنى الاجتماعية رأساً على عقب خاصة بعد ضعف الدولة وانعدام القوانين الوضعية والعرفية فيها، فضلاً عن الجرائم المختلفة التي سادت في المجتمع واخذت بالتزايد حتى الوقت الحاضر كالقتل والسرقة وغسيل الاموال والاعتداءات المختلفة سادت المجتمع بسبب العشائرية المجزأة والمضطربة الصراعات والحروب والازمات وجرائم الثأر، والتجارة بالأعضاء البشرية وتفشي العنف بشتى أنواعه ،فضلاً عن انتشار ظاهرة الاغتيالات التي شملت حتى العلماء والاطباء حتى اصبحت هذه الجرائم ظاهرة شبه عامة في الحياة اليومية داخل المجتمع العراقي مما افقد المجتمع الشعور بالأمن والاستقرار داخل الدولة[1].

3- **تنامي وانتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع :** إنَّ تحقيق الأمن بمستوياته المختلفة يرتبط بصورة أساسية بالأسرة كونها النواة الأولى التي تتكون منها بنية المجتمع فالأسرة لها دور كبير وفاعل بتحقيق الأمن المجتمعي من خلال الترابط والانسجام بين علاقاتها ، فتحت رعاية الاسر الواعية يتحقق الامن الغذائي الصحي، النفسي، الاقتصادي والثقافي لإفرادها وذلك يرتبط بدوره بإشباع الحاجات الاساسية للأفراد وبالتالي له تأثير واضح على المجتمع نتيجة لتوافر شروط الطمأنينة والاستقرار كما للأسرة الدور الكبير في تعزيز الانتماء الوطني، والولاء له وترسيخ المفاهيم الوطنية. لكن في حالة تعرض النظم الأسرية إلى انتهاكات عنيفة ومتكررة وانتكاسات في ظل انظمة حكم استبدادية وشمولية وما تمارسه من اضطهاد بحق المجتمع أو ارتفاع معدلات الفقر عند بعض الاسر جميعها عوامل ينتج عنها نظم اجتماعية غير مترابطة ومفككة سواء من ناحية الترابط الاسري أو من ناحية التفكك القيمي فتسود الخلافات وتنتشر الجرائم [2].

ومن أبرز ما تعرض له المجتمع العراقي من الظواهر بالغة الخطورة نتيجة للأوضاع التي مر بها في مرحلة ما قبل السقوط أو في المرحلة الانتقالية وتشكيل الدولة بعد عام 2003 هي تفشي ظاهرة المخدرات التي يمتد تأثير على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية ، الثقافية ، الاخلاقية والنفسية وغيرها وبالتالي انعكاس تأثيرها السلبي على منظومة القيم كجرائم المخدرات، او المتاجرة بها لها تداعياتها الجيوبوليتيكية على أمن المجتمع العراقي اذ يصبح المجتمع في ظل انتشار هذه الظاهرة فاقداً لحقوقه المجتمعية وممارسة حياته واعماله بصورة طبيعية وأمنة كما تنعدم الثقة بين غالبية أفراد المجتمع انعدام

(1) ابراهيم الحيدري – الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية، مصدر سابق – ص89.
(2) ماهر حيدر نعيم ولطيف كامل كليوي – أثر جرائم المخدرات في الامن الانساني العراقي الامن الاجتماعي انموذجاً، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – المجلد13، العدد2، جامعة ذي قار، 2023، ص672،677.

الثقة بالمنظومة المجتمعية سواء القيمية أم الامنية مما ينتج عن ذلك مجتمع مفكك ينعدم فيه الاندماج المجتمعي بسبب فقدانه لأبسط مقومات أمنه واستقراره فقد شهد العراق ارتكاب عمليات اجرامية عديدة كالقتل، السلب ، السرقة بمختلف أنواعه والخطف فضلاً عن جرائم الشروع بالقتل التي قدرت بنحو (67126) جريمة للمدة (2008-2021) ، بينما ارتكب منها تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية بلغت (8901) جريمة، مشكلة بذلك ما نسبته (13.2%) من مجموع الجرائم الكلي في العراق ينظر جدول(11)[1].

جدول (11) الجرائم المرتكبة تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية ونسبتها من عدد الجرائم الكلي في العراق للمدة (2008-2021).

ت	السنة	عدد الجرائم الكلي	عدد الجرائم المرتكبة تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية	النسبة %
1	2008	6457	732	%11.3
2	2009	6701	695	%10.3
3	2010	5626	611	%10.8
4	2011	5212	595	%11.4
5	2012	4075	501	%12.2
6	2013	4915	488	%9.9
7	2014	5008	523	%10.4
8	2015	4300	490	%11.3
9	2016	4400	566	%12.8
10	2017	4650	574	%12.3
11	2018	4700	640	%13.6
12	2019	4180	880	%12
13	2020	4700	940	%20
14	2021	2202	666	%30
المجموع		67126	8901	%.13

المصدر : ماهر حيدر نعيم ولطيف كامل كليوي – أثر جرائم المخدرات في الامن الانساني العراقي الامن الاجتماعي انموذجاً- مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – المجلد13- العدد2- جامعة ذي قار- 2023-ص678- 679.

(1) ماهر حيدر نعيم ولطيف كامل، أثر جرائم المخدرات في الامن الانساني العراقي الامن الاجتماعي انموذجاً، مصدر سابق،ص 683.

من الجدول أعلاه يتضح أن عدد الجرائم المرتكبة تحت تأثير تعاطي المخدرات تزايد ارتفاعها خلال المدة المحددة فقد شهدت سنة (2019) أعلى مستويات ارتكاب الجرائم تحت تأثير المخدرات فيتضح من خلال ذلك إن تفشي ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي باتت تشكل أزمة تزعزع أمن المجتمع عامة والأسرة بصورة خاصة فتفكك الأسرة بسبب التأثير السلبي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لأهدار جزء أو غالبية دخل الاسرة على شراء المخدرات، او فقدان فرصة العمل فينعكس تراجع مستوى الدخل على المستوى المعيشي للأسرة فتشهد حالة من الحرمان لتحقيق مطالبها، كما يؤثر ذلك بدوره على العلاقات الاجتماعية بين الافراد وبالتالي تفكك العلاقات الاسرية نتيجة القلق، الانقسام والعزلة واستخدام اساليب العنف، فتتصدع الاواصر الاسرية وتنتزع القيم فيتشرد الابناء كردة فعل على انعدام الرعاية الاجتماعية وتوفير المجتمعية الامنة مما يولد افراداً يتجهون إلى الانحراف، والجريمة وغيرها من الأعمال التي تزعزع استقرار وأمن المجتمعات بسبب انحلال القيم واتباع الطرق غير المشروعة وتراجع المستوى التعليمي، والثقافي وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الرشوة وغيرها من الطرائق المتبعة للترويج وبيع المخدرات. إن المسبب الرئيس لتفشي هذه الظاهرة هو تراجع القيم في المجتمع العراقي بل تفككها فضلاً عن غياب دور الدولة في وضع القوانين والاجراءات . إن دور الاجهزة الامنية في الدولة اقتصر على حماية السلطة واحزابها فكان من المؤكد إن تؤدي هذه السياسات الأمنية الهشة في العراق إلى خلق ثغرات أمنية دفعت الكثير من أفراد المجتمع إلى الاتجاه نحو تعاطي المخدرات وبالتالي التورط بالجرائم المختلفة[1] .

4- **انعدام الاندماج الاجتماعي وضعف الانتماء الوطني :** يشكل انعدام الاندماج الاجتماعي أزمة في المجتمع العراقي فهو يعد من أكثر التداعيات تأثير على استقرار المجتمع وأمنه . أن الازمة التي تتولد نتيجة لتفكك المجتمع وضعف الانتماء الوطني لدى الأفراد كان نتيجة لتغير المعايير المجتمعية، والقيمية التي انعكست بصورة مباشرة او غير مباشرة على تشكيل ازمات أخرى في المجتمع فالتخلف الذي عانى وما زال المجتمع العراقي يعاني منه كالأمية والتعصب والانتكاسات التي شهدها المجتمع خلال الحقب الاستبدادية والشمولية، ناهيك عن الانقسام السياسي بين مفاصل الدولة وسلطاتها والاستبداد والتهميش لقومية أو طائفة دون أخرى وضعف العدالة الاجتماعية وهذا بدوره خلف تراكم عبر العقود الزمنية الطويلة التي شهدها المجتمع العراقي بكافة أزماتها فخلق أزمة شملت المجتمع ككل وهي عدم الاستقرار الاجتماعي الذي أدى إلى انقسام المجتمع وأحداث فجوات في النسيج الاجتماعي[2] مما أثر على تماسك واندماج أفراد المجتمع من خلال بروز ظواهر عديدة تمثلت بـما يلي[3]:-

---

([1]) طالب مهدي السوداني ، المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية ، مصدر سابق ، ص140.

([2])احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد2003(دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والافاق المستقبلية)، مجلة السياسية الدولية ، العدد25، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ،2014، ص194، 195.

([3]) حميد كردي الفلاحي ، الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، مصدر سابق ، ص104.

أ- **فقدان ثقة الفرد بالمجتمع والدول :** إن كل فرد من المجتمع تشكلت لديه صورة أنه ينتمي إلى مجتمع مفكك لا يملك أية أطر تعبر عن تطلعات المجتمع وخططه المستقبلية للنهوض بالواقع .

ب- **اتجاه أفراد المجتمع نحو الهويات الفرعية** (أي نحو العشيرة، الطائفة ، القومية، الجماعة) وغيرها من المسميات التي أتجه إليها الأفراد لحل خلافاتهم أو حمايتهم في ظل الفوضى والأوضاع المتدهورة وغياب القانون وانهيار مؤسسات الضبط الاجتماعي، وتدني دور الدولة أو انعدامه لتوفير الأمن والسلام للمجتمع العراقي وبهدف توفير حماية لأفراد المجتمع تحمي الفرد العراقي من جملة الاخطار الناجمة عن تلك الظروف التي يعيشها المجتمع، لجأ الناس إلى الهويات الفرعية والانتماء لها على حساب الانتماء والولاء للدولة . وفي ظل غياب القانون والاجهزة الأمنية ضعف التواصل والاندماج ما بين افراد المجتمع العراقي فضلاً عن ذلك إن تركيبة المجتمع العراقي التي تمتاز بالتنوع والتعدد كان لها دور في تفكك الاندماج المجتمعي كنتيجة لما تعرضت له هذه القوميات، او الطوائف من سياسات تعسفية، وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحت وطأة الحروب المستمرة مما أثر ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة كل ذلك أدى إلى تنامي الانتماءات الفرعية وضعف المواطنة .

إلاَّ أنَّ هذه الانتماءات الفرعية لها أثر بارز في التأثير على أمن المجتمع واستقراره ويمكن ملاحظة ذلك الأثر لبروز القيم العشائرية والقبلية والطائفية على القيم المدنية حتى الوقت الحاضر فمن الناحية الاجتماعية يكمن تأثير ذلك على المجتمع بأن الارتكاز على أي هوية من الهويات الفرعية سواء في تسوية النزاعات أو التعصب ما بين أفراد المجتمع العراقي كبديل عن سلطة الدولة سيؤثر بصورة سلبية على منهج واستراتيجية الحكومة في رسم هوية موحدة للدولة من غير الخلل الذي يحدث ذلك فيما يتعلق بمسألة الصلاحيات والمسؤوليات .

فضلاً عن تقسيم الأدوار في أطار المجتمع الواحد وما يسببه ذلك من عدم الالتزام بالقوانين وشيوع القيم السلبية داخل المجتمع العراقي كعدم احترام النظام وتفشي ظاهرة القوة والعنف والتعصب وفرض الارادات وغياب المشاركة المجتمعية، يرافقها ضعف ثقافة التسامح وتنامي اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن أم الفرد وانتشار الانا وتغليب المصلحة الفردية وتحقيق بأتباع مختلف الطرق على حساب المصلحة العامة وانحسار دور الدولة في فرض القوانين المتعلقة بالأمن ، من جانب أخر إن تنامي دور الهويات الفرعية يشكل خطراً كبيراً وعاملاً سلبياً على المجتمع العراقي بسبب انتشار العنف وحمل السلاح خارج اطار الدولة كما أن استمرار ذلك وما يشهده من نزاعات عشائرية، او طائفية له دور كبير في زعزعة الأمن وتدهور الوضع وحدوث حالة من عدم الاستقرار وليس على صعيد الدولة بصورة عامة وانما يوعز ذلك بتهديد السلم الأهلي كما يتعدى تأثير الهويات الفرعية حتى يصل إلى حد انه شكل خطراً على القواعد المجتمعية الاساسية، وعلى العلاقات الاجتماعية القائمة ونسقها وبالتالي تعم حالة من الانعزال

وانقطاع التواصل بين الاواصر الاجتماعية ومن ثم ضعف الاندماج الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع العراقي من جانب ، وما بين المجتمع وسلطة الدولة من جانب أخر[1] .

وتجدر الاشارة إلى أن أحد أوجه تفكك الاندماج المجتمعي وضعف الانتماء الوطني يعزى إلى التعصب إذ أن مظاهر التعصب الاجتماعي تعد واضحة فيما يتعلق بقضايا العلاقات الاجتماعية أو القوميات والطوائف وأحياناً يكون هذا التعصب في الطائفة أو القومية ذاتها لأسباب ثقافية، اجتماعية أو اقتصادية. بالنسبة لوضع المجتمع العراقي فقد كان دور السلطة السياسية كبير وواضح في تكوين وخلق مظاهر التعصب داخل المجتمع وبمختلف صوره طائفي أو اثني أو ديني وظهر ذلك جلياً بعد الغزو الامريكي للعراق أي بعد عام (2003) وعمت الفوضى وانعدم الاستقرار فأضطر المواطنين للبحث أو اللجوء إلى مصادر قوى تحميهم مما دفعهم للاعتماد على جماعات تمثلت بولاءات طائفية ،عشائرية، قومية ودينية ، واحزاب وتكتلات وذلك على حساب الانتماء الوطني . إن مثل حالة التحول هذه خلقت سايكولوجية جديدة في المجتمع تقوم على أساس السيطرة كحاجة للبقاء ناهيك عن أن الحكومات التي أعقبت عام 2003م كان له الدور الأكبر في تكريس وغرس حالة تعدد الانتماءات الفرعية ، وترسيخ المحاصصة الحزبية على إساس تلك الولاءات الاثنية[2].

5- **ضعف الرابطة الاسرية (تزايد حالات الطلاق في المجتمع) :** تعد ظاهرة الطلاق واحدة من أخطر الظواهر التي مشكلة يعاني منها المجتمع العراقي وتعود بروز هذه الظاهرة في المجتمع إلى جملة من الأسباب الاجتماعية الاقتصادية ، والاجتماعية وفي مقدمتها التركة التي خلفتها الأوضاع التي مر بها المجتمع العراقي وما لها من تأثير على شخصية الفرد وسلوكه وقيمه ، ومن ثم التداعيات الخطرة التي واكبت الاحداث بعد عام (2003) وما رافقتها من تحولات وتغيرات بنيوية أدت جميعها إلى تشوه شخصية الفرد وانحلال القيم والمعايير الاجتماعية، والاخلاقية والدينية، والانحراف السلوكي الذي يؤدي إلى تدمير أهم آصرة في بنية المجتمع وهي الاسرة وبالتالي يؤثر على العلاقات الاجتماعية وتفككها وتخلخل الأوضاع من ناحية التربية وتراجع دور الدولة مما خلق ظواهر اجتماعية خطيرة لم يشهدها المجتمع العراقي من قبل شكلت أزمات لها نتائج وخيمة إذ ساهمت في تعميق حدة المشكلات بين العوائل وتعقيدها مما أدت إلى بروز ظاهرة الطلاق والتي أخذت بالتزايد سنة بعد أخرى ينظر جدول (12) وما خلفته هذه الأخيرة من مشكلات فرعية عميقة لها تأثيرها على استقرار وأمن المجتمع كانتشار مشكلات الايتام وشيوع ظاهرة

---

(1) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي، العراق بعد عام 2003 ، مصدر سابق ، ص121،119.

(2) موح عراك عليوي ، الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني (دراسة اجتماعية تحليلة)،مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد12، العدد3، جامعة القادسية ، 2009، ص149.

التسول وانتشار حالات الفقر، والانحراف والجريمة وغيرها من التبعات التي اثرت في أمن المجتمع واستقراره كما أن تدهور البنى المؤسسية التي لم تتخذ ما يلزم الحد من تلك المشكلات ومواجهة صعوباتها فأن انعكاس ذلك سلباً نتيجة لما يترتب عنه من أثار اجتماعية، ونفسية خطيرة ومعقدة مما ساهمت تلك الاثار على زيادة وضع عدم الاستقرار المجتمعي في العراق[1].

جدول (12) نسبة حالات الطلاق في العراق للمدة (2015-2021)

ت	السنة	حالات الطلاق
1	2015	52465
2	2016	56594
3	2017	70097
4	2018	73569
5	2019	83970
6	2020	82450
7	2021	73399
المجموع		492544

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على ماهر حيدر نعيم ولطيف كامل كليوي – أثر جرائم المخدرات في الامن الانساني العراقي الامن الاجتماعي انموذجاً- مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – المجلد13- العدد2- جامعة ذي قار- 2023- ص681.

6- **انتشار ثقافة العنف :** إن مجمل الاحداث التي عاشها المجتمع العراقي من أزمات حروب سوء الاوضاع المعيشية والحرمان ، الحصار وسياسات الحكم التعسفية المتبعة اتجاه المجتمع ، فضلاً عن عسكرة المجتمع وما أعقب ذلك من تخلف اقتصادي، اجتماعي وسياسي والاساليب القمعية، والاضطهاد والفساد . ناهيك عن تدهور الوضع الأمني بعد عام (2003) وتفكيك مؤسسات الدولة ، ثم تصاعد وتيرة الأحداث بين عامي (2006-2007) أدت إلى انحدار الوضع الأمني نحو الهاوية والفوضى وعدم الاستقرار وصولاً إلى الوقت الحاضر وما يعيشه المجتمع العراقي خلال كل تلك الحقب . إن جميعها عوامل ساهمت في انتشار ثقافة العنف بين افراد المجتمع ذاته وذلك بسبب ما خلفته الاوضاع المسبقة وغيرها من تغيرات بنيوية أدت إلى

(1) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، مصدر سابق ، ص182، 183.

تشويه سمات الشخصية العراقية وابرزها سيادة العنف على طابع أغلبية أفراد العراق[1]. ومن العوامل المساهمة في انتشار وشيوع ظاهرة العنف في المجتمع العراقي هي[2]:

- الكبت والاحتقان من جراء الظلم والاستبداد والقمع الذي عاشه المجتمع العراقي.
- المجاميع الاجرامية من السجناء الذين اطلق سراحهم من قبل النظام السابق إلا أن تلك المجاميع كانت تشكل أساس العنف الذي اجتاح العراق.
- سقوط الدولة وغياب السلطة والقانون شجعت جميعها على انتشار ثقافة العنف داخل المجتمع العراقي.
- استغلال أعمال العنف ذاتها بهدف تأمين مورد اقتصادي سواء عن طريق السلب أو الاختطاف من أجل الحصول على الفدية .
- البطالة والفقر والخيبة من التغيير الذي حصل بسبب تعثر عمليات التنمية وتدمير البنى التحتية ، وانتشار التخلف جميعها عوامل تؤثر في شخصية الفرد مما ولدت ردة فعل عنيفة لدى مجاميع واسعة من المجتمع العراقي.
- إنَّ أعمال التعبئة الاجتماعية السريعة التي أشار إليها – صاموئيل هنتنغتون- تؤدي إلى زيادة أعمال العنف وعدم الاستقرار بسبب الارتباط بمتغيرات عديدة تحدد طبيعة هذه العلاقة وهي التنمية الاقتصادية والمؤسسية ففي حالة كون معدل التعبئة الاجتماعية اسرع من معدل التنمية الاقتصادية والمؤسسية فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة اعمال العنف السياسي.

7- **تفاقم ظاهرة التسول في المجتمع العراقي:** تعد ظاهرة أحدى مظاهر الحرمان نسبياً بينما يرجع القسم الاخر منها إلى منظمات المتاجرة لذا تعد احدى المشكلات الكبيرة المنتشرة بصورة متفاقمة في المجتمع العراقي وفي كافة المحافظات العراقية دون حصر . فقد وصلت هذه الظاهرة من أزمة مجتمعية إلى حد اعتبرها على أنها مهنة تتم ادارتها من قبل متعهدون ، كما يعيش عليها المئات من الفئات المحرومة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر من الاطفال، الشيوخ، ذوو الاعاقة[3]، تعد هذه الظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تنعكس سلباً على المجتمع نتيجة لتداعياتها الخطرة فضلاً عن أنها أحد صور تشوه الشخصية العراقية كما شغل المجتمع العراقي في الآونة الاخيرة المرتبة الأولى من بين مجتمعات المنطقة العربية من حيث عدد

([1]) المصدر نفسه،ص54، 58 .

([2]) طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية ، العدد 41، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، 2009، ص118،117.

([3])ريم عبد الوهاب اسماعيل ، ظاهرة تسول الاطفال –دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية ، العدد42، جامعة الموصل ،2013،ص182.

المتسولين بحسب ما أشارت إليه منظمات المجتمع المدني ووزارتي التخطيط والعدل والشؤون الاجتماعية[1].

فقد اخذت هذه الظاهرة تتفاقم بصورة كبيرة في الوقت الحاضر وخاصة تسول الأطفال بسبب ما شهدته البلاد من أزمات، وظروف صعبة فكان من تداعيات تلك الأوضاع المتدهورة بروز هذه الظاهرة فخطورة تشرد الأطفال ودفعهم إلى التسول ترتبط بتفكك القيم والمعايير الاجتماعية[2] وهذه الأخيرة ترتبط بدورها بمشكلات أخرى يكون تأثيرها مباشر أو غير مباشر فضعف دور الدولة وعدم تركيز الاهتمام على دور الرعاية الاجتماعية التي تقدم الخدمات الضرورية لفئات مختلفة من المجتمع كالأيتام ، المسنين وغيرهم عن طريق مؤسسات خاصة تتكفل بها الحكومات لتهيئة فرص للعيش المناسب واللائق لهم ، إلا أن المجتمع العراقي يفتقر إلى مسألة الرعاية الاجتماعية من قبل الحكومات ولا بد من التنويه إلى أن مثل هذه المؤسسات تعرضت للإهمال ليس حديثاً وإنما منذ عهد النظام الدكتاتوري مما أدى ذلك الاهمال إلى تشردهم حتى أصبحوا فيما بعد عبئاً على المجتمع ،وازداد هذا الوضع سوءاً خاصة بعد عام (2003) وتعرض المجتمع العراقي إلى عمليات التهجير والنزوح وما رافقه من عمليات خطف وقتل وتفجير جميعها أدت إلى زيادة أعداد الاسر الفقيرة ، والايتام ممن ليس لديهم معيل يلبي الاحتياجات المطلوبة للعائلة يضاف لما ذكر التفكك الأسري وما له من أثر بالغ في أنتشار هذه الظاهرة في العراق وخاصة في الوقت الحاضر نتيجة لتراجع التقدم الاجتماعي مما يؤثر ذلك على تصدع القيم في المجتمع وبالتالي بروز ظواهر تشكل أزمات يصعب معالجتها وتنعكس آثارها سلباً على الاستقرار الأمني في المجتمع العراقي[3].

ومن بين الأسباب الأخرى لا بد من التركيز على الجانب الاقتصادي وتتفاوت الدخل وانتشار ظاهرة البطالة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية من قبل الحكومات ومن ثم تأثير ذلك على الأفراد وتفكك الأسر والبحث عن مصادر الكسب غير المشروع ومنها ظاهرة التسول[4] ومن تداعيات هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي مخالطة المتسولين للمجرمين فقد يتم استدراجهم من قبل الجماعات الاجرامية وبالتالي انتمائهم لتلك الجماعات وارتكاب الجرائم المختلفة كالخطف، السرقة والقتل وغيرها من العملية الاجرامية التي تهدد أمن المجتمع، كما قد يكون المتسول وخاصة الأطفال عرضة للوقوع في فخ الشبكات الارهابية وبالتالي استغلالهم في تنفيذ عملياتهم الاجرامية داخل المجتمع[5].

([1]) تغريد قاسم محمد ، الآثار الاقتصادية لظاهرة التسول في العراق وطرق معالجتها ، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد 4، العدد2، جامعة البصرة ،2021، ص492.

([2]) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، مصدر سابق، ص188.

([3]) تغريد قاسم محمد ، الآثار الاقتصادية لظاهرة التسول في العراق وطرق معالجتها، مصدر سابق ، ص 493، 500.

([4]) دلال صادق محمد ، التنمية المجتمعية وتحديات الامن الانساني لمظاهر التسول في العراق ،مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد29، العدد9، جامعة بابل ،2021، ص10،9.

([5]) تغريد قاسم محمد ، الآثار الاقتصادية لظاهرة التسول في العراق وطرق معالجتها، مصدر سابق ، ص505،503.

إنَّ كافة المشكلات والظاهرات واثارها التي تجع في المجتمع العراقي ترجع بالأساس إلى الأزمة الأخلاقية والمنظومة القيمية فالقيم والمعايير تعد المنظم الأول لسلوك الافراد كما أنها العامل الحاسم لتطور المجتمعات وتقدمها وتنظيم العلاقات الاجتماعية وتحقيق الاندماج الاجتماعي بين أفراد المجتمع فمن خلال هذه المنظومة يمكن الحكم على مدى سوية الشخصيات وتوازنها أو عدم سويتها وانحرافها الاجتماعي عن السلوك ، فالقيم والأخلاق هي المقوم الذي يقف وراء كافة الأفعال والسلوكيات الفردية داخل المجتمعات وأيضاً وراء المشكلات الاجتماعية نظراً لكونها أزمات أخلاقية وقيمية يمكن أن تؤدي إلى كافة الاحتمالات فأي اضطراب أو تحلل اخلاقي في المجتمع قد يسبب تحولات وتغيرات جذرية في كافة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تظهر بوضوح عادة خلال الحروب والكوارث والأزمات تجعل الفرد أمام صراعات وتناقضات ما بين الانصياع للقيم الاخلاقية والمعايير الإنسانية وما بين الرضوخ للمصالح والمنافع الخاصة .

إنَّ الأزمات القيمية والاخلاقية التي تسود المجتمع العراقي نتيجة للمظاهر والسلوكيات الغريبة على المجتمع العراقي فغيرت منظومته القيمية والسلوكية فحلت محلها قيم ومعايير وقناعات مختلفة عما كان سائداً لدى المجتمع العراقي فأصبحت بنية المجتمع متخلخلة يتعامل أغلب افراده مع الفساد، والرشوة والعنف والانحلال الأخلاقي تحت ذريعة أنها مسلمات اعتيادية وسلوكيات مقبولة لدى المجتمع اليوم فأثر ذلك بدوره إلى خلق تناشز اجتماعي في القيم والمعايير والسلوكيات ، وهذا التناشز الاجتماعي يشكل صراعاً اجتماعياً على الحقوق والواجبات والأفكار وغيرها .مما سبق ذكره يتضح أن الفشل في مواجهة المحن ومظاهر الفساد والاستغلال والاستبداد والعنف بصوره كافة تقف وراء الازمة الاخلاقية التي يعيشها المجتمع العراقي اليوم ومن المحتمل أن ترثها الأجيال المتعاقبة بمختلف صورها[1] .

(1) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، مصدر سابق، ص 161،163، 171.

خلاصة الفصل الثالث:-

تناول الفصل الثالث من الدراسة العوامل الداخلية التي كان لها التأثير الابرز على منظومة القيم وتغييرها عند بعض فئات المجتمع وتتمثل تلك العوامل بالسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية منذ اعلان الجمهورية العراقية وما تعرضت له فئات غير قليلة من المجتمع من ظلم ، تهميش اقصاء بطالة وفقر وغيرها من الظواهر التي أدت إلى اشغال المجتمع بصراعات داخلية ، فضلاً عن الحروب التي استنزفت كل طاقات المجتمع مما دفعت فئات عديدة من افراده إلى اتباع اساليب غير مقبولة مجتمعياً للحصول على احتياجاتهم كالسرقة ، الجرائم الانضمام الى جماعات متطرفة وغيرها من التداعيات التي باتت ظواهر مؤثرة على الامن القومي واستقرار الدولة والمجتمع وتفكك اندماجه وتدهور قيمه .

الفصل الرابع

العوامل الخارجية المؤثرة على القيم المجتمعية في العراق وتداعياتها على الامن القومي

الفصل الرابع

(العوامل الخارجية المؤثرة على القيم وتداعياتها على الأمن القومي في العراق)

مدخل(Enterance) :،

مع كثرة التحديات والتدخلات التي تعرض لها العراق في تاريخه إلا أن التحدي المتمثل بالتدخل الامريكي يعد الاكبر والاشمل والاخطر ، فالتدخل الامريكي لم يقتصر على استخدام القوة العسكرية ضد العراق لردعه أو كسر ارادته بهدف اخضاعه وتطوعيه وانما كانت تهدف إلى احتلاله وتدميره وإشاعة الفوضى وتدهوره وتوقف تنميته وتراجعها ومن ثم أعادة تركيبه وتجزئته إلى مكونات على اساس قومي وعرقي، وطائفي أي بما يتناسب مع طموحاته وما تقتضيه مصالحهم واهدافهم في شرق أوسط جديد .

وقد ترتب على هذا التدخل عدة تداعيات وعلى مختلف المستويات فهو لم يشمل التدخل في الشأن السياسي فقط وانما شمل التدخل الامريكي كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية ، والثقافية فكانت محصلة ذلك التدخل في شؤون العراق وفرض عليه عدة اجراءات مثل الحصار الاقتصادي أو الحروب واخيراً احتلاله وشل الانشطة الاقتصادية بكافة قطاعاتها (الزراعية ، الصناعية والخدمية) وتدهور اوضاع البنى التحتية فارتفعت معدلات البطالة ونسب الفقر والتهميش والعنف ومحاولة الدول الاقليمية لإيجاد موطئ قدم لها في العراق فاستغلت الاوضاع المتدهورة وعدم الاستقرار للتدخل في الشؤون الداخلية ولا سيما فيما يتعلق بسلطة الحكم والجانب الاقتصادي وغيرها لقد خلف التدخل الخارجي في العراق تدمير منظومته القيمية للمجتمع حيث استشراء أنواع الفساد الإداري والمادي والمحسوبية والرشوة والانحلال الاخلاقي والسلوكي وانتشار ظاهرة المخدرات والتسول والخطف والجرائم وغيرها من القيم السلبية التي سادت في المجتمع بسبب غياب المؤسسات التنظيمية والاجرائية والرقابة الامنية كل ذلك أدى الى شيوع الفوضى وعدم احترام القانون مما ادى الى انعدام الامن القومي والاستقرار في العراق حتى الوقت الحاضر.

من خلال دراسة هذه المدخلات يتضح لنا اسباب تغير القيم وتحولها الى قيم سلبية ليس لها اية علاقة بالقيم الاخلاقية والثقافية عند افراد المجتمع العراقي وما لتلك التحولات من اثر على عدم استقرار الوضع الامني في العراق منذ سنوات باعتبارها نتيجة طبيعية للتدخلات الخارجية التي ما زال المجتمع يتعرض لها بصورة او بأخرى[1] فضلاً عن الغزو الثقافي عن طريق عولمة المجتمع والسيطرة عليه فكرياً واخلاقياً وثقافياً عن طريق التبعية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولما لذلك ايضاً من دور ينعكس سلباً على الدولة وقيمها وامنها

أولاً- العوامل الخارجية المؤثرة على القيم في العراق وتداعياتها على الأمن القومي:-

تتمثل العوامل الخارجية ببعديها الاقليمي والدولي بمجموعة من التناقضات السياسية والايدولوجية والتدخلات الخارجية في شؤون الدول الداخلية وبأساليب مختلفة وهذه العوامل بدورها تمثل مهددات سياسية واجتماعية لما تحدثه من أزمات أو تحديات وصعوبات ترتبط بالأوضاع السياسية وهذه الاخيرة ترتبط بأمور الدولة كافة التي تنظم شؤون المجتمع على الصعيد الداخلي والدولي فالأزمات والمخاطر التي يتعرض لها المجتمع من قبل دول الجوار الجغرافي أو الدولي لها تأثير كبير في تراجع نمو وتقدم وتطور المجتمعات سواء من النواحي الاجتماعية والثقافية عن طريق استهداف منظومة القيم المجتمعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تدخلها في الأوضاع الداخلية للدول والتحكم في جوانبها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية بأتباع سياسات امبريالية يكون هدفها الاساس استهداف التركيبة البنيوية للمجتمع فأنعكس تأثير تلك السياسات الامبريالية على تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة سلبية واثرت هذه الأخيرة على قيم المجتمعات و ظهور مشكلات داخلية تمثل ازمات أمام سيادة الأمن والاستقرار السياسي فتشكل تهديداً مباشراً على المجتمع [2] .

تناول هذا الفصل التهديدات والتدخلات السياسية والاقتصادية والايدولوجية التي تعرض لها العراق منذ إعلان الجمهورية العراق عام 1958م كان لها دور فاعل ومؤثر في اضعاف المنظومة القيمية للمجتمع العراقي فضلاً عن احداث انقسامات واضرار شملت كافة المجتمع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايدولوجي فأدت إلى زعزعة الدولة واستقرارها وتماسكها [3] .وتنقسم العوامل الخارجية المؤثرة على منظومة القيم في العراق وتداعياتها على الأمن والاستقرار إلى ما يلي :

([1]) نبيل محمد سليم ، الاستراتيجية الامريكية في العراق ، سلسلة كتب العراق للدراسات ، مركز العراق للدراسات الدولية ، دار الصنوبر للطباعة ،جامعة بغداد، 2008، ص310 ، 311.

([2]) رويدة عباس عبد الجليل ، الأمن الاقتصادي العراقي: المهددات الإقليمية والأفاق المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2023، ص82.

([3]) المصدر نفسه ، ص82.

1. **التدخل الخارجي الدولي والاقليمي(International and regional external interference)** :-

شهد العراق تدخلات خارجية كثيرة على مر التاريخ ما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر بصور مختلفة وتمثلت تلك التدخلات على مستويين الاقليمي من قبل دول الجوار الجغرافي والدولي من قبل الدول الامبريالية الكبرى لغرض تحقيق اهدافها ومصالحها. فضلاً عن الاهمية الاستراتيجية للدولة تؤثر وتشكل طبيعة العلاقات بينها وبين بقية الدول ، كما قد تؤثر على التوازن القائم بين الدول الاقليمية والدولية والوصول إلى حالة من التنافس من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على الدولة محط الانظار[1].

وبالنسبة للأهمية الاستراتيجية للعراق فهو إلى جانب توسطه للحوض الجيوسياسي لإقليم الشرق الاوسط الذي يرتكز امام دوائر التحرك المحددة للمستوى الاقليمي فأنه يمتلك طاقات وامكانيات اقتصادية وفيرة من الموارد الطبيعية التي جعلته محط اهتمام الدول الاقليمية والدولية على مر السنوات على الرغم من أهمية العمق الاستراتيجي بالنسبة للعراق إلا أنه يشكل جملة من التحديات المتباينة والتي أثرت بدورها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاوضاع الاجتماعية والقيمية خاصة ، وعلى مجمل اوضاع الدولة بصورة عامة[2] نتيجة للـ(تدخل الخارجي*) بصورة مباشرة او غير مباشرة مما ادى إلى زعزعة الامن والاستقرار داخل الدولة بسبب النزاعات الداخلية الاثنية التي كانت تدعمها وتساهم فيها الدول الاقليمية أو الدولية عند الخوف من تهديد مصالحها خاصة عند تغير انظمة الحكم وسيادة اوضاع لا تتناسب مع طموحاتها . فخلال مدة الدراسة بدءً من عام (1958)واعلان الحكم الجمهوري شهد العراق تدخل خارجي اقليمي، ودولي لزرع التفرقة بين ابناء القوميات المختلفة التي وصلت إلى حد الصراع الداخلي فيما بينها وسعيها للتخلص من نظام الحكم الجديد لما له من تأثير على مصالحها وطموحاتها الاستراتيجية .إن اعلان نظام الحكم الجمهوري في العراق كان بمثابة ضربة حاسمة وجهت للدول الامبريالية وتطلعاتها ونفوذها في المنطقة وذلك لأن العراق خلال الحكم الملكي يعد قاعدة تنطلق منها المخططات والمناورات خاصة بعد ارتباطه بحلف بغداد مما شكل عائقاً أمام سير التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية

(*)التدخل الخارجي : يقصد به هو كل ما تقوم به الدول في سياستها الخارجية ، أي كل عمل قسري موجه ضد دولة ما سواء المقاطعة الاقتصادية أو الحملات الدبلوماسية او العقوبات العسكرية وغيرها من الاساليب المتبعة للتدخل في شؤون الدول الاخرى للمزيد ينظر المصدر : ايمان محمود أحمد – تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2018، ص13.

([1]) اية جمال غني ، التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقتصادي الاقليمي حول العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء ،كلية التربية للعلوم الانسانية، 2021، ص63.

([2]) حيدر علي حسين ، العراق وتحديات العمق الاستراتيجي، مجلة دراسات سياسية ، العدد25، بيت الحكمة ، بغداد، 2013، ص15، 16.

داعماً ومسانداً انظمة الحكم الرجعية، فأدى انهيار نظام الحكم الملكي في العراق إلى زعزعة مركز الرجعية العربية المؤيدة له[1] .

من ناحية أخرى أثر تغير نظام الحكم في العراق في تغيير استراتيجية الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية لأن الثورة ادت إلى خسارة الولايات المتحدة لحليف قوي في المنطقة العربية فالموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق كان يشكل حاجزاً امام انتشار الكتلة الاشتراكية في المنطقة آنذاك فقد كانت ردود الافعال واضحة وهو ما اكده الرئيس الامريكي ايزينهاور بقوله "إن هذه البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في إن تكون الحصن المنيع للاستقرار في المنطقة " فضلاً عن إنها كانت تهدد بخلق فجوة في الخطوط الدفاعية للديمقراطية التي تعد أهم الذرائع المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الامريكية لفرض نفوذها وسيطرتها على دول المنطقة العربية[2].

إنَّ تغير نظام الحكم لم يقتصر تأثيره على علاقات الولايات المتحدة الامريكية بل أيضاً بريطانيا ودول الجوار الاقليمي ممن تتأثر انظمة حكمهم بالثورة وانهيار النظام الملكي كالأردن وايران ولبنان وحتى تركيا حيث كان هناك تأمر من قبل القوى الاقليمية ، والدولية اعقاب ثورة (14 تموز) فقد سعت تلك الدول إلى أعادة نظام الحكم الملكي إلى العراق ، إذ اصدرت الحكومة التركية بياناً اوضحت فيه موقفها المعادي لنظام الحكم الجمهوري ، وأن الانقلاب كان الهدف منه هو القضاء على حلف بغداد الذي يعد مصدر السلام في الشرق الأوسط لذا تم الاتفاق على التصدي لنظام الحكم الجديد والسيطرة في ذات الوقت على الأوضاع في المنطقة وذلك من خلال إن نظام الحكم في الاردن سيكفل من قبل بريطانيا، في حين الجمهورية اللبنانية ستكفلها الولايات المتحدة الامريكية لذا عمدت القوى الامبريالية على انزال جيوشها العسكرية في كل من الاردن ولبنان خوفاً من ان يؤثر انقلاب الحكم في العراق على الانظمة القائمة ، من جانب أخر شمل الاتفاق على كل من ايران وتركيا إن تتأزر لإعادة النظام الملكي في العراق مع سعي اسرائيل لتفكيك الوحدة بين مصر وسوريا[3] .إلا أن هذه المسألة توقفت بعد إن طمأن عبد الكريم قاسم الغرب من إن مسألة الانقلاب هي مسألة عراقية داخلية وليس هناك نوايا للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة مما ادى ذلك إلى تريث الغرب عن القيام بأي تقدم عسكري[4].

بالرغم من اعتراف الغرب بالحكومة الجديدة إلاَّ أنَّها لم تكن موضع ثقة بالنسبة لهم ولم يبنوا عليها اماالاً لتحقيق مصالحهم في المنطقة لذا اخذت القوى الامبريالية البحث عن حليف لها في المنطقة يحل محل

(3) ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، مصدر سابق ، ص206،207.

([2]) بشار فتحي جاسم ، ثورة 14 تموز 1958في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الامريكية –مجلة الدراسات الاقليمية ، المجلد 4،العدد8، جامعة الموصل ، 2007، ص176، 179.

([3]) ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، مصدر سابق ،ص211،212.

([4])محمد سعيد طقوش ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، مصدر سابق ، ص268.

العراق في الاستراتيجية الامريكية فوجدت أن الحليف الأمثل تمثله ايران نظراً لامتلاكها الثروة النفطية ومحاذاتها للاتحاد السوفيتي الذي يعد التهديد الاكبر للمصالح الامريكية في المنطقة [1].

إنَّ وجهة النظر الامريكية حول عدم الجدوى من القيام بأي عملية عسكرية ضد نظام الحكم الجديد في العراق لقيت تأييداً من قبل بريطانيا فالقوى الامبريالية كانت على أمل ايجاد طريقة للتعامل مع النظام الجديد في العراق واضعة في اعتبارها إن العراق بلداً نفطي ولا بد من حاجته إلى تسويق نفطه إلى الخارج لتأمين موارده المالية خاصة بعد الأفكار التي قدمها القادة العراقيون فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والنفطية للدولة [2]فأخذت القوى الامبريالية العظمى بأتباع سياسة تأجيج الخلافات والصراعات بين العراقيين عن طريق زرع التفرقة بين القوميات المختلفة وبين العرب انفسهم إذ اخذت تؤلب بعضهم ضد بعض وفقاً لما يخدم مصالحها وطموحاتها، فقد كانت بريطانيا تخشى على مصالحها في المنطقة فحاولت بشتى الأساليب غرس الشقاق والتفرقة بين مصر والعراق وذلك بهدف السيطرة على القوميين من جانب واضعاف دور الشيوعيين من جانب اخر فهم كانوا على علم بكافة الاتفاقات المعارضة لحكم قاسم ومن ضمنها حركة الشواف . بينما كان دور الولايات المتحدة غير محدد حيث كانت القرارات تتخذ بحسب ما يتناسب مع المصالح الامريكية فقد كانت باستغلال فجوة الخلافات القائمة بين مصر والعراق وقامت بالتقرب من مصر بهدف ضرب واحتواء المد الشيوعي في العراق اذ كان ذلك التقارب يتوافق مع الخطوط الأساسية للسياسة الامريكية ومصالحها المُمنهجة في مرحلة الحرب الباردة كما رافق هذا التقارب تأييداً لحركة الشواف ودعم نجاحها ما دامت تؤدي إلى التقارب ما بين العراق ومصر مما ينعكس ذلك على تعزيز النفوذ الامريكي في المنطقة على حساب النفوذ البريطاني[3] .

استمرت السياسة الامبريالية بتفرقة الشعب الواحد بزرع الفتن والطائفية وتقسيمه إلى قوميات ومكونات عدة مع تغذية المتطرفين ودفعهم بصورة مباشرة او غير مباشرة لأثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار وسيادة الفوضى والاضطرابات كما حدث في كركوك عام (1961) من تشنج في العلاقات ما بين الاكراد والتركمان وتحوله إلى نزاعات بين الطرفين أدت غلى تأزم الأوضاع وترديها بسبب الاشاعات التي تثير الكراهية والتفرقة والعداء والتمييز ، إن ما حدث في كركوك عام (1961) لا يرجع إلى الأوضاع الداخلية التي تعيشها الدولة فحسب وإنَّما هناك تدخل خارجي كان يقف وراء تلك الاحداث وعلى مستوى اقليمي ودولي بهدف ضرب نظام حكم قاسم وبما يتلاءم مع مصالح كل دولة من تلك الدول فقد كان هناك دور وتدخل من قبل ايران كأعضاء حزب تودة (الحزب الشيوعي في لبنان) . وأيضاً كان لتركيا دور في تحريض التركمان

([1]) بشار فتحي جاسم ، ثورة 14 تموز 1958في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الامريكية، مصدر سابق ، ص179.

([2]) مؤيد ابراهيم الونداوي ، وثائق ثورة 14 تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية ، الطبعة الاولى ، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع ، بغداد ،1990، ص99، 100.

([3]) وئام شاكر غني ، حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959وموقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية منها ، مجلة بيت الحكمة ،العدد43،بغداد ،2016، ص16، 13، 15.

على نظام الحكم حيث كانت الصحف التركية تحرض التركمان للمطالبة بحقوقهم القومية (وفقاً لما كانت تسميه تلك الصحف) ، كما كانت هناك يد لكل من القنصلية البريطانية ومركز الاستخبارات الامريكي ناهيك عن دور الشيوعيين وطموحهم للسلطة [1].

فالتأييد البريطاني لحكم عبد الكريم قاسم لم يدم طويلاً حيث لم يكن تابعاً للانكليز الذين اختلفوا معه في ما يتعلق بقضية منح الكويت استقلالها عام 1961م[2] أدى هذا القرار إلى اتخاذ العراق اجراء خاص حيث أجاز قانون (80) المتعلق بتقليص المناطق الامتيازية للنفط فقد صادر العراق (99.5%) من امتيازات شركة نفط العراق كما حذر العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الدول التي تعترف بالكويت كدولة ولم يلاقي هذا التحذير أي اكتراث سوى من دول قلة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد تأييد الاتحاد السوفيتي سابقاً لبغداد فقد شعر المسؤولون الامريكيون من مصادرة العراق للمنطقة الامتيازية لشركة النفط بالخوف لذا حذر مساعد وزير الخارجية لمكتب شؤون الشرق الأدنى (فيليبس تالبوت) بعد أن لاحظ إن العراق كان يتجه بعلاقاته نحو الاتحاد السوفيتي منذ مطلع (1960) "العراق قد انتقل على نحو متزايد صوب الكتلة السوفيتية في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية العراقية في موقفه الدعائي "ولا بد أن تعطي الولايات المتحدة اهتمام أكبر للوضع الراهن آنذاك[3] خاصة بعد إن قام الاتحاد السوفيتي السابق تماشياً مع رغبة العراق عدم الاعتراف باستقلال الكويت، فلم تُقبل الكويت في الامم المتحدة بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو*) لذا كان تطور العلاقات العراقية

([1]) قحطان حميد العنبكي ، تاريخ العراق المعاصر (1914، 1963) ، الطبعة الاولى، مطبعة جامعة ديالى ، 2016، ص348.

([2]) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، مصدر سابق ، ص71، 72.

([3]) بريان روبرت جبسون ، العلاقات العراقية ،الامريكية في عهد عبد الكريم قاسم ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، الطبعة الاولى ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، 2020، ص106، 107 .

(*)**حق النقض الفيتو:** يعرف حق النقض من وجهة نظر القانون الدولي على أنه حق الاعتراض الذي تستخدمه إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن عند التصويت على أي مشروع القرار يتعلق بالمسائل الموضوعية ومن دون إبداء الاسباب ان هذا النظام في التصويت اعتمد في مجلس الامن لتشجيع الدول الكبرى والمؤثرة في العلاقات الدولية على المشاركة في الامم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ومنح هذا الحق للاعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وهي (الولايات المتحدة الامريكية، الصين ، روسيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة) ، وبمعنى اخر هو ليس مجرد اعتراض على مشروع القرار المعروض امام مجلس الامن وانما هو اسقاط للقرار للمزيد ينظر المصدر : محمد حسين كاظم ، حق النقض الفيتو في مجلس الامن دراسة في منظور القانون الدولي ، مجلة جامعة اهل البيت ، العدد 11، جامعة اهل البيت ، 2010، ص236.

السوفيتية يشكل خطراً على طموحات ونفوذ كل من بريطانيا* والولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية[1]في الوقت الذي شهد فيه الحرب الباردة أشد عنفوانها بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية والنزاع على المناطق المراد فرض السيطرة والنفوذ عليها من دول منطقة الشرق الاوسط[2].

إن كافة ما قامت به الحكومة العراقية من اجراءات على المستوى الداخلي للدولة عُد استفزازاً من قبل الدول الغربية الامبريالية وبالاخص مسألة النفط والخروج عن الوضع المعتاد لطاعة الدول الغربية من قبل دولة من دول العالم الثالث وكانت نتيجة سياسات وقرارات عبد الكريم قاسم منذ اعلان الحكم الجمهوري وحتى عام (1963) غير المتوافقة مع الغرب هو تدبير انقلاب شباط عام (1963) ، فقد لعبت المخابرات الغربية وبوجه خاص البريطانية والامريكية دوراً فاعلاً في تدبير الانقلاب وفي مقدمتها وكالة المخابرات الامريكية (CIA) حيث عقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الامريكية إلى جانب تحالف الاخيرة مع النظام المصري بزعامة جمال عبد الناصر فضلاً عن تعاون حزب البعث مع كوادر الحزب في القاهرة لتأهيل الحزب لتسلم الحكم [3]إلى جانب المتآمرين والعملاء داخل العراق الذي كانوا يزودون واشنطن بكافة الاوضاع المتعلقة بكوادر الحزب وتنظيمه واتصالاته ومصادر تمويله ومدى تغلغله في الجيش والمؤسسات المدنية في المنطقة لقد كانت الولايات المتحدة على علم بكل خطوة لاستعدادات الحزب للانقلاب[4] .

كما أنَّها ركزت على اجراء اتصالات سرية مع قادة عسكريين ومدنيين في بغداد وقرر المخططون الامريكيون إن حزب البعث سيكون في المقدمة وانهم راغبين في دعم الانقلاب وأكثر ما يؤكد مشاركة ودور الولايات المتحدة الامريكية بالتواطؤ مع حزب البعث المذكرة التي رُفعت من قبل أحد موظفي مجلس الامن القومي (بومب كومر) الى الرئيس جون كندي في نفس يوم الانقلاب والتي نصت " سنرفع اصواتنا بطريقة ودية وغير رسمية ما أن نعرف مع مَنْ نتحدث وينبغي أن نعترف بهم بمجرد ان نتأكد أنهم رسخّوا

(*)على الرغم من انتهاء دور بريطانيا كقوة عظمى في العالم منذ عام 1956م الا إن ذلك لم يمنعها من إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول في حلف شمال الاطلسي ، وفي ذات الوقت كانت تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها على العراق وثروته النفطية مناقضة الولايات المتحدة الامريكية تارة ومؤيدة لها تارة أخرى اي بما يتناسب مع مصالحها وتطلعاتها الامبريالية للمزيد ينظر المصدر ستار جبار الجابري ، الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد21، جامعة بابل ، 2015، ص354.

([1]) جعفر الحسيني ،ثورة في العراق (العراق 1958، 1963) نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، الطبعة الثالثة ، دار الروسم للصحافة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2018، ص312.

([2]) عبد الخالق حسين ، ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم ، الطبعة الثانية ، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2007، ص152.

([3]) المصدر نفسه، ص 152، 154 .

([4]) وليام زيمان ، جذور تغيير النظام في العراق بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة عبد الجليل البدري ، رسالة ماجستير ، كلية الجامعة البوليتكنكية ، ولاية كاليفورينيا، 2006، ص102، 103.

اقدامهم...أنها تقارير ممتازة عن تخطيط المؤامرة ، ولكني أشك في أنهم أو بريطانيا يدعون الفضل فيها" [1]

.

وبعد الانقلاب وانهاء حكم قاسم اتضح موقف واشنطن من النظام الجديد فقد قامت المخابرات الامريكية بالاتصال بقادة البعث لطمأنتهم كما وعدت بالاعتراف السريع من قبل الولايات المتحدة الامريكية[2] . أدى انقلاب (1963) إلى ظهور مرحلة جديدة للعلاقات العراقية الامريكية، إذ ادركت الولايات المتحدة الامريكية إن العراق أنتقل إلى عهد يختلف في ملامحه وسماته وأوضاعه عن أوضاع ما قبل حركة الانقلاب تمثلت بأحداث مهمة وتطورات فاعلة كان لها تأثير في السياسة الدولية خلال تلك المدة كما أسهمت في تغيير التوجهات الامريكية تبعاً لما يتلاءم مع أهدافها الدبلوماسية التي من شأنها الحفاظ على طموحاتها ومصالحها الامبريالية تجاه العراق فضلاً عن ذلك فقد شهدت تلك المدة حدث كان له الاهتمام الأكبر والاولوية في الاستراتيجية الامريكية وهو وجود الكيان الصهيوني وحمايته من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، مما أثر على علاقاتها بدول المنطقة العربية بصورة خاصة والتي بدورها انعكست على طبيعة العلاقات الامريكية العراقية حتى عام (1966) ووفاة الرئيس عبد السلام عارف [3] .

ومع ذلك ظلت السياسة الخارجية العراقية تتسم بالدبلوماسية وعدم فتح ابوابها للتفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية طيلة تلك المدة بشأن القضية الفلسطينية خاصة والعرب عامة ويوضح تلك الدبلوماسية خطاب الرئيس عارف في (8شباط 1964) وتلميحه برغبته في أن تجد الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية ثابتة وشاملة تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي تضمن للطرفين حقوقهما ، لأن الولايات المتحدة الامريكية كانت وما زالت حتى الوقت الحاضر تنظر للصراع على اساس الكيل بمكيالين كما مارست الازدواجية في تعاملها مع العرب إذ كان موقفها دائماً مؤيد للكيان الصهيوني وداعماً لها مما أدى هذا الموقف الاخير إلى تراجع العلاقات العربية الامريكية بصورة عامة خلال تلك المدة وتحديداً بعد زيارة الرئيس الاسرائيلي واشنطن وتحت ظل تلك التطورات حاولت الولايات المتحدة احتواء الموضوع ضمن سياق عام لا خاص لان منطقة الشرق الاوسط تمثل مركزاً مهماً لدى صناع القرار الامريكي على الرغم من ذلك إلا أن تلك العلاقات لم تستمر على النحو الذي كانت تسعى إليه الدول الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وذلك بعد إن لاحظت الولايات المتحدة الامريكية رغبة الحكومة العراقية بإقامة علاقات مع مصر من جانب[4] وقرار شركات النفط العراقية حيث أسست شركة النفط الوطنية فضلاً عن اقامة

([1]) وليام زيمان ، جذور تغيير النظام في العراق بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سابق، ص 104.

([2]) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، مصدر سابق ، ص77.

([3]) سنان صادق حسين ، تطور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق (18 تشرين الثاني ،13نيسان 1966)،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد42، الجامعة المستنصرية ، 2013، ص222.

([4]) المصدر نفسه، ص233،227.

اتفاقيات مع دول اخرى من جانب أخر مما أثارت تلك السياسة المتبعة حفيظة الانكليز والولايات المتحدة الامريكية حيث إن هذه الخطوة تهدد شركات النفط الاجنبية في عموم الشرق الاوسط لذا لجأت إلى اتباع أساليب عديدة لضرب المصالح العراقية كتهديد الدول المستهلكة للبترول بتلقي العقوبات في حال شراء النفط العراق ناهيك عن تحذيراتهم للعراق حول عدم شرعية خطوته ومخالفتها للقوانين مما جرت تلك السياسات الامبريالية التعسفية العراق للفقر خاصة بعد إن استمر هذا النزاع بين الطرفين مدة طويلة [1] .

وقد أدى إلى تعثر العلاقات بين الغرب والعراق فقد قرر الأخير عام (1967) قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية عدا العلاقات التجارية بين البلدين فقد كانت الولايات المتحدة تشغل المرتبة الثانية من بين الدول التي يستورد منها العراق[2].

أمَّا بالنسبة للقضية الكردية لقد كان للتدخل الخارجي الاقليمي والدولي الدور الأكبر في دعم الاكراد وخاصة المخابرات الأمريكية لكن بعد انقلاب عام (1963) تغير الموقف الامريكي تجاههم[3] وأخذوا ينظرون للمشكلة الكردية على أنها شأناً عراقياً داخلياً لا دور للولايات المتحدة الامريكية فيه سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إنَّ التغير المفاجئ للموقف الامريكي جاء نتيجة لعدة اعتبارات فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها أمام موقف صعب وعلى الرغم من تعاطفها مع حركة المقاومة الكردية إلا أن دعم الاتحاد السوفيتي السابق للكرد ودعوتهم للانضمام إلى الحركة الشيوعية ومساندتهم في الحصول على الحكم الذاتي من جانب ، والمصالح الاقليمية لكل من أيران وتركيا حيث أن وجود اقليات كردية في هاتين الدولتين زادت مخاوفهما من انتشار القومية الكردية على نطاق أوسع في بلديهما من جانب أخر مما أوجب على الادارة الامريكية زيادة وتيرة دعمها لنظام الحكم العراقي ضد الحركة الكردية ومطالبها [4] فقد قاموا بشحن الأسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك لتمكين الجيش العراقي من قمع حركة المقاومة الكردية[5].

ترى الباحثة أن هذه الأوضاع انعكست تداعياتها بصورة غير مباشرة على زيادة الفجوة بين افراد المجتمع العراقي بمختلف قومياته وانعدام الاستقرار والامن داخل الدولة .

([1]) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، مصدر سابق ، ص85، 86.

([2]) جعفر بهلول جابر ، الابعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق واثره في دول الجوار الاقليمي ، مصدر سابق ، ص15.

([3]) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، مصدر سابق، ص77.

([4]) بريان روبرت جوبسون ، الموقف الامريكي من البعثيين والقوميين في العراق 1963، 1969، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ،الطبعة الاولى ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ،2020 – ص22.

([5]) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ،مصدر سابق ، ص77.

وبعد تولي حزب البعث نظام الحكم في العراق زاد تدهور العلاقات العراقية ليس فقط مع الولايات المتحدة الامريكية بل مع الغرب بصورة عامة وذلك بعد توقيع واعلان اتفاقية (الصداقة والتعاون) عام (1972) مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الخصم الاول للغرب مما أدى هذا التقارب إلى عرقلة علاقة الغرب بالعراق بشكل كبير[1] ومما زاد من تأزم العلاقات الغربية مع العراق بصورة ملحوظة هو إعلان قرار تأميم النفط العراق عام (1972) فشكل ذلك القرار ضربة كبيرة للولايات المتحدة الامريكية فقد خسرت الشركات الامريكية نسبة كبيرة من الارباح قدرت بمليارات الدولارات[2] وترك ذلك آثاراً سلبية على العلاقات بين الطرفين كانت تلك نقطة التحول الاولى للسياسة الامريكية تجاه العراق فأخذت بأتباع اساليب التدخل المتمثلة بحفظ الامن الدولي والمحافظة على مصالحها النفطية في المنطقة من الاتحاد السوفيتي فظهر (مبدأ كارتر*) الذي كان هدفه فرض السيطرة على المنطقة العربية وايجاد قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي بعد إن فرضت سيطرتها على الجزء الأكبر من الثروة النفطية فيه خاصة بعد خروج بريطانيا كلياً من المنطقة، كما اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية أي تهديد لهذه المنطقة هو تهديد لمصالح الولايات المتحدة الامريكية [3].

استمرت هذه الاوضاع خلال حكم حزب البعث وحين شغل صدام حسين منصب نائباً للرئيس كان طامحاً لجعل العراق قوة ذات نفوذ اقليمي مؤثر في المنطقة ولهذا الغرض قام بعسكرة المجتمع بدأ من الأسرة وحتى الاعلام بعد تسلمه سلطة الحكم ، فضلاً عن ذلك اتجه توجهات دولية لاقامة علاقات مع الدول الاخرى ومنها تعاقده مع فرنسا لشراء مفاعل نووي في عام (1976) ، والتقارب مع موسكو الذي أثار حفيظة الغرب كما شغل العراق خلال تلك المدة بصراعات حول الحكم فضلاً عن النزاعات الداخلية مع الحركات الانفصالية الكردية التي كان تدعم من قبل ايران حتى سقوط نظام الشاه الايراني الحليف الاول

([1]) جعفر بهلول جابر ، الابعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق واثره في دول الجوار الاقليمي ، مصدر سابق ، ص15.

([2]) عامر هاشم عواد ، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، مجلة دراسات دولية ، العدد 33،جامعة بغداد ، ص181.

(*)مبدأ كارتر: وهو احد المبادئ الاستراتيجية الامريكية ويعد اكثر المبادئ خطورة بالنسبة لمنطقة الخليج والشرق الاوسط ومجمل علاقات الشرق بالغرب ، تم الاعلان عن هذا المبدأ في 23،يناير 1980م ودعا فيه الرئيس الامريكي كارتر إلى عودة التدخل العسكري المباشر في المنطقة وترك سياسة العزوف التي اتيعها من قبله نيكسون ،إن السبب من اعلان هذا المبدأ يكمن بتفوق الاتحاد السوفيتي على الصعيدين النووي والتقليدي إذ يمثل ذلك التفوق مصدر خطر وتهديد للمصالح الامريكية في المنطقة وعلى امنها القومي لذا اعلنت بضرورة التدخل العسكري الامريكي في المنطقة للمزيد ينظر المصدرين : صفاء عبد الوهاب وعكاب يوسف الركابي ،قوة التدخل السريع الامريكية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهادي (1979م، 1988م) ،مجلة كلية التربية ، العدد السادس ، جامعة واسط ، ص134. والمصدر : سرى هاشم محمد ومجيد حميد محمد ،سترتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال الدول العربية فترة الحرب الباردة وما بعدها ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد5، العدد2، جامعة كركوك، 2010 ،ص7، 8.

([3]) عامر هاشم عواد ، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص181.

للغرب وشرطي امريكا في المنطقة من جانب أخر أدت تلك الاحداث إلى توفير فرصة كبيرة امام العراق للتخلص من الشروط المفروضة عليه من قبل إيران عام (1975) وفقاً لإتفاق الجزائر[1] .

فضلاً عن نجاح الثورة الاسلامية بتولي الحكم بعد الصراع بينهم وبين العلمانيين في طهران . جميع ما تقدم من أحداث خلال تلك المدة جعلت الولايات المتحدة في مرحلة القلق خوفاً من تنامي القوة العسكرية العراقية وبسط نفوذها في المنطقة مما يمهد ذلك بالتالي إلى بسط النفوذ السوفيتي في المنطقة لأن الدولتين كانتا على وفاق وتقارب متنامي خلال تلك المدة وهذا ينعكس على تهديد المصالح الامريكية في المنطقة العربية عامة وسيطرتها على الثروة النفطية خاصة مما دفع ذلك (بول ولفوريتز) مستشار البنتاغون آنذاك إلى مراسلة الرئيس الامريكي كارتر عام (1979) يحذره من تنامي نفوذ العراق وخطر ذلك على مصالح أمريكا في منطقة الخليج [2].

وحتى لا يتحقق ذلك تبنت الولايات المتحدة الامريكية تطبيق أفكار عديدة لخبراء استراتيجيين من البنتاغون كانت لتلك الافكار أهمية كبيرة بالنسبة لهم كما كان لها دور كبير في محافظة الغرب على مصالحهم في المنطقة تقوم تلك الافكار حول تفكيك دولة تقف بوجه الغرب ومصالحه عرقياً، طائفياً ومذهبياً وجعلها تنشغل بالصراعات الداخلية التي كان لأمريكا دور غير مباشر بدعم تلك الصراعات وزيادة حدتها بهدف أبعاد المجتمع عن روح التعاون والتسامح والتطور والحضارة وسيادة الفوضى والانقسام بين ابنائه ومن ثم السيطرة على الأفكار والعقول وأبعادهم كل البعد عما تسعى لتحقيقه الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة[3] فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتبر المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج على الخصوص لها وحدها فهي أهم المناطق التي تركز عليها الاستراتيجية الغربية اهتمامها نظراً إلى أن النصيب الأكبر من الطاقة وخاصة البترول يتدفق من هذه المنطقة إلى الغرب كما إن الأسلحة والمنتجات الامريكية والغربية يتم تصديرها وتصريفها عن طريق دول المنطقة وأخيراً ضمان بقاء اسرائيل لذا فالأحداث بعد سقوط إيران شكلت خطراً على مصالح الغرب فكان لا بد لهم من حماية مصادر الطاقة وسوق المنتجات الغربية فسعت الولايات المتحدة بكل جهدها لمنع أي طرف ينافسها في المنطقة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ونفوذه والعمل على تطويقه واحتوائه من الجنوب [4].

فأتبعت الولايات المتحدة الامريكية أستراتيجية جديدة اتجاه المنطقة بعد خسارتها حليفها الاول فكانت توجهاتها اتجاه ايران متعددة الرؤى وبعد المناقشات والخطط قامت الولايات المتحدة بعزل أيران دولياً

([1]) مروان قبلان ،موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق :دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط ،سلسلة دراسات ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،قطر ،2015، ص10.

([2])مروان قبلان ،موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق :دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، مصدر سابق، ص11.

([3]) صافيناز علي حسين ، الربيع العربي في نظرية صدام الحضارات ، مصدر سابق ، ص116.

([4]) المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الحرب العراقية – الايرانية (1980،1988) ، مصدر سابق، 1994، ص23، 29.

وفرض حصار اقتصادي عليها مما أثر ذلك سلباً على المؤسسة العسكرية الايرانية وفي المقابل تبنى البيت الابيض والمخابرات الامريكية مسألة الحكومة الجديدة في طهران خاصة بعد وضوح موقف العراق اتجاه الغزو السوفيتي مما سمح ذلك بإمكانية اعادة العلاقات بين العراق وامريكا من جديد [1] بما يخدم مصالحها مستغلة بذلك طموح صدام حسين في سعيه لبسط نفوذه في المنطقة من جانب واستنزاف قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية من جانب أخر لأن أمتلاك العراق قوة اقتصادية كبيرة ومساعيه لامتلاك السلاح النووي يهدد أمن وكيان إسرائيل في المنطقة فضلاً عن الطموحات الامبريالية الامريكية[2] .

وبعد الاتفاق تم بين دول الخليج وأمريكا على ادخال العراق في الحرب وضرب أيران عن طريق العراق بسبب الحكومة الاسلامية الجديدة في طهران وعدائها للغرب ناهيك عن كونها شكلت تهديداً للمنطقة وزعزعة استقرارها وخاصة دول الخليج خوفاً من تصدر تلك الثورة إلى بقية دول المنطقة لذا بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة في عدم احراز أي الطرفين أي انتصاراً في تلك الحرب التي كان الهدف منها اضعاف قدرات الدولتين إلى اقصى حد ممكن وتركهما مشغولين فيها طالما لم تؤثر على طموحاتها الامبريالية وهذا ما أكده هنري كيسنجر بقوله((يجب أن نجعل الطرفين يخرجان مدمرين من هذه الحرب)) [3].

ظل العراق يعاني من تداعيات تلك الحرب لمدة طويلة وعلى مختلف الاصعدة أضافة إلى أن العراق لم يحقق أي هدف من الاهداف التي وضعها صدام حسين من حربه مع أيران فهو لم يستطيع استعادة ما تنازل عنه في اتفاق الجزائر عام (1975) وخاصة نصف شط العرب ، كما لم ينجح في تفكيك نظام الحكم الايراني الجديد ليصبح القائد الاول في المنطقة العربية بل أججت تلك الحرب الطائفية داخل المجتمع العراقي بدلاً من منع الرياح الايرانية الجديدة، ناهيك عن خروجه محملاً بالديون للدول المجاورة التي ساندته في تلك الحرب. كما أحدثت تلك الحرب خللاً في التوازنات على المستوى الاقليمي والدولي[4].

وفي المدة التي أعقبت الحرب شهد العالم الدولي بعمومه تحولات عدة والتي كان لها أثرها الكبير على مجمل الحياة السياسية العالمية فضلاً عن دورها في تغير ميزان القوى العالمية والتوجهات السياسية ومن أهم تلك التحولات وأبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي الذي أعتبر نهاية للنظام العالمي القديم ثنائي القطبية ويعني تراجع تأثير القوة العظمى للاتحاد السوفيتي انهيار للقوة العسكرية والاقتصادية على المستوى الدولي مما اتاح الطريق للولايات المتحدة الامريكية الانفراد بالقوى العالمية كونها القوة الرئيسة في النظام العالمي

([1]) شفان محمد خالد وفرهاد محمد أحمد ، دور وموقف الولايات المتحدة الامريكية من اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ،العدد72، كلية الاداب، جامعة بغداد ، 2019، ص231.

([2])حسام سويلم ، اسرائيل وغزو العراق ، الطبعة الاولى، مركز الاعلام العربي ، الجيزة ، مصر ، 2006، ص11.

([3]) شفان محمد خالد وفرهاد محمد أحمد ، دور وموقف الولايات المتحدة الامريكية من اندلاع الحرب العراقية – الايرانية، مصدر سابق ، ص241، 242 .

([4]) حسام سويلم ، صدام حسين صنيعة المخابرات البريطانية والامريكية (جرائم النظام الصدامي في حق الامة العربية)، بدون طبعة، بدون دار نشر، مصر ، 2002، ص99،68.

من دون وجود منافس لها فأخذت الهيمنة الامريكية تغزو العالم كونها أكبر قوة اقتصادية وعسكرية ونووية وفي خضم تلك التطورات التي حدثت بدأت الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الدول التي تسعى للسيطرة عليها بصورة مباشرة وتحت ذرائع مختلفة كحفظ السلام والامن الدوليين، أو تحت ذريعة تحول الدول إلى دول ديمقراطية مع مراعاة حرية الشعوب[1]وكان في مقدمة تلك الدول العراق فالامبريالية لم تكتفِ بتوريط العراق في الحرب مع أيران بل كان لها دور في توريطه بحرب الخليج الثانية واحتلال الكويت بهدف فرض السيطرة على المنطقة العربية عن طريق تفكيك وحدة الدول العربية ، والتخلص من الانظمة غير المؤيدة لها وفي مقدمتها العراق من خلال استنزاف كامل قدراته الاقتصادية والعسكرية للتخلص من منافس اقليمي لها في المنطقة وهذا ما صرح به مستشار الامن القومي الامريكي بريجينسكي عندما كانت الحرب العراقية – الايرانية قائمة (1980) " أن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الاولى التي حدثت بين العراق وايران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس –بيكو[2]" .

لقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية بحربها السياسية على العراق بعد انتهاء حربه مع أيران وعلى الرغم من كافة التداعيات التي خلفتها تلك الحرب وعلى مختلف المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرهما إلا أن كل المؤشرات أفادت أن العراق ما زال يمتلك قوة عسكرية وفي أوج تسليحها وقدرتها القتالية وذلك يشكل تهديد خطير للهيمنة الامريكية في المنطقة فالعراق ما زال يهدد المصالح الامبريالية للولايات المتحدة الامريكية وبصورة أكبر بعد حرب الخليج الاولى وفي عدة مجالات كالمطالبة بخروج القوى الاجنبية من منطقة الخليج لغرض حماية الانظمة الخليجية المجاورة وذلك بعد تشكيل تحالف "مجلس التعاون العربي " مع كل من مصر والاردن واليمن ناهيك عن استثمار القوة العسكرية للدخول في حرب ضد الكيان الصهيوني بهدف تحقيق مصالح قومية من جانب وتحرير الاراضي المحتلة . كما أن الهدف الاهم بالنسبة للولايات المتحدة إلى جانب مصالحها والذي لا بد من تحقيقه بطريقة أو بأخرى هو المحافظة على توازن القوة العسكرية في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني[3].

ووفقاً لتلك الأوضاع حرصت الولايات المتحدة الامريكية على استدراج العراق إلى فخ حرب ثانية بعد التأكد من خلال حربه مع ايران إن النظام العراقي يسهل استدراجه فاستغلت الولايات المتحدة توتر العلاقات العراقية – الكويتية منذ انتهاء الحرب مع ايران ، واساس ذلك التوتر كان حول التلاعب بأسعار النفط من قبل الكويت فضلاً عن زيادة انتاجها عن النسبة المحددة مما أدى ذلك إلى خسارة العراق ما يقارب

([1]) رافد أحمد محمد ، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام 1991(المملكة العربية السعودية انموذجاً) ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 21، الجامعة المستنصرية ، 2012، ص187.

([2]) صافيناز علي حسين ، الربيع العربي في نظرية صدام الحضارات ، مصدر سابق ، ص117.

([3])عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي ، الطبعة الاولى ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2007، ص85.

أربعة عشر بليون دولار يضاف إلى ذلك مطالبة الكويت التي لم تتوقف حول تسديد ديونها فشهد العراق أزمة اقتصادية خانقة فدفعت العراق إلى اعلان الحرب على الكويت بعد أن اعلن أن جزيرتي وربه وبوبيان عراقيتان ولا بد من استردادهما إن وصول الاحداث إلى ذلك المستوى لم يخلُ من التدخل الامريكي ويؤكد ذلك ما قاله وزير العدل الامريكي الاسبق كلارك "كانت الولايات المتحدة قد شنت حرباً اقتصادية ضد العراق من خلال الكويت منذ انتهاء الحرب مع ايران وحتى صيف (1990)" [1].

فضلاً عن ما تم التصريح به خلال الاجتماع الذي قام به صدام حسين مع بعض أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي ومنهم ((روبرت دول ، والان سمبسون وجيمس ماك كلور وغيرهم)) كما حضرت السفيرة الامريكية لدى بغداد (ابريل كلاسبي) حول توتر علاقاته مع الكويت وما آلت إليه فكان ردهم "أنهم يفهمون مأخذه على الكويت ، وأن الولايات المتحدة ليست ملزمة بالدفاع عن هذه الامارة " كما صرحت كلاسبي بعد مدة بقولها إلى صدام حسين فيما يتعلق بتلك القضية "لا رأي لدينا حول خلافات العرب فيما بينهم بما في ذلك خلافكم حول الحدود مع الكويت" [2] وفي الوقت الذي اصبحت فيه الكويت تحت السيطرة التامة للقوات العسكرية العراقية كان ذلك يتزامن مع الاحداث والتغيرات العالمية الكبرى في هيكل النظام الدولي ورسم خريطة جديدة للسياسة العالمية مما مهدت كل تلك الاحداث مجتمعة إلى إبراز الدور الامريكي لإدارة وحل الازمة التي نشأت آنذاك وتمثلت باقتصار دور القوة الرئيسة التي تتحكم بنمط واتجاه التفاعلات والعلاقات الدولية.

كانت تلك الاحداث بداية لفتح باب الخليج العربي والمنطقة العربية بعمومها أمام النفوذ الأجنبي الغربي فكان على الولايات المتحدة استغلال التطورات السريعة والمتلاحقة لصالحها فكان اول قرار اصدرته الولايات المتحدة بعد عقد جلسة مجلس الأمن الطارئة الذي ادان الغزو العراقي للكويت وطالبه بسحب قواته فوراً دون أي قيد أو شرط [3] والعودة إلى عقد مفاوضات واتفاقيات مكثفة وبعد رفض النظام العراقي قرار مجلس الامن قامت الولايات المتحدة بإجراءات فورية تمثلت بتجميد الارصدة الحكومية العراقية والكويتية بعد إن أصبحت أرصدة الكويت تحت سيطرة الحكومة العراقية الاسمية .من جانب أخر وقبل اصدار مجلس الامن قراره المتعلق بغزو العراق للكويت فأثار ذلك الوضع مخاوف السعوديين من توسع الغزو العراقي على أراضيها فمثل ذلك فرصة ايجابية كما وفر الاجواء الاقليمية ، والعربية والدولية المناسبة للتدخل الامريكي تحت رايات الامم المتحدة [4] وبذريعة حفظ واعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة مع اخفاق

([1]) عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي ، ص86.

([2])ناظم نواف إبراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر(دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية) ، الطبعة الاولى ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 2015، ص178،177.

([3]) المصدر نفسه ، ص 178، 179.

([4])عبد الكريم العلوجي ،الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي ،مصدر سابق ،ص87.

جميع مساعي الدول الاخرى لأحراز تقدم الازمة فاصدر عن الامم المتحدة قرار (678) الذي طالب فيه من العراق الاستجابة والانسحاب من الكويت بحسب قرارها المرقم (660) المتعلق بالغزو [1] .

وحين لم تجد الولايات المتحدة اي استجابة لانسحاب القوات العراقية من الكويت شرعت لمحاولتها بإعلان الحرب على العراق وفرض العقوبات الاقتصادية والحصار عليه بأن العراق قد اخترق كافة المواثيق الدولية التي من شأنها تمنع استخدام القوة لحل النزاعات والخلافات بين الدول . فضلاً عن طلب دول الخليج المساعدة من الولايات المتحدة لحماية أراضيها خوفاً من الاجتياح العراقي فوقعت كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين اتفاقية دفاعية لحمايتها فضلاً عن قرارات مؤتمر القمة العربي الذي أيد موقف الدول الخليجية بالاستعانة بالغرب لاستعادة الكويت وفتح المجال على نطاق أوسع للتدخل الامريكي في شؤون الدول العربية الداخلية والخارجية[2]. فتم تشكيل اتلاف عسكري ضم (34)دولة اعلنت الحرب ضد العراق وبلغت نسبة الجنود الامريكان من إجمالي عدد الجنود (74%) فشكل الهجوم البري من قبل التحالف العسكري نهاية لحرب الخليج الثانية فقد تم اعتمد التحالف على استراتيجية حرب الاستنزاف إذ تم أضعاف القوات العراقية بالحرب الجوية حاول العراق بعدها بتجنب الحرب وفي (22 فبراير عام 1991) وافق العراق على الاقتراح الروسي بوقف اطلاق النار والانسحاب من الاراضي الكويتية خلال مدة ثلاث اسابيع على أن يتم ذلك الانسحاب تحت اشراف مجلس الامن لم يلقَ هذا الاقتراح القبول من الولايات المتحدة الامريكية وفي (27فبراير عام 1991) اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش الاب تحرير الكويت بعد 100 ساعة من الحملة البرية وإن الجيش العراقي تمت هزيمته[3].

إنَّ الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق خلال المرحلة التي اعقبت حرب الخليج الثانية واخراج القوات العسكرية العراقية من الاراضي الكويتية خلال مدة ثلاثة عشر عاماً من الحصار الشامل على العراق والتي أتسمت باستمرار التصعيد على العراق في مختلف المجالات إذ تابع مجلس الأمن إصدار قراراته وتحت ذرائع ومبررات عدة واتخذت تلك القرارات صفة القسوة والاذلال كان الهدف منها تقليص قدرات العراق في ظل حصار شامل دولي محكم تصاحبه هجمات عسكرية مختارة وإلى جانب ذلك شن حملة اعلام وتشويه بوجوه متعددة باتباع اساليب أكبر قدر من الحرب النفسية التي دمرت المجتمع العراقي على طول تلك المدة لغرض اسقاط نظام الحكم في العراق[4] .

([1]) ناظم نواف إبراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر(دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية) ، مصدر سابق ،ص188.

([2])عبد الكريم العلوجي ،الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي ،مصدر سابق ،ص88.

([3]) طالب مجدي فرغلي محمد ،صدام حسين نهاية أسطورة (رؤية فلسفية)،الطبعة الاولى ،صوت القلم العربي،مصر ، 2010،ص 72،78.

([4]) طالب حسين حافظ ،تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق (2003،2006)،سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ،مركز الدراسات الدولية ،،جامعة بغداد، 2008،ص255.

فضلاً عن ذلك القيام بمحاصرة النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً والعمل على تعميق عزلته والتشكيك في أي محاولة عراقية للتصالح مع دول على المستوى الاقليمي ام على مستوى الدول العربية واتباع أساليب مختلفة لتعميق فجوة الخلاف ووضع العوائق أمام أي محاولة لتسوية الخلاف وحل الأزمة دبلوماسياً وسياسياً كما رافق تلك الأوضاع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما رافقها من تغير أثر على الأوضاع في العالم مما ساهم في منح الولايات المتحدة ذريعة لإيجاد صلة أو رابطة بين نظام الحكم السياسي وتنظيم القاعدة وما جرت من أحداث خاصة بعدما أدركت الادارة الأمريكية بأن سياستها اتجاه العراق والتي تمثلت بفرض الحصار الشامل ومنطقتي حظر الطيران وأخيراً سياسة الاحتواء المزدوج وما اتبعته من استراتيجيات لإثارة الفوضى والنزاعات الداخلية بين المكونات العرقية وحتى المذهبية وزرع التفرقة بين ابناء المجتمع جميعها قد فشلت في اسقاط نظام الحكم السياسي في العراق بالرغم من أنها كانت سياسات مهمة وفاعلة في الترويض وأفادت الامبريالية الغربية في أضعاف وهشاشة العراق على مختلف المجالات فاتجهت الادارة الامريكية بعد تمكنت من الربط بين القاعدة ونظام الحكم في العراق اتبعت خلاله الولايات المتحدة سياسة جديدة ومغايرة اتجاه العراق تمثلت بإعلان نيتها حول اسقاط نظام الحكم السياسي في العراق [1]بناءً على ما وضعته الادارة الامريكية من استراتيجية وفقاً للأحداث النابعة من الاخطار والتهديدات التي ستواجهها الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط بصورة عامة ومنطقة الخليج والعراق بصورة خاصة وتمثلت تلك المخاطر بما يأتي[2] :،

أ- التنظيمات المتطرفة المتمثلة بـ(تنظيم القاعدة).

ب- الدول التي اطلقت عليها الولايات المتحدة دول مارقة والدكتاتوريات التي تضم في حوزتها أسلحة دمار شامل.

ت- الدول الصديقة للولايات المتحدة الامريكية وما تعانيه من خلال في بنيتها الاجتماعية.

فالذرائع والمسوغات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية لأجل تغيير نظام الحكم في العراق وقد كانت تلك المبررات متناسقة مع الاهداف الاستراتيجية للامبريالية الغربية لذلك أقدمت الولايات المتحدة الامريكية على احتلال الاراضي العراقية في نيسان عام 2003م تفادياً للازمات التي كانت من الممكن إن تواجهها أمريكا فأوجدت الولايات المتحدة الامريكية عدواً خارجي جديد لها بعد اضمحلال خطر الكتلة الشيوعية فشكل العراق المجال الافضل لتفريغ تلك الازمات لذا عدت امريكا إن العراق تجاوز جميع الخطوط الحمراء التي وضعتها الادارة الامريكية في استراتيجيتها لإدارة المنطقة فضلاً عن ادعائهم بأن العراق يمتلك اسلحة الدمار الشامل وجديته بتصنيع المفاعلات النووية مما يشكل ذلك خطراً على الامن

([1]) طالب حسين حافظ ،تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق (2003،2006)،مصدر سابق،ص255.

([2])حارث قحطان عبدالله،الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد احداث 11سبتمبر)،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،العدد 6، جامعة تكريت ،2010، ص 313،314.

الاسرائيلي ومصالح الولايات المتحدة على المستوى الاقليمي ووصف وزير الدفاع الامريكي آنذاك (ريتشارد ديشيني) ذلك الخطر المهدد للغرب بقوله" ان الجيش العراقي يعد الجيش الرابع في العالم" لذا سعت الولايات المتحدة لتدمير تلك القوة تحت حجة أنها تنفذ استراتيجيتها في المنطقة إلا أن الهدف الاساس كان هو تحقيق الامن لإسرائيل ومجابهة أي تهديد لها لذا كان الحد من انتشار الاسلحة النووية يعني التجريد الشامل للدولة من عناصر القوة كما إن امتلاكها قد يخرج دول المنطقة من نطاق التبعية للغرب لهذا اتبعت الولايات المتحدة الاستراتيجية والحجج التي مكنتها من احتلال العراق وتدميره لكي لا يبرز كقوة اقليمية في منطقة الخليج والشرق الاوسط تنافس الوجود الاسرائيلي فيها[1].

فشكل ذلك الاحتلال مرحلة أكثر خطورة وعنفاً ضمن استراتيجية خاصة تم وضعها لتدمير العراق تبعاً لسياسات واجندة متنوعة وكثيرة ادت بعد انتهاء العمليات العسكرية وسقوط نظام الحكم إلى دخول العراق في فوضى عارمة أدت إلى شل كافة مفاصل الدولة فضلاً عن تدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية . إن الفوضى والدمار الذي ما كان إلا نتيجة للسياسة الامبريالية التي اتعبتها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها والمعدة سلفاً لتدمير العراق فرافق تلك الاوضاع من الفوضى والتدهور كالانحراف وارتفاع الانا عند الافراد والتعثر والتباطؤ والتغير في منظومة القيم السائدة في المجتمع وسيادة ثقافة العنف ما هي الا تداعيات الحروب والاحتلال فالحرب تخلف تداعيات مجهولة لا يمكن التنبؤ بها[2] .

ومن ناحية أخرى كان للسياسة الامريكية وما اتبعته من اساليب عنف ضد العراق وفي مقدمتها الحصار الاقتصادي بعد حربان ومن ثم الغزو وما خلفه من تداعيات مباشرة ففي غضون ايام من انهيار النظام تحول العراق إلى حالة من الفوضى وبدأت أعمال العنف والحرق والاضطراب في جميع أنحاء العراق فأستغل الانتهازيون الوضع المضطرب وبدأوا بأعمال التخريب مما تبقى من البنى التحتية الهامة والمؤسسات الصحية والخدمية إلى حد شملت حتى البيوت وفي ظل محاولة السيطرة على تدهور الاوضاع وانتشار المظاهرات التي جرت في اغلب مدن العراق ظهرت عقبة أخرى أمام ايقاف تلك المظاهرات اخذ العراقيون يتنافسون فيما بينهم على السلطة السياسية والمناصب في الحكم[3] .

إنَّ ما حدث بعد الغزو الامريكي تنامي حالات القتل الطائفي العنيف التي أصبحت بعد سنوات من الاحتلال منتشرة في عموم العراق إذ كانت أحد الأهداف الإمبريالية هو ادخال العراق في متون حرب اهلية داخلية طائفية بين أفراد المجتمع الواحد بهدف تجزئته وتفكك تماسكه ووحدته ومن ثم انعزال وتخندق كل طائفة حول نفسها وممثليها ولأن التخندق والعزلة الطائفية يخدم المصالح الخارجية الامبريالية فقد كان

([1])خلود محمد خميس ، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ،مركز الدراسات الدولية دار الصنوبر للطباعة ،جامعة بغداد، 2008، ص70، 73 ، 74.

([2]) طالب حسين حافظ ،تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق (2006،2003)،مصدر سابق ،ص274، 275 .

([3])جويل د. رايبون وفرانك ك. سويتشاك ،الجيش الامريكي في حرب العراق "الغزو ،التمرد ،الحرب الاهلية 2003، 2006،ترجمة سعود معن ،الطبعة الاولى ،دار الرافدين للطباعة والنشر ،بيروت ، 2021، ص168، 169.

موقفها مؤيد لتلك الفجوات الطائفية فضلاً عن كونها لها دور في زرع بذور الطائفية وزيادة التميز والاستقطابات اعتماداً على الخلافات في الحكم وللتفريق بين مكونات الشعب العراقي فشرعت مفاهيم لم تكن موجودة من قبل في النظم الديمقراطية من قبل على انها احد الاسس الديمقراطية كحق المكون تقسيم الدولة إلى طوائف ومكونات عرقية ودينية ومذهبية الغاية منها زرع التفرقة وتجزئة وحدة المجتمع لكي تسهل السيطرة على المجتمع بكافة مكوناته .

إنَّ هذا تقسيم المكون الواحد إلى مكونات أخرى قد تم وضعه والعمل فيه في دستور عام (2005) مما ادى ذلك إلى حرب طائفية داخلية امتدت لسنوات عديدة فزرعت الاختلافات واصبحت الفجوات عميقة بين افراد المجتمع إلى حد أخذ الفرد يبتعد وينعزل عن مجتمعه خوفاً مما قد يتعرض له من أعمال العنف أو القتل وغيرها وهذا ما خططت له الامبريالية العالمية وعلى رأسها امريكا[1].

إنَّ كل ما ذكر اعلاه من انعدام الاستقرار وتدهور الاوضاع على كافة المستويات فضلاً عن اتباع أساليب العنف المختلفة وغيرها من التبعات كان نتيجة للفراغ القيمي داخل المجتمع وهذا الفراغ تسببت فيه العديد من العوامل التي ولدتها الاستراتيجية الامريكية من جانب ، كأشغال المجتمع بجملة من الصراعات المتتالية بتوريط من قبل الغرب التي ادت الى استنزاف مقدرات الدولة الاقتصادية والبشرية وغيرها فضلاً عما تركته من تداعيات فمهدت الطريق للسياسة الامريكية بأتباع استراتيجيتها المخططة لتفكيك المجتمع وتجزئته وتدمير مختلف مؤسسات الدولة [2].

إنَّ منظومة القيم في المجتمع العراقي لم تشهد قبل احداث عام (2003) بروز انحيازات متمثلة بالطائفية والمذهبية بين افراد المجتمع والانتماء لها على حساب الانتماء والولاء للدولة فبرز نتيجة لذلك التطرف الذي وجد تربته الخصبة نتيجة لاستقطاب الجماعات المسلحة لنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل واخيراً توسع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التي اخذت بالتزايد بعد الاحتلال فتراجعت المنظومة القيمية مع الوقت ويعزى السبب الرئيس لذلك هو انعدام العدالة داخل المجتمع التي دفعت افراده للجوء إلى أساليب أخرى تنتشلهم من الفقر والعوز حتى وأن كانت تلك الأساليب بعيد عن منظومة القيم وعاداتها السائدة في المجتمع فبرزت ظاهرة تقديم المصلحة الفردية على المصلحة العامة حتى إذا كان ذلك ينعكس بالسلب على غيره[3] ومما زاد من تردي الأوضاع انعدام الاهتمام بإعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والمؤسساتية والسياسية وحتى الاجتماعية والنفسية فنتج عنه تحلل منظومة القيم الاجتماعية والدينية والاخلاقية التي ظل العراقيون يحافظون عليها طيلة الأجيال الماضية فأدى ذلك وبذلك يشعر الفرد العراقي بالغربة عن مجتمعه

([1])عقيل ابراهيم حسين ، النظام السياسي في العراق بعد 2003،مجلة الجامعة العراقية ،المجلد 1،العدد57،الجامعة العراقية ،2022،ص577، 578.

([2]) ابراهيم الحيدري ،الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ،مصدر سابق ،ص53.

([3]) هيفاء احمد محمد ،الاستراتيجية الامريكية وأثرها على الوضع الامني ،الاجتماعي في العراق،سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ،مركز الدراسات الدولية دار الصنوبر للطباعة ،جامعة بغداد، 2008، ص246.

وعن طبيعته الاجتماعية فأثر ذلك على وحدة المجتمع العراقي وتماسكه وتفكك النسيج الاجتماعي والاخلاقي للعائلة ووحدتها وبالتالي تشوه شخصية الفرد العراقي [1].

استمرت الأوضاع المضطربة حتى بعد تشكيل الحكومات الجديدة التي كانت تتسم بالهشاشة والضعف حيث استمرت الأعمال التفجيرية والعنف فضلاً عن النزاعات الداخلية بين مكونات المجتمع خاصة حل الجيش العراقي منذ سقوط النظام لأنه يشكل خطر بالنسبة للولايات المتحدة حسب نظرهم أن وجوده يعني استمرار الانقلابات العسكرية في الحكومة الديمقراطية التي شكلتها الامبريالية العالمية لتكون حليفاً لها على أن يكون النظام العسكري ضعيفاً بما يحقق المصالح الغربية لذا اخذت الولايات المتحدة على عاتقها حل الجيش وبناء أخر لغرض أنهاء القوة الدفاعية والامنية في العراق من جانب أخر كانت تسعى لاستمرار وجودها العسكري في العراق لأطول مدة ممكنة بما يحقق لها مصالح عسكرية وسياسية متكاملة. ومما لا شك فيه أن كل ما قامت به الادارة الامريكية في العراق كان بهدف ترسيخ اهدافها الاستراتيجية التي جاءت من أجلها خاصة بعد الشروع بفكرة الانسحاب المبكر من العراق لذا لا بد أن يكون لها موطئ قدم في العراق وهو ما تحقق في اتفاقية إعلان المبادئ أو الاتفاقية الأمنية الموقعة مع الحكومة العراقية في نهاية عام (2008) [2].

بموجب هذه الاتفاقية وما يلحق بها من بروتوكولات يسمح للقوات الامريكية العمل بحرية داخل العراق دون الحاجة لموافقة الحكومة العراقية بحجة محاربة الارهاب في العراق وحوله بحسب بنود الاتفاقية[3] و بعد انسحابها النهائي من الأراضي العراقية عام (2011) إلا إن الولايات المتحدة على خلاف ما تم الاتفاق عليه رفضت التعاون مع الحكومة العراقية عند دخول تنظيم القاعدة المعروف بداعش الارهابي عام(2014) والذي أخذ بالتمدد في العراق فبعد احتلال الموصل اخذ بالتوسع جغرافياً في كل من تكريت وأجزاء من الرمادي وديالى . إن كل ما حدث في العراق وعلى كافة المستويات لا يخرج عن كونه جزء من مخطط الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا واسرائيل التي كان أهم أهدافها أن يصبح العراق ممزقاً ومشتتاً ناهيك عن أن تنظيم القاعدة (داعش) الارهابي كان يتلقى الدعم من قبل الولايات المتحدة والغرب وبعض الدول على المستوى الاقليمي[4] وما خلفه ذلك التنظيم إلى جانب عمليات القتل والتهجير والرعب لكافة القوميات والطوائف الدينية سواء السنة او الاكراد او الشيعة والايزيديين والمسيحيين وغيرها من ابناء القوميات الاخرى قاموا بتدمير كافة مفاصل الحياة من بنى تحتية و مؤسسات فضلاً عن تدمير المساجد ، والكنائس

([1]) ابراهيم الحيدري ،الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ،مصدر سابق ،ص53.

([2]) عقيل محمد عبد ،الاستراتيجية الامريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية الكويتية خلال الفترة (2003،2011)، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ،العدد5، المجلد 42،جامعة البصرة، 2017، ص167، 168.

([3])سعد ناجي جواد، العراق بعد الغزو (تشرذم ،ولادة جديدة ،اندماج)،مصدر سابق ،ص78.

([4])سعد ناجي جواد، العراق بعد الغزو (تشرذم ،ولادة جديدة ،اندماج)،مصدر سابق ، ص78،79.

والمعالم الحضارية الذي لم ينته إلا بعد ثلاث سنوات وبتضحيات جسيمة شملت كافة مكونات المجتمع العراقي لقد اوضحت العمليات الارهابية التي قام بها تنظيم داعش الارهابي.

إنَّ ظهوره وانتشاره يعزى إلى أسباب تتعلق بهشاشة الدولة وضعفها وسوء إدارة مؤسسات الدولة من جانب والاستراتيجية الامريكية والغرب ومخططاتهم لتدمير العراق والسيطرة عليه بشتى الأساليب كدعم التنظيم الارهابي فضلاً عن أجهزة الاستخبارات الاوروبية التي كانت على علم بدعم مالي كان يقدم من قبل شركات تجارية كبيرة في الشرق الأوسط وبعلم من استخبارات دولها من جانب أخر [1].

إنَّ ضعف وهشاشة نظام الحكم بعد عام (2003) وتعثره في بعض الاحيان في تلبية احتياجاتهم الاساسية والتي تعد جزء من حقوقهم التي على الحكومة منحها لهم لتحقيق مبدأ العدالة في المجتمع لكن انعدامه ادى إلى تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع فضلاً عن التفكير الطائفي الذي بقي سائداً بين مفاصل المجتمع والسلطة رغم الشعارات الايدولوجية المعاصرة التي تدعو إلى الوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج المجتمعي وبالتالي تقديم الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة كل ذلك يبين أن هناك مجموعة من القوى ساهمت بصورة أو بأخرى في رسم وهندسة الاحداث السياسية والاجتماعية السائدة وفقاً لما يتناسب مع اتجاهاتها طموحاتها الامبريالية فمهد ذلك للسلطة أن تدعو العشائر والمكونات لضبط بعض الممارسات خارج القانون وليس من التعددية الاجتماعية المبنية على قيم التسامح واحترام مما اثر ذلك على عملية تشكيل الدولة ذات الاسس المجتمعية العادلة[2].

ومما تجدر الاشارة إليه أنَّ المجتمع العراقي تعرض الى تحديات خارجية اقليمية إلى جانب التدخلات الدولية كان لها الاثر البالغ في تكوين حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى كافة المستويات لحقت الضرر بالمجتمع العراقي ودفعته نحو عدم الاستقرار ، لقد تمثلت التدخلات على المستوى الاقليمي بخوف الدول المجاورة من نجاح التغيير الذي طرأ على نظام الحكم في العراق من إن يلحق بها هذا التحدي الذي واجهها تمثل في واقعه بالنزاع بين عدة محاور اقليمية مجاورة وغير مجاورة للعراق عربية وغير عربية وجميعها تمتلك أجندات داخلية ضمن القوى والاحزاب السياسية في العراق فعملت على تعطيل العملية السياسية ثم وضفت جهودها السياسية بما يتماشى مع مصالحها فكان نتيجة ذلك الصراعات المختلفة التي سببت الضرر ودمرت محركات التنمية المجتمعية بكافة جوانبها[3] كما ان الغزو الامريكي حين قاد عملية تغيير الحكم في العراق لم يخفي رغبته بتكرار التجربة في الدول المجاورة للعراق في حال نجاحها مما ولد ذلك لدى دول المحاور الاقليمية ضرورة افشال التجربة الامريكية في العراق حتى لا تتصدر إليها ومن الأساليب التي

([1]) المصدر نفسه، ص235.

([2]) كريم تقولي ،بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الامريكي(2003،2010)، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر،2011، ص77، 78.

([3]) احمد فاضل جاسم ،عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والافاق المستقبلية ،مجلة السياسية الدولية ،العدد25، الجامعة المستنصرية ،2014، ص196،195.

اتبعتها تلك الدول فكانت متعددة منها عسكري من خلال دعم الجماعات المسلحة ، وبعضها اتبعت أساليب القوة الناعمة عبر وسائل الاتصال التي تبث فكر مختلف ويصب في مصلحة العراق فضلاً عن التدخل في شؤون العراق الداخلية مما سهل عملية عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بصورة عامة[1].

نظراً لأهمية العراق وخريطته المجتمعية المتنوعة دينياً وعرقياً ومذهبياً وتأثيرها في طموحاتهم الاستراتيجية والاقليمية فسعت دول الجوار منذ سقوط النظام عام (2003) الى التوغل داخل المجتمع العراقي مستغلة الفراغ الامني وتدهور الاوضاع والفوضى وحل الجيش العراقي مستغلةً تلك الفرصة للحيلولة دون إن يصبح العراق فاعل اقليمي في المنطقة ينافسها ويحد من تحقيق اهدافها في المنطقة فلجأت إلى توظيف العامل الطائفي [2]بهدف التدخل في القرارات والتطورات السياسية والامنية فتنامى النفوذ الاقليمي في العراق خاصة بعد عام (2005) مما جعل العراق سوقاً مهماً لاقتصاديات اقليمية محددة مما أثرت على تشكيل الحكومات المتلاحقة [3].

لقد كان لجيوبولتيك الدول المجاورة دور كبير في غياب الجيوبولتيك العراقي ومتطلباته في وحدة مجتمعه وتماسكه واخلاقه واشغاله بصراعات داخلية وازمات لا تنتهي من خلال ايجاد حلفاء لهذه الدول في التركيبة الحكومية تنفذ اجندتها في رغبتها في أن يكون العراق ضعيف ومجتمعه غير متماسك هذه الحالة جعلت الدول الاقليمية والدولية تتصارع وتتصادم في ساحة العراق وهذا يؤثر على حياة المجتمع وتنميته وجعل الحكومات امام ازمات حشرت فيها خارج طموحها في بناء دولة لها وزن اقليمي في الموازين الدولية معتمدة على وحدة المجتمع وتنميته بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ التدخل الخارجي يعد احد العوامل المؤثرة في المنظومة القيمية سواء كان تأثيره بصورة مباشرة أم غير مباشرة ويتضح ذلك التأثير من خلال ما تتركه سياسة الحرب، والحصار، والغزو والارهاب من تداعيات كالفقر والعوز والبطالة والعنف والفوضى والتهجير والقتل وما تعكسه تلك على القيم من خلال الآثار النفسية للفرد، فضلاً عن ذلك تنمية بعض الولاءات الفرعية للعشيرة والحزب والطائفة على حساب الانتماء الوطني للدولة ووحدة المجتمع بهدف الاحتماء من ان يلحق بهم العنف وذلك خلال فترات وتغير نظرتهم اتجاه الدولة والمجتمعات لما عانوه من اضطرابات وحروب وفقر وعوز أثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع سواء على منظومة القيم السائدة أو الولاء للمجتمع والاندماج معه وانتمائه لدولته. .

([1]) سعدي ابراهيم ،عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الدراسات الاقليمية ،المجلد2 ،العدد2، ايران، 2018 ،ص48، 49 .

([2]) نجمة شريط وخيرة وبسعادة ،المعضلة الامنية المجتمعية في العراق منذ 2003:الاسباب والتداعيات ،مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،العدد1،المجلد6، الجزائر ،2022،ص248.

([3]) اية غني الياسري ،التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقتصادي الاقليمي حول العراق بعد عام 2003،مصدر سابق ، ص98، 99.

ومن التداعيات التي أثرت على منظومة القيم المجتمعية في العراق بسبب التدخل الخارجي وما خلفه من حروب خارجية أو صراعات داخلية استنزفت معظم قدرات المجتمع على الرغم من وجود القدرات والطموحات لدى فئات كبيرة من افراد المجتمع فضلاً عن سعي الحكومات لسيادة الاستقرار والامن والتخلص من الازمات في ظل تلك الاوضاع . إن البناء الاجتماعي لأي دولة هو المسؤول عن الانحلال الاجتماعي والتفكك وخاصة في اوقات التغيرات المفاجئة والحروب والتحولات الاجتماعية المصاحبة للازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كالحروب والحصار الاقتصادي . فحالة الحرب التي شهدها العراق منذ حرب الخليج الاولى والثانية وما اعقبها وحتى عام (2003) ساهمت في خلق ازمات مجتمعية في المرحلة اللاحقة اثرت على قيم المجتمع فقد اوجدت تلك الازمات والحروب معوقات بنائية حالت بين اغلب الاشخاص وتحقيق طموحاتهم مما خلق ذلك شعوراً عند نسبة كبيرة منهم بالتميز ،التهميش والاقصاء ، انعدام العدالة في مختلف جوانب الحياة لعدة اسباب اجتماعية، اقتصادية وسياسية مما اثر ذلك على زعزعة الثقة بالنظام الاجتماعي مما دفع ذلك بعض الأفراد إلى التفكير بالأساليب غير المشروعة وارتفاع الانا لديهم لتحقيق النجاح والطموح ويجسد النجاح بتلك الطريقة قابلية الفرد وتقبله لقيم غير متقبلة من قبل المجتمع كالمحسوبية والنفوذ الشخصي والرشوة وغيرها . إن هذه الحالة اللا قيمية واللا معيارية المتفشية بين بعض الفئات من المجتمع العراقي تدل على وجود حالة من التراخي السياسي الاجتماعي الاخلاقي فضلاً عن تفكك المعايير وانحلال القيم الضابطة والموجهة لسلوكيات الأفراد في المجتمع فانعكس تأثير ذلك على فقدان المؤسسات الموجهة قوتها وتأثيرها في المجتمع فيسود فيه انعدام الاستقرار والفوضى التي تؤثر على أمنه واستقراره[1].

2- **العولمة (Globalisation) :،**

إنَّ الهدف من العولمة ومحاولة سيادتها في كافة المجتمعات هو بناء مجتمع عالمي موحد تسوده قيم واحدة واقتصاد واحد وثقافة واحدة وتتمثل تلك الثقافة بالثقافة الغربية الرأسمالية وتعد الاخيرة أبرز ما نادت به الادارة الامريكية لغرض الهيمنة وفرض السيطرة على كافة المجتمعات ، في هذه الحالة يصبح مبدأ التبعية الثقافية أو الاقتصادية هو السائد لنيل رضا الامبريالية الغربية أما أذا عارضت أو اتبعت أي دولة سلوك أخر اي تكون خارج مسار التبعية الامبريالية فأن ذلك يعني معاداتها للغرب وبالتالي اتباع أساليب أخرى لتهميشها وتجزئتها . تبعاً لما ذكر يتضح إن العولمة ما هي إلا وجه من أوجه الاستعمار ولكن بإتباع طرائق مغايرة ميكافيلية من خلالها تتزعم الولايات المتحدة الامريكية العالم وتحل ثقافتها محل الثقافات المختلفة للمجتمعات وبهذا فهي تمارس ثقافة العنف اتجاه الاخر لنفيه وتذويب الثقافة والعادات والمنظومة القيمية واستبدالها بأخرى دخيلة على المجتمعات ولاقتران صور العولمة بالعنف فأن أخطرها

(1) حميد كردي الفلاحي – الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة) ،مجلة الفراهيدي ، العدد22، جامعة تكريت، 2015، ص368.

هو ممارسة العنف الثقافي فالخطوة الاساسية لتدمير الشعوب هو السيطرة على الافكار وتغييرها ومن ثم السيطرة على الاشخاص بعد جعلهم خاضعين ويتم ذلك بأتباع وسائل اقناع لترويج فكرتها ولتدمير الثوابت المجتمعية، وتستند ممارسة العنف الثقافي على ركيزتين هما[1] :

أ- **ركيزة خارجية(External pillar) :** تقوم على فكرة محاولة إحكام ألياتها وفرض هيمنتها داخل الدول ، وتعرف هذه الركيزة بـ(ركيزة الطرح) .

ب- **ركيزة القبول (Acceptance pillar):** وتمثلها طبقات المجتمع الداخلية التي تسهل عملية احتوائها واستقطابها بأساليب الرشوة أو أي صورة أخرى من صور الفساد المالي والاداري . إن هذه الركائز تؤدي إلى ظهور نوعين من التحالف تحالف القوى الداخلية مع بعضها ، وتحالف القوى الخارجية والداخلية معاً بهدف احكام سيطرتها على البنى الثقافية وسيادة الثقافة الغربية في المجتمعات وفتح الابواب على الثقافة الغربية الامريكية بصورة مفاجئة فتنساق الشعوب إلى اتباع تلك الثقافة بمختلف جوانبها وبالتالي تهميش التباين الحضاري والقيمي والاخلاقي[2] .

إنَّ العولمة وما صاحبها من تطور تكنولوجي جعلت مسألة حماية أية دولة من الدول من تسلل القيم والأفكار أو ما يعرف بالغزو الثقافي لها مهمة شبه مستحيلة فالغزو الثقافي يعتبر عابر للحدود مما يؤثر بالتالي بصورة أو بأخرى على الامن القومي للدولة إذ إن هناك علاقة وتأثير متبادل بين ظاهرة العولمة والامن فالتطور التكنولوجي في بعض الاحيان يحتاج إلى نظرية أو استراتيجية امنية جديدة تواكب التطور الذي يشهده العالم لغرض مواجهة تداعياته باستخدام وسائل أمنية جديدة ، وكلما كان ذلك التطور أكثر سرعة آثر بصورة أكبر على الأمن القومي للدولة [3]. وبالنسبة للعراق فأنه شهد التأثير الفعلي للعولمة بعد عام (2003) وما رافق سقوط النظام من تغيرات سياسية واجتماعية وما تركت من تبعات طرأت على الجانب الثقافي للمجتمع العراقي خاصة بعد التحرر من ثقافة عسكر ة المجتمع والاعلام العسكري وسيطرة الحزب الواحد ليجد نفسه أمام انفتاح ثقافي كوني يحكم العالم وفي ظل الوضع المتردي على كافة مستويات الحياة في العراق وتنامي معطيات العولمة كظهور الانترنت وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي أدى إلى أحداث طفرة ثقافية كبيرة وتنوعاً ثقافياً مختلفاً مما أثر ذلك على عملية التماسك الاجتماعي والوحدة الاجتماعية التي كانت تشهد انهياراً في ظل التدهور الامني وانعدام الاستقرار وسيادة العنف الطائفي خلال تلك المدة فأتباع الافراد لأكثر من نمط ثقافي مختلف من الانماط التي انتجتها العولمة الغربية فضلاً عن أن

([1]) عبد العباس فضيخ ، البيئة والجغرافية السياسية ،الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003، ص198، 200.

([2])المصدر نفسه، ص201.

([3]) اعياد عبد الرضا عبد، المتغير التكنولوجي وأثره في قوة الدولة دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص131.

كل ما يتعلق بها له تداعيات على المنظومة القيمية أولاً وما يتولد عنها من ظواهر سلبية في المجتمع تنعكس على الامن القومي ثانياً[1] .

إنَّ المنظومة القيمية للمجتمع ما هي إلا الحصيلة النهائية لثقافته وعند دخول ظاهرة العولمة التي شكلت خطراً كبيراً على خصوصية ثقافة المجتمعات بما اتبعت من أساليب سوقت لها ومنها الثورة المعلوماتية، حرية التبادل و ما طرحته من صور للثقافة الغربية التي تمتاز بالسطحية والهشاشة والخداع والتلاعب بالعقول الأفكار والسيطرة عليها بأفكارها الامبريالية لتحقيق هدفها الأبرز وهو جعل كافة الانجازات التاريخية، والحضارية والثقافية والانسانية والدينية والاخلاقية وتراكماتها في المجتمع محل استهجان ورفض من قبل أفراد المجتمع أنفسهم[2].

كما تسعى العولمة لتهميش قيم المجتمعات من خلال العمل على تفكيكها أولاً وحتى الوصول إلى انحلالها أخلاقياً واجتماعياً ووجدانياً وترى الإدارة الامريكية أن الاستراتيجية الغربية للسيطرة على الدول القومية يكلفها الكثير وربما لم تنجح في تطبيق مشروع العولمة لذا اتجهت إلى سياسة الفوضى الخلاقة والعمل على اشاعة العنف والفوضى والنزاعات الأثنية والطائفية لكي يسهل عليها ذلك فرصة العمل على محورين : **الأول** اضعاف قوة الدولة من الداخل بتجزئتها إلى تجمعات دينية وقومية واثنية ، **الثاني** التشكيلات التي أصبحت بديلة عن الدولة والمجتمع الواحد تعد ضعيفة مقارنة بوحدة المجتمع ككل لذا من الممكن التأثير فيها وابتلاعها ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً بسهولة تامة ومن ثم العمل على عولمة المجتمع بكل فئاته وقومياته ومن ثم سيادة انحلال القيم لأضعاف انتماء المجتمع لدولته وذلك من خلال تصدير قيم العبث والاستهلاك السلعي ، والفكر المتطرف للعنف وفكر الاستهلاك المفرط للسلع وشيوع ظاهرة المخدرات إلى جانب سعيها لأضعاف الأواصر الأسرية والقيم العائلية السليمة والتشكيك بالقيم الدينية التي ترفض الانصهار في بوتقة الانحلال الاخلاقي والتحرر والحرية والديمقراطية التي تروج لها العولمة الغربية وهذه الطريقة نفسها ضربت بها الولايات المتحدة الامريكية العراق[3].

ثانياً- تداعيات العوامل الخارجية على القيم المجتمعية وانعكاسها على الامن القومي في العراق:-

وتتمثل التداعيات التي خلفتها العوامل الخارجية على القيم بما يلي[4] :-

---

(1) كاظم حبيب حميد وثائر رحيم كاظم ، مظاهر التنوع الثقافي في ظل العولمة وأثرها على التماسك الاجتماعي ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد 26، العدد1، جامعة القادسية ، 2023، ص163.

(2)سعد ياسين عباس ، المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية ، مجلة ديالى ، العدد38، جامعة ديالى ، 2009، ص348.

(3) اسعد طارش عبد الرضا ،الاثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث ، مجلة دراسات دولية ، العدد43، جامعة بغداد ، 2010،ص104، 105.

(4)حميد كردي الفلاحي ، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، مصدر سابق ، ص83، 84 ، 100—101.

1- **فقدان الثقة بالمجتمع والدولة:** لقد كان أحد أهداف التدخل الخارجي وما تسبب فيه من الحروب والاحتلال هو تدمير المجتمعات. فتأرث المنظومة القيمية عند بعض أفراد المجتمع واهتزت كما زعزعة الثقة لديهم بالمجتمع والدولة حيث كانت نظرة تلك الفئات إلى المجتمع تقوم على فكرة كونه مجتمع ضعيف يعاني من انحلال في كافة البنى الاجتماعية، والسياسية والثقافية والاقتصادية ناهيك عن كونه مجتمع مفكك ولا يحمل اطر عن خططه التنموية نحو المستقبل مجتمع يسوده الفساد المالي والإداري مجزأ وفقاً لولاءات طائفية وعرقية وقومية أن هذه الصورة التي شغلت أذهان الأفراد مما أثرت فيهم كافة الضغوطات التي تعرضوا لها قد تؤدي بالفرد إلى اتباع سلوكيات وممارسات تنعكس سلباً في النظام القيمي والاجتماعي كشيوع ظاهرة العنف والسرقات وغيرها حتى وإن كانت نسبها قليلة إلا أن لها تأثيرها على استقرار وأمن الدولة .

2- **لجوء الافراد إلى العشيرة أو الطائفة أو الحزب وضعف الانتماء الوطني :** في ظل الظروف التي عاشها العراق والانهيار الشامل للمؤسسات منذ التدخل الأجنبي في العراق ولا سيما تدمير مؤسسات الضبط الرسمية وتراجع دور الدولة والحكومة في توفير الأمن والاستقرار للمجتمع وانتشار مظاهر العنف والانفلات الأمني في اغلب مناطق العراق خاصة بعد عام (2003) وما تبعته من أزمات أمنية ومجتمعية حتى الوقت الحاضر ولأجل توفير الحماية من تلك الأزمات والمخاطر التجأ افراد المجتمع إلى الهويات الفرعية كالعشيرة، الطائفة المنطقة لضمان الشعور بالأمن والتضامن أمام مظاهر العنف والفوضى التي تهدد أمنهم واستقرارهم إن هذه المسألة وضعت العراق مشكلة عدم الشعور بالانتماء الوطني مع تعزيز الولاءات الفرعية والمحسوبية والمصلحة الفردية دون الاهتمام بمصلحة الدولة أو المجتمع .

3- **التأثير على البناء الاجتماعي وانعكاسه على القيم :** إنَّ أبرز التداعيات التي خلفها التدخل الاجنبي في العراق هو ارتفاع مظاهر الانحراف السلوكي في المجتمع إذ ساهم ذلك في انهيار منظومة الضبط الاجتماعي وتحلل في المعايير والتدهور في ثقافة النزاهة ومن ثم انهيار تدريجي في منظومة القيم فانتشرت حالات الفساد الإداري المتمثلة بـ(الرشوة ، التزوير ، الاعتداء على المال العام) أن هذه الحالات بدأت تتلقى تبريراً اجتماعياً لقبولها فتحولت إلى ظاهرة شائعة داخل المجتمع العراقي . كما كان للتدخل الأجنبي دور فاعل في انتشار تلك الحالات من خلال دعم وتشجيع بعض الأفراد على الفساد وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف فسادت تلك الأساليب وبالتالي تسببت في شيوع الدمار والفوضى في مختلف قطاعات المجتمع ، وحسبنا أن تنتهي هذه الفوضى ويتخلص المجتمع من الفساد أو يسود القانون وينتهي ذلك.

4- **ضعف منظومة القيم والمعايير الاجتماعية:** لقد أدت الأوضاع والأحداث العصيبة والمتراكمة التي عاشها المجتمع العراقي إلى ولادة مرحلة جديدة اتسم المجتمع فيها بشدة التعقيد كنتيجة لتشوه الشخصية العراقية وتحلل القيم والسلوكيات التي كانت سائدة وهذا التشوه تسببت فيه عدة ظروف كالحروب ، والعبثية والحصار والغزو والاحتلال وما تبعه من سيادة الفوضى والتدهور كل تلك الظروف أدت إلى ولادة جيل أخر نشأ وترعرع خلال سنوات سادت فيها الحروب والحصار والعوز والفقر والعنف والقمع مما جعلته

جيلاً مختلف من حيث طرائق تفكيره ، وعمله وسلوكه وقيمه الاجتماعية بعد أن تغيرت ظروف حياته وما فرضت عليه من ضغوط وما شهد من تغيرات أدت إلى تفكك هويته الوطنية وشوهت شخصيته وانهارت منظومة القيم بسبب تغير سلوكه واخلاقه تغيراً جذرياً وجعلته منقسماً على ذاته مبتعداً عن مجتمعه وثقافته لعدم شعوره بالانتماء لوطنه[1] كما أدت تلك الضغوط والارهاصات التي تعرضت لها المنظومة القيمية إلى تراجع دور الأسرة و المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي أصبحت عاجزة عن أداء دورها بمفردها بسبب انعدام وجود مؤسسات الضبط الاجتماعي[2].

5- **الظواهر الاجرامية :** إنَّ التدخل الخارجي وما اتبعه من أساليب كالحروب والحصار والغزو وتأجيج الصراعات التي كان الهدف الاساسي منها هو اشغال المجتمع بالنزاعات والفوضى داخل المجتمع ناهيك عن إنه افرز بعد سقوط نظام الحكم وما اعقبه بروز ظواهر لا تخفى في المجتمع بسبب شيوعها على نطاق واسع ومن تلك الظواهر السلبية التي أدت إلى تغييب القيم الاخلاقية والدينية والثقافية الظواهر الاجرامية فقد كان من تداعيات ذلك التدخل وأساليبه أرتفاع معدلات الجرائم[3] كما ظهرت جرائم جديدة لم يألفها المجتمع العراقي من قبل كـ (الجريمة المنظمة ، ظاهرة العنف الاسري ، ظاهرة التهجير القسري الاتجار بالبشر والخطف، التسول ،العمل المبكر والبطالة وغيرها)[4] وتحاول الحكومات العراقية المتعاقبة أن تحد من هذه الظواهر التي تعد بعيدة عن القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع فتعمل بجهد بهدف تحقيق السلم المجتمعي وسيادة القانون.

لقد كانت الجرائم في العراق قبل عام (2003) تأخذ طابعاً مغاير إذ لا تتعدى سرقة بعض المحار التجارية أو السيارات أو بعض العصابات المسلحة على الطرقات الخارجية كردة فعل على ظروف الحصار الاقتصادي القاسي والعوز والبطالة والفقر أما بعد عام (2003) وحتى الوقت الحاضر فتحولت تلك الحالات إلى ظواهر تستشري في مختلف صفوف بعض افراد المجتمع وتحولت إلى جرائم منظمة تقوم بها شبكات محترفة في إدارة الجريمة وعلى مستوى عال من التخطيط والتنفيذ[5] وأن هذه الجريمة ليست حديثة وإنَّما تختلف من مجتمع إلى أخر ومن زمن إلى أخر ، فهي اختلفت كمياً ونوعياً بعد عام (2003) عما كانت عليه قبل الاحتلال فقد ظهرت أنواع من عديدة من جرائم القتل كالقتل على الهوية أو بهدف تخريبي وتحريضي أو القتل الجماعي وإبادة عوائل كاملة فضلاً عن التفجيرات والقصف فضلا عن تنظيم القاعدة الارهابية وما

([1]) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، مصدر سابق ، ص 95.

([2]) حميد كردي الفلاحي ، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة)، مصدر سابق ، ص424.

([3]) حميد كردي الفلاحي ، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، مصدر سابق،ص193.

([4]) عدنان ياسين مصطفى ، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو 2003، ورقة بحثية نشرت في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،2013، ص10، 11.

([5]) حميد كردي الفلاحي ، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، مصدر سابق ، ص216.

تسبب به من قتل وأبادات منظمة وغيرها إن هذه الجرائم كان أغلبها لأسباب طائفية، سياسية او بتدخل عدواني إقليمي أو خارجي هدفها إثارة النزاعات والاقتتال الداخلي وزعزعة أمن المجتمع واستقراره[1] فضلاً عن الجرائم الأخرى كالاختطاف التي وجدت البيئة الملائمة لنشاطها وتنظيمها ومن العوامل التي ساعدت على شيوع هذه الجريمة داخل المجتمع العراقي التدخل الخارجي الذي أدى إلى افراز عدة تداعيات على البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي لتفكيكه وزرع بذور الطائفية والعنصرية والاثنية والعشائرية ، فضلاً عن التناقضات الشخصية والفكرية بين مكونات المجتمع العراقي بهدف أعادة توجهات المجتمع بما يتناسب مع المصالح الخارجية التي استغلت الكثير من قبل القوى السياسية واطراف دولية واقليمية معادية للعراق حالة عدم الاستقرار السياسي فعملت على تشجيع عناصر اجرامية منظمة للقيام بعمليات الخطف واشاعة ثقافة العنف لزعزعة الأمن وإثارة الفوضى وأيضاً ارتفاع معدلات البطالة التي أدت إلى وجود طبقة من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل تحيطهم ظروف العوز والفقر والتهميش مما يجدوا في اللجوء لتلك الأعمال الحل الوحيد لإنقاذهم من حالة الفقر وتردي أوضاعهم المعيشية[2] .

إنَّ جميع التداعيات المذكورة أنفاً وغيرها عرضت المنظومة القيمية والاخلاقية في المجتمع العراقي بل إذ تركت آثار لا يمكن معالجتها بسهولة فقد ساهمت بتغيير وتبديل المفاهيم المجتمعية وتحول غير مسبوق في العادات والتقاليد سلوكيات الأفراد وأعراف المجتمع وتقاليد ساعد على ذلك التحول الواقع الاجتماعي الذي يمثل بيئة التغير الرئيسة والمتأثرة بصورة مباشرة وهذا الواقع المعقد والمتنوع في تركيبته القومية والدينية والطائفية رغم كونه درج على التعايش السلمي بين مكوناته المختلفة إلا أن سياسات كثيرة سابقة ولن تكن وليدة هذه اللحظة أو تلك تسببت في اختلالات بنيوية ونزاعات داخلية فولدت نوع من الاحتقان بين أفراد المجتمع بسبب تلك الممارسات والتي اخذت بالتزايد حتى بعد سقوط نظام الحكم الدكتاتوري في حين كان من المفروض تهدئة ذلك الاحتقان وعدم اثارته إلا أن التدخلات الخارجية أهملت تلك الحقيقة وعملت على إثارة الموضوع بالصورة التي تناسب مصالحها وبالنتيجة فأن كل ما ترتب عليه هو إثارة الفوضى وعدم الاستقرار وانعدام العدالة والتهميش لبعض الفئات وتدهور الأوضاع على كافة المستويات فتعرضت القيم للتغير وأهملت القيم الاخلاقية التي يقوم عليها المجتمع[3] .

ولعل ما ساعد في تعميق جوانب التشظي وتوسيع حجم معاناة المجتمع العراقي تحت وطأة الظروف تلك هي سلسلة الاجراءات التي اتبعها التدخل الخارجي كتدمير البنى الاقتصادية وحل الجيش والأجهزة الأمنية والاجتثاث وغيرها مما فاقمت من معدلات البطالة والفقر كما أتسعت الفجوة بين دخول الأفراد

([1])خليل احمد حسين وعماد إسماعيل جميل ، مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبان الاحتلال الامريكي (دراسة وصفية تحليلية) ، مجلة آداب الرافدين ، العدد 47، جامعة الموصل ، 2007، ص16، 17.

([2]) احمد عبد العزيز عبد ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي (دراسة وصفية تحليلية) ، مجلة آداب الرافدين ، العدد47، جامعة الموصل ، 2007، ص109، 110.

([3]) نبيل محمد سليم ، الاستراتيجية الامريكية في العراق ،مصدر سابق ، 334.

فتعرضت فئات غير قليلة للأقصاء والتهميش واستبعدت من قبل الدولة إذا لم تلق أي اهتمام فأخذت هذه الفئات تعب عن ظلمها وسخطها وكبتها للتراكمات بالانضمام للتيارات المتطرفة ، أو التخندق بالطرف الاخر أو بابتداع صفوف مطورة من الاعتداء على أملاك الدولة وعقاراتها في حين ظلت علاقة الدولة بالمجتمع متأرجحة بين مطالبتها بالحماية وتجاهلها لمصلحة الفرد[1].

ومع كل هذه المظاهر إلا أن الحكومات السابقة والحالية خاصة تحاول بصورة أو بأخرى أن تقلل من هذه السلبيات من خلال محاربة الفساد واصلاح التعليم والصحة والخدمات المجتمعية والضمان الاجتماعي وتهيئة الوظائف وفرص العمل وتنمية القطاع الاقتصادي بركائزه المتعددة الزراعية والصناعية والتجارية.

6- **التأثير على التماسك الاجتماعي:** تعد القيم والعادات والتقاليد وغيرها من مصادر الثقافة الاخرى أهم مقومات التماسك الاجتماعي في المجتمع لهذا فأن عملية تذرير وتفكيك البنية الثقافية التي تسعى إليها العولمة لا بد أنْ يصل تأثيرها إلى تماسك المجتمع وتجزئته خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة التي عاشها المجتمع العراقي منذ عام (2003) ناهيك عن ضغط العولمة لفرض قيم وعادات وتقاليد ومبادئ مغايرة لتلك السائدة في المجتمع مستوردة من الغرب بهدف تذويب ومحو النظام القيمي السائد في المجتمع والمتوارث ، إضافة لما تقدم إن الانفتاح الثقافي غير الواعي وغير الهادف على الغرب والعالم الذي تدعو له العولمة يعد سبباً مباشراً من اسباب انهيار التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي خاصة بعد الموجة الثقافية وما لحقتها من تغيرات متسارعة بعد عام (2003)، حيث سعت الإدارة الامريكية إلى نشر ثقافتها وتعميمها على الشعوب ووضع الأخيرة في قوالب فكرية تنبع بالأساس من الثقافة الامريكية الغربية، وفي المقابل سعيها لتهميش ثقافة المجتمع العراقي أو غيره من المجمعات فهي تسعى إلى إبعاد أفراد المجتمع عن واقعهم الاجتماعي واختراق الهوية الثقافية للمجتمعات[2] مما أثر ذلك على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم تطبيق العولمة لهوية مشتركة تقوم على الثقافة الغربية على حساب الهوية المجتمعية للدولة والتي تمثلها ثقافة المجتمع نفسه ، فضلاً عن ذلك إن العولمة فككت المجتمع واضعفت انتمائه لهويته بل يتعدى تأثيرها ذلك ليشمل الهويات الفرعية التي تميز بها المجتمع داخل تركيبته المجتمعية إذ نجد انتماءات لتشكيلات مختلفة من تلك الهويات والجماعات الفرعية مما يشكل نوع من النزاع أو الصراع الداخلي فيما بينها مما ينعكس بالتالي على التعايش السلمي وشيوع الفوضى وتدهور الاستقرار والأمن الداخلي للدولة .

7- **الاغتراب الاسري وتفكيك الكيان العائلي :** تعد الأسرة الكيان الأول الذي ينشأ فيه الفرد فضلاً عن كونها الوحدة الاساسية لبناء المجتمع والتي يقع على عاتقها جملة من الوظائف في مختلف المجتمعات ، فهي

---

(1) عدنان ياسين مصطفى ، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو 2003، مصدر سابق ، ص 13، 14.

(2) كاظم حبيب حميد وثائر رحيم كاظم ، مظاهر التنوع الثقافي في ظل العولمة وأثرها على التماسك الاجتماعي، مصدر سابق، ص170.

تعمل على توجيه أفرادها وارشادهم وتعليمهم على القيم والمعايير التي تحكم مجموعة السلوكيات المتوقعة منه فضلاً عن قيامها بتنشئته تنشئة ثقافية بهدف تشكيل شخصيته المجتمعية والوطنية إلى جانب هذه الوظائف هناك وظيفة أخرى تتشكل من خلال العلاقات الاجتماعية داخل العائلة والتي توفر للفرد الثقة بالنفس والأمن، والتقدير والنجاح والتعبير عن الرأي ولعل أهم ما ذكر هو الشعور بالأمن الذي بدوره يدفعه إلى الاندماج في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع لذا إن دور الاسرة اساسياً في بناء المجتمع لكن بعد دخول العولمة أصبحت العائلة العراقية أمام تحدياً كبير إذ أن الاحداث التي طرأت نتيجة للثورة التكنولوجية والتقنيات الحديثة جعلت كل اسرة أمام مواجهة صعبة وكان تأثر العوائل بتلك التغيرات من ناحيتي البناء والوظيفة[1].

فقد أدت العولمة إلى أضعاف التماسك العائلي داخل الاسرة الواحدة من خلال انعزال افرادها عن بعضهم البعض داخل المنزل بحيث يكون لكل فرد عالمه الافتراضي الخاص به المندمج فيه مما يؤدي إلى خلق نوع من الغربة المكانية بين أفراد الأسرة الواحدة ومن ثم قطع الانتماءات الأسرية وتأزم العلاقات داخل الأسرة وتفكيك روابطها[2] فضلاً عن ذلك إن العولمة تسهم بشكل كبير على زيادة التباعد وخلق التفاوت الاجتماعي والتعليمي والمعرفي كما إن اثارها الاقتصادية تدفع الحكومات إلى خصخصة بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأعلام والتعليم وبالتالي تحجيم الرؤى التربوية اذ تصبح الاهداف الانسانية، الثقافية والاجتماعية أهدافاً ثانوية ليست لها أهمية بالنسبة للأهداف الاقتصادية مما يؤثر ذلك بمجمله على عملية التنشئة الاجتماعية نتيجة لغياب الادوات والواعز الذي كان يساهم مع الاسرة والمؤسسات الاجتماعية في عملية تنشئة الفرد فضلاً عن إن الافكار والقيم والتقاليد والثقافات الغربية المنتشرة من المؤكد إنها لا تدعم عمليات التنشئة داخل المجتمع العربي بل أنها تشكل عامل تهديد وخطر إذ اخذت تؤدي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي من جانب واستغناء الابناء عن الحاجة إلى اولياء الامور بحجة الاستقلالية وبناء الذات[3] .

إنَّ الاغتراب العائلي وضعف تماسك الأسرة وتفككها من المحتمل أن تؤدي بأحد أفرادها إلى الانسياق إلى الاعمال المتطرفة أو السرقة والجريمة أو تعاطي المخدرات وغيرها من الظواهر السلبية المنتشرة عند بعض الفئات من المجتمع نتيجة تأثرهم بفكرة أو بأخرى من الافكار المعولمة مع غياب دور الأسرة مما يشكل ذلك الفرد مع غيره ممن اتبعوا الاساليب ذاتها مصدر تهديد للأمن والاستقرار داخل المجتمع وبالرغم من ذلك إلا أن ذلك لا يشمل كافة المجتمع العراقي إذ توجد استثناءات هنا وهناك محافظة على تماسكها وقيمها وترفض التبعية والقيم المعولمة من قبل الغرب .

([1])صالح القريشي، العولمة وعلاقتها بالحركة الاقتصادية العالمية ومعالجة الاسلام لاشكالاتها ، مجلة دراسات اسلامية معاصرة،العدد3 ، كلية لعلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ،2011، ص155.

([2])صافيناز علي حسين ، الربيع العربي في نظرية صدام الحضارات ، مصدر سابق، ص172.

([3]) سعد ياسين عباس، المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية ، مصدر سابق ،ص 352.

8- تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية بين افراد المجتمع وانعكاسها على القيم : تشكل العولمة أحد مسببات الفقر في المجتمع إذ عملت على انقسام المجتمع إلى فئتين من الطبقات الاجتماعية مع تغييب الطبقة الوسطى وزيادة الفجوة بين الفئتين ، أن ذلك يحدث عن طريق الاصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة وتحديثها التي تقضي في محصلتها النهائية إلى استقطاب اجتماعي لفئات معينة مما نتج عن ذلك سوء في توزيع الدخل والثروة وانعدام العدالة والمساواة بين الطبقات الاجتماعية والمكونات المجتمعية انعكس التأثير السلبي لانعدام عدالة التوزيع على التوافق الاجتماعي وتمزيق الكيانات الاجتماعية داخل المجتمع ، وعلى الرغم من أن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة جديدة إلا أن العولمة زادت من تفاقمها بسبب زيادة معدلات البطالة وعدم توفر فرص العمل .

إنَّ ظاهرة الفقر تعد من أكثر الاسباب التي تؤدي إلى تصدع الأمن والسلم الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمع مما يضعف بالتالي عوامل الاندماج والوحدة الوطنية وما يصاحبها من شعور الأفراد بالتهميش والتغريب فيضعف ذلك من شعورهم بالانتماء الوطني ويلتجأ إلى الاساليب الاخرى خاصة أن العراق منذ عام (2003) وحتى الوقت الحاضر شهد ظهور العديد من الظواهر السلبية والتي تتفاقم مع مرور الوقت بسبب العوامل المساهمة في ذلك فضلاً عن البيئة التي لم تشهد الاستقرار الداخلي أن ظاهرة الفقر والعوز والبطالة تدفع الأفراد إلى سلوك الطرق الأخرى دون الاهتمام أكانت تلك تؤثر في المجتمع أو في منظومته القيمية أم لا فقد يلجأ الفرد إلى أعمال العنف والتطرف أو إلى المتاجرة بالمخدرات أو الفساد والرشوة أو التسول وغيرها أن جميع ذلك ينعكس على سلوكيات الأفراد وتماسك النسيج الاجتماعي واستقرار الدولة وأمنها الذي أخذ يتزعزع نتيجة لسيادة تلك الظواهر اللا مجتمعية في المجتمع وكانت نتيجة ذلك تفكك الاواصر الاجتماعية والقيمية وضعف الانتماء للدولة والوحدة الوطنية والتهميش أن ما تم ذكره يعد المطلب الأساس والهدف الذي تسعى لتحقيقه قوى العولمة ودعاتها سواء على مستوى العراق أو المنطقة العربية[1] .

فضلاً عن كون تلك القيم والممارسات تدعم وتخدم اهداف العولمة إذ تمكن من القوى الامبريالة من ترسيخ ثقافاتها التي غيرت من طباع شخصية الفرد العراقي، وطمس الهوية الثقافية نتيجة لعد تمكن الثقافة المحلية من مواجهة الاختراق الثقافي، وفي ظل الأوضاع غير المستقرة التي كان ومازال يشهدها العراق أدى ذلك إلى نشأة اجيال متمردة ، وغير منضبطة تؤمن بالعنف والتمرد كأسلوب من أساليب الحياة المعاصرة فأنعكس ذلك بدوره على أمن واستقرار الدولة بسبب ارتفاع معدلات نسب الجرائم، وشيوع ظاهرة المخدرات وغيرها[2].

(1) اسعد طارش عبد الرضا ،الاثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث، مصدر سابق ، ص107، 108 ، 111.
(2) صافيناز علي حسين ، الربيع العربي في نظرية صدام الحضارات ، مصدر سابق ، ص175.

9- **نشر ثقافة الاستهلاك وسيادة القيم الفردية:** أخذت ثقافة الاستهلاك ومسألة سيادة القيم الفردية مكانة كبيرة وبارزة وفقاً لكونها ضمن أطار العولمة كونها أحد أهدافها لضرب المنظومة القيمية للمجتمعات فقد أصبحت كل منهما آليات اساسية في عملية العولمة وبناءً على ما ذكر يقول العالم الامريكي نعوم تشومسكي " أن العولمة هي التي تسعى في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة ومستبدة يحكمها اولاً الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص ، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائمة على حاجات مصطنعة ، مع تجزئة الجمهور ، وفصل كل فرد عن الأخر ، حيث يدخل الجمهور الساحة السياسية ، ويزعج أو يهدد القوى أو السيطرة في المجتمع " أي أن انتشار هذه الثقافات يتم من خلال آليات معينة كالإعلان وحب التملك وتقليد الاخرين وهذا ما نجده يتجسد داخل الحضارة العربية منذ ظهور العولمة مما خلقت ضغوط اقتصادية، وثقافية وحتى اجتماعية على معظم الأسر حتى ذو الدخل المرتفع منها ، ولا يخلو المجتمع العراقي عن تلك الثقافات إذ يلاحظ انتشارها بصورة كبيرة إذ يتم اقتناء السلع الاستهلاكية المصنعة وتكون غير ضرورية ولكن عن طريق الاعلان عنها وتفشي ظاهرة قيم الاستهلاك والرغبة في تقليد الاخرين وخاصة الثقافة الغربية إن الاستهلاك إلى هذا الحد يثير في أغلب الاحيان توترات في عملية التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاسرية وخاصة بما يتعلق بمسألة الحد من الاستهلاك عندما لا تكون للسلعة أية جدوى فيؤثر ذلك على ردة فعل الابناء ونبذهم لقيم القناعة والترشيد في الاستهلاك ، وتعلم الاكتفاء وغيرها من القيم التي تعد هدفاً لعولمة الغرب بهدف تحقيق طموحاتهم وتصدير ثقافتهم لمجتمعات المنطقة العربية وبعد سيطرتهم على اغلب فئات المجتمع بعد تغيير القيم الثقافية تأخذ العولمة بعداً أخر من أبعادها وهي العولمة الاقتصادية فتستغل تلك المجتمعات التي سيطرت عليها ثقافياً باعتبارها سوقاً لتصريف البضائع الغربية خاصة بعد التأثر بأسلوب الغرب بالملبس والمأكل وزيادة الطلب على السلع المصنعة الاجنبية[1] .

إنَّ البعد الاقتصادي للعولمة يعد من أبرز تجلياتها لما له من تأثير على سيادة الدولة وأمنها القومي ويتمثل ذلك التأثير بتذويب الحدود الجغرافية والسياسية تدريجياً وقد وصف بريجنسكي ذلك بقوله" إن حدود الدول في ظل العولمة وبفعل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ، أصبحت خطوطاً تعين على الخرائط أكثر من كونها حواجز حقيقية تعوق حركة التجارة ورأس المال " وهذا يعني أن تأثير العولمة أدى إلى فقدان الحدود لوظائفها الامنية والاقتصادية والاجتماعية فعولمة الغرب تسعى إلى تغيير بنية الدولة ووظيفتها من دولة لها قوتها في الميزان الدولي إلى مؤسسات ، وتصبح الحكومة أحدى مؤسسات الدولة وذلك بعد تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار بما فيها الثقافة وأما بالنسبة للدولة فأن دورها يقتصر على أن تكون مقتصرة

(1) منى عبد الستار محمد ، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الاسرة العراقية دراسة ميدانية (2012،2013) مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد 22، العدد2، جامعة بابل ، 2014، ص497، 498.

على حدودها الدنيا أي تتحول إلى مؤسسة مهمتها الرئيسة تسهيل وتيسير مشاريع العولمة في مجالات الانتاج والاستثمار، وتحركات رأس المال[1].

من خلال ما سبق نجد إن العولمة قللت من الترابط العائلي ، فضلاً عن هدفها لسيادة ثقافة عالمية واحدة وذهاب وتغييب الثقافات وتقاليد المجتمعات كما تسعى لإقامة حكومة عالمية في نظام عالمي جديد أي الانتقال من تعددية الشعوب والقوميات والثقافات إلى وحدة العالم وهذا ما أكد عليه فرانسيس فوكاياما في سيادة الحضارة الغربية مقترنة باقتصاد السوق وهذا ما أكد عليه أيضاً جاك أتالي في الجيوايكونوميكيا التي اعطت الاولوية للاقتصاد وعلاقته بالمكان إذ أن كل الطرق تسير باتجاه البورصات العالمية والثروات الطبيعية والصناعات الكبيرة ومعتمدة بشكل اساسي على ماكنات اعلامية تمتاز بإمكانياتها وقبولها ودورها الفاعل في تدعيم ذلك.

10- عولمة الاعلام :، لقد أثرت العولمة بصورة كبيرة في الانشطة الاعلامية فلا توجد إي ظاهرة سواء على مستوى الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الا وكان لوسائل الاعلام دور واضح في التأثير فيها. من جانب اخر ان درجة استجابة الانشطة الاعلامية الوطنية للتغيرات التي تفرضها عولمة صناعة الاعلام تتفاوت إلى حد بعيد أن عولمة الاعلام وانشطته ليست وليدة اللحظة بل هي ظاهرة تنتمي للعقدين الاخيرين من القرن العشرين أذن فهي ليست سوى تعبير عن تطور تاريخي وفي الوقت الحاضر يجري العمل على عولمة الاعلام في كل انحاء العالم وفقاً لما يتناسب مع الدول الكبرى ومصالحها فتحتكر الولايات المتحدة الامريكية على نسبة عالية من صناعة الاخبار وبث المعلومات عبر الفضائيات وشبكة الانترنت ووكالات الانباء أذ تصدر شركاتها ما يقارب ثلاثة ارباع البرامج التي تبثها عبر العالم ووفقاً للدراسات البحثية فقد تمت الاشارة إلى نحو (97%) من الاجهزة المرئية ، و(87%) من الاجهزة السمعية ونحو(90%) من مصادر الاخبار في دول العالم الثالث مستوردة من دول الغرب ويتضح من ذلك إن الاعلام في تلك الدول يعاني من غزو اعلامي من قبل دول الغرب لفرض هيمنتها فالسيطرة الامريكية على العالم تستند حول سيطرتها على الاتصالات اذ يعد الاعلام في الوقت الحاضر احد آليات السلطة السياسية في الوقت الحاضر.

إن الاعلام عبر سياسة العولمة تجاوز كونه مصدر يعبر عن الحقيقة إذ تحول إلى احد انواع الدعاية التي تستهدف التأثير بالنفوس عبر افكار ومعلومات وثقافات مغايرة تهدف من ورائها إلى احداث تحولات في وجهات النظر السائدة حول الواقع المحلي والعالمي وحتى الاقتصادي والثقافي كل هذا جاء نتيجة لهيمنة

([1])عاصم خليل، مفهوم الامن القومي في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزنت ، 2011، ص59، 76.

الرؤية الغربية ومصالحها وطموحاتها مما ادى إلى تفكك المجتمعات وعدم تقبل فكرة الاندماج الاجتماعي بين افراد المجتمع لاختلاف الرؤى والافكار التي هي في الاصل غزو ثقافي للأفكار والعقول[1] .

من خلال ما يتم تصديره من الأفكار والأفلام والبرامج الاخبارية والثقافية والدرامية وغيرها ضمن أطار عملية الاختراق الثقافي والفكري التي تتدفق من الغرب باتجاه بقية الدول بهدف ضرب منظومتها القيمية والاخلاقية والحضارية والثقافية .

كما أن الولايات المتحدة بإمكانها بث المعلومات بسرعة فائقة وطريقة متقنة كونها تتصدر موجة الهيمنة الثقافية والاعلامية في العالم مما تجعل مجالات البث المحلية للدول الاخرى تغرق بالبث الاعلامي الثقافي الغربي بسبب ضعف وسائلها الاعلامية ان هذه الظاهرة تشير إلى عدم وجود عدالة توزيعية في استخدام وتبادل المعلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفة فيصبح المجتمع ضمن مرحلة الخطر خاصة الدول التي تسودها منظومة قيمية واخلاقية خاصة والتي تعد في ذات الوقت مستهلكة لذلك الاعلام وعولمته مما ينقل قيم ومفاهيم واساليب معيشة ورؤى جديدة وعادات مختلفة لا تتلاءم مع البنية المجتمعية الاخلاقية والقيمية [2].

أن ذلك يشكل تحدي كبير بالنسبة للدول العربية والاسلامية لمواجهة ذلك ان السبب في عدم القدرة على المواجهة يعود إلى ان الاعلام بعد عولمته دخل ضمن اطار يعرف بـ(الفضاء السيبرنيتي*) وبمعنى اخر ان تبادل المعلومات والأفكار والبرامج وبثها اصبح عن طريق الاقمار الصناعية مما ادى إلى استحالة المراقبة في مجال الاعلام والثقافة من قبل أي دولة [3].

---

(1) خالد محمد غازي ، ما بعد العولمة صناعة الاعلام وتحول السلطة ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية ، مصر ، 2017، ص 25، 28 ، 30 .

(2) مظفر مندوب العزاوي ، تحديات عولمة الاعلام وسبل المواجهة ، مجلة الباحث الاعلامي ، العدد2، 2006، كلية الاعلام ،جامعة بغداد ، 2006، ص 8، 10.

***الفضاء السيبرنيتي** : نسبة الى السيبرنتيك وهو العلم الذي يدرس طرق تدفق المعلومات ومراقبتها داخل الاجهزة الالية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية ، ووفقاً لذلك ان الاعلام دخل وطن جديد لا ينتمي الى الجغرافية او التاريخ اي بدون اية حدود او ذاكرة ، اي الذي تبنته شبكات والمعلومات الالكترونية للمزيد ينظر المصدر : مظفر مندوب العزاوي ، تحديات عولمة الاعلام وسبل المواجهة ، مصدر سابق ، ص 8.

(3) المصدر نفسه، ص11، 13.

خلاصة الفصل الرابع:

تضمن هذا الفصل دراسة العوامل الخارجية التي لا يقل تأثيرها عن سابقتها من العوامل الداخلية أذا أثر التدخل الخارجي والحروب والعولمة والغزو الفكري والثقافي إلى ضرب القيم لدى فئات غير قليلة من المجتمع العراقي والذي ادى إلى العديد من التداعيات التي اثرت على استقرار المجتمع وامنه بصورة أو بأخرى .

الفصل الخامس

استراتيجيات تعزيز منظومة القيم المجتمعية في العراق

الفصل الخامس

استراتيجيات تعزيز منظومة القيم المجتمعية في العراق

مدخل (Enterance):-

شهد المجتمع العراقي عوامل عديدة داخلية وخارجية أثرت على كافة المستويات للتركيبة المجتمعية للعراق فأثرت تداعياتها التي شغلت نطاقاً واسعاً مما ادت تلك التداعيات إلى تراجع المنظومة القيمية فتفككت القيم والمعايير التي تحدد سلوكيات الافراد ونمط حياتهم وأسلوبهم في العيش فأدى ذلك إلى بروز واستشراء جملة من الظواهر الرجعية والسلوكيات اللا قيمية التي ادت إلى تخلف بعض فئات المجتمع وتراجعها فباتت غير مبالية بالقيم أو المجتمع أو حتى الدولة وانتمائها لها ملتجئة إلى الهويات الفرعية جميع ما مر به عدد

غير قليل من افراد المجتمع العراقي من ظلم واقصاء وتهميش وصراعات وحروب وقتل واعتقالات وفقر وبطالة وحصار وغزو وغيرها من المظاهر اللاحضرية التي عاش في ظلها المجتمع العراقي واثرت في بنيته النفسية والاجتماعية ادت مجتمعة كلها إلى زيادة تدهور الاوضاع وسيادة الفوضى وعدم التمكن الجهات المعنية من السيطرة على الاوضاع المتدهورة لفرض الامن والاستقرار أن كل تلك الظواهر والتداعيات يمكن معالجتها من خلال معالجة المنظومة القيمية للمجتمع ويتم ذلك عن طريق أتباع عدة أستراتيجيات يشترك فيها كافة مكونات المجتمع والدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والتعليمية والمنظمات التربوية على أن تعالج تلك الاستراتيجيات المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي فتحسن تلك المستويات يعزز من المنظومة القيمية ويلغي من اذهان المجتمع كل ما عاناه، وتتمثل بما يأتي :

اولاً ـ استراتيجيات تعزيز القيم المجتمعية للنهوض بالواقع الاقتصادي في العراق:

إنَّ تحقيق التنمية الشاملة لها الشأن في تحقيق التوازن المطلوب والتكافؤ في الفرص لكل افراد المجتمع فينعكس بصورة إيجابية على ترسيخ القيم المجتمعية والتعايش السلمي [1] وينطلق الواقع الاقتصادي من منطلق أن الحل الأمثل لبناء هوية وطنية عراقية يتمثل في التوزيع العادل للثروات والقضاء على التمايزات الطبقية التي تنخر في جسد المجتمع، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك بتبني سياسات اقتصادية مخططة ومدروسة فضلاً عن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ووضع مشاريع إستراتيجية تنموية ولا يمكن الحديث عن هوية وطنية من دون وجود (طبقة وسطى) يتم العمل على إعادة تأهيلها بوصفها تمثل العامل الاجتماعي الصلب في هذا المجال، لما تمتلكه من ميسورية اقتصادية مستقلة واستنارة عقلية متنوعة، وهذا ما يحتاج بدوره إلى مشروع نهضوي تحديثي شامل و مستديم يستهدف تأسيس بنية تحتية (اقتصادية / اجتماعية) يسبقها مناخ سياسي مستقر[2].

فالأساس الاجتماعي الحاسم لقيام الكيان السياسي الديمقراطي الذي تتجانس فيه مكونات الشعب ويتحد بعضها بالأخر هي الطبقة الوسطى الحضرية ذات المنحى العابر للطوائف والاثنيات، والمرتكزة على اقتصاد السوق والمتحررة من سيطرة الدولة، كما تتسم بابتعادها عن الأطر الضيقة للممارسة السياسية القائمة على الهويات الجزئية فالطبقة الوسطى بحكم قيمها، ونمط معيشتها، وثقافتها، تختلف اختلافاً كلياً عن الفئات الهامشية فالأخيرة تتصف بالانغلاق، والمراتبية، والتعلق الشديد بشبكات القرابة وأواصر الطائفة، والغرق في الولاء المحلي فضلاً عن ميلها الشديد إلى العنف، وعدم تقبل الاخر وذلك لأن الانتماء إلى

([1]) احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة ،مصدر سابق ، ص 190،189.

([2]) هند محمود حميد، النظام الديمقراطي واشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام 2003م ،مصدر سابق ، ص336،335.

منظمات العنف يمنحها مورداً للعيش ويدفع عنها العوز ويرفع من مستوى معيشتها فضلاً عن كون تلك المنظمات تمثل سلطة تنجيها من شروط التهميش[1] .

و يمكن ان نوضح دور القطاع الاقتصادي كمرتكز أساسي من مرتكزات تعزيز القيم المجتمعية في العراق من خلال وضع عدة محاور تتمثل بما يأتي[2] :

1- **التنمية الاقتصادية (Economic development):**التنمية هي عملية متعددة الجوانب ترتكز بصورة أساسية على تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية وترمي الى النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر[3]. وهنالك جدلية حول اتباع أسلوب التنمية الملائم ما بين رجال السياسية والاقتصاد والإدارة انقسموا فيه الى اتجاهين يتمثلان في التجربة الروسية والصينية أي أو ما يعرف بأسلوب الدول الاشتراكية وهذا لا يصلح كأسلوب تنموي في ظل ظروف الدول النامية، والاتجاه الاخر هو الذي يتبنى أسلوب التجربة الرأسمالية التي خاضتها الدول المتقدمة لتحقيق الاستمرار في النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمع [4]، لكي نقوم بتطبيق أسلوب تنمية ينسجم مع واقع المجتمع العراقي يجب إن تتوفر عدة متطلبات تتركز على ما يأتي[5]:

أ- تقوم التنمية على الفرد وعلى الجماعة وهذا معناه ان تستفيد الدولة من كل الإمكانيات المتاحة لكل فرد أو جماعة سواء كانت جماعة خاصة أو عامة وهذا ما يطلق عليه بالقطاع العام أو الخاص، لذا يجب ان لا تقوم التنمية في الدول النامية على القطاع العام وحدة بل من الضروري فتح المجال أمام القطاع الخاص للاشتراك في العملية التنموية.

ب- اتباع الدول النامية أساس يدعم نظام اقتصاد السوق الذي يسمح لرواج المبادرة الفردية في القطاع الخاص وللرأسماليين ورجال الاعمال والمهنيين والفنيين والعمال الماهرين بأن يساهموا مساهمه فعلية وبجزء كبير في عملية التنمية.

ت- اضطلاع الدولة بالمشروعات الكبيرة العامة التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها وتتميز بضخامة عائدها الإنتاجي في المجالات الاقتصادية المختلفة .

([1]) المصدر نفسه ، ص336.

([2]) احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مصدر سابق ، ص190،189.

([3]) حسين وحيد عزيز الكعبي، التنمية والتلوث، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 19،جامعة بابل ، 2015، ص 105.

([4]) اسماعيل شلبي وعلي محمد علي ، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، المجلة القانونية، المجلد10 ، العدد5، جامعة القاهرة ،2021، ص 1564،1563.

([5]) المصدر نفسه ، ص 1565،1564.

ث- الرقابة للمشروعات الحكومية والخاصة من قبل الدولة بمستوى متساوي بمعنى خضوع كل من الطرفين وعلى قدم من المساواة للتشريعات واللوائح والتعليمات التي تستهدف المحافظة على الصالح العام والحد من الفساد .

ج- إعطاء المزايا والضمانات للمشروعات الخاصة بنفس المستوى التي تمنحها الدولة لمشروعاتها العامة فعملية التفرقة ما بين المشاريع تؤدي إلى فساد القطاع العام واحباط القطاع الخاص وضعفة.

إنَّ هذه الاعتبارات والمرتكزات الهادفة لأحداث تنمية اقتصادية هدفها الأساسي تطوير الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد هذا من شأنه ان يعزز لديهم روح المواطنة والهوية، فتنشأ له بيئة اجتماعية، اقتصادية تضمن له المبادئ والآليات الضرورية لبناء الوعي اللازم للفرد العراقي بحقوقه الاجتماعية، الاقتصادية كحقه في العيش بمستوى لائق والاستفادة من الخدمات الملزمة الدولة بتوفيرها وضمان حقه في العمل والرعاية الاجتماعية والصحية [1].

2- تقليل نسبة البطالة والفقر والحد منهما (Reduce and Eliminate unemployment and poverty): من الحقائق المعروفة أن قوة العمل هي العنصر الأساسي في عمليات خلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والتي تسهم بصورة واضحة في خلق مستوى معيشي مرتفع وهي في نفس الوقت أداة من أدوات التنمية لتحقيق أهدافها، ومصدر هذه القوة هم السكان فيتناسب عددهم طردياً معها، فكلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً رافقته زيادة في نسبة السكان الناشطين اقتصادياً، والعراق احد المجتمعات مرتفعة السكان أذ يبلغ في الوقت الحاضر (44.414.800) ومن المتوقع إن تشهد هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً[2] أن مفهوم البطالة يتلخص بكونه أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الذي يؤدي وجودها الى زيادة معدلات الفقر والمرض في المجتمعات، وهي توقيف اجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما على الرغم من مقدرتهم ورغبتهم في العمل، وتمثل قوة العمل كما ذكرنا السكان النشيطين اقتصادياً وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع[3] .

وفي إشارة للفقر والبطالة فأن العلاقة فيما بينهم اشبه بعلاقة السبب والنتيجة وبارتفاع احداهما ترتفع الأخرى نتيجة لها، وهذا النوع من العلاقات يأخذ من حيث المعالجة بعدين أساسين هما **البعد الأول** تفعيل الأمان الاجتماعي المتضمن المعونات النقدية وشراء وصيانة المساكن والاقراض التنموي الصغير ومنح المشاريع التنموية التسهيلات اللازمة وكذلك الرعاية الاجتماعية للإعاقة والأيتام وكبار السن والمتسولين.

([1]) طالب مهدي السوداني، المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية، مصدر سابق، ص 240.

([2]) ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وإمكانية حلها ، مجلة دراسات دولية، العدد 52، جامعة بغداد ،2012، ص 2.

([3]) هيثم عبد القادر الجنابي وأسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد8،2010، ص 51.

أما **البعد الثاني** أن هذا البعد يقع بصلب العملية التنموية وحجم الاستثمارات التي بنموها يزداد الطلب على الأيدي العاملة [1] وقد تعددت الوسائل المستخدمة للحد من البطالة وتخفيف الفقر ومن أهمها [2]:

أ- التحكم في نظام الأجور هو احد الطرق المستخدمة لعلاج البطالة.

ب- تختلف معالجة البطالة حسب نوعيتها فمعالجة البطالة الهيكلية والموسمية بالتقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في حل القضايا الاقتصادية ورفع كفاءة العاملين، والبطالة المقنعة تعالج بوضع خطة سليمة وتوزيع منصف للأيدي العاملة بين القطاعات الإنتاجية والتخلص من فائض الأيدي العاملة أمَّا البطالة الدورية في حالة الركود الاقتصادي يستخدم نفس الوسائل المتبعة للتخلص من حالة الركود من أجل الحد من البطالة. وفي الآونة الأخيرة قامت الحكومة بخطوات جادة عندما اسست مجلس الخدمة الذي يقع على عاتقه جدول الوظائف والطلبات المقدمة.

ت- الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب التخطيط الشامل ويصعب على القطاع الخاص أن يقوم بها بسبب محدودية صلاحيته ، لذلك فالدولة هي التي يقع على عاتقها القيام بمثل تلك المهام متبعة عدة استراتيجيات منها توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع ودعم المشاريع القائمة فيؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وتقديم الإعانات للعاطلين وتوفير الأيدي الفنية والمدربة ودور الدولة القانوني من خلال صياغة قانون للعمل والعمال بما يتلاءم مع متطلبات العصر واتباع الإجراءات الفعالة مساهمة في خفض البطالة.

إنَّ المعالجات الانفة الذكر هي الحلول التي ستعزز شعور الفرد بالانتماء للوطن وهذا ما يعمل على الوحدة الوطنية التي تأتي دوماً نتيجة وآثراً لشروط والتزامات غاية في الأهمية والضرورة من قبل النظام السياسي للتأكيد عليها وتنمية هذا الشعور بداخلهم أي لدى مكونات المجتمع العراقي واشعار أبناء الجماعات الوطنية بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن .

([1]) محمد مثقال عصفور، في علاقة الفقر والبطالة، مقال نشر على الموقع الالكتروني https://alrai.com/article/1032512 بتاريخ 20،12،2016 ، أطلعت عليه الباحثة بتاريخ 2024/1/31 الساعة 9:00 مساءاً.

([2])هيثم عبد القادر الجنابي وأسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها ، مصدر سابق، ص65،55.

3- **التوزيع المنصف للثروات (Equitable distribution of wealth)**: توزيع الثروة والدخل هي الطريقة التي يتم بها تقسيم ثروة ودخل دولة ما بين سكانها، أو هي الطريقة التي يتم بها تقسيم ثروة العالم ودخله بين الأمم. يتم تمييز أنماط التوزيع هذه ودراستها بوسائل إحصائية مختلفة، تعتمد جميعها على بيانات بدرجات متفاوتة من الموثوقية [1]، في الاقتصادات النامية التي يزيد فيها عدم المساواة في توزيع الثروات بين الافراد، تتمثل المسألة فيما إذا كان عدم المساواة يشكل عائقا كبيرا أمام زيادة النمو والحد من الناس الفقر وبهذه الحالة يمكن لإعادة توزيع الدخل أن تحقق قدرا أكبر من المساواة، بالإضافة إلى تسريع النمو أن تُسرع الحد من الفقر[2].

فتشكل العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات ركناً أساسياً من أركان التعايش واستمراريته، فلا يمكن أن يتحقق في مجتمع ما أذا كانت الفئة المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء، ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، لكن يمتد بشكل اوسع ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية، والتي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وان العدالة الاجتماعية تقتضي أن يحصل كل شخص على فرص حياتية متوازية مع غيره، مع ضمان التدرج عبر الكفاءة، وهو ما يعني انتفاء كل اشكال المحسوبية والواسطة، فالسياسات الحكومية التي تفتقر الى العدالة تؤدي الى نتائج سلبية تتسم بالعنف والنزاعات المجتمعية التي بدورها تعمل على تهديد التعايش السلمي[3].

أظهرت عدة بحوث أنَّ العلاقة الوثيقة ما بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو من جهة وبين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى، فأن عملية سوء توزيع الدخول يقلل من معدلات النمو كما ويؤثر بصورة سلبية على مستويات الفقر، وهذه العلاقة تكون سببية في الاتجاه المعاكس، فأن انتشار الفقر يعمل على حرمان المجتمع من جهود فئات معينة لها القدرة على المساهمة في التنمية والتطوير[4].

4- **التخطيط السليم لمخرجات التعليم (Proper planning of educational outcomes)**:إنَّ عمليات التنمية الاقتصادية لا تتم بالصورة المطلوبة بالتركيز فقط على الوسائل الاقتصادية وأهمل الجانب

([1])David Ricardo Vilfredo Pareto ، Article History، distribution of wealth and income، www.britannica.com/money/topic/distribution/wealth/of/and/income.

([2])فرانسوا بورغينيون، توزيع الثروة، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، 2018، ص 22.

([3]) سعد محمد حسن واخرون ، التعايش السلمي في العراق دراسة في المرتكزات والتحديات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص 196.

([4]) البشير عبد الكريم وسراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2013، ص10.

الاجتماعي، فالتنمية الاجتماعية تتم بواسطة تغيرات في السلوك التعليمي والثقافي والصحي فضلاً عن التنمية السياسية والإدارية ، فيما يتعلق بالتعليم فأن الأساليب المتبعة في دول المجتمعات النامية لا تخدم عمليات التنمية فيكون الاهتمام الأكبر بالجوانب النظرية وأما التعليم التطبيقي والعملي والمهني والفني لا يحظى بالاهتمام المطلوب مما أدى الى لوجود الخريجين بأعداد كبيرة للكليات النظرية ووجود عجز في الايدي العاملة الماهرة الفنية المدربة [1] وهنا لابد من جهد منظم ودؤوب يشترك به كل أبناء المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، و باعتبار التعليم أحد جوانب المجتمع المهمة للتنمية الاقتصادية التي ستعزز القيم المجتمعية لدى الافراد والجماعات. وذلك من أجل الحفاظ على النسيج العراقي الذي تعرض للتمزق بفعل الظروف المختلفة، ولذا وضعت العديد من المعالجات للجانب التربوي والتعليمي يمكن تلخيصها في إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمة المختلفة والتركيز على كلاً مما يأتي[2]:

أ- المناهج التربوية ينبغي لها ان تتضمن على موضوعات تشجع على التفكير الحر واحترام الرأي الآخر.

ب- غرس القيم الاجتماعية الجيدة في نفوس الأبناء وكذلك ما يخص الأعراف والتقاليد الاجتماعية الكفيلة ببناء مؤسسات قائمة على القانون والعدل.

ت- التركيز على المواطنة الصالحة والكيفية التي يتم بها بناء جيل جديد من المواطنين الصالحين الذين يحترمون الدولة والقوانين.

اما من ناحية تخطيط التعليم من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية فيتم من خلال المبادئ الاتية [3]:

- محو الأمية للتعليم الابتدائي لجميع أبناء الدولة وجعله تعليما إلزاميا للجميع.
- التركيز على التعليم المتوسط الفني الزراعي والصناعي لتخريج متعلمين فنيين من اجل سد حاجة السوق المحلي من هذه التخصصات.
- ربط سياسة التعليم الجامعي بالحاجة الفعلية للدولة من الكوادر العالية المتخصصة في المجالات الفنية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية القادرة على الإدارة والتنظيم والابتكار .
- تطوير المناهج التعليمية وطرق التعليم بهدف خلق العقلية الواعية بقضايا المجتمع ومشاكله وكيفية التعامل مع هذه المشاكل المتنوعة.

فالتعليم يعد أهم الأدوات لتعزيز القيم المجتمعية والاقتصادية و يعرف بكونه أداة نبذ خطاب التطرف وتنشئة الافراد على قبول الاخر المختلف وبناء العقول لتكون مهيئة لتقبل أفكار التعايش السلمي مع الطرف الاخر المختلف، فمؤسسات التعليم (المدرسة، الجامعة) من خلال ما توفره من مربين يغرسون في نفوس

([1]) اسماعيل شلبي و علي محمد إبراهيم، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 1572.

([2]) حميد كردي الفلاحي، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) ، مصدر سابق، ص 106،107.

([3]) اسماعيل شلبي و علي محمد إبراهيم، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 1573.

الطلبة فالبيئة التعليمية تشجع على الحوار وقبول التنوع الثقافي والاثني والعرقي وتؤكد على السلام المجتمعي والتكامل الإنساني، إضافة الى مهمتها الأساسية في تعليم الطالب العلوم والمعارف واكسابهم المهارات [1].

ثانياً- استراتيجيات تعزيز القيم المجتمعية للنهوض بالواقع السياسي:

النظام السياسي العراقي تقع عليه وبدرجة كبيرة و أساسية مسؤولية عملية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية بين أبناء المجتمع ، فطبيعة النظام السياسي وإدارته وسياساته تلعب أدواراً أساسية في توفير مناخ يقوم على التوافق والتعايش السلمي أو العكس كتفكيك المجتمع وتمزيقه، فالنظام السياسي العراقي لا بد أن يكون له دور في كل ما يعزز من المنظومة القيمية والمصالحة الوطنية والوحدة الاجتماعية ، وذلك من خلال تلبية حاجاتهم واشباع رغباتهم ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، من هذا سوف يكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء بين كافة مكونات واقليات المجتمع العراقي، بدل من أن تنفرد كل أقلية بالولاء والانتماء الخاص بها، والنظام السياسي الذي ينطلق في سياساته وخياراته من أن مفهوم الدولة للجميع وبالجميع ويؤسس وظائفها وأدوارها المختلفة تبعا لذلك المفهوم، ويفتح مشروعاتها ومؤسساتها وهياكلها ومناصبها ومسؤولياتها لكافة مكونات المجتمع دون تحيز لهذه المكون او تهميشاً للآخر وبهذا سيكون قطع شوطاً كبيراً في خلق شعور بالأنصاف والعدالة بين مواطنيه[2].

كما أن قيام النظام السياسي بتبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها داخل المجتمع، ومن دون تجاهل أو تجاوز للثقافات الفرعية والاقليات يؤدي لخلق وحدة ثقافية سياسية شاملة بين جميع أفراد المجتمع مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية مما يسهل من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة، وانتماء الفرد إلى الثقافة الوطنية العليا هو أساس الانتماء إلى الجماعة الوطنية لأنه يشكل قاعدة المساواة في الاشتراك بالسلطة فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة، حيث إن هذا التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض المكونات والأقليات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة كما أن الثقافة العليا لا تصبح ثقافة شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الدنيا إلا أن محركها الأساسي يكون بناء الدولة للجميع [3].

([1]) سعد محمد حسن واخرون ، التعايش السلمي في العراق دراسة في المرتكزات والتحديات، مصدر سابق ، ص 196،198.

([2]) عمر فرحان حمد ، الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، الطبعة الاولى ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 181.

([3]) عزو محمد عبد القادر ، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2609 نشر على الموقع الالكتروني .https://m.ahewar.org – اطلعت عليه الباحثة بتاريخ2024/1/31 الساعة 2:13 صباحاً.

إنَّ بناء الوحدة الوطنية بواسطة النظام السياسي يقوم على عدة محددات أو عناصر أو مقومات ومنها (الشعب بمكوناته وشرائحه المختلفة، تشجيع التعددية المجتمعية، التعايش السلمي، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية)[1]. إن مسألة إعادة التأهيل السياسي والأمني في العراق تعد من أصعب المهام التي تواجهها الحكومة بسبب حجم الدمار والخراب والتدهور الذي تسببت فيه عدة عوامل على المستويين المادي والمعنوي ،أن تدمير المؤسسات السياسية والأمنية في مناطق النزاع ترافق مع تأثيرات سلبية أثرت على الفرد والمجتمع وما خلفته تلك التأثيرات من انعدام للخدمات وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتهجير في ظل غياب القانون ، وضعف السلطة الشرعية فضلاً عن سيطرة الارهاب على مناطق واسعة من البلاد وبعد استقرار الاوضاع والتخلص من سيطرة الارهاب والتطرف ، أصبح العراق أمام تحدي جديد وهو أعادة التأهيل والتنمية على المستويات كافة ومن بينها أعادة التأهيل السياسي والأمني كـ(أعادة بناء المؤسسات السياسية ، توحيد الخطاب السياسي ، تعزيز الوحدة الوطنية والعمل على مصالحة مجتمعية وسياسية حقيقية للحيلولة دون الرجوع إلى مرحلة النزاع مرة أخرى)[2].

بناءً على ما تقدم ، سيتم طرح آليات وسياسات تهدف إلى أعادة تأهيل المجتمع العراقي خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني تبعاً لما تتطلبه الأوضاع الراهنة وتتمثل بما يأتي[3] :

1- خطوات إعادة الوحدة والتكامل الوطني (التسوية السياسية).

إنَّ نجاح سياسات إعادة الوحدة والتكامل الوطني يحتاج إلى برامج مصالحة وتسوية سياسية أولاً وللقيام بذلك لا بد من أن تكون تلك البرامج والسياسات ذات حلول ناجحة ومثمرة من شأنها تعزز الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع في مرحلة أعادة التأهيل وذلك بدوره يعزز من المنظومة القيمية في المجتمع . كما إن تلك البرامج والسياسات قد تتعرض إلى خطر فشل مشاريعها بسبب عدم تكامل ظروف نجاحها من تخطيط منظم وجيد يؤدي إلى حلول ناجحة فمن المحتمل إن تكون نتائجه غير المنشود تحقيقها مما ينعكس على مسألة أعادة التأهيل وقد يؤدي إلى مرحلة جديدة من الصراعات، لذا من أجل نجاح تلك السياسات التي تعزز من الوحدة والتكامل بين افراد المجتمع العراقي لكونها تعد من أهم المتطلبات لإعادة تأهيل المجتمع والوصول إلى الاستقرار الداخلي فلا بد من صياغة سياسات ترتبط بتلك المتطلبات بحيث تضم ما يلي من الاهداف :،

([1])عمر فرحان حمد الجبوري، الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق، ص 182،185.

([2])محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011)، الطبعة الأولى ،دار دجلة ناشرون وموزعون ، عمان ،الأردن ، 2020،ص155.

([3]) المصدر نفسه – ص156، 157.

أ- **توحيد الخطاب السياسي :** إنَّ عملية توحيد الخطاب السياسي تقود المجتمع نحو الوحدة الوطنية والتكامل والاندماج الاجتماعي فهو يعد أحد عوامل الاستقرار الداخلي ، وللوصول إلى ذلك لا بد من النهوض بعدة جوانب كالقضاء على الطائفية وتقليص تأثيرها في المجتمع والسعي للعيش المشترك بغض النظر عن الانتماء القومي والاثني من خلال تعزيز منهج الاعتدال والوسطية في الدولة وجعل معيار الكفاءة في العمل هو العامل الاساسي في اختيار الأنسب في إدارة شؤون البلاد السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية.

فضلاً عن ذلك القضاء على المحاصصة الطائفية والطائفية المذهبية فعندما تتوحد الخطابات السياسية بعيداً عن المذهبية وشحن الأفكار بالطائفية والكراهية و تبتعد النخب السياسية الحاكمة عنها والقوى السياسية المرتبطة بها ومن ضمنها الاحزاب الدينية بتقيدها بالمبادئ والقواعد التي تخدم المجتمع وتساهم في تعزيز قيمه ووحدته لذا لا بد أن يكون دورها منعشاً للطمأنينة والسلام والأمن المجتمعي ومشجعاً على التعاون وبالتالي ستكون تلك الخطابات عاملاً اساسياً في تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل والبناء [1].

ب- **تعزيز وإعادة بناء الهوية الوطنية:** إنَّ مسألة إعادة تأهيل المجتمع وبناء دولة موحدة يتطلب تجاوز الأطر والجماعات العرقية ، والدينية والطائفية بهدف إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة لذا تتصدر مسألة تعزيز وبناء الهوية الوطنية أولويات العمل الوطني وتعبر الهوية الوطنية عن الهوية الجمعية والانطباع المتولد لدى الافراد عن ذواتهم ومجتمعهم وقيمهم وثقافاتهم والتي تمثل طابع الاغلبية من أفراد المجتمع كما تضفي الشرعية عبر الوضع الاجتماعي والتألف والانسجام المشترك بين أفراد المجتمع.

كما تسعى أيضاً إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية وبمعنى أخر تخطي الولاءات الأخرى من دون أن يؤدي ذلك على محوها بالضرورة . ولا يمكن تحديد هوية المجتمع ووضع آليات للنهوض بها دون معرفة البعد الادراكي ، والشعوري للفرد داخل مجتمعه تبعاً لعدة عوامل تتمثل بـ(الجغرافيا ، منظومة القيم التي يتشاركها الافراد داخل المجتمع شعور الفرد بالانتماء للدولة)[2].

إنَّ إشكالية الهوية في العراق وصراعات الهويات الفرعية التي تسببت بها العوامل الداخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن العراقي والتي أبرزها التدخل الامريكي الذي اضاف نمط جديد من التشابك والتعقيد في العلاقات السياسية والاجتماعية مما أدى إلى تخلخل في البنية المجتمعية وأسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات

([1])محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع(دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011)،مصدر سابق – ص158، 161.

([2])خيري عبد الرزاق جاسم، إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها – مجلة حمورابي– العدد30، بغداد ،2019، ص197، 191 ، 192.

والاثنيات واعتماد هذا النمط على اسلوب المحاصصة ، وترسيخ أسس الطائفية السياسية ورافق ذلك ضعف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والقيمية والعلمية والخدمية فتضافرت كل تلك العوامل وادت بالمحصلة إلى تمزيق البنية المجتمعية للعراق إلى كانتونات اجتماعية عرقية ، ومذهبية وطائفية .

هذا التمزيق أدى إلى تغييب الاندماج المجتمعي وانبعاث حاد للهويات الفرعية والمحلية في العراق على حساب الهوية الوطنية أن الحكومات المتعاقبة حتى بعد عام (2003) لم تكن تعترف بصورة كافية بمسألة التعددية الثقافية وأثرها على وحدة المجتمع وإلى جانب ذلك اضافت أزمات الشرعية والتوزيع غير العادل للفرص والحقوق إلى تعقيد وتعميق الأزمة مما عجزت عن إيجاد وتكوين هوية وطنية موحدة جامعة وتضم كافة المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية[1].

لإعادة تأهيل المجتمع العراقي بكافة مستوياته وفي مقدمتها منظومته القيمية يتطلب ذلك ترسيخ الهوية الوطنية وتوعية كافة أفراد المجتمع بما يعزز من قيمهم ووحدتهم من خلال الاعتزاز بالوطن والثقافة والتاريخ أمام التحديات المعاصرة والمستقبلية أن عملية أعادة بناء الهوية الوطنية وتعزيزها تعد واحدة من أصعب العمليات التاريخية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تسود المجتمع العراقي بسبب الولاءات الفرعية والتي على الرغم مما تشكله من أهمية بالنسبة للعراق إلا أنها يمكن أن تصبح مدخلاً للنزاعات ونمو الانتماءات الفرعية أذا ما وجدت من يؤججها وبالتالي تشتت الهوية الوطنية وتفكك المجتمع في كم من التناقضات[2].

فلا بد من العمل على وضع سياسات تساهم في إعادة بناء الهوية الوطنية والتخلص من حالة التمايزات الاجتماعية التي تسود المجتمع وتشكل عائقاً أمام مشروع إعادة الوحدة والتكامل الوطني وتعزيز المنظومة القيمية والتوعية فيها التي تساهم في تعزيز الاندماج المجتمعي واستقراره ، وأن ذلك يتم عبر ما يلي[3] :-

- إشاعة مبدأ الحوار الذي بدوره سيؤدي إلى قبول الاخر والاعتراف به وضرورة الفصل بين ما هو مدني وما هو سياسي بهدف الوصول إلى انتاج وعي قيمي ، ثقافي ، سياسي واجتماعي يساهم في الحفاظ على مقومات وسمات الهوية الوطنية ، وكبح جماح أي تطلع نحو هويات فرعية .

([1]) خيري عبد الرزاق جاسم، إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مصدر سابق ، ص194، 195.

([2]) نوار محمد ربيع ، الهوية الوطنية العراقية ، المجلة الدولية والسياسية ، العدد27، الجامعة المستنصرية ، 2015، ص351.

([3]) محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011) ، مصدر سابق، ص161، 162 .

- وضع آليات تعمل على تحويل الولاءات الطائفية والدينية والاثنية والعشائرية إلى ولاءات وطنية تشمل مصالح اقتصادية واجتماعية مترابطة ومشتركة تقوم على تبادل المنافع الاقتصادية بهدف تعميق وتشابك المصالح بين افراد المجتمع .
- اصلاح منظومة الاحزاب السياسية والسعي لإعادة بناء مجتمع متمدن يقوم على اسس حضارية ، فضلاً عن الافادة من خبرات الدول المتقدمة ذات التعددية المجتمعية والتي تمكنت من تجاوز أزمة الهوية .
- الانتقال من نظام المحاصصة إلى الديمقراطية ذات الاغلبية السياسية حيث إن (الديمقراطية التوافقيةAccommodation*) مبدأ رئيس في مجتمع تعددي كما في العراق[1] حيث قامت على الاستقطاب المجتمعي للهويات الفرعية مما أدت الى اضعاف المواطنة وذلك بتأكيدها على الثقافات والانتماءات الفرعية مما يؤثر على وحدة المجتمع وبالتالي تجزئته وتفككه فتصبح الانتماءات الفرعية اسوار تسجن المواطنة وتجعل الفرد يندمج وينتمي للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية دون ان تكون له حرية الاختيار نتيجة للظروف التي فرضت عليه ذلك[2] .

ت- **تعزيز دور المصالحة الوطنية وانهاء الخلافات السياسية:** إنَّ المصالحة الوطنية وأنهاء الخلافات السياسية بين الاحزاب تعد أحد المتطلبات المهمة لنجاح التسوية السياسية الشاملة التي بدورها تؤدي على تعزيز الوحدة والتكامل الوطني للمرحلة المقبلة لغرض ايجاد سياسات وآليات ناجعة تسهم في إعادة تأهيل المجتمع العراقي خاصة في مرحلة ما بعد النزاع وتجاوز الاخطاء السابقة من أجل تعزيز وحدة البلاد وأنهاء دوامة العنف السياسي والفوضى والتدهور والاتجاه نحو إعادة بناء الدولة وفق اسس وطنية سليمة في مناطق ما بعد النزاع كما إن المصالحة والحوار يعد أحد مقومات تحقيق الاستقرار السياسي[3].

ان اختيار المصالحة الوطنية نهجاً للتغيير بهدف التخلص من الانقسام الاثني أو الطائفي والسعي للتجانس والوحدة الوطنية وإعادة البناء والتأهيل الاجتماعي ألا إن مسألة المصالحة لتحقيقها لا تقع على

(*)**الديمقراطية التوافقية :** يقصد بها هي القاعدة الرئيسة الواجب اعتمادها في بناء الذاكرة السياسية الوطنية إذ انها تحقق عملية الموازنة بين الاقلية والاكثرية ، وذلك من خلال مناصفة الحكم بينهما من دون عمليات تهميش سياسية، مناصبية أو اقتصادية (تقوم على تقاسم الموارد) ، او ثقافية مما تخلق مناخاً من الثقافة السياسية التي تعزز عمليات الدمقراطة في العراق ما دام كل فرد يشعر أنه يمسك بالسلطة والثروة في آن واحد للمزيد ينظر المصدر : سعد سلوم ، الاقليات في العراق (الذاكرة ، الهوية ، التحديات) ، مصدر سابق ، ص328.

([1]) سعد سلوم ، الاقليات في العراق (الذاكرة ، الهوية ، التحديات)، مصدر سابق، ص328.

([2]) حسن تركي عمير ، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في الديمقراطية التوافقية) ، مجلة ديالى ، العدد58، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، 2013، 163.

([3])محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011) ، مصدر سابق، ص163، 164.

طرف دون أخر فلا بد من توفر ارادة فعلية من قبل الاطراف كافة وهذا ما تفقده المصالحة الوطنية في العراق ولكي تكون المصالحة الوطنية فاعلة ونابعة من ارادة مجتمعية حقيقية لا بد من توفر ما يأتي[1]:

- لا بد من توفر الارادة الجدية للانتقال بالمصالحة الوطنية من شعار إلى منهج وسلوك تطبيقي تصاحبه حملات اعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة .
- الرغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات وبصورة تبادلية بهدف تجاوز عقدة التشدد او الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية حيث إن غياب العدالة والتهميش لأعلى المستويات ، اذ لا بد من تعزيز وخلق شعور عدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية ، فالمصالحة الوطنية في العراق تواجه تحديات جمة منها تحديات دستورية تتطلب مشاركة الجميع في لتجاوزها وذلك من خلال تعديل الدستور شرط الا يتعارض مع الديمقراطية ، وأن لا تكون الصيغة المعتمدة هي ديمقراطية توافقية كما يحتاج تحقيق المصالحة الوطنية إلى رؤية شاملة لحل المشكلات التي تسببت فيها العملية السياسية.

ث- الحد من التأثير الخارجي (الاقليمي والدولي) : إنَّ سياسة الحد من التأثير الخارجي وتدخله في القرارات والشؤون الداخلية للدولة العراقية يعد من أهم متطلبات أعادة تأهيل المجتمع العراقي والنهوض به وعلى كافة المستويات للمرحلة القادمة لذا لا بد أن تتقبل تلك الدول السياسة التي تقتضي عدم تدخلها واحترام سيادة الدولة . إذ أن تدخلها يؤدي إلى أرباك الوضع الداخلي خاصة أن الدول الاقليمية تمتلك امكانيات كبيرة ادت إلى فقدان التوازن ما بين العراق والدول المجاورة خاصة بعد الاوضاع التي عاشها العراق ومازال يعيش تداعياتها فأخذت تلك الدول تساهم بصورة أو بأخرى على التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ومحاولتها اضعاف وحدة المجتمع والعمل على تجزئته وعدم سيادة الاستقرار فيه حتى لا تنجح تجربة نظام حكمه وتصل إلى دولهم لذا أن سياسة الحد من تأثير تلك الدول وتدخلها في الشؤون الداخلية وقرارات الدولة يعد أمر بالغ الأهمية .

وعليه يمكن اعتماد سياسة حسن الجوار في العلاقات بين الدول واعتماد مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية الذي يؤدي إلى تطور العلاقات فيما بينها فضلاً عن ذلك أن هذه السياسة تساعد العراق على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري والابتعاد عن مبدأ التبعية للغير [2] ولتحقيق الحد من تأثير ذلك التدخل وتعزيز مبدأ المواطنة فيه يتطلب ما يأتي[3]:

([1]) المصالحة الوطنية في العراق ... دراسة مقارنة ، دراسة مقدمة من قبل مركز البيان للدراسات والتخطيط ، مركز البيان للدراسات والتخطيط – بغداد ، 2016، ص6 .

([2]) سعد حقي توفيق ، العراق وسياسة حسن الجوار ...تركيا وايران أنموذجاً ، مجلة السياسات الدولية ،المجلد 21، العدد41، جامعة بغداد ،2010، ص179، 180 .

([3]) عيسى اسماعيل عطية ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44، جامعة بغداد ، 2010 ، ص113، 114.

- تحصين وتعزيز ولاء الفرد لوطنه بما يكفل عدم انضمامه لأي تنظيمات مسلحة أو جماعات فرعية تستهدف أفراد المجتمع وتكون مدعومة من قبل أطراف خارجية بكافة الوسائل (التربوية، الثقافية ، الاقتصادية والاعلامية).
- العمل على تأهيل القوات الوطنية الأمنية وتسليحها تسليحاً جيداً يتلاءم مع حجم التهديدات التي يواجهها العراق ضمن بيئة اقليمية مضطربة ، وقوى أمنية ومخابراتية قوية .
- تعزيز علاقات العراق الخارجية على المستويين الاقليمي والدولي على اساس المصالح المشتركة واحترام سيادة الدولة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية وعدم السماح لأن يصبح العراق عبارة عن ساحة للنزاعات أو تصفية الصراعات بين القوى.

ج-انهاء العمل بمبدأ المحاصصة السياسية : إنَّ مبدأ المحاصصة الذي استندت إليه العملية السياسية العراقية في تشكيل الحكومات المتعاقبة وإدارة الدولة اثبتت عدم كفاءته بل وفشله في تلك الإدارة حيث شجعت على الولاءات الطائفية على حساب الولاء للدولة ، وتعد هذه أحد عيوب الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي منقسم كالعراق الذي بدوره انعكس سلباً على المجتمع العراقي حيث عمدت كل جماعة طائفية او عرقية على مبدأ المحسوبية والفساد الاداري والمالي وغيره ولأجل اصلاح ذلك لا بد من اصلاح مسارات العملية السياسية في العراق ويتم ذلك عبر اخراجها من المحاصصة الطائفية – السياسية بأتباع مواقف حاسمة لإيقاف التدهور وإعادة العراق للاستقرار والوحدة والتكامل ، وإقامة دولة مواطنة قائمة على العدالة والمساواة وسيادة القانون ، والقضاء على التهميش واستقطاب كافة أفراد المجتمع إعادة بناء مؤسسات مهنية قادرة على توافر المستلزمات الاساس للمواطن العراقي فضلاً عن القضاء على كافة اشكال تطرف ليصبح العراق اساساً ونموذجاً للاستقرار على كافة المستويات [1] .

ثالثاً – استراتيجيات تعزيز القيم المجتمعية عن طريق وضع آليات للنهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي:

إنَّ بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية يتطلب وقتاً وممارسة في آن واحد ويتم ذلك بتوعية أفراد المجتمع العراقي من خلال مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الانشطة المرتكزة إلى الحوار والتسامح وممارسة حقوقهم بحرية والتمتع بحرياتهم الأساسية مما يؤدي بالتالي إلى تبلور وعي ثقافي ملازم للديمقراطية.

([1]) محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011) ، مصدر سابق، ص167.

إنَّ تحقيق الانسجام في المجتمع العراقي الذي يمتاز بتعدد قومياته وثقافاته وديانات ومذاهبه وطوائفه يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع وبالشكل الذي لا تتصادم فيه تلك القيم المشتركة مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تغييبها أو إلغائها ، وإنَّما العمل على اندماجها في بوتقة تقوم على التعايش السلمي ولصالح المجتمع العراقي كافة مما يتطلب جهوداً متواصلة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وبالصورة التي تضمن العدالة التوزيعية للثروات وممارسة الحقوق وتوفير الحريات الاساسية لكافة فئات واطياف المجتمع العراقي دون تفضيل أحدها وتهميش الأخرى[1] .

إنَّ تحقيق العدالة التوزيعية والوحدة والاندماج الوطني التي تسهم بالنهوض بالمنظومة القيمية للمجتمع وبالتالي ينعكس على أمن الدولة واستقرارها يتطلب تعاوناً متبادلاً ما بين مكونات النظام السياسي بضمانها الحقوق والحريات من جهة وفئات المجتمع المتعددة بتعاونها مع النظام السياسي من جهة اخرى على أن يتم ذلك تحت ظل الهوية الوطنية العراقية فضلاً عن الحفاظ على الهوية الثقافية الفرعية المتمثلة بالانتماءات الفرعية للطائفة أو الجماعة أو العشيرة وما يعكسه ذلك الانقسام على المجتمع مما يتوجب عدم تفضيل الأخيرة على الهوية العراقية الشاملة أي الانتماء للدولة والولاء لها، وكل ذلك لن يتحقق ما لم يتم بناء ثقافة اجتماعية جامعة وشاملة وموحدة لعموم المجتمع العراقي مما تؤدي بالمحصلة النهائية إلى تفعيل القيم الاخلاقية والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع قبل تعرضها للضغوط والعوامل التي ادت إلى تغيرها وتفككها[2] وتقوم هذه على عدة آليات على المستوى الاجتماعي التي تهدف إلى تعزيز القيم المجتمعية تحقيقاً للأمن القومي للدولة وتتمثل بما يأتي[3]:

1- **تعزيز ثقافة المواطنة :** إنَّ المواطنة هي شعور أفراد المجتمع بالانتماء إلى وطنهم والولاء إليه والدفاع عنه وعن مصالحه ، وتقترن المواطنة إلى حد كبير بالجنسية وبمدى رضا المواطن بمستوى معيشته داخل المجتمع الذي ينتمي إليه فلا يمكن تصور ولاء شخص لدولة غير دولته وفي المقابل لا يمكن إن يتوقع من أي فرد مهمش ومهدور الحقوق والحريات أن يشعر بولائه اتجاه الدولة التي تنتهك حقوقه ولا تضع له أدنى اهتمام وتبعاً لذلك أن توفر المواطنة عند أي فرد من أفراد المجتمع وذلك من خلال التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية في ظل دولة ديمقراطية تخضع لسلطة القانون ، أي إن المواطنة لن تتحقق بصورة فعلية إلا في عندما تكون الدولة التي ينتمي إليها الفرد عادلة تحمي مواطنيها وتمنح لهم مختلف الحقوق الأساسية وتوفر لهم كافة احتياجاتهم لتضمن ولائهم إليها.

([1]) محمد صبري أبراهيم ، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2007، ص97.

([2]) المصدر نفسه، ص97.

([3]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي (العراق بعد العام 2003) ، مصدر سابق ، ص155.

وهناك ثلاثة أسس ترتكز عليها المواطنة ولا بد من توفرها في أي تجربة ديمقراطية أذا ما اعتبرنا أن المواطنة هي الاساس الذي تعتمد عليه التجربة الديمقراطية بنجاحها وهذه الأسس تتمثل بما يأتي [1]:-

أ- **التوافق المجتمعي على مضمون المواطنة في وثيقة الدستور** : تعد المواطنة أحد الأسس التي يقوم عليها البناء الدستوري والسياسي لأي دولة وهذا الاساس الذي يكون قائماً على مبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي بين أفراد المجتمع ويتم من خلاله تضمين مبدأ المواطنة والوطنية على كونهما مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لأي شخص يحمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها دون أي تميز عرقي أو طائفي أو ديني . ويعد الفرد المكون للجماعة اساس التوافق المجتمعي فالأخير بالنسبة للفرد عملية يحاول من خلالها الفرد المحافظة على أمنه وحقوقه ، ومركزه وميوله في مواجهة أي تغيير في بيئته الاجتماعية.

أمَّا بالنسبة للمجتمع فهو توحيد وجهات النظر والآراء والأفكار بين أفراد بما يحقق أدنى مستويات التفاهم المتبادل والمشترك والاندماج الاجتماعي التي ترتبط بالأوضاع المتغيرة والجديدة التي تجعل من سلوك أفراد المجتمع ضمن أطار متوافق .

ب- **العدالة الاجتماعية والسياسية:** إنَّ العدالة الاجتماعية والسياسية تعد أحد الاسس التي ترتبط بها المواطنة إذ أن هناك ترابط وتلازم فيما بينهما بقدر الترابط بين الحرية والمواطنة . فإن غياب أسس وخصائص العدالة الاجتماعية والسياسية من الواقع يعني غياب المواطنة والشعور بالانتماء للوطن . وتعد العدالة الاجتماعية نظام اقتصادي واجتماعي يهدف إلى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين أفراد المجتمع وتتمثل العدالة في المصالح الاقتصادية بإعادة توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بشكل متساوٍ وتطبيق مبادئ الحرية والمساواة وتنظيم العلاقة بينهما دون أي تمييز بين افراد المجتمع كما تعد السبيل لتعزيز الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتنمية نحو تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين . وفي حالة زادت الفوارق الطبقية أدت إلى غياب العدالة الاجتماعية وبالتالي فقدان المواطنة بسبب الاحساس بالظلم والاقصاء مما ينتج اختلالاً في موازين القوى واضطراب الأوضاع على مختلف المستويات . لذا أن الوصول إلى المواطنة الفعلية يتم من خلال وجود عدالة توزيعية سياسية اقتصادية واجتماعية تستوعب جميع القوى وفئات المجتمع وتكون أحد ثوابت النظام ومؤسسة الدولة والمجتمع .

ت- **الديمقراطية كركيزة للمواطنة :** تعد الديمقراطية الحد الفاصل بين جعل المواطنة مجرد مفهوم أو واقع ملموس داخل المجتمع من خلال القوانين التي تتعلق بالمواطن وحقوقه وواجباته ، فواقع المواطنة يمكن تعزيزه داخل المجتمع من خلال تطبيق معادلة تتسم بالعدالة والتوازن بين الحقوق والواجبات فإذا ما تغلبت الواجبات على الحقوق فأن ذلك يؤدي إلى فقدان المواطنة .

([1]) صفد عبد العزيز حمادي ، المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة (دراسة مقارنة) ، الطبعة الاولى ، دار الكتب والدراسات ، مصر ، 2020 ،ص21،22 .

ويمكن أن تساهم مؤسسات عدة في تعزيز ثقافة الموازنة وفي مقدمتها الأسرة ، المؤسسات التعليمية وسائل الاعلام والمؤسسات السياسية وبالنسبة للمجتمع العراقي اضافة إلى كل ما تعرض له من ظلم وتعسف واضطهاد وصراعات داخلية وحروب خلال أنظمة الحكم المتعاقبة شهد بعد عام (2003) مسألة التداخل بين الحقل الاجتماعي والسياسي وذلك لأن الجانب الاجتماعي يتضمن من العوامل الدينية والاثنية والعشائرية بتفرعاتها مما نتج عن ذلك العديد من الانقسامات التي ولدت صراعات مستمرة الديني مقابل الديني ، والاثني مقابل الاثني وهكذا مما نتج حالة من الأحتراب التي أدت إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني داخل المجتمع ويعرض ذلك الدولة إلى هشاشة لا تستطيع بوجودها أن تؤدي دورها الوظيفي وبالتالي فشلها فتزداد التمايزات الاجتماعية وتقل فرص بناء الدولة المواطنية وبذلك لا يمكن أن تترسخ الديمقراطية بدون وجود مواطنة فاعلة والاخيرة لا وجود لها من دون وجود مواطن فاعل ومشارك في صياغة قوانينه وتشكيل مؤسساته ، والعراق ما زال يمر بمرحلة انتقالية تواجه فيها الديمقراطية عوائق نتيجة الخلل الواضح في مسألة المواطنة [1] .

وعليه فالمسألة لا تتطلب تغيرات في البنية السياسية فقط بل تتعدى ذلك إلى تغييرات فعلية ومستدامة في أفراد المجتمع وذلك من خلال اصلاح التعليم ليشمل القيم والمعايير والسلوكيات الاخلاقية التي لا بد إن يمتاز بها المجتمع فضلاً عن دور الأسرة الأبرز ووسائل الأعلام والمؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الحملات والمؤتمرات التوعوية التي تساهم في تعزيز المواطنة عند الفرد بإتباع برامج مختلفة[2].

ويأتي مصدر الوعي بالمواطنة كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية والمعيارية التي تتمحور بصورة اساسية حول إلى أي مدى شعور الفرد بالفخر بانتمائه القومي كجماعة سياسية وليس أولية ، وإلى أي حد يتم تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية والمصلحة العامة على مصلحة الفرد أو الجماعة ، وأيضاً مدى وعي الافراد بالأسباب والأساليب لحل المشاكل التي تواجه المجتمع وتزعزع أمنه واستقراره وفي حالة توافق هذه المعايير واستقرارها لدى الفرد تتحول إلى وسيلة فعلية لإزالة كافة الرواسب الامبريالية والطائفية والتطرف وبالتالي الاستعداد لعملية حظر لكل صورة من صور التمايزات والولاءات في اذهان المواطنين من خلال التخلي عن تهميش واقصاء أي طائفة أو اقلية أو جماعة والتي بدونها لا يوجد أي ضامن حقيقي لمنع أي مطالب تقوم على التجزئة والانقسام والانفصال والتي تعد الوسيلة الوحيد لتخلص أفراد المجتمع ممن يتعرضون للتمييز والاقصاء من ذلك الواقع[3].

([1]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي (العراق بعد العام 2003) ، مصدر سابق، ص155، 157 .

([2]) المصدر نفسه ، ص157.

([3]) كمال حسين ادهم ، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها ، مجلة الدراسات الاقليمية ، المجلد 6، العدد 13، جامعة الموصل ،2009، ص97.

لذا تعد عملية إعادة تأهيل المجتمع وبناء الدولة في العراق على اساس مبدأ المواطنة يجعلها الحل الأمثل الذي لا غنى عنه كخطوات أولية للتغيير والتعامل الفعلي مع مشكلة تكامل مكونات المجتمع العراقي كما تحتاج هذه العملية إلى استراتيجية البناء المتراكم لمبدأ المواطنة الديمقراطية وذلك لان هذه العملية ليست مطلباً يسيراً ويسهل تحقيقه وإنَّما هي عملية معقدة وصعبة وتستغرق مدة غير قليلة لتحقيقها فهي تنطوي على تغيير التقاليد والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية السائدة والدخيلة على المجتمع في ذات الوقت والتي ترسخت بسبب وتوارثت منذ عقود بسبب العنف والاضطهاد وانعدام العدالة التوزيعية والتمييز والديكتاتورية والصراعات الداخلية والطائفية وغيرها من التراكمات التي شكلت عامل ضغط على المجتمع ودفعته إلى تغيير قيمه ومبادئه وجعلته مسلوب الرأي والفكر على كافة المستويات[1].

2- **ارساء ثقافة اللا عنف في المجتمع:** تتجلى ثقافة اللا عنف كأحد أهم الضرورات الاجتماعية في واقع المجتمع العراقي بعد أن شاعت واستشرت ظاهرة العنف بكل صوره وادت إلى تهدم العلاقات الاجتماعية كما ان ما تعرض له المجتمع من أزمات وحروب وصراعات داخلية وضغوط داخلية وتدخلات خارجية ادت جميعها إلى شيوع الفساد والجريمة فضلاً عما تعرض له المجتمع من الغزو وما اعقبه من تدهور وسيادة العنف لا سيما المناطق التي شهدت سيطرة الارهاب والتطرف مما تركت بصمة خطيرة على المجتمع عبر إثارة ثقافة العنف بمختلف صوره والتطرف مما زاد من معاناة المجتمع فضلاً عن اهدارها للحقوق الانسانية والدينية وفي مقدمتها ثقافة التسامح، وعليه فأن ارساء ثقافة اللا عنف ونشر قيم التسامح والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الأسس التي تساهم بدورها في إعادة تأهيل المجتمع الذي يعد هدفاً استراتيجياً لا بد من بلوغه ، والسير نحو تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والانصياع لأحكام القوانين والاحترام الحقيقي لحقوق وحريات المكونات الأخرى أفراداً وجماعة [2] ولغرض تحقيق ذلك لا بد من العمل بما يأتي[3]:

أ- تقليل مظاهر العنف التي تظهر بشكل يومي في ممارسات وسلوكيات داخل المدن عبر عدم احترام الاخر.

ب- تكاثف عمل مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة اللاعنف عبر آلياتها كعقد الندوات التي تعنى بتلك الثقافة لزيادة وعي المجتمع وتنميته عبر نشر وبلورة أساليب اللا عنف لذا باتت تلك المنظمات ارتكاز أساسي في عمليات التنمية والتحديث لإعادة تأهيل المجتمع العراقي وبحكم كونها تعبر عن مبادرات مستقلة ومنظمة وأيضاً تعتبر أفضل آلية للمشاركة في تغيير ثقافة المجتمع وغرس القيم الاخلاقية والدينية والمعايير

([1]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي (العراق بعد العام 2003) ، مصدر سابق، ص159.

([2])محمد محي الجنابي ، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011) ، مصدر سابق،264.

([3]) احمد ياسين احمد ، ثقافة اللا عنف وتجليات المجتمع العراقي ، مجلة لارك الفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 5، جامعة واسط ، 2011، ص428، 251.

المجتمعية وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي ، وما تطرحه من مبادرات توعوية ثقافية تعمل على نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وقبول الأخر وحرية الرأي وعدم تهميش الأخر عبر فلسفة خيالية ناتجة عن تراجع المنظومة القيمية تقوم على الكراهية والاضطهاد اذ لا بد من تجاوزها والتخلص منها عبر المبادئ السامية إذ تعد مسألة التسامح بكل صوره العمل الأبرز والمتوجب على المنظمات القيام به وتدعو له كما إن ترسيخ القيم المثلى وتعميق مفهوم الديمقراطية بالحياة السياسية يتطلب التحرر من تراكمات الماضي وآثار تخلف الفكر الشمولي وما انغرس من ثقافات الرجعية وتخلف الفكر الشمولي ، والانفتاح على العصر من خلال توعية المجتمع وما يتضمنه من قيم ومبادئ حضارية ومن أهم المبادئ التي تتضمن آليات للتخلص من العنف هي (الايمان بالحوار والتسامح كثقافة ومنهج الاعتراف بكافة مكونات المجتمع الاخرى والذي يعد شرط لنجاح العمل الديمقراطي في العراق) .

ت- تركيز الاهتمام حول الآثار السلبية التي طالت بعض أفراد المجتمع العراقي بسبب ممارسات العنف التي تبنتها انظمة الحكم المتوالية والتدخل الخارجي والارهاب المتطرف ضد أفراد المجتمع للاستفادة من تلك الاخطاء .

ث- قيام مؤسسات المجتمع بتكاثف جهودها مع وسائل الأعلام لنشر ثقافة تؤمن بالتسامح والسلم والحوار لحل جميع الخلافات والتناقضات المتوفرة داخل المجتمع إن لوسائل الاعلام القدرة على إشاعة ثقافة اللا عنف عبر ادواتها الاعلامية التي تصل بصورة مباشرة إلى جميع فئات المجتمع ومكوناته وعلى اختلاف ثقافاتهم في حالة استخدمت ثقافة الحوار والتفاهم وترك الخلاف وتناقض وصراع ، فضلاً عن تقليل وسائل الاعلام التي تعرض مظاهر العنف إلى الحد الأدنى وللضرورة القصوى لأن مشاهدة مظاهر العنف عبر وسائل الأعلام هو مقدمة للتطبع عليه ومحاولة محاكاته عبر أرض الواقع .

ج- ضرورة أن تتولى المؤسسة الدينية ترسيخ ثقافة التسامح من خلال المحاضرات والخطب الدينية لما لها من دور في ترسيخ القيم الاخلاقية [1].

ح- الاستقلال الثقافي لمواجهة العنف : تتحدد هذه المقاربة بمواجهة العنف والارهاب والتطرف بتعزيز الجانب الثقافي في المجتمع والذي بدوره يعزز مسارات الوحدة الوطنية من خلال النجاح بإدارة التنوع المجتمعي والتعددية الثقافية وانجاز التعايش وبنفس الوقت يعد ذلك أحد توابع القدرات الثابتة للاقتصاد فالاستقلال الثقافي يحتاج إلى امكانات مالية لتحقيق العدالة التوزيعية وتلبية احتياجات كافة طبقات ومكونات المجتمع كما ترتبط وتتصل بخطط تربوية تثقيفية لتأطير السلوك العام للأفراد وتتمثل تلك الخطط بدور كل من

([1]) زينب سمير عبد العالي ، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي (العراق بعد العام 2003) ، مصدر سابق، ص163.

المؤسسات التعليمية والحكومية والأهلية والثقافية لإشاعة مفاهيم القيم الاخلاقية وتعزيز العيش المشترك للتخلص من ثقافة الماضي لأنها تحاكي متطلبات المرحلة وتحدياتها[1] .

3- **العدالة الانتقالية وبناء السلام المجتمعي:** إنَّ ما شهده المجتمع العراقي من أزمات وصراعات وتدخلات على المستويين الاقليمي والدولي وارتفاع معدلات البطالة والعوز والفقر وشيوع ظاهرة التسول والعنف والاضطهاد وغيرها من المشكلات التي تسببت فيها تراجع المنظومة القيمية في المجتمع وهذه الأخيرة تعزى إلى عدة عوامل تم ذكرها إلا أن هناك عامل أخر رافق كل تلك العوامل سابقة الذكر وهو انعدام العدالة التوزيعية ومن أجل النهوض بالمنظومة القيمية للمجتمع العراقي وإعادة تأهيله فلا بد من تطبيق استراتيجية العدالة الانتقالية كونها أحد الآليات الاجتماعية النهوض بالمجتمع العراقي وتنميته وتطويره والعدالة الانتقالية تهدف إلى إعادة الكرامة ممن لحقت بهم النزاعات والصراعات وأدت إلى تردي مستوى معيشتهم أو تهجيرهم ، ويتم ذلك من خلال بناء الثقة وتعزيز التغيرات على مستوى السياسات والمؤسسات التي تتطلبها عملية بناء السلام المجتمعي . وتعرف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي تنشأ بعد مدة من النزاع أو الصراع الأهلي أو القمع ، كما وتهدف بصورة مباشرة إلى مواجهة انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني ومعالجتها[2].

كما تقوم العدالة الانتقالية على التكييف لمنظومة العدالة وبالشكل الذي يلائم المجتمعات التي مرت بمرحلة من التحولات بعد استشراء العنف وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الحروب أو النزاعات الداخلية أو القمع الحكومي او التدخل الخارجي ولتطبيق سياسة العدالة الانتقالية هناك جملة من الآليات المتنوعة وفقاً للمركز الدولي للعدالة الانتقالية وهذه الآليات هي [3]:

أ- إقامة الدعوة القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الافراد.

ب- إرساء مبادرات لتحري الحقائق بهدف معالجة انتهاكات الماضي.

ت- تقديم التعويضات لذوي ضحايا انتهاكات حقوق الانسان.

ث- إصلاح مؤسسات الدولة كالشرطة والمحاكم وذلك من خلال تطبيق القانون .

ج-التمهيد والتشجيع على عمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها كالعراق .

وهناك عدة طرق لتطبيق العدالة الانتقالية في المجتمع وتعدد هذه الطرق يرجع إلى تنوع السياقات السياسية والمجتمعية إذ لا يمكن اعتماد صيغة واحدة للتعامل مع ماض مفعم بالانتهاكات وإنَّما تتكيف بحسب

([1])احمد عدنان عزيز ، العنف والتطرف في العراق : مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة ،مجلة العلوم السياسية ، العدد61، جامعة بغداد، 2021، ص187،186.

([2]) عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي ، الطبعة الاولى ، دار الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد ، 2019، ص171، 172 .

([3]) عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي ، مصدر سابق ،ص172.

الظروف والسياقات الوطنية لكل دولة ، ولكل مدة زمنية وتلك الطرق تتمثل أما بالتغاضي عن أرث النزاع وانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي والإنساني ، انشاء لجان للتحري عن مرتكبي الانتهاكات اجراء اصلاحات قانونية ومؤسسية اتساقاً مع المعايير الدولية المفضية لبناء السلام المجتمعي سن قوانين لتصحيح صور الظلم التي غالباً ما تكون وراء النزاعات وموجات العنف المجتمعي مع الأخذ بالحسبان انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ارتكبت أو تفاقمت خلال فترات النزاعات[1] . علماً إن الحكومة في الآونة الاخيرة حاولت تفعيل دور المحاكم وتنفيذ القانون.

4- البحث عن المشتركات الثقافية في المعتقدات والتصورات لدى التعددية العراقية بهدف التعايش بسلام :

ترتكز هذه الآلية حول البحث عن روابط مجتمعية مشتركة بين مكونات المجتمع العراقي حيث أن المشاحنات والاختلافات والحرب والصراعات جميعها كانت استثنائية ومؤقتة ، فلم يشهد التاريخ العراقي مواجهات وصراعات شاملة شملت كافة أفراد المجتمع جميهم بطوائفهم ودياناتهم وقومياتهم المختلفة كما إن حدوث تلك الصراعات الداخلية لم تكن خارج سلطة الحكومات المتعاقبة لذا فأنه من الضروري البحث عن مشتركات ثقافية تربط بين مكونات المجتمع كما أن تلك المشتركات نمت في المدن بحكم الحياة الحضرية التي تقوم على القيم الحضرية التي تحث على احترام الأخر مهما كانت ديانته أو قوميته . إن تلك المشتركات تسهم في صناعة حياة مشتركة تتأسس على الأيمان بالتنوع واختلاف الأخر .

إنَّ الاختلاف والتعدد المعقد في تركيبة المجتمع العراقي ما هو إلا تعبير عن هويات متعددة لها خصوصياتها التي لا يمكن إلغاؤها إذ أن الشروع بذلك يؤدي بالمجتمع إلى النزاعات والكراهية وانقسام المجتمع إلى هويات فرعية لذا يتطلب أعادة تأهيل المجتمع حضور الهوية الوطنية الموحدة وذلك عن طريق الاحتفاظ بالهويات الفرعية في ظل التعايش والسلم المجتمعي وثقافة التسامح التي لا يمكن تحقيقها من دون دولة تقوم على أسس ديمقراطية تجمع الجميع من أجل حياة مشتركة لجميع مكونات المجتمع العراقي[2] .

فضلاً عما سبق أن مدن العراق اليوم تشهد ظاهرة لها تأثيرها الكبير ولا بد من معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها وهي ترييف المدن وهي عبارة عن تجمعات سكنية متريفة يسود فيها طابع الريف ، و التعصب(العصبية) والعشائرية وهذه تزيد من تعقيد المشهد إلى حد يصبح من غير الممكن السيطرة عليه وذلك بسبب تجاور ما هو ريفي مع ما هو مديني من دون أي عملية اندماج ومن دون وجود أي مناخ مساعد على الانتقال التنموي من التريف إلى التنمية فضلاً عن حضور العزلة والريبة والتمايز بين الطرفين مما يرسخ ذلك اللامساواة والعنصرية المتبادلة ويثير مشاعر التهميش والاقصاء مما يعيق التطور ولا شك إن لهذه الظاهرة الكثير من التداعيات التي تنعكس بدورها على المجتمع نتيجة لعدم تقبل الاختلاف من جانب وعدم الاندماج مع المجتمع المنتقل إليه ومن أهم تلك المظاهر التي تتركها ظاهرة ترييف المدن هي تساهم

([1])المصدر نفسه ، ص172.

([2]) سعد سلوم ،الاقليات في العراق الذاكرة، الهوية ، التحديات، مصدر سابق ، ص 327،325.

تلك الظاهرة في أحداث تغيرات اجتماعية، اقتصادية، سياسية واخلاقية واختلال ديمغرافي بسبب تباين القيم والأعراف والتقاليد، كما استشراء مظاهر القبلية والطائفية وهذه تمثل تحدي كبير بوجه بناء الدولة الحديثة وهيبتها والبناء المؤسساتي فالمجتمع العراقي ينقسم على ذاته إلى قبائل وطوائف ومناطق نقلت الصراعات والنزاعات والعصبيات العشائرية إلى المدن الحضرية ومؤسسات الدولة والمجتمع .

لذلك لا بد أن يكون القانون حافز ومسلط على الجميع وهو السائد بين كافة أفراد المجتمع بهدف تحقيق التوازن داخل المجتمع وضمان لأفراده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي حاضراً ومستقبلاً [1] ومتى طبق القانون بصورة متساوية على الجميع دون استثناء يمكن ذلك من تحقيق العدالة بكافة صنوفها، وعلى العكس من ذلك فهنا تسقط كافة المفاهيم والقيم المجتمعية.

خلاصة الفصل الخامس:

إن ما مر به المجتمع العراقي من ظروف ادت بدورها إلى استشراء العديد من الظواهر التي تمثل مشكلات التي ارتبطت بتغير القيم وانهيارها لدى فئات عديدة من افراد المجتمع العراقي مما انعكست بدورها على امن واستقرار ولمعالجة ذلك وصولاً إلى حلولاً واقعية وتحقيق العدالة بين مختلف فئات المجتمع تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات ترتبط بمختلف قطاعات الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للنهوض بواقع المجتمع العراقي اذ يعد كل قطاع من هذه القطاعات مرتكز اساسي من مرتكزات تعزيز القيم داخل المجتمع من خلال تحقيق تنمية شاملة لها دور في تحقيق التوازن المطلوب والتكافؤ في الفرص لكل افراد المجتمع وتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة فضلاً عن التخطيط الفعال بما يتعلق بالتعليم المهني والعلمي والفني لما لهذه من دور يخدم عجلة التنمية وتطويرها مما ينعكس بصورة ايجابية على ترسيخ القيم المجتمعية والتعايش السلمي ،كما إن القطاع السياسي له دور لا يقل عن سابقه في تحقيق العدالة بصورة منصفة من خلال وضع استراتيجيات تنهض بالواقع السياسي للدولة كالتسوية السياسية، تعزيز وإعادة بناء الوحدة الوطنية بما يحقق الاندماج المجتمعي والانتماء الوطني وتعزيز دور المصالحة الوطنية وانهاء الخلافات السياسية ، فضلاً عن الحد من التأثير الخارجي على الدولة وانهاء العمل بمبدأ المحاصصة

(1) هشام عز الدين محمد ، اثر ظاهرة تريف المدن على النظام السياسي العراق انموذجاً ، مجلة العلوم السياسية ، العدد54، جامعة بغداد ، 2019، ص317.

واعادة بناء مؤسسات مهنية قادرة على توافر المستلزمات الاساس للمواطن العراقي ليصبح العراق أنموذجاً للاستقرار بكافة مستوياته وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي فهناك عدة استراتيجيات تعزز القيم المجتمعية وتحقق الامن القومي وتتمثل بتعزيز ثقافة المواطنة والتوافق المجتمعي على مضمون المواطنة في وثيقة الدستور تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية وتعزيز ثقافة اللاعنف والبحث عن المشتركات الثقافية لدى تعددية عراقية تحقق التعايش بسلام.

النتائج والمقترحات

أولاً - النتائج (Results):

تواصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

1- أن القيم المجتمعية على ترابط كبير بالأمن القومي لأي دولة من خلال تأثيرها على الاستقرار الداخلي للدولة بالحفاظ عليه أو انعدام هذا الاستقرار الذي يرتبط بغياب القيم ودورها في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي تنعكس سلوكياتهم على التفاعلات الناتجة عن النظم الاجتماعية في الدول المختلفة.

2- إنَّ القيم والعدالة الاجتماعية يكمل أحدهما الاخر فلا يمكن الحفاظ على المنظومة القيمية لأي مجتمع في ظل أوضاع تفتقر للعدالة وسيادة الفوضى والتدهور وغيرها من العوامل التي تتسبب في ذلك مما ينعكس تأثيره على القيم المجتمعية مما ينتج عن ذلك ازمات وصراعات تؤدي إلى غياب الأمن والاستقرار داخل المجتمع مما يتطلب ذلك وضع معالجة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية مختلف قطاعات المجتمع في ظل تعزيز القيم ومحددتها، وفي المقابل تعمل القيم المجتمعية على تحقيق العدالة من خلال تدعيم المسؤولية الفردية والجماعية وذلك بتطبيق القانون تحت مبدأ الثواب والعقاب وتحديد ما يمكن عده صواباً وخيراً وكل ما يحدد سلوك أفراد المجتمع نحو الاتجاه الصحيح .

3- أن التعدد الاثنوغرافي الذي يمتاز به المجتمع العراقي لم يشكل عامل قوة للدولة في أي وقت من الاوقات بسبب ضعف ثقافة المجتمع مما سهل ذلك من اختراقه واستغلاله في تحقيق المصالح والأهداف الداخلية من قبل انظمة الحكم أو التدخلات الخارجية مما أنعكس تأثير ذلك على تغير ملامح القيم السائدة والتي أثرت بدورها على امن واستقرار الدولة.

4- إنَّ المجتمع العراقي يعاني من غياب العدالة التوزيعية فمكونات المجتمع القومية والدينية والمذهبية عانت خلال هذه المدة من الظلم والاضطهاد لحقوقها فقد تمت ممارسة سياسات منعت البعض من الافراد من حقوقهم أذا لم يجدوا أي عدالة أو مساواة بما يتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص سواء في مجال التعليم الصحة أو فرص العمل وغيرها بسبب سيادة سياسة التمايز الطبقي أو القومي والديني خاصة ما تعرضت له الاقليات مما ولد فجوة بين فئات المجتمع وبات أغلب أفراد المجتمع تحت خط الفقر والعوز وانتشار البطالة والتسول لعدم تطبيق نظام الحق في الضمان الاجتماعي للحصول على الاستحقاقات دون تمييز مما يحفظ الكرامة الانسانية لأفراد المجتمع ويوفر الأمن لهم .

5- ضرب الامن القومي بسبب تفكك المجتمع إلى طوائف وهويات فرعية فضلاً عن ضرب القيم و غياب الواعز الديني والالتزام الاخلاقي عند بعض أفراد المجتمع مما أدى ذلك إلى تراجع الوطنية والانتماء الوطني والاسري مما أثر ذلك على بناء الدولة واستقرار أمنها.

6- أن العدالة الاجتماعية في العراق لم تطبق بصورة متكاملة فمن خلال مقارنة الأوضاع التي عاش وما زال يعيش في ظلها المجتمع العراقي مع المؤشرات العالمية للعدالة نجد أن قسم غير قليل من المجتمع لم يحصل حتى على الاحتياجات الأساسية والخدمات المجتمعية فالبنى التحتية والخدمية تعاني من التدهور أن توفرت بسبب ما تعرضت له ولم تجد أية اصلاحات أما فيما يتعلق بالسكن فالعراق يعاني من الاكتظاظ السكاني في المناطق الحضرية فضلاً عن انتشار العشوائيات والسكن غير المخطط في المدن وخارج الحدود الإدارية للمدنية إلى جانب ذلك المناطق التي شهدت سيطرة داعش الارهابي وما خلفته تلك السيطرة من تدمير الكثير من المناطق السكنية إلى حد جعلها غير صالحة للسكن وبالنسبة للأمن الشخصي فقد تبين من الدراسة إن المجتمع العراق لم يعيش بأكمله في ظل أمن واستقرار فخلال كل مدة كان يتعرض مكون أو أكثر من مكونات المجتمع إلى انتهاك الحقوق والحريات والتهجير القسري والنزوح وحتى القتل مما يعني انعدام الامن داخل المجتمع وغيرها من مؤشرات العدالة التي تشهد غيابها لعدم تطبيقها .

7- يتضح من خلال الدراسة عدم وجود خلية أزمة بشروطها من حيث الانتاج الفكري أو الاداري لغرض ادارتها لكثير من مشاكل المجتمع العراقي إذ أن هناك خلط في الرؤى. فضلاً عما يشهده العراق من غياب الجيوبولتيك وفقاً لمعطيات الحالة التي يمر بها العراق في الوقت الراهن كـ(شحة المياه ، تدهور الانتاج الزراعي والصناعي وتخلف المصانع فأنعكس تأثير ذلك على منظومة القيم في المجتمع.

إن غياب الجيوبولتيك يعني غياب الخطط المستقبلية لإدارة الدولة العراقية للمرحلة القادمة.

8- نستنتج من خلال الدراسة أن العوامل الداخلية (السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية) كان لها دور كبير في التأثير بقيم المجتمع العراقي ومبادئه وسلوكه وعلى رأسها العامل السياسي وما اتبعته انظمة الحكم من سياسات قمع واضطهاد وتهميش لأغلب أفراد المجتمع والتي كانت اشدها ظلماً حقبة حكم حزب البعث الذي جعل المجتمع في قلق دائماً خوفاً من الاعتقال أو القتل ومن دون أسباب ناهيك عن تغييب الحقوق والحريات وعسكرة المجتمع وتركيز الصناعات على القطاع العسكري واشغال المجتمع بالحروب كحرب الخليج الاولى والثانية التي استنزفت كل طاقاته البشرية فضلاً عن الخسائر المادية وتدمير البنى التحتية بسبب تلك الحروب وأكثر من ذلك الديون التي ما زال يعاني منها العراق حتى الوقت الحاضر كما انعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية بعد تدمير الصناعات والمعامل فتدهورت الاوضاع الاقتصادية ومما زاد في سوء الاحوال هو الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق فأثر ذلك على الاقتصاد العراقي بصورة غير مسبوقة فأدى ارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة والانحراف السلوكي وبالتالي ضرب القيم واتضح من خلال الدراسة أن الوضع الاجتماعي لا يقل سوءاً عن الأوضاع الاخرى فتراجع المستوى الصحي والمعيشي والتعليمي وارتفاع الامراض والاوبئة ونقص في قطاع الكهرباء والماء وارتفاع نسبة التسرب من المدارس وغيرها أثرت جميعها في نفسية بعض الافراد وسلوكياتهم وهذا ما أشار إليه ماسلو فالحاجات الانسانية للفرد تؤثر على سلوكه المتبع لإشباعها فهي الموجه له ، مما انعكس ذلك على واقعهم المعيشي بعد انتهاء تلك المدة إلا أن ثقافة العنف في سلوكهم ظلت واضحة لدى فئة كبيرة من المجتمع فضلاً عن الانحراف السلوكي والفساد والتزوير والسرقة والانضمام للجماعات المتطرفة وللتخلص من تداعيات المرحلة السابقة والأوضاع المتدهورة التي تسود المرحلة الحالية مما أدى إلى انهيار القيم وتقبل كل ما هو بعيد عن المبادئ والاخلاق القيمية التي كانت سائدة في المجتمع عند البعض.

9- لا يقل تأثير العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية فقد كان للتدخل الخارجي منذ عام 1958دور واضح في التدخل سواء الاقليمي أم الدولي فقد عمل الاثنان على اضعاف الدولة من خلال اثارت النعرات والنزاعات الداخلية ودعم جماعات معينة لأثارت الفوضى وزعزعة أمنها واستقرارها بهدف فرض نفوذها وسيطرتها عليها والتدخل بشؤونها الداخلية، فضلاً عن التدخل حتى الغزو الامريكي للعراق عام 2003 ومحاولته لتطبيق النظام الديمقراطي ظاهرياً وبطرق لا تتلاءم مع طبيعة وبنية المجتمع العراقي مما أدى إلى سيادة حالة من الفوضى والتدهور والارتباك في ظل غياب القانون والاجهزة الأمنية التي عمل التدخل الاجنبي على حلها ناهيك عن التدخل الاقليمي في الشؤون السياسية والاقتصادية للدولة فضلاً عن الغزو الثقافي والدخول بثقافة معولمة من قبل الغرب بهدف غزو العقول والأفكار ومن ثم التبعية للغرب وما لتلك العوامل من تغير منظومة القيم في المجتمع والأسرة وسيادة أفكار ومبادئ جديدة بعيدة عن المبادئ القيمية والاخلاقية ومتقبلة من قبل أفراد المجتمع انعكس ذلك التغير في منظومة القيم على انعدام شعور الفرد بالأمن

داخل مجتمعه وبين اقرانه بسبب ما تولدت من ازمات وتحديات كبرى تصعب السيطرة على استقرار الأوضاع والأمن في ظلها .

10- إنَّ التداعيات التي نتجت عن انهيار منظومة القيم المجتمعية عن بعض افراد المجتمع والمتمثلة بارتفاع نسب البطالة ، والانحراف السلوكي كازدياد الجرائم والسرقة والجنوح وغيرها ، والفساد الاداري والمالي والتزوير والرشوة والمحسوبية في قطاعات المجتمع فضلاً عن انتشار التسول واستشراء ثقافة العنف والتبعية الثقافية والاقتصادية فضلاً عن استشراء ظاهرة المخدرات التي يعاني منها المجتمع وغيرها من التداعيات الاخرى شكلت جميعها ازمات مجتمعية أثرت على أمن الدولة واستقرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة خاصة بعد تقبل بعض افراد المجتمع مثل هذه المشكلات وعدم معاملتها على انها تحدي لأمن الفرد والمجتمع .

11- إن المجتمع قيمه غير ثابتة وضعيفة مما أفقد ذلك توازنه وأدى إلى تفككه كما تبين أن المجتمع العراقي غير مؤهل لدخول الوسائل الحديثة حيث أثرت تلك بصورة كبيرة على فئة الاعمار الصغيرة وبالتالي ضرب قيمها واضعافها في ظل ظاهرة العولمة ومواقع التواصل الاجتماعي

12- تبين من خلال الدراسة أن منظومة القيم في العراق تعاني من خلل وتفكك بنيوي لا بد من الاعتراف بوجوده كما لا يمكن معالجته وتعزيز المنظومة القيمية في ظل الازمات التي ظهرت بغياب القيم والمبادئ فتشكلت تحديات كبرى أمام تحقيق الاستقرار والأمن القوميين.

ثانياً – المقترحات (Proposals):

على ضوء الاستنتاجات السابقة التي توصلت إليها الدراسة تم وضع مجموعة من المقترحات التي من الممكن إن يكون لها دور كبير في تعزيز الخلل البنيوي الذي تعاني منه منظومة القيم في المجتمع العراقي وهي كالآتي:-

1- لأنَّ القيم تعد على ترابط مع الأمن القومي لأي دولة فمن الواجب تعزيزها ووضع السبل والسياسات لتفعيل ذلك وهذا الواجب لا يقع على عاتق قطاع من المجتمع دون غير فلا بد من تكاتف كل من الحكومة والأفراد بمختلف فئاتهم ومكوناتهم لوضع المعايير والمبادئ التي يسترشد بها الفرد في سلوكياته وافعاله وهي ذاتها ستتبع للحكم على سلوكيات الأخرين ومن ثم تعزيز السلوك الايجابي ورفض السلوك السلبي ومقاومته.

2- لا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع كافة وتطبيق مؤشراتها بما يوفر لأفراد المجتمع العيش الكريم وتوفير فرص العمل ورفع المستوى المعيشي وتحسين جودة نمط العيش وتنمية البنى

التحتية بما يخدم المجتمع ، وتحقيق تنمية اقتصادية لكي تساهم في امتصاص اعداد العاطلين عن العمل عن طريق تفعيل الانتاج المحلي في القطاع الصناعي والانتاجي كما يجب الاهتمام بقطاع الصحة والتعليم وتوسيع نطاق التعليم وزيادة مؤشر الانفاق عليه ، ولا بد أن للحكومة من اتباع سياسات عادلة بين مكونات المجتمع دون تمييز أو اقصاء او تهميش وهذه الخطوة تعد أساسية لتحقيق العدالة وتعزيز القيم .كما يتوجب عليها وضع خطط معينة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو اتباع التجارب الانمائية لتحقيق العدالة.

3- إنَّ التنوع العرقي والديني مثلما يشكل عامل ضعف للدولة فهو عامل قوة لها وفي حالة المجتمع العراقي ومكوناته يجب اتباع السياسات اللازمة التي تساهم في رفع المستوى الثقافي عند مكونات المجتمع مما يحقق اندماج مجتمعي وتحقق وحدته حتى لا يشكل نقطة ضعف تستغل من قبل الاخرين وهنا الدور الأكبر والرئيس يقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة وسياساتها المتبعة مع كل من مكون من مكونات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحقوق والاحتياجات وغيرها وتحقيق المساواة بين كافة اطياف المجتمع إلى جانب ذلك انهاء التهميش والاقصاء الذي تعاني منه الاقليات وادراج حقوقها ضمن الدستور العراقي فهي لا تشكل مكون من مكونات المجتمع فقط بل مكمل له أن العمل على ذلك يولد الوحدة المجتمعية ويتحقق الانتماء الوطني والهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية.

4- على الجهات المعنية التركيز على المشتركات الثقافية بين ابناء المجتمع التي لها دور في تعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي ونبذ والابتعاد عن الاختلافات التي تثير من التفرقة والكراهية وتشجع على الهويات الفرعية والجماعات فضلاً عن رسم السياسات المستقبلية التنموية والمخططة ضمن منهاج معين لتبني أفكار وقيم جديدة تعزز من منظومة قيم المجتمعة الاصيلة وبنائها مجدداً.

5- يجب معالجة التداعيات التي تركتها العوامل الداخلية في المجتمع وذلك يتطلب من الحكومات والمؤسسات الاجتماعية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني من وضع آليات وسياسات ممنهجة يمكن من خلالها معالجة كل مشكلة من المشكلات التي تقف عائقاً أمام تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع فلا بد من وضع آليات سياسة لتحقيق الوحدة والاندماج المجتمعي والانتماء الوطني ، وآليات اقتصادية تحسن من الظروف المعيشية التي يعاني منها أغلب الأُسر في المجتمع فضلاً عن حل مشكلة البطالة والفقر وغيرها فضلاً عن توعية المجتمع بالندوات والمؤتمرات التي تزيد من اندماج المجتمع ووحدته وتوعيته وتوجيهه نحو الثقافات والأفكار التي تعزز من منظومة القيم.

6- يجب الحد من التدخل الخارجي الاقليمي والدولي وذلك من خلال تبني سياسية خارجية فاعلة وايجابية ويكون هدفها الأول الحفاظ على سيادة الدولة واستقرارها وأمنها وتحقق مصالح متبادلة بين الاطراف المعنية .

7- إنَّ مؤسسات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية يمكن أن يكون لها دور بارز في الحد من العولمة وأفكار التبعية من خلال نشر وتوعية أفراد المجتمع بالثقافة العربية وتعزيزها أو من خلال محاولة الاندماج والتأثر في الثقافات الاخرى ضمن التوجهات والأطر العامة للدولة .

8- وضع القوانين والانظمة التي يفتقر إليها المجتمع والعمل بها للوقوف بوجه السلوكيات غير المقبولة فضلاً عن معاقبة كل من يحاول أثارة التفرقة واشاعة خطاب الكراهية والعنف ضد الاخر .

9- العمل بمبدأ التعايش السلمي وقيام الجهاد المعنية بدورها لتفعيل ذلك مما يؤدي ذلك إلى سيادة الوحدة الوطنية والاندماج في المجتمع ونشر ثقافة اللا عنف وتقبل الأخر مما يولد ذلك مجتمع متحضر يؤمن بثقافة الحوار والتعايش السلمي لحل النزاعات والصراعات التي تشغل بنية المجتمع .

10- وضع آليات تعمل على تعزيز مسألة المصالحة الوطنية والتي بدورها تعمل على تحويل الولاءات الطائفية والدينية والعشائرية إلى ولاءات وطنية تشمل في طياتها مصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة مما توفر منفعة اقتصادية متبادلة تعمق الوحدة والاندماج بين أفراد المجتمع وتعزز من قيمه وأمنه القومي.

11- إنَّ ما وضع من مقترحات لها دور في تعزيز منظومة القيم المجتمعية بين أفراد المجتمع العراقي من خلال الوقوف على مسببات الخلل في بنية منظومة القيم ومعالجته بإتباع الحلول والمعالجات والخطط الناجعة .

قائمة المصادر

قائمة المصادر

1- القران الكريم

اولاً- الكتب العربية:

1- إبراهيم- ناظم نواف – العنف السياسي في العراق المعاصر(دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية - الطبعة الاولى – دار الرافدين للطباعة والنشر - بيروت – 2015.

2- أبو غزالة- المشير عبد الحليم– الحرب العراقية – الايرانية (1980-1988) – بدون طبعة – بدون دار نشر – 1994.

3- ابو النصر- محمد زكي– العدالة الاجتماعية :حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء- قضايا العمل الاجتماعي – الطبعة الاولى – دار الفيروز للطبع والنشر والتوزيع- بنها الجديدة – مصر – 2016.

4- ابو النيل- محمود السيد– علم النفس الاجتماعي عربياً وعالمياً – الطبعة الاولى – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – مصر – 2009

5- الاشول -عادل عز الدين – علم نفس النمو – بدون طبعة - مكتبة الانجلو المصرية – مصر – 2008.

6- احمد - مصطفى نعمان – الطبعة الاولى – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – 2020.
7- الباجوري -خالد عبد الوهاب– العدالة الاجتماعية والتمية في ظل الثورات المصرية – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا- كلية الادارة والاقتصاد – 2016.
8- باهي - مصطفى حسين وأمينة إبراهيم شلبي – الدافعية نظريات وتطبيقات – الطبعة الاولى – مركز الكتاب للنشر – القاهرة – 1999.
9- بدوي- عبد الرحمن– الاخلاق النظرية – الطبعة الثانية – وكالة المطبوعات 47شارع فهد السالم – الكويت -1975.
10- بطاطو- حنا– العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – ترجمة عفيف الرزاز– الكتاب الاول – الطبعة العربية الثانية –مؤسسة الابحاث العربية – 1995.
11- بطاطو- حنا - العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط والاحرار) – ترجمة عفيف الرزاز – الكتاب الثالث- الطبعة الاولى – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت – 1992.
12- التميمي- فرزدق علي– التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003 – الطبعة الأولى – مركز الرافدين للحوار – بيروت -2021.
13- توق - محي الدين واخرون – أسس علم النفس التربوي – الطبعة الثالثة – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة- مصر-2003.
14- جابر- جابر عبد الحميد– نظريات الشخصية – الطبعة الاولى - دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – 1990.
15- جاد الرب- حسام الدين - الجغرافيا السياسية – الطبعة الاولى – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – مصر – 2009.
16- جرادي- شفيق – إلهيات المعرفة القيم التبادلية في معارف الاسلام والمسيحية – الطبعة الاولى – معهد المعارف الحكيمة – بيروت – 2006.
17- جلدة- سامر– السلوك التنظيمي والنظريات الادارية الحديثة – الطبعة الاولى – دار اسامة للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – 2009.
18- الجلاد - ماجد زكي – تعلم القيم وتعليمها (تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم) – الطبعة الرابعة – دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان -2013.
19- الجنابي - محمد محي - سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2011)- الطبعة الأولى -دار دجلة ناشرون وموزعون - عمان -الأردن – 2020.
20- حافظ - طالب حسين -تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق (2003-2006)-سلسلة كتب مركز العراق للدراسات -مركز الدراسات الدولية دار الصنوبر للطباعة -جامعة بغداد- 2008.

21- حبيب- كاظم– لمحات من عراق القرن العشرين /العراق في العهد الجمهوري – الكتاب الثامن – الجزء الاول (نهوض الجمهورية 1967- 1980م) – الطبعة الاولى - دار اراس للطباعة والنشر –اربيل – 2013.
22- حبيب- كاظم – لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري - الكتاب السابع- الجزء الاول 1980-1986- الطبعة الاولى – دار اراس للطباعة والنشر – اربيل -2013.
23- حبيب - كاظم– لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري - الكتاب السابع- الجزء الاول 1980-1986- الطبعة الاولى – دار اراس للطباعة والنشر – اربيل -2013.
24- حبيب- كاظم – لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري - الكتاب الثامن- الجزء الاول 1980-1986- الطبعة الاولى – دار اراس للطباعة والنشر – اربيل-2013.
25- حجاج -علي حسين وعطية محموج هنا – نظريات التعلم دراسة مقارنة – سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – عالم المعرفة – الكويت – 1983.
26- الحديثي -عباس غالي– مدخل إلى الجغرافية السياسية – الطبعة الاولى- دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق- سوريا – 2020 .
27- الحسيني- جعفر–ثورة في العراق (العراق 1958- 1963) نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري – الطبعة الثالثة – دار الروسم للصحافة والنشر والتوزيع – بغداد – 2018.
28- الحسيني -جعفر – على حافة الهاوية / العراق (1968- 2002) – الطبعة الثانية – الرسم للصحافة والنشر والتوزيع – بغداد -2015.
29- حسين- عبد الخالق– ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم – الطبعة الثانية – دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع – بغداد – 2007.
30- حسين– فتح الله سعد التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في اقطار مختلفة) – الطبعة الاولى – مركز دراسات الوحدة العربية – 1995.
31- حميدي - جعفر عباس–تاريخ العراق المعاصر (1914-1968) – الطبعة الاولى – دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد-2015.
32- الحمداني - حامد – صدام والفخ الامريكي (غزو الكويت وحرب الخليج الثانية)- الطبعة الاولى – مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات – القاهرة – 2011.
33- حمادي- صفد عبد العزيز – المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة (دراسة مقارنة) – الطبعة الاولى – دار الكتب والدراسات – مصر - 2020 .
34- حمادي -عدنان عبدالله – الجغرافية السياسية والجيوبولتك مع بعض التطبيقات – الطبعة الاولى – مكتب زاكي للطباعة والنشر – بغداد -2012.الحيدري- ابراهيم – الثابت والمتحول في الشخصية العراقية – الطبعة الاولى – مطبعة ودار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد -2017.

35- الحمود- علي طاهر – العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات (سلسلة دراسات اجتماعية) – بدون طبعة – مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية – بغداد -2012.
36- الحمود- علي طاهر– تركمان العراق قلق الهوية والاندماج- بدون طبعة – مؤسسة فريدريش إيبرت – عمان – 2021.
37- حمد- عمر فرحان - الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 -الطبعة الاولى - دار الاكاديميون للنشر والتوزيع- الأردن- 2019.
38- حنتوش- علي – العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل – الطبعة الاولى – دار الكنوز الادبية- بيروت – 2000.
39- الحيدري- ابراهيم – الشخصية العراقية (البحث عن الهوية) – الطبعة الاولى- دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – 2013.
40- الحيدري- ابراهيم – الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية – الطبعة الاولى- دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد -2019.
41- الحيدري- ابراهيم – تراجيديا كربلاء سوسيولوجيا الخطاب الشيعي –الطبعة الاولى – دار الساقي للنشر والتوزيع – بيروت – 1999
42- الحيدري- ابراهيم– علي الوردي شخصيته ومنهجه وأفكاره الاجتماعية – الطبعة الاولى – منشورات الجمل للنشر والاقتباس والترجمة - بغداد – 2006.
43- خدوري- مجيد -العراق الجمهوري –الطبعة الاولى – مطبعة امير- ايران – 1968.
44- الخزاعلة- عبدالله عقله– الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الادارة التربوية – الطبعة الاولى – دار الحامد للنشر والتوزيع - الاردن- 2009 .
45- خليفة- عبد اللطيف محمد– إرتقاء القيم (دراسة نفسية) – سلسلة كتب ثقافية شهرية – عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – 1992.
46- خميس- خلود محمد – اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق - سلسلة كتب مركز العراق للدراسات -مركز الدراسات الدولية دار الصنوبر للطباعة -جامعة بغداد- 2008.
47- الخيون- رشيد– الاديان والمذاهب بالعراق – الطبعة الثانية – منشورات الجمل – بغداد -2007.
48- الخيون - رشيد–الاديان والمذاهب بالعراق (المندائية، الايزيدية ، اليهودية ، المسيحية -، البابية والبهائية- الجزء الاول – الطبعة الاولى – مركز المسبار للدراسات والبحوث للنشر – طبعت في مطابع الامم المتحدة 2016-
49- داويشه -عضيد– العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال – ترجمة سامر طالب – الطبعة الاولى – مركز الرافدين للحوار – بيروت – 2019.

50- الدباغ- فخري– السلوك الانساني الحقيقة والخيال – كتاب العربي – سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي – الكويت -1986.
51- ديب - كمال– موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية – الطبعة الاولى – دار الفارابي للنشر والتوزيع – بيروت – 2013.
52- ربيع- محمد شحاته – علم نفس الشخصية –الطبعة الاولى – دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – 2013.
53- الرقاد- هناء– نظريات الشخصية وقياسها – الطبعة الاولى – دار المأمون للنشر والتوزيع – عمان – الاردن- 2017.
54- الزبيدي- ليث عبد الحسن– ثورة 14 تموز 1958في العراق – الطبعة الثانية – منشورات مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر - بغداد -1981.
55- السامرائي- أبراهيم – العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003- الطبعة الأولى – دار المعتز للنشر والتوزيع – عمان – الأردن -2015.
56- ساجر -جاسم أحمد–سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي (مفاوضات – اتفاقيات – علاقات- مواقف الرأي العام) – الطبعة الاولى – شركة دار الاكاديميون لنشر والتوزيع – الأردن – 2019.
57- السعدي –عباس فاضل – جغرافية العراق اطارها الطبيعي ، نشاطها الاقتصادي ،جانبها البشري- بدون طبعة – منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد.
58- سعودي- محمد عبد الغني– الجغرافية السياسية المعاصرة - الطبعة الاولى – مكتبة الانجلو المصرية للنشر - مصر – 2010.
59- سلمان- محمد عصفور– تاريخ العراق المعاصر (1914- 1968) دراسة في الجاني السياسي-بدون طبعة – بدون دار نشر – بدون سنة.
60- سلوم- سعد– الاقليات في العراق (الذاكرة، الهوية ، التحديات) – الطبعة الاولى – مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية – بغداد – 2013.
61- سلوم -سعد– حماية الأقليات الدينية وإلاثنية واللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية) – بدون طبعة - كلية الاداب – قسم المجتمع المدني – جامعة الكوفة – 2017.
62- سليم -نبيل محمد– الاستراتيجية الامريكية في العراق – سلسلة كتب العراق للدراسات – مركز العراق للدراسات الدولية – دار الصنوبر للطباعة -جامعة بغداد– 2008-
63- سويلم- حسام– اسرائيل وغزو العراق – الطبعة الاولى- مركز الاعلام العربي –الجيزة – مصر – 2006.
64- سويلم - حسام – صدام حسين صنيعة المخابرات البريطانية والامريكية (جرائم النظام الصدامي في حق الامة العربية) –بدون طبعة –بدون دار نشر- مصر – 2002.

65- الشامي صلاح الدين علي – دراسات في الجغرافية السياسية – الطبعة الثانية– منشأة المعارف – الاسكندرية – مصر -1999.
66- شتيوي- عبد مطر – العدالة في الفكر السياسي الغربي (جون رولز انموذجاً)- مجلة جامعة تكريت – العدد16-كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – 2019.
67- شعبان -عبد الحسين - جدل الهويات في العراق / الدولة والمواطنة – الطبعة الاولى – الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت – لبنان – 2010.
68- شلقامي - مي اسامة– جدلية العلاقة بين الحق والخير العام في الفلسفة الغربية والافريقية – مؤمنون بلا حدود مؤسسة ابحاث ودراسات – الفلسفة والعلوم الانسانية-المغرب – 2018.
69- الشناوي- محمود – العراق التائه بين الطائفية والقومية – الطبعة الاولى - دار هلا للنشر والتوزيع – القاهرة – 2012.
70- الشيباني- مقدم – واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية)- مركز البيان للدراسات والتخطيط- بغداد -2014.
71- صالح- قاسم حسين– الشخصية العراقية في نصف قرن- الطبعة الاولى – دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد – 2020.
72- صالح- نبيل علي– المادية مقاربة نقدية في البنية والمنهج –سلسلة مصطلحات معاصرة - الطبعة الاولى – المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية – العتبة العباسية المقدسة -العراق– 2018.
73- الصمانجي- عزيز قادر – التاريخ السياسي لتركمان العراق – الطبعة الاولى – دار الساقي للنشر والتوزيع – بيروت – 1999.
74- طالباني- نوري– منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي - الطبعة الثالثة – دار اراس للطباعة والنشر – اربيل – 2004.
75- الطريحي- محمد سعيد– الشيعة الاكراد(الكورد الفيلية) – الطبعة الاولى – دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع – دمشق –سوريا-2013.
76- طشطوش - هايل عبد المولى– الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد- الطبعة الاولى – دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان- 2012.
77- طقوش- محمد سهيل– تاريخ العراق الحديث والمعاصر – الطبعة الاولى – دار النفائس للنشر والتوزيع – بيروت – 2015
78- العادلي- حسين درويش – حرب المصطلحات (دراسة تتناول ثلاثة مصطلحات تفترش الساحة المعرفية العربية)_الطبعة الاولى – دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – 2003.

79- عبد الحسين- زين العابدين محمد– الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل – الطبعة الاولى- مركز الرافدين للحوار –بيروت – 2018.

80- عبد الرحمن -عبد الرحمن حسن– ماهية الأمن العالمي ومهدداته الأساسية- الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) – الطبعة الاولى – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا- 2020.

81- عبد الرضا- نبيل جعفر– الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط – الطبعة الاولى – مؤسسة وارث الثقافية للنشر – البصرة – 2008.

82- عبد الصاحب- منتهى مطشر– انماط الشخصية على وفق نظرية الانيكرام والقيم والذكاء الاجتماعي – الطبعة الاولى – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – 2011.

83- عبد الكريم- أسعد عبد الوهاب وأخرون – بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية – الطبعة الاولى – مؤسسة الرضوان الثقافية – بيروت – 2021.

84- عبد اللطيف- احمد ابو اسعد وسامي محسن الختاتنة – علم نفس النمو – الطبعة الاولى – مركز ديبونو للنشر والتوزيع – عمان –الاردن -2011.

85- العزاوي- عباس– الكاكائية في التاريخ – بدون طبعة – دار العرب للنشر والتوزيع والترجمة – دمشق – سوريا – 2016.

86- العقاد- علاء نزار – ماهية ودلالات الامن الدولي والعالمي وابرز مهدداته (الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) – الطبعة الاولى – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا- 2020.

87- عليوي- حسين ناصر الزيادي – الفساد المالي والاداري في العراق (رؤية جغرافية – سياسية)- الطبعة الاولى- مركز الرافدين للحوار – بيروت -2003.

88- العلوجي- عبد الكريم– الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي – الطبعة الاولى – الدار الثقافية للنشر – القاهرة – 2007.

89- علي- وسام حسين - التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003- الطبعة الاولى – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين -2018.

90- عمران- عمر جمعة – بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي – الطبعة الاولى – دار الهاشمي للكتاب الجامعي – بغداد – 2019.

91- العمري- محمد خميس– الاخلاق في الفكر الفلسفي والتصور الاسلامي لها – قسم اصول التربية –كلية التربية -جامعة جدة – المملكة العربية السعودية 2018.

92- العنبكي- قحطان حميد– تاريخ العراق المعاصر (1914- 1963) – الطبعة الاولى- مطبعة جامعة ديالى – 2016.
93- العنبكي -عبد الحسين– اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق – سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات – الطبعة الاولى –مطبعة الساقي-بغداد-2012 .
94- العنبكي- وضَّاح فاضل واحمد عدنان الميالي- إشكاليات الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار – الطبعة الاولى – مركز الرافدين للحوار – بيروت – 2021.
95- العوا - عادل - العمدة في فلسفة القيم – الطبعة الاولى – دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق – 1986.
96- قطيش- نواف – إدارة الأزمات – الطبعة الاولى – دار الراية للنشر والتوزيع – الاردن -2009.
97- كاظم- قحطان حميد– تاريخ العراق المعاصر 1914-1968م –الطبعة الاولى – مطبعة أحمد للنشر والتوزيع- 2017.
98- كجة جي- صباح – التخطيط الصناعي في العراق أساليبه ، تطبيقاته، وأجهزته (1921- 1980) الجزء الاول – بدون طبعة – بيت الحكمة بغداد – 2002 .
99- كيشانه- محمود– المثاليّة مفهومها وأنواعها وفلاسفتها – سلسلة مصطلحات معاصرة – الطبعة الاولى – المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية – العتبة العباسية المقدسة -العراق– 2018.
100- الفتاح -اسماعيل عبد–القيم في الاسلام – الطبعة الاولى – الدار الثقافية للنشر والتوزيع – القاهرة – 2001.
101- فرغلي- طالب مجدي محمد -صدام حسين نهاية أسطورة (رؤية فلسفية)-الطبعة الاولى -صوت القلم العربي —2010.
102- فضل الله- سهير– القيم الانسانية – بدون طبعة – قسم الدراسات الفلسفية – جامعة عين شمس – مصر – 1996.
103- الفلاحي- حميد كردي– الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع (دراسة اجتماعية تحليلية) – الطبعة الاولى – الذاكرة للنشر والتوزيع – بغداد – 2018-.
104- فليه- فاروق عبده و السيد محمد عبد المجيد – السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية – الطبعة الاولى – دار الميسرة للنشر والتوزيع – عمان – 2005 .
105- مجموعة باحثين – الاديان والمذاهب في العراق(موجز تعريفي) – الطبعة الاولى – بدون دار نشر-بغداد- 2022.
106- محمود- صباح واخرون – الجغرافية السياسية –بدون طبعة - دار الكتب للطبع والنشر –بغداد – بدون سنة .

107- محمد- غازي خالد –ما بعد العولمة صناعة الاعلام وتحول السلطة – الطبعة الاولى – دار الكتب المصرية - مصر – 2017.
108- محمد- كامل محمد–الفلسفة الاسلامية (الاعلام من الفلسفة الاسلامية)– الطبعة الاولى – دار الكتب العلمية – بيروت – 1995.
109- محمد -هيفاء احمد -الاستراتيجية الامريكية وأثرها على الوضع الامني -الاجتماعي في العراق-سلسلة كتب مركز العراق للدراسات -مركز الدراسات الدولية دار الصنوبر للطباعة -جامعة بغداد- 2008.
110- مرزوك -احمد علي عبد– مضادات الهشاشة الوطنية من منظور الأمن المجتمعي (دراسة في الارتباطات الامنية المعاصرة لمناهضة مسببات الهشاشة) - الامن الصحي كأحد محددات الامن القومي والمجتمعي والعالمي) – الطبعة الاولى – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا- 2020
111- مراد -علي عباس - الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية-الطبعة الاولى – ابن النديم للنشر والتوزيع– الجزائر – 2017.
112- المرهج- علي عبد الهادي – الفلسفة البراغماتية اصولها ومبادئها –الطبعة الاولى – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع – بيروت – 2008 .
113- مرسي -محمد منير - فلسفة التربية اتجاهاتها ومدارسها – بدون طبعة – عالم الكتب للنشر والتوزيع – القاهرة – 1983.
114- المسيري- عبد الوهاب– الفلسفة المادية وتفكيك الانسان – الطبعة الاولى – دار الفكر للنشر والتوزيع – دمشق – 2007.
115- مصطفى- عدنان ياسين– الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات – الطبعة الاولى – دار أمجد للنشر والتوزيع –عمان – الاردن -2016.
116- المليجي -حلمي – علم نفس الشخصية – الطبعة الاولى – دار النهضة العربية – بيروت – لبنان -2001.
117- الملكي -هشام -وأخرون – سؤال القيم بصيغ متعددة – الطبعة الاولى – مركز نماء للبحوث والدراسات – بيروت – 2015 .
118- المنظور -ابن – لسان العرب – الجزء التاسع– الطبعة الثالثة - دار احياء التراث العربي –بيروت – 1999.
119- المنظور- ابن– لسان العرب – الجزء الحادي عشر – الطبعة الثالثة - دار احياء التراث العربي –بيروت – 1999.
120- المنكوشي- عبد العباس فضيخ – البيئة والجغرافية السياسية –الطبعة الاولى – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – 2003.

121- مهدي - فاضل عباس– التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970 – الطبعة الاولى – دار الطليعة – بيروت – 1977.
122- الموسوي- طالب مهدي - المجتمع العراقي (دراسات وأبحاث اجتماعية)- الطبعة الاولى – دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع- بغداد – 2015.
123- ميلاد- محمود محمد – علم نفس نمو الطفل المعرفي – الطبعة الاولى – دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – 2015.
124- جواد - سعد ناجي – العراق بعد الغزو تشرذم – ولادة جديدة – اندماج- الطبعة الاولى - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- 2022.
125- نشواتي- عبد المجيد – علم النفس التربوي – الطبعة الرابعة – دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – 2003.
126- النصراوي- عباس – الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010م – ترجمة محمد سعيد عبد العزيز – الطبعة الاولى – دار الكنوز الادبية – بيروت- 1995.
127- النعيمي - فجر جودة– علم النفس الاجتماعي (دراسة لخفايا الانسان وقوى المجتمع) – الطبعة الاولى – دار اوما للنشر والتوزيع – بغداد -2015.
128- نقاش -اسحق– شيعة العراق – ترجمة عبد الاله النعيمي – الطبعة الاولى – دار المدى للثقافة والنشر – دمشق – سوريا – 1996.
129- هاشم- جواد واخرون –تقييم النمو الاقتصادي في العراق (1958-1970) -الجزء الثاني (تطور القطاعات السلعية) – بدون طبعة–مطبعة العاني –بغداد -1972 .
130- هارون- علي أحمد - أسس الجغرافية السياسية – الطبعة الاولى – دار الفكر العربي – القاهرة للطبع والنشر – مصر – 1998.
131- الهلالي- احسان عيدان – الفلسفة العقلية الدينية لفهم منطق الفلسفات الوجودية والمادية – الطبعة الاولى – مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة – النجف الاشرف-2018.
132- الهيتي- صبري فارس – الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي – الطبعة الاولى – دار الكتاب الجديدة المتحدة-بيروت – لبنان – 2000.
133- الوردي -علي– دراسة في طبيعة المجتمع العراقي – بدون طبعة – دار الرواق طباعة، نشر، توزيع – بيروت – 2021.
134- الونداوي- مؤيد ابراهيم – وثائق ثورة 14 تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية – الطبعة الاولى – المكتبة العالمية للنشر والتوزيع – بغداد -1990.

135- اليماني -عبد الكريم علي– فلسفة التربية – الطبعة العربية الاولى –دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان - 2004.

ثانياً- الكتب المترجمة:

1- انجلر- باربرا– مدخل إلى نظريات الشخصية – ترجمة فهد بن عبدالله بن دليم – الطبعة الاولى – دار الحارثي للطباعة والنشر – الطائف – 1991 .

2- برينن- جيسون - مقدمة في الفلسفة السياسية – ترجمة علي الحارس – الطبعة الاولى- مركز الرافدين للحوار – بغداد - العراق– 2019 .

3- جبسون- بريان روبرت– العلاقات العراقية –الامريكية في عهد عبد الكريم قاسم – ترجمة مصطفى نعمان احمد – الطبعة الاولى ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت ،2020

4- جوبسون -بريان روبرت – الموقف الامريكي من البعثيين والقوميين في العراق 1963- 1969- ترجمة مصطفى نعمان - الطبعة الاولى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – 2020.

5- رايبون - جويل د. وفرانك ك. سويتشاك -الجيش الامريكي في حرب العراق "الغزو -التمرد -الحرب الاهلية 2003– 2006-ترجمة سعود معن -الطبعة الاولى -دار الرافدين للطباعة والنشر -بيروت – 2021.

6- سارتر- جان بول – الوجودية مذهب انساني – ترجمة عبد المنعم الخفي – الطبعة الاولى - الدار المصرية للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – 1964.

7- سلوغلت- ماريون فاروق وبيتر سلوغلت – من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958- ترجمة مالك النبراسي – الطبعة الاولى – منشورات الجمل – للطبع والنشر – بيروت – 2003.

8- سن- امارتيا – فكرة العدالة – ترجمة مازن جندلي- الطبعة الاولى- الدار العربية للعلوم ناشرون –بيروت – 2010.

9- غِدِنْز- أنتوني و كلرين بيردسال – علم الاجتماع– ترجمة فايز الصياغ– الطبعة الاولى – المنظمة العربية للترجمة – الحمراء- بيروت – 2005 .

10- لوبون- غوستاف– ترجمة عادل زعتر- الاراء والمعتقدات – الطبعة الاولى- مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة – 2014.

11- مار- فيبي– تاريخ العراق المعاصر (العقد الجمهوري الأول)- الجزء الاول –ترجمة مصطفى نعمان أحمد – الطبعة الاولى – مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي – بغداد –2009.

ثالثاً- الموسوعات العلمية :

1- السامرائي- محمد أحمد – موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك – الطبعة الاولى – الذاكرة للنشر والتوزيع – بغداد – 2012.

2- الكيالي -عبد الوهاب – موسوعة السياسة –الجزء الرابع – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – بدون سنة.

رابعاً- الاطاريح والرسائل:

1- ابراهيم- ايمان عز الدين - القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الاساسي ومدى اكتساب الطلبة لها – رسالة ماجستير – قسم المناهج وطرائق التدريس – كلية التربية – الجامعة الاسلامية – غزة – 2013.

2- أبراهيم- محمد صبري - الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد -2007.

3- أحمد- أيمان محمود – تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين – 2018.

4- أحمد- مصعب جمال– التنمية الديمقراطية واثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين منذ1967-رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية – فلسطين – 2017.

5- الأغا- ايهاب عبد المعطي– القيم المتضمنة في منهاج المطالعة والنصوص للصف التاسع في محافظات غزة – رسالة ماجستير- قسم المناهج وطرائق التدريس – كلية التربية – الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين – 2010.

6- أمين -هة ذار صابر -إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية إنموذجاً) -رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد – 2008.

7- أنطوان- سهى حنا– القيم الشخصية وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى طلبة جامعة القدس – رسالة ماجستير – عمادة الدراسات العليا- جامعة القدس – 2014.

8- البار- عبد الحفيظ - فلسفة التربية عند جون ديوي – رسالة ماجستير – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية – جامعة منتوري – الجزائر – 2010.

9- البكري- ياسين سعد محمد – بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع – العهد الجمهوري 1958-1963- اطروحة دكتوراه – كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية – 2006.

10- بورنان- مصطفى – التأسيس الفلسفي للفكر السياسي الليبرالي المعاصر جون رولز أنموذجا- رسالة ماجستير- قسم الفلسفة / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية –جامعة محمد بوضياف / المسيلة – الجزائر - 2016.

11- تقولي- كريم -بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الامريكي(2003-2010)- رسالة ماجستير -كلية العلوم السياسية والاعلام -جامعة الجزائر-2011.
12- ثابت - خولة– مصادر القيم في الفكر الاسلامي (عابد الجابري –نموذجاً) – رسالة ماجستير– قسم الفلسفة – كلية العلوم الانسانية الاجتماعية - جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر – 2016.
13- جابر- جعفر بهلول – الابعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق واثره في دول الجوار الاقليمي – رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية – جامعة النهرين – 2013.
14- جعفري- جهاد – القيم الاخلاقية في فلسفة جان بول سارتر – رسالة ماجستير – قسم الفلسفة – كلية التربية للعلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر – 2016.
15- جمني- سمية – صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد – رسالة ماجستير – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / قسم العلوم الانسانية -التاريخ –جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر – 2015.
16- جهاد- سهاد جمال– التحليل الجغرافي السياسي للأمن البيئي في العراق واستراتيجيات تحقيقه – رسالة ماجستير – كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة المثنى – 2019.
17- حسين- خليل احمد وعماد إسماعيل جميل – مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبان الاحتلال الامريكي (دراسة وصفية تحليلية) – مجلة آداب الرافدين – العدد 47- جامعة الموصل – 2007.
18- حسن- تغريد معين– الأمن الأنساني للمرأة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية – أطروحة دكتوراه- كلية الادآب – جامعة الكوفة – 2018.
19- حمريش- سامية – القيم الدينية ودورها في التماسك الاسري – رسالة ماجستير – قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية – جامعة لخضر باتنة – الجزائر -2010.
20- حمريش- سامية – الفلسفة الامريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس انموذجاً- اطروحة دكتوراه – قسم الفلسفة – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة وهران – الجزائر – 2012.
21- حيزية- بركات – أزمات الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الامريكي – رسالة ماجستير – كلية الحقوق – جامعة محمد بوضياف –المسيلة – الجزائر -2016.
22- خلف - أيمان مصطفى – سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964- 1975) – اطروحة دكتوراه – كلية التربية أبن رشد – جامعة بغداد – 2012.
23- خليل -عاصم - مفهوم الامن القومي في ظل العولمة – رسالة ماجستير – قسم الدراسات الدولية- كلية الدراسات العليا – جامعة بيرزنت – 2011.
24- دفاف- رشيدة – دور القيم التنظيمية في تحسين الاداء الوظيفي لدلى العمال داخل المؤسسة – رسالة ماجستير – قسم علم الاجتماع والديمغرافيا – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة المسيلة – الجزائر -2014.

25- روضان- ميثم عبد الحميد – تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2010) – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد –جامعة البصرة – 2014.
26- الزين- فهد واريج عازم منصور – الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق(2003- 2014)- اطروحة دكتوراه – كلية الدراسات العليا- جامعة العلوم الاسلامية العالمية – الاردن -2015.
27- زيرمي- نعيمة – التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق – رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية –جامعة ابي بكر بلقايد – الجزائر – 2011.
28- زيمان- وليام– جذور تغيير النظام في العراق بدعم من الولايات المتحدة الامريكية – ترجمة عبد الجليل البدري – رسالة ماجستير – كلية الجامعة البوليتكنكية – ولاية كاليفورينيا- 2006.
29- الساعدي - وجدان فالح حسن – نمط أدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة(1921- 2006)- رسالة ماجستير- كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – 2007.
30- شاكري- قويدر – التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية –(2001-2011) –رسالة ماجستير- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر – 2015.
31- شريفة- جنان– عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة حسب هرم ماسلو – أطروحة دكتوراه – قسم العلوم الاجتماعية – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر – 2016.
32- شهيب- آيات سلمان – دور الاقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005-اطروحة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة النهرين – 2015.
33- صالح - صالح خلف– آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية –الامريكية (1988-2008) – رسالة ماجستير- كلية الآداب- كلية العلوم السياسية – جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا- 2010.
34- صوكو - سهام – واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية دراسة ميدانية بثانوية بوحنة سعود – رسالة ماجستير – قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية-جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر – 2009.
35- عبد ربه- اسلام محمد– الحرب العراقية الايرانية (1980-1988م) – رسالة ماجستير- كلية الاداب – الجامعة الاسلامية – غزة – 2015.
36- عبدالله -آسيا –النمو المعرفي عند الطفل المسعف وفقاً لنظرية جان بياجي- اطروحة دكتوراه – قسم علم النفس وعلوم التربية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة وهران-الجزائر – 2007.
37- عبد الله- اعياد عبد الرضا - المتغير التكنولوجي وأثره في قوة الدولة دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية للعراق – رسالة ماجستير – كلية التربية ابن رشد- جامعة بغداد- 1999.

38- عبد الجليل- رويدة عباس– الأمن الاقتصادي العراقي: المهددات الإقليمية والأفاق المستقبلية – رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – 2023.
39- عبد الحسين- زينب جبار– إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء – 2018.
40- عبد الرحمن- جهاد نعيم– البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية – رسالة ماجستير- الادارة التربوية – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس- 2003.
41- عبد العالي - زينب سمير– تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد 2003-رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد – 2020.
42- عبد العزيز- هند أحمد– تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003- اطروحة دكتوراه – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد – 2021.
43- عبيد- صفاء– فلسفة التربية عند جون ديوي – رسالة ماجستير – قسم الفلسفة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة قاصدي مرباح / ورقلة –الجزائر- 2016.
44- عزي- الحسين – المناهج التعليمية ودورها في بناء منظومة القيم لدى التلميذ – اطروحة دكتوراه – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف المسيلة -الجزائر -2018.
45- عزيز- نوري – الواقع الامني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي – رسالة ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامع الحاج لخضر (باتنة)- الجزائر – 2012.
46- العساف- فايز عبدالله – الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجاً) –رسالة ماجستير – كلية الآداب / قسم العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا – 2010.
47- العقبي- الازهر– القيم الاجتماعية والثقافية المحلية واثرها على السلوك التنظيمي للعاملين –اطروحة دكتوراه – قسم علم الاجتماع والديمغرافيا – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية – جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة- الجزائر – 2009.
48- عويد - سليم إبراهيم – التحولات في بنية المجتمع العراقي (1968- 2003) – رسالة ماجستير – المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – 2005.
49- آل عبود -عبدالله سعيد– قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي – اطروحة دكتوراه – قسم العلوم الشرطية – كلية الدراسات العليا- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – 2010 .
50- غانم- حيدر سمير – الأوضاع السياسية لكُرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968- 1979) دراسة تاريخية– رسالة ماجستير – كلية الاداب – جامعة البصرة - 2019.
51- غني- اية جمال – التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقتصادي الاقليمي حول العراق بعد عام 2003- رسالة ماجستير – جامعة كربلاء – 2021.

52- فائق- شاهد احمد -دور وحضور القوى الاقليمية في المعادلة السياسية العراقية ما بعد 2003حضور ايران وتركيا مقابل غياب القوى العربية - رسالة ماجستير -معهد الدراسات العليا-جامعة الشرق الادنى - 2022.
53- قسمية- منير– ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق - رسالة ماجستير – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة –الجزائر – 2016.
54- كامل- خالد جميل– واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970-2008)- رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة – 2009.
55- كشمر- كمال عبد– أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتيك) – رسالة ماجستير – كلية التربية للعلوم الأنسانية – جامعة كربلاء – 2020.
56- الكلابي- مصطفى راشد – دور القيم الاجتماعية في السياسية الجزائية (دراسة مقارنة)- اطروحة دكتوراه – كلية القانون – جامعة بغداد – 2017.
57- محي- احمد غالب – النظام الحزبي في العراق 1968- 2003 (دراسة تحليلية ، نقدية) – رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد -2005.
58- محمد - سائدة جمال – النمو النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الاساسية العليا بغزة وعلاقته بقدرتهم على حل المشكلات الاجتماعية – رسالة ماجستير – قسم علم النفس – كلية التربية – الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين – 2008.
59- محمد- مجدي فرج– القيم الشخصية للافراد وعلاقتها بالالتزام الوظيفي – رسالة ماجستير- قسم الادارة – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي – ليبيا– 2013.
60- المسعودي- حوراء علي حسين – دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء – 2021.
61- المسعودي- صافيناز علي حسين – الربيع العربي في نظرية صِدام الحضارات- رسالة ماجستير-كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة كربلاء – 2019.
62- منصور- أريج عازم - الصراع الطائفي وأزمة بناء الدولة في العراق(2003-2014)-اطروحة دكتوراه – كلية الدراسات العليا – جامعة العلوم الاسلامية العالمية – الاردن – 2015.
63- ندا- خالد نجم - بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام 2014: دراسة تحليلية – رسالة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت- 2020.
64- النعماني- جواد صالح– تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام (2007-2010)- رسالة ماجستير – كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة كربلاء – 2015.

65- هادي- صلاح مهدي– دور وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) في صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي : حرب العراق عام 2003 أنموذجاً- أطروحة دكتوراه – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين -2015.

66- هبوب- سمية - النزعة الانسانية في الفلسفة الوجودية (جان بول سارتر نموذجاً) – رسالة ماجستير – قسم الفلسفة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر – 2017 .

67- اليمين- بن منصور– دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية – رسالة ماجستير – قيم علم الاجتماع والديمغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية – جامعة الحاج لخضر / باتنة – الجزائر – 2010 .

خامساً- المجلات والدوريات:

1- ابراهيم- جنان علي – الامن القومي العربي وتحدياته المعلوماتية- مجلة تكريت للعلوم السياسية-المجلد3- العدد12-جامعة تكريت -2018.

2- احمد - احمد ياسين – ثقافة اللا عنف وتجليات المجتمع العراقي – مجلة لارك الفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية – العدد 5- جامعة واسط – 2011.

3- ادهم - كمال حسين– مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها – مجلة الدراسات الاقليمية – المجلد 6- العدد 13- جامعة الموصل -2009.

4- اسماعيل- ريم عبد الوهاب– ظاهرة تسول الاطفال –دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل- مجلة دراسات موصلية – العدد42- جامعة الموصل -2013.

5- الاسدي- سناء عبد اللطيف خضير– العدل والعدالة الاجتماعية في العراق في ظل ظروف التحولات الاقتصادية والصحية (ظرف جائحة كورونا)-مجلة العلوم الانسانية والطبيعية– العدد2- المجلد2- ديالى – العراق -2021.

6- باجي- عمر المام – البهائية في الواقع المعاصر – مجلة الدراسات العربية –المجلد44- العدد6 – جامعة المينا - مصر-2021.

7- بلمادي- احلام – سوسيولوجية القيم والتغير القيمي في المجتمع الجزائري-مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية – المجلد4- العدد7- الجزائر – سنة 2016.

8- البديري- اياد عايد– التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها – مجلة القادسية للعلوم الانسانية – المجلد 13- العدد1 -2010 .
9- البشير - عبد الكريم وسراج وهيبة- تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا--العدد 11- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر-2013.
10- بو عافية- أحمد الصالح– الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات – مجلة دفاتر السياسة والقانون – العدد 15-جامعة قاصدي مرباح -الجزائر - 2016.
11- بوعطيط- سفيان– القيم الشخصية وتأثيراتها على السلوك الفردي والجماعي – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية المجلد 7- العدد21- – جامعة زين عاشور الجلفة – الجزائر – 2015.
12- بورغينيون- فرانسوا - توزيع الثروة- مجلة التمويل والتنمية – العدد55-صندوق النقد الدولي- 2018.
13- تتيات - علي ومحمد بلعزوقي – العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز –مجلة جامعة النجاح للابحاث- المجلد 28- العدد5- الجزائر – 2014.
14- توفيق- سعد حقي– العراق وسياسة حسن الجوار ...تركيا وايران أنموذحاً – مجلة السياسات الدولية – المجلد 21- العدد41- جامعة بغداد -2010.
15- ثجيل- عادل عبد الحمزة– الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم – مجلة العلوم السياسية –العدد 51 – كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد – 2016.
16- جاسم- بشار فتحي – ثورة 14 تموز 1958في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الامريكية –مجلة الدراسات الاقليمية – المجلد 4-العدد8- جامعة الموصل – 2007.
17- جاسم- احمد فاضل– عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد2003(دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والافاق المستقبلية)- مجلة السياسية الدولية – العدد25- الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية -2014.
18- جاسم- خيري عبد الرزاق- إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها – مجلة حمورابي– العدد30- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد -2019.
19- الجابري - ستار جبار– الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق – مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية – العدد21- جامعة بابل – 2015.
20- الجبوري- محمد حسين وطالب حسين الكريطي – السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي التحديات وسبل المواجهة – مجلة الادارة والاقتصاد- المجلد 3- العدد12- جامعة كربلاء – 2014.
21- الجنابي -هيثم عبد القادر -أسماء خضير ياس- واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها - مجلة كلية التراث الجامعة- العدد8-2010.

22- جواد -عباس ناجي–دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد 1- العدد 2 – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت – 2005.

23- حافظ - طالب حسين – العنف السياسي في العراق- مجلة دراسات دولية – العدد 41- جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية – 2009.

24- حرفش- شمس عبد - العراق في مواجهة الافكار والمخططات الارهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش- مجلة تكريت للعلوم السياسية – العدد15- 2018.

25- حسن- احمد– الحياة الدينية والثقافية للإيزيديين الكرد السوريين - مركز حرمون للدراسات المعاصرة- العدد الثاني - سوريا-2017.

26- حسين - حيدر علي– العراق وتحديات العمق الاستراتيجي- مجلة دراسات سياسية – العدد25- بيت الحكمة – بغداد- 2013.

27- حسين - سنان صادق – تطور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق (18 تشرين الثاني -13نيسان 1966)-مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – العدد42- الجامعة المستنصرية – 2013.

28- حسين -عقيل ابراهيم - النظام السياسي في العراق بعد 2003-مجلة الجامعة العراقية -المجلد 1-العدد57- الجامعة العراقية -2022.

29- حسن- سعد محمد واخرون - التعايش السلمي في العراق دراسة في المرتكزات والتحديات- مركز الدراسات الاستراتيجية- العدد49- جامعة كربلاء-2023.

30- حسان - ظافر طاهر - تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وإمكانية حلها - مجلة دراسات دولية- العدد 52- جامعة بغداد -2012.

31- حمود- سيران قاسم – سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة من 1920- 2003م- مجلة العلوم السياسية – العدد57- -جامعة بغداد- 2019.

32- حميد- كاظم حبيب وثائر رحيم كاظم – مظاهر التنوع الثقافي في ظل العولمة وأثرها على التماسك الاجتماعي – مجلة القادسية للعلوم الانسانية – المجلد 26- العدد1- جامعة القادسية – 2023.

33- خالد - شفان محمد وفرهاد محمد أحمد – دور وموقف الولايات المتحدة الامريكية من اندلاع الحرب العراقية – الايرانية – مجلة دراسات في التاريخ والاثار –العد72- كلية الاداب- جامعة بغداد – 2019.

34- الخراز- فيصل بشير– طبيعة الاكسيولوجيا اصنافها ومعاييرها – مجلة كلية الآداب – العدد الاول – جامعة مصراته -2014.

35- الخفاجي -عصام – الاقتصاد العراقي بع الحرب مع ايران – مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – العدد 32- -بيروت – 1990.
36- خلف - مهند عبد الكريم – الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958- 1963)- مجلة الجامعة العراقية – المجلد55-العدد2-2022.
37- خميس- خلود محمد و يثرب خطاب منديل – العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية 2014 دراسة في العاملين الداخلي والخارجي – مجلة العلوم القانونية والسياسية – المجلد 10- العدد2- كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى – 2021.
38- خورشيد- رزان اسماعيل و اسماعيل محمد قرني- الكاكائية اصولهم وعقائدهم – مجلة جامعة جيهان للعلوم الانسانية والاجتماعية –العدد4- اربيل-2020 .
39- داود - ابتهال محمد رضا– الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية – مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية – العدد 8- الجامعة العراقية- 2016.
40- داود- رضا سالم– الاقلية الايزيدية في العراق (بحث في الجغرافية السياسية) – مجلة مداد الآداب – عدد خاص بالمؤتمرات لسنة – 2019/2018 .
41- دراسة مقدمة من حكومة جمهورية العراق إلى الامين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن –مجلس الامن الدولي -2001.
42- ربيع- نوار محمد– الهوية الوطنية العراقية – المجلة الدولية والسياسية – العدد27- الجامعة المستنصرية – 2015.
43- رحيم- ورقاء محمد– الأمن المجتمعي في العراق بعد العام 2003- مجلة المعهد – العدد11- - 2022.
44- رحيم -ورقاء محمد– التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش)- مجلة قضايا سياسية –العدد55-جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية -2018.
45- ريحان- ثامر حسن – العنف الاسري وعلاقته بالتنمر المدرسي لدى طلاب المرحلة المتوسطة (دراسة حالة) – مجلة العلوم التربوية والانسانية – العدد11- كلية الامارات العربية المتحدة - الامارات العربية المتحدة-2022.
46- الزعبي - محمد احمد وسوزان نبيل الشرايري – دراسة تحليلية للنظرية التربوية البرجماتية من وجهة نظر اسلامية – مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات التربوية والنفسية – المجلد10- العدد28- فلسطين- 2019.
47- سعيد- سند وليد– أثر الارهاب على الامن الوطني العراقي – مجلة العلوم القانونية والسياسية – المجلد 7- العدد2- - 2018.

48- سعيد - هند فخري وبيان فارس ناصر – دراسة في أوضاع الاقليات في العراق بعد الانسحاب الامريكي عام 2011م – عدد خاصة بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع – الدراسات التاريخية والجغرافية – جامعة الموصل – 2022.

49- شاقوري -عبد القادر– تداعيات العقوبات الاقتصادية والدولية على حق الانسان في التنمية (حالة العراق نموذجاً)- مجلة صوت القانون – العدد5- جامعة الجيلالي – الجزائر -2016 .

50- شريط- نجمة وخيرة وبسعادة -المعضلة الامنية المجتمعية في العراق منذ 2003:الاسباب والتداعيات - مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية -العدد1-المجلد6- الجزائر -2022.

51- شطيب- محمد صالح– النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003- مركز الدراسات الاقليمية – مجلد 12 – عدد37 – جامعة الموصل – 2018.

52- شلبي- اسماعيل وعلي محمد علي - استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، المجلة القانونية- المجلد10 – العدد5 –جامعة القاهرة -2021 .

53- صالح- مظهر محمد واخرون –الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد- بدون طبعة – سلسلة شعبية تعيد اصدارها مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون – بغداد – 2020.

54- الطاهر- محمد – عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية أبان العهد الجمهوري (1958- 1963) -مجلة دفاتر المخبر – المجلد16- العدد2- الجزائر – 2021.

55- عاتي- كريم مراد – الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق للمدة من قيام ثورة 14 تموز 1958 حتى انقلاب 17 تموز 1968- مجلة الجامعة العراقية – المجلد52 -العدد1- الجامعة العراقية – السنة 2021.

56- العاني- ثائر غازي – تاريخ دخول المسيحية في العراق – مجلة الجامعة العراقية – المجلد27- العدد1- مركز البحوث والدراسات الاسلامية – الجامعة العراقية – 2011.

57- عايز- امل اسماعيل– قياس القيم الاجتماعية وعلاقتها بتقبل الذات لدى طلبة الجامعة – مجلة الفتح – المجلد6- العدد 45 – كلية التربية الاساسية – جامعة ديالى2010.

58- عبد - احمد عبد العزيز– مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي (دراسة وصفية تحليلية) – مجلة آداب الرافدين – العدد47- جامعة الموصل – 2007.

59- عبد -عقيل محمد -الاستراتيجية الامريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية الكويتية خلال الفترة (2003-2011)- مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية -العدد5- المجلد 42-2017.

60- عبد الله- بدرية صالح– التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003- مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – المجلد 8-20- العدد11- الجامعة العراقية – 2021.

61- عبدالله- حارث قحطان -الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد احداث 11سبتمبر)- مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية _العدد 6_ جامعة تكريت -2010.

62- عبدالله - خميس هاشم – الدولة العراقية ...نشوئها ومراحل تطورها – رسالة ماجستير- كلية القانون والعلوم السياسية – الاكاديمية العربية في الدنمارك -2011.
63- عبدالله- ديانا عبد الحسن واخرون – العدالة الاجتماعية معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي-مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية- المجلد27- العدد4- 2019.
64- عبدالله - رؤى لؤي– البيئة الاجتماعية والثقافية لطائفة الصابئة المندائيون في العراق (بحث انثروبولوجي في مدينة بغداد) – المجلة السياسية والدولية – العدد50- كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية – 2022.
65- عبد الحليم- امل مبروك– مبحث القيم العلاقة بالدين وبالفلسفة – مجلة التفاهم – المجلد 13- العدد 48- سلطنة عمان -2015.
66- عبد الرضا - اسعد طارش– الاثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث – مجلة دراسات دولية – العدد43- جامعة بغداد – 2010.
67- عبد الرضا - أسعد طارش– التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة – مجلة القانون والعلوم السياسية – المجلد 7-15- العدد 21- الجامعة العراقية- 2023.
68- عبد اللطيف- همسة قصي وعمر عدنان خماس – التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003بين (الواقع والطموحات) – مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية –المجلد1- العدد10- الجامعة العراقية – 2017.
69- عتيقة - شرود– ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز – مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية – العدد1 - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع – الجزائر-2021.
70- عزيز- احمد عدنان – العنف والتطرف في العراق : مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة –مجلة العلوم السياسية – العدد61- جامعة بغداد- 2021.
71- عزيز - احمد عدنان وعلياء محمد طارش – العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر :جون رولز وويل كميليكا انموذجاً – مجلة العلوم السياسية – العدد 54- كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد – 2018.
72- عز الدين- صادق– مقاربة نظرية لمفهوم القيم الشخصية وتفسيرها حسب مختلف العلوم – مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع – المجلد3- العدد1- جامعة جيجل - الجزائر – 2020.
73- العزاوي- مظفر مندوب – تحديات عولمة الاعلام وسبل المواجهة – مجلة الباحث الاعلامي – العدد2- 2006- كلية الاعلام –جامعة بغداد – 2006.
74- عباس- سعاد أبراهيم - تحدي الارهاب في العراق بعد عام 2003- مجلة دراسات دولية – العدد 82- جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) – 2020.
75- عباس- سعد ياسين– المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية – مجلة ديالى – العدد38- جامعة ديالى – 2009.

76- عبهول -عبدالله شاتي وأسراء طالب توفيق – دور النخب الأكاديمية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط – مجلة كلية التربية الاساسية – المجلد 22- العدد93- الجامعة المستنصرية - السنة2019.

77- عطية- عيسى اسماعيل– دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية – مجلة دراسات دولية – العدد 44- جامعة بغداد – 2010 .

78- عليوي- موح عراك – الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني (دراسة اجتماعية تحليلة)- مجلة القادسية للعلوم الانسانية – المجلد12- العدد3- جامعة القادسية – 2009.

79- الجموعي- مومن بكوش– القيم الاجتماعية مقاربة نفسية – اجتماعية – مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – العدد 8 – جامعة الوادي – الجزائر – 2014.

80- فارس- ناجي ساري – الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العدد71- 2021.

81- علي- خديجة حسن – التركيب الاثنوغرافي للسكان ودوره في نشوء الدولة (العراق انموذجاً)- ورقة بحثية نشرت في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - -بغداد – العراق – 2022.

82- عمير- حسن تركي – إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في الديمقراطية التوافقية) – مجلة ديالى – العدد58- كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى – 2013.

83- العمري - سليمة – قراءة سيوسولوجية حول دراسة (الفلاح البولندي لـ توماس وزنانيكي) – مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية – المجلد 6- العدد 2 – المركز الجامعي احمد زبانة غليزان- الجزائر- 2020.

84- عودة- خليفة أبراهيم والبسيوني عبدالله جاد – الامن القيمي والسلم المجتمعي – مجلة العلوم القانونية والسياسية – عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع – كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى – 2022.

85- عواد- عامر هاشم– دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط – مجلة دراسات دولية – العدد 33-جامعة بغداد-2007.

86- عيسى -عز الدين دفع الله – القيم الاجتماعية المؤثرة على الأنتاج الاقتصادي لدى قبائل الفلاتة في منطقة مايزو –مركز ابحاث ودراسات حوض النيل –العدد21- جامعة النيلين – الخرطوم – 2018.

87- غانم - ابتسام– التربية على القيم كمرجعية أساسية في بناء المناهج التعليمية – مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية – المجلد 4- العدد1 – 2021.

88- غني- وئام شاكر– حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959وموقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية منها – مجلة بيت الحكمة –العدد43-بغداد -2016.

89- غني- وئام شاكر– سياسة الحكومة العراقية إتجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز 1958- نيسان 1966-مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية – المجلد2- العدد41- جامعة واسط - 2021.

90- فدعم- محمد علي– النزاعات المسلحة وتأثيرها على الاسرة العراقية-مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية – المجلد47- العدد2-2020.

91- قبلان- مروان _موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق :دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط _سلسلة دراسات _المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات _الدوحة _قطر _2015.

92- القريشي- صالح – العولمة وعلاقتها بالحركة الاقتصادية العالمية ومعالجة الاسلام لاشكالاتها – مجلة دراسات اسلامية معاصرة-العدد3 – كلية العلوم الاسلامية – جامعة كربلاء -2011.

93- القيسي- محمد وائل– مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو- معلوماتية والفضاء السيبراني – مجلة دراسات إقليمية – العدد44- الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل – العراق- 2020.

94- قضايا قياس العدالة الاجتماعية – المجلس الاقتصادي والاجتماعي / الامم المتحدة – البند 4 – الدورة الحادية عشرة – عمان – 2015 .

95- كاظم - كامل علاوي وفاضل نعمة طاهر – التنمية الاقتصادية في العراق المقومات وسبل النهوض – مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية – مجلد17- العدد4- جامعة الكوفة – 2021.

96- كاظم - محمد حسين – حق النقض الفيتو في مجلس الامن دراسة في منظور القانون الدولي – مجلة جامعة اهل البيت – العدد 11- جامعة اهل البيت – 2010.

97- الكعبي - حسين وحيد عزيز - التنمية والتلوث- مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية- العدد 19-جامعة بابل – 2015.

98- الكناني- محسن جلوب – القيم السلبية في إعلانات القنوات الفضائية العربية دراسة في اخلاقيات الاعلان الرقمي – وقائع المؤتمر الدولي الاول لكلية الدراسات الانسانية الجامعة –جامعة الكفيل –النجف - العراق- 2016.

99- مجيد - مصطفى فاروق وخضر عباس عطوان – العراق ومخاطر التفكك- مجلة قضايا سياسية-العدد44- جامعة النهرين -2016 .

100- محمد- تغريد قاسم – الآثار الاقتصادية لظاهرة التسول في العراق وطرق معالجتها – مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال – المجلد 4- العدد2- جامعة البصرة -2021.

101- محمد- دلال صادق– التنمية المجتمعية وتحديات الامن الانساني لمظاهر التسول في العراق –مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية – المجلد29- العدد9- جامعة بابل -2021.

102- محمد- رافد أحمد – الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام 1991(المملكة العربية السعودية أنموذجاً) – المجفلة السياسية والدولية – العدد 21- الجامعة المستنصرية – 2012.
103- محمد - سرى هاشم ومجيد حميد محمد –سترتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال الدول العربية فترة الحرب الباردة وما بعدها – مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية – المجلد5- العدد2- جامعة كركوك- 2010 .
104- محمد- محمد محي وزيدون سلمان محمد - سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش- مجلة قضايا سياسية –العدد 65- جامعة النهرين- 2021.
105- محمد - منى عبد الستار– البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الاسرة العراقية دراسة ميدانية (2012-2013) مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية – المجلد 22- العدد2- جامعة بابل – 2014.
106- محمد- هيفاء أحمد–الاستراتيجية الامريكية وأثرها على الوضع الامني والاجتماعي في العراق – قسم الدراسات الافريقية – مركز العراق للدراسات – جامعة بغداد – 2008.
107- محمود- عبد الجبار واسماء طه خلف – تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق – مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – المجلد 18- العدد65- جامعة بغداد- 2012.
108- مصطفى- عدنان ياسين– التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق – ورقة عمل بحثية- الطبعة الاولى – منظمة العمل الدولية – بيروت -2022.
109- المصالحة الوطنية في العراق ... دراسة مقارنة – دراسة مقدمة من قبل مركز البيان للدراسات والتخطيط – مركز البيان للدراسات والتخطيط – بغداد – 2016.
110- مظلوم- حمد جمال–الدفاع من الداخل والامن من الخارج – المجلة العربية للدراسات السياسية والامنية – العدد1 – الجزائر - 2016 .
111- معروف - مأمون أدم – أثر انخفاض اسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق – المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – المجلد7- العدد4- جامعة قناة السويس- 2016.
112- معتوق - ناظم رشم – أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011- بحث ضمن مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر- جامعة فيلادلفيا – كلية الاداب والفنون – الاردن -2012.
113- مهدي- عقيل مصطفى واخرون –الامن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة / دراسة في الابعاد والمقتربات-مجلة قضايا سياسية – العدد57- جامعة النهرين- 2019.
114- المهداوي - فارس حسن – مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها – مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية – العدد 10 – السنة الثالثة – مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة – قطر – 2021.
115- النائب- احسان عبد الهادي – مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة(دراسة في الاتجاه الليبرتاري) – مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – المجلد7- العدد26- جامعة السليمانية – 2018.

116- نادر- مثنى امين - قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)-الطبعة الاولى- منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية – السليمانية العراق -2003.
117- نبوي- احمد محمد– أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية والسويد وامكانية الاستفادة من خبراتها في مصر - مجلة دراسات في التعليم الجامعي – العدد 1- المجلد37 – جامعة عين شمس – مصر – 2017.
118- النجار- عامر– البهائية وجذورها البابية – البعة الاولى – عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية - مصر- 1996.
119- نظر- علي جعفر وآخرون – تحليل واقع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (1990-2018) وافاق التطوير - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية – المجلد 13- العدد 41- جامعة واسط – 2021.
120- نعيم - ماهر حيدر ولطيف كامل كليوي – أثر جرائم المخدرات في الامن الانساني العراقي الامن الاجتماعي انموذجاً- مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – المجلد13- العدد2- جامعة ذي قار- 2023.
121- هجيج- حسون عبيد وفخري جعفر أحمد – فلسفة العدالة القانونية – مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الاول – السنة الحادية عشر- كلية القانون – جامعة بابل – 2019.
122- الهلالي - نشأت– الأمن الجماعي(سلسلة مفاهيم) – المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية - العدد9 – القاهرة – 2005.

سادساً- المقالات:

1- أحمد -ياسر غالب– أزمة الفعل السياسي في العراق : مأزق الحنين للدكتاتورية – مقال نشر ضمن سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط – بغداد – 2023.
2- جرجيس- أسماء خالد– واقع الارهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي –
3- الحريشي- بهاء – مفاهيم وأبعاد الأمن القومي – مقال نشر في مركز تاريخ مصر والعالم المعاصر – العدد3 – دار الكتب والوثائق القومية – مصر -2011.
4- زكي - عبد المعطي – الامن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد – مقال نشر في المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية -مصر– 2016 .
5- السيد - طه محمد– مفهوم الامن القومي – مقال نشر في مجلة الامن القومي والاستراتيجية – أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا – المجلد1- العدد1-مصر- 2023.

6- عبد القادر- شامل - الشيشان والداغستان والشركس بين تأملات الماضي البعيد واشراقات المستقبل العراقي – مقال نشر في العدد 15-16 من مجلة التضامن والتي تصدرها جمعية التضامن المسجلة لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / مركز المنظمات غير الحكومية – كركوك -2010.

سابعاً – المصادر الانكليزية:

1- Alexander Schwarz and Maria Grigat – Scorched Earth Policy –Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit- Bonn – Germany- 2015.

2- Anand K. And Singh – Concept of national security :An overview- Journal of emerging technologies and Innovative research (JETIR)- Volume2 – Issue12- Hindu College –Moradabad \U.P.- India – 2015

3- Dave van Zoonen And Khogir Wirya – The Shabaks Perceptions Of Reconciliation And Conflict –Policy Paper- Middle East Research Institute- Erbil – Kurdistan Region Of Iraq- 2017

4- Falah K. Ali- An Evaluation to Industrial Development in Iraq During 1975-1990- .MPRA Munich Personal Repec Archive – 2008

5- Gabriela Motoi – Values as an object of study for the American and the French sociology . A

6- Independent Advisory Group On Country Information –Country Policy And .Information Note (Iraq : Religious Minorities-Home Office)- London -2021

7- James R. Otteson-The Essential Adam Smith- The Fraser Instiute- Library and Archives Canada -2018.

8- John Robertson – Iraq A History – One world Publications- 10 Bloomsbury Street- London -2015

9- Majid Hassan And Other – Political Participation Of Minorities In Iraq –Hunan .Rights Violations –Report(2)-Masarat Founadtion (MCMD)-Baghdad -2015

10- Mofak Salman Kerkuklu- Turkmen Of Iraq –Without Edition -Boyut .Tanitim Matbaacilik-Ankara –Turkey – 2007

11- Mofid Kamran - The Economic Consequences to the Gulf War- Provided .in Cooperation with: Taylor& Francis Group- Routledge- London – 1990

review of F. Znaniecki's and R. Boudon's perspectives- social sciences and education – university of Craiove- 2017. -12

Richard H.Ulman -Redefining Security- International Security –The MIT Press-Vol8- No 1- Cambridge-1983 -13

Saad Salloum – Iraq's Caucasus Tribes Demand Formal Recogaition- Article Published Desember,9,2016 On The website https://www.al-circassians-chechens-dagestanis--monitor.com/originals/2016/12/caucasus -14

Sulaimaniyah - Iraq- It Was Reviewed By The –iraq.html#ixzz4gqt15exe Researcher on September,15,2022

Shahrooz Shariati and Masoud Ghaffari – The Iran –Iraq War :Geopolitical Economy of the Conflict- Geopolitics Quarterly- Volume 14- No 4 –Iranian Association of Geopolitics -Iran - 201.1 -15

Sinne Brandt Jakobsen- The Value of political Values –An exploration into communication of political values by coalition government parties – Center for Corporate Communication – Aarhus University- 2015. -16

V.I. Lenin- the teachings of Karl Marx – Florida Atlantic university library – 4 avenue-international publishers co ,INC – printed in the U.S.A-1930- P5-8. -17

William R .Polk- Understanding Iraq (A Whistle stop Tour From Ancient Babylon to Occupied Baghdad)-Published in the UK by I.B. Tauris & Co Ltd-2006. -18

Wolfgang Taucher And Other – The Kurds (history-religion – language – politics)- Austrian Federal Ministry of the Interior-2015. -19

ثامناً- شبكة الويب والمعلومات:

1. David Ricardo Vilfredo Pareto- distribution of wealth and income- Article History- www.britannica.com/money/topic/distribution-of-wealth-and-income .

2. البياتي- بشار– تركمان العراق .. من تهميش واضطهاد إلى مصير مجهول – مقال نشر على وكالة الاناضول ،بتاريخ 2016\11\3 على الموقع الالكتروني WWW.aa.com.tr\ar

3. محمد - خالد هاشم – احتجاجات العراق2019: نظرة تحليلية – دراسة بحثية نشرت في المركز الديمقراطي العربي – برلين – بتاريخ2019/12/19على الموقع الالكتروني
. https://democraticac.de/?p=64017
4. الحامد- رائد – العراق... فيسفيساء الديانات والطوائف والقوميات – مقال نشر بتاريخ 2019/11/8 على الموقع الالكتروني
.https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8
5. النصراوي- عباس – التنمية والنفط بين 1958-1968م – مقال نشر في مجلة الثقافة الجديدة –ص26– بتاريخ 1/6/ 2003 على الموقع الالكتروني
، https://archive.alsharekh.org/Articles/213/17062/386446
6. الحديدي- عبد الرحمن–قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية : تأصيل نظري – المركز الديمقراطي العربي –برلين-المانيا– 2019- على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=59997 .
7. عبد القادر- عزو محمد - محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث- مجلة الحوار المتمدن- العدد 2609 نشر على الموقع الالكتروني https://m.ahewar.org
8. عبيد -علي حسين – المجتمع بلا قيم مجتمع بلا أمن – مقال نشر على أراء وأفكار / مقالات النبأ بتاريخ 2016/10/1 على الموقع الالكتروني /https://m.annabaa.org/arabic/annabaaarticles
9. لوبون - غوستاف– ترجمة عادل زعتر- الاراء والمعتقدات – الطبعة الاولى- مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة – 2014 https://stringfixer.com/ar/Milton_Rokeach
10. شهاب- محمد –رواد علم الاجتماع – الطبعة الاولى- مكتبة كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني -WWW.Kotobarabia.com 2007.
11. عصفور - محمد مثقال ، في علاقة الفقر والبطالة، مقال نشر على الموقع الالكتروني بتاريخ 20-12-2016 – .https://alrai.com/article/1032512
12. عكاشة - محمود ومحمد شفيق – السلوك الاجتماعي قراءات في علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته – بدون طبعة – دار برنت للطباعة والتصوير –الاسكندرية – 1998.
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/
13. نعمة- هاشم – العدالة الاجتماعية ... مقاربات فكرية – مقال نشر بتاريخ 2020/4/3 على الموقع الالكتروني . https://m.ahewar.org/s.asp?aid=671511&r=0
14. الهاشمي - هشام – تظاهرات العراق : سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام – ص5– تقرير نشر على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2019/10/15م على الموقع الالكتروني
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/10/191015080122324.html

تاسعاً- الدوائر الحكومية :

1- جمهورية العراق - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - شعبة الاحصاء السكاني – تقديرات السكان لسنة 2022م – بغداد- العراق .

2- وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية للسنوات (2016،2017،2018،2019،2020).

3- وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية – بيانات منشورة لسنة 2022.

Abstract:

The subject of values is one of the subjects that has engaged academics and researchers in various disciplines because of its dimensions and effects on all political, economic, social, psychological and security fields. The subject of the study (distributive justice for social values in Iraq and its impact on national security) is one of the most recent studies and studies on this subject within the field of geopolitics are few.

The societal value system is a fundamental pillar of society. The role it plays for the State and its dimensions and impacts are reflected in all frames of society. It contributes to the building and progress of society by identifying the behaviors of individuals towards the right direction that elevates one's self, develops one's society and provides security and stability. Otherwise, the collapse of the value system in any society leads to the disintensification, degradation and regression of society, as well as it affects the major implications of the nation.

The purpose of the study is to find out the factors and causes that led to the collapse of Iraqi society's values by examining the ethnographic composition of society with its nationalities and religions. The role of this diversity and its

multiplicity in operationalizing these factors to strike the value system. The factors that caused the reckless and declining reality of Iraqi society are divided into internal and external factors and their negative effects on recent values The unfair administration of successive systems of government since the Republic's proclamation and the drafting of the Iraqi Constitution of 1958, together with the economic factor, the economic and social factor has played a role not less in deteriorating conditions of living in society and the persecution, violence, arbitrariness, poverty, war, siege and external interference at the regional and international levels in the affairs of the State. To illustrate the implications of the collapse of the value system in Iraqi society and its impact on the State's national security, the study developed a series of mechanisms and policies to reach solutions and address those problems.

The study found a number of findings that values are one of the fundamental pillars of societies. They overlap in individuals' lives as a major feature because of their association with the motivations, behaviour and objectives of individuals within society. These motivations and behaviour may be exposed to many factors that lead to their inconsistent change and the values prevailing in society. "Iraqi society has suffered from the absence of distributive justice for decades. There is a significant gap in the distribution of resources, employment, housing, education and health. This distribution has been based on ethnic and religious grounds, as well as on kinship and nepotism. The religious and ethnic diversity in which Iraq is characterized has become one of the weaknesses that has been exploited by authoritarian and dictatorial regimes, as well as well as external interference in exploiting that plurality to its interests. The study contains an introduction and five chapters of the introduction as a brief description of the details of the study, and chapter I dealt with the conceptual input (for societal values, distribution justice and national security), while chapter II addressed the societal composition of Iraqi society Chapter I’II was characterized by an examination of internal

factors affecting societal values in Iraq and their implications for national security. Chapter IV focused on the study of external factors affecting societal values in Iraq and their impact on national security. Chapter V addressed the most important mechanisms and ways to promote societal values in Iraq as well as the results, proposals and list of sources.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Applied Geography

Distributional Justice of Societal Values in Iraq and Their Influence on National Security (A Study in the Political Geography)

By:

Safinaz Ali Hussein ALMesoudi

A Dissertation Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences - Karbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Doctoral Degree in Human Geography

The Supervisor

Prof. Dr .Abdul Abbas Futhdeahk **Asst .Prof .Dr. Fadel Hassan Gutafah**

(A.D.2024) **(A.H-1446)**